

دراسات في علم الاجتماع السياسي

دكتور فارق يوسف

دكتور عبد الهادي الجوهري

دكتور عميد النعماني أحمد السيد

دكتور ابراهيم أبو الغار

دراسات في علم الاجتماع السياسي

دكتور عبد الهادي الجوهري

رئيس قسم الدراسات الاجتماعية
كلية الآداب - المنيا

دكتور فاروق يوسف

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

دكتور ابراهيم أبو الغار

كلية الآداب - جامعة القاهرة

دكتور عميد النعماني أحمد السيد

مفتش بوزارة الداخلية

١٩٧٩

مكتبة الطليعة بالسيوط

مقدمة

يعتبر علم الاجتماع السياسي من أحدث الفروع الجديدة في علم الاجتماع ، ولقد حاول المؤلفون في هذا المجال إلقاء الضوء على بعض قضايا هذا العلم موضوعاً ومنهجاً ، فتناول الدكتور عبد الهادي الجوهري مجال علم الاجتماع السياسي وتطوره وقضايا التنشئة السياسية والمشاركة السياسية وعلاقتها بقضايا التنمية الاجتماعية إلى جانب إلقاء الضوء على ظواهر التجمعات اليهودية في العالم وأثرها على المجتمع الإسرائيلي في إطار دراسات علم الاجتماع السياسي وهذه الموضوعات تناولتها الفصول الأول والرابع والخامس والثامن .

وعرض الدكتور فاروق يوسف لقضايا المنهج ومشكلات البحث في علم الاجتماع السياسي تضمنتها الفصلين الثاني والثالث .

واهتم الدكتور إبراهيم أبو الغار بدراسة موضوعات الأحزاب السياسية والنظام الديمقراطي وتطور النظام السياسي في مصر من منظور علم الاجتماع السياسي تضمنتها الفصول السادس والتاسع والعاشر .

وعرض العميد دكتور النعماني أحمد السيد عرضاً مسهباً لدراسة تطبيقية تناولت موضوع الأحزاب السياسية في المجتمع الإسرائيلي . في ضوء دراسات علم الاجتماع السياسي :

والأمل في أن يسد هذا الجهد المشترك أوجه النقص في هذا النوع من الدراسة في المكتبة العربية .

والله ولي التوفيق .

المؤلفون

القاهرة في يناير ١٩٧٩

الفصل الأول

علم الاجتماع السياسي

مجاله وتطوره (٥)

من الصعب تحديد آباء مؤسسين لعلم من العلوم خاصة وأن المعرفة الإنسانية متشابكة ومتداخلة وكالسلسلة المتصلة الحلقات ومع هذا فهناك شخصيات بارزة تركت بصمات قوية وكان لها تأثير ودور واضح في نشوء فرع من فروع المعرفة ونموه .

وينطبق هذا القول على علم الاجتماع السياسي والدليل على ذلك اختلاف الباحثين في هذا المجال في تحديد مؤسسيه فبعضهم يرجع نشأته إلى أفلاطون وأرسطو (١) إذ يقول غاستون بوتول « Gaston Bouthoul » « يعتبر كل من أفلاطون وأرسطو من الرواد الأول لهذا الفرع وإن اختلف كل منهما عن الآخر في اتجاهه الفكري ومن ناحية المفهوم العام لعلم الاجتماع السياسي فيمثل أفلاطون وأرسطو النزعتين الرئيسيتين اللتين ستتسلمان فيما بعد العمل السياسي والمذاهب السياسية على السواء . وفكرة أفلاطون معيارية صرفة . أما علم الاجتماع عند أرسطو فهو بالعكس مبني على الملاحظة والمقارنة » . ويرجع آخرون نشأة العلم إلى كل من كارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣) وماكس فيبر (١٨٦٤ - ١٩٢٠) (٢) .

(٥) كتب هذا الفصل دكتور عبد الهادي الجوهري .

(١) غاستون بوتول - علم الاجتماع السياسي ، ترجمة الدكتور خليل الجر - المنشورات العربية ب . د . ص ١٤ .

(2) Michael Rush and Philip Althoff, An introduction to political sociology, London. 1971, p. 3.

(م ١ - دراسات في علم الاجتماع)

على أن هناك خلافاً آخر حول تسمية العلم فهل هو علم اجتماع السياسة «Sociology of politics» أم علم الاجتماع السياسي «Political Sociology» وهل الكلمتان مترادفتان ويعنيان نفس الشيء .. أم غير ذلك ؟

إن الاتجاه في أوروبا هو وجود باحثين كثيرين يشاركون موريس دوفيرجر «Maurice Duverger» في وجهة نظره حين يقول أن «Sociology of Politics» مرادفة لـ «Political Sociology» وأن الكلمتين أو على حد قوله اليفتين تعنيان نفس الشيء .

ومع هذا يرى سارتوري «Sartori» أن «Political Sociology» ليست مرادفة تماماً لـ «Sociology of Politics» في رأيه أنه عندما يقال «Sociology of Politics» فإن الأمر يكون واضحاً إذ يكون الإطار العام «Frame work» والمدخل «Approach» أو تركيز البحث وبويرة الاهتمام مسيولوجيا والأكثر من ذلك فإن كلمة «Political Sociology» من وجهة نظره غير ناضجة (١) .

وتأسيساً على ذلك نجد أن علم الاجتماع السياسي قديم حديث فهو قديم إذ يرجع بمجوره إلى كتابات أفلاطون وأرسطو . فدراساتهم القديمة في هذا المجال كانت بمثابة اللبنة الأولى وإن كانت لم تكن تحت هذا الاسم «البافتة» الذي صك في القرن العشرين .

على أننا لا نجد لقرون عدة مصنفات لها أهمية مصنفات أفلاطون وأرسطو وقيمتها حتى جاءت بعد ذلك أول محاولة ذات شأن في علم الاجتماع السياسي بعنوان «مدينة الله» للقدیس أوجسطين ولهذا المصنف أهمية فهو التعبير الأخير نوعاً ، عن الفكر السياسي في العصور القديمة التي كانت فيه المدينة وآلهتها كل شيء والمواطن بكلية ملكاً لها .

(1) From The Sociology of politics to political Sociology, in Seymour Martin Lipset (ed), Politics and the Social sciences, London, 1969, Oxford University Press, p. 65.

ويعد القديس أوغسطين مرت ألف سنة تقريباً قبل أن تظهر مصنفات رئيسية في علم الاجتماع السياسي حتى ألف ابن خلدون « مقدمته » (١) .

ويحبر ميكافيللي في رأى غاستون بوتول المؤسس الحقيقي لعلم الاجتماع السياسي الحديث وقد جلد سبينوزا في مؤلفه « بحث لاهوتي سياسي » ولاينتز ومونتسكيو وفيكو ولوك وبنفام وفولتير وروسو وكانت وجفرسن وكوندرسية المفاهيم السياسية (٢) .

وهذا الرأى لا يتفق مع ما ذكره كل من ميخائيل روش ، فيليب ألتوف (٣) في كتابهما « An introduction to Political Sociology » من أن الفضل في إنشاء علم الاجتماع السياسي يرجع كما ذكر سابقاً إلى كل من كارل ماركس وماكس فيبر .

على أن إسهامات ماركس لم تكن محدودة بعلم الاجتماع السياسي وإنما كانت أوسع من ذلك بكثير . وقد تمثل ذلك في ثلاثة مجالات :

النظرية العامة — نظرية خاصة — مناهج البحث .

إذ نجد ماركس بعد هيجل يطور نظرية الحتمية التاريخية على أساس دياكتيكي ولكنه على خلاف هيجل أسس ماركس نظريته على أساس الصراع المادى للقوى الاقتصادية والذي نتيجته في رأيه الزوال المؤكد للرأسمالية وخلق مجتمع لا طبقي . كما طور نظرية دافيد هيوم الخاصة بقيم العمل إلى نظريات فائض القيمة واستغلال العمل وهذا كله شكل أساس نظريته الاجتماعية (النضال الطبقي) والوعى الطبقي .

ولقد وجه نقد كثير لنظرية ماركس ولكن هذا النقد لا يقلل من الدور والإسهام الذى قدمه في مجال علم الاجتماع السياسي .

(١) هناك رأى يقول باعتبار العلامة العربي ابن خلدون المؤسس الحقيقي لعلم الاجتماع السياسي

(٢) غاستون بوتول - المرجع السابق - ص ١٦ .

(٣) Michael Rush and Philip Althoff, op. cit. pp. 2-10.

أما بالنسبة لماكس فيبر فهو أحد الذين تزعموا حركة نقد ماركس ونظرياته ويظهر ذلك في مؤلفه الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية *The Protestant Ethic and the spirit of Capitalism*، الذي نشر أصلاً سنة ١٩٠٤ - ١٩٠٥ وترجم إلى الإنجليزية سنة ١٩٣٠ إذ أوضح فيه أن تطور الرأسمالية الحديثة قد تطلب - بالإضافة إلى التغيرات الاقتصادية وتشكيل الطبقة الجديدة التي أشار إليها ماركس نفسه - تغيراً عنيفاً في اتجاهات الناس نحو العمل وتراكم الثروة وهما من أهم العناصر المتضمنة في التعاليم البروتستانتية (١) نحو كما أن نظرة على دراساته عن الهند والصين والشعب اليهودي توحى بأن فيبر حاول أن يثبت أن العوامل غير الاقتصادية وخاصة الأفكار والمثل إنما تعتبر عوامل سيولوجية هامة .

ولقد حاول في دراساته عن التدرج الطبقي في مجتمعات مختلفة إثبات أن الطبقة الاجتماعية يمكن أن تقوم لا فقط على أساس وضع الفرد الاقتصادي في المجتمع أو على وضعه في بناء القوة في المجتمع وإنما يمكن أن تقوم على أسس أخرى .

وساهم فيبر في تحديد مفاهيم في علم الاجتماع السياسي وكذلك في الأفكار المنهجية إذ عرف مثلاً السياسة « Politics » بأنها محاولة اقتسام القوة أو محاولة التأثير في توزيع القوة سواء بين الدول أو بين الجماعات داخل الدولة (٢) .

وبعني هذا أن فيبر كان مهتماً كثيراً بممارسة القوة وتبرير شرعية استعمالها . ومفهوم الشرعية « Legitimacy » عنده يعني القواعد التي على

(١) أنطريوتومور ، الصفوة والمجتمع - دراسة في علم الاجتماع السياسي - ترجمة الدكتور محمد الجوهري وزملائه ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢ ص ٢٧ - ٢٨ .

(٢) Max Weber, politics as a vocation, in From Max Weber : Essays in Sociology, translated and edited by H.H. Gerth and C. Wright Mills, London, 1948, p. 78.

أساسها تمارس القوة وتكون مقبولة وهو من المفاهيم التي ساهم بها في علم الاجتماع السياسي وفي تصوره هناك ثلاثة نماذج رئيسية للشرعية :

١ - سيادة أو سيطرة تقليدية « Traditional domination » وذلك بحكم التقاليد والعادات والأعراف .

٢ - سيادة أو سيطرة كيريزماتية « Charismatic domination » وذلك بحكم عوامل شخصية وبطولات وصفات خاصة بالقيادة الفردية .

٣ - سيطرة محكم القانون والاعتقاد في صلاحية أوضاع قانونية على أساس القواعد الموضوعية في المجتمع .

وفي رأيه أن هذه الأنماط الثلاثة كانت خالصة « Pure » أو نماذج مثالية « Ideal types » (١) .

وما زال بناء النماذج المثالية وسيلة مثمرة في يد عالم الاجتماع السياسي . ولقد نقدت أعمال فيبر أيضاً ولكن ذلك لا يقلل من إسهامه في علم الاجتماع السياسي .

على أن هناك من الفلاسفة والعلماء من أسهم في تطوير علم الاجتماع السياسي وعلى سبيل المثال اليكس دي توكفيل (1805-59) Alexis de Tocqueville خاصة في كتابه « L'Ancien Régime et la Révolution » (1856) وكذلك فإن والتر بيجيه (77 - 1827) Walter Bagehat رئيس

(١) بالنسبة لمفهوم النموذج المثالي « يحاول فهم علاقات الحياة السياسية وحوادثها في كل مركب يمكن أن يوصف بأنه متسق داخلياً ... والنموذج أشبه بيوتوبيا أمكن التوصل إليها من خلال تحليل عناصر معينة من الواقع ... هو إذن ليس فرضاً ، ولكنه بمثابة موجه في عملية صياغة الفرض . وهو أيضاً ليس وصفاً للواقع ، ولكنه يسمى لك تقديم وسائل واضحة للتعبير عن هذا الوصف ويتشكل النموذج المثالي بإبراز جانب واحد لوجهة (أو وجهات) نظر ، وبالتأليف بين عدد من الظواهر الفردية الملموسة المتناثرة غير المتصلة التي تنظم طبقات لوجهة نظر الذين يؤكدون جانباً واحداً معيناً - في شكل نموذج تحليلي موحد « بوتومور ، الصفوة والمجتمع - دراسة في علم الاجتماع السياسي - المراجع السابق ص ٥٥ .

تحرير الأيكونوميست the Economist من ١٨٦٠ حتى ١٨٧٧ . يستحق الذكر والإشارة إليه . فلقد درس العلاقة بين الثقافة والشخصية وبين المؤسسات السياسية والسلوك .

ولقد أكد أن المؤسسات السياسية الإنجليزية مشتقة من الطبيعة المتباينة للشعب الإنجليزي كما أنه ميز بين النظرية الدستورية والتطبيق .

وله كتاب قيم في علم الاجتماع السياسي هو « الطبيعة والسياسة » Physics and Politics 1872 وفيه طبق مفهوم التطور « Evolution » على أصول وتطور المجتمعات مركزاً على الدور الذي لعبته المحاكاة (التقليد) « Imitation » في هذه العملية . ولقد كانت المحاكاة أو التقليد كظاهرة اجتماعية هي التي شجعت وميزت أعمال عالم الاجتماع الفرنسي تارد « Gabriel Tarde » (١٨٤٣-١٩٠٤) والذي يمكنه أن يدعى حق المساهمة في تطوير علم الاجتماع السياسي . خاصة وأنه ركز على أن النظام السياسي لأي مجتمع مرتبط بالأبنية الاجتماعية لذلك المجتمع كما أكد على الأثر الاجتماعي لوسائل الاتصال الحديثة مثل التلغراف ، التليفون ، والكتب الكثيرة والصحف وفكر في خلق صلات بين وسائل الاتصال والفرد . كما ركز على دور الصفوات « Elites » خاصة كوسيلة لنشر الأفكار في المجتمع .

وبعد ذلك نجد من أصحاب نظريات الصفوة « The élite theorists » باريتو « Pareto » (١٨٤٨-١٩٢٣) في كتابه العقل والمجتمع « The Mind and Society » الذي نشر أصلاً سنة ١٩١٦ وترجم إلى الإنجليزية فيما بعد سنة ١٩٣٥ . وإن كان له تصور عن الصفوة ومستوياتها في مؤلفاته ومحاضراته في الاقتصاد السياسي « Cours d'Economie Politique » ، والنظم الاشتراكية « Les systemes socialistes » يختلف عن تصويره الذي عرض له فيما بعد في « العقل والمجتمع » والذي يهتم فيه بالتعارض القائم بين

أولئك الذين يملكون مقاليد السلطة أى « الصفوة الحاكمة » وأولئك الذين لا يملكون شيئاً ، أى الجماهير . كما نجد أيضاً موسكا « Mosca » (١٨٥٨ — ١٩٤١) فى كتابه « The ruling class » (الطبقة الحاكمة) (الذى نشر سنة ١٨٩٦ وروجع سنة ١٩٢٣ وترجم إلى الإنجليزية سنة ١٩٣٩ وفيه نقد وفند الماركسية بقوله « إن هذه الصفوة لا تصل إلى وضعها نتيجة إلى سيادة اقتصادية وأن التغير السيامى والاجتماعى كان نتيجة لتغير ودوران الصفوة معنى أنه لم يكن نتيجة عوامل اقتصادية » .

على أن موسكا يعد على حد تعبير بوتومور (١) أول من قدم تفرقة نظرية بين (الصفوة) والجماهير (برغم استعانه بمصطلحات أخرى) وأول من حاول إقامة علم للسياسة جديد مستنداً فى ذلك إلى تفرقه هذه .

: ولقد عبر موسكا عن فكرته الأساسية فى العبارات التالية « من بين الحقائق الثابتة التى يمكن أن نلاحظها فى الكائنات العضوية السياسية ، هناك دائماً حقيقة واضحة إلى أبعد حد حتى بالنسبة للعين العارضة ، ففى كل المجتمعات — ابتداء من تلك التى حققت بالفعل شوطاً كبيراً من التقدم ثم شهدت أفولاً بعد ذلك حتى تلك التى لا تزال فى قمة تقدمها وقوتها — طبقتان متميزتان من الناس . طبقة تحكم وأخرى تحكم . والطبقة الأولى عادة ما تكون أقل عدداً وأقوى سيطرة على الوظائف السيامية وأشد احتكاراً للقوة فضلاً عن تمتعها بالمرأى المصاحبة للقوة . أما الطبقة الثانية فهى الأكثر عدداً والخاضعة لتوجيه وتحكم الطبقة الأولى ومثل هذا التوجيه والتحكم يتخذ طابعاً قانونياً بشكل أو بآخر ، كما يتخذ طابعاً تعسفياً أو عنيفاً على نحو معين » . وكان تفسيره لذلك هو أن الفئة الأولى منظمة أما الثانية فهى حتماً أغلبية غير منظمة .

(١) بوتومور - الصفوة والمجتمع - دراسة فى علم الاجتماع السيامى - المرجع السابق

إن مفهوم الصفوة هام جداً في علم الاجتماع السيامى لا فقط لأن ذلك
نبه أصحاب نظريات الصفوة فيما بعد مثل برنهام « Burnham » ورايت ميلز
« C. Wright Mills » بل لأنه قد أثار أيضاً انتباه علماء الاجتماع والسياسة
إلى مثل تلك الظواهر مثل الأحزاب السيامية « Political Parties »
وجماعات المصلحة « Interest Groups » .

ومن بين الدارسين لموضوع الأحزاب السيامية باستفاضة نجد
أوسترو جورسكى (١٨٥٤-١٩١٩) « M. Ostrogorski » وروبرتو ميشيلز
(١٨٧٦ - ١٩٣٦) « Roberto Michels » . الأول في كتابه :
« Political parties : Asociological study of the oligarchical
Tendencies of Modern Democracy. » (الأحزاب السيامية :
دراسة سسيولوجية للإتجاهات الأوليجاركية في الديموقراطية الحديثة) الذى
نشر أولاً سنة ١٩١١ وترجمته للإنجليزية سنة ١٩١٥ كما أن لميشيلز محاضرات
قيمة في علم الاجتماع السيامى نشرت تحت عنوان « First lectures in
political sociology » ترجمها الفردى جرازيا سنة ١٩٤٩ .

ولقد درس كل من الباحثين التطور التنظيمى للأحزاب السيامية ووصلا
لنفس النتائج ومضمونها أن مثل هذه التنظيمات تسيطر عليها جماعات صغيرة
نشطة كما أن القول بسيطرة الجماهير هو نوع من الخلداع واللاممكن .

على أن البعض حاول أن يلرس دور الشخصية فى السيامية ومن أبرز
هؤلاء هارولد لازويل « Harold Lasswell » ومن مؤلفاته فى هذا المجال
« Politics : Who gets what, when and how Psychopathology
and politics » ونشر الأول فى شيكاغو ١٩٣٠ والثانى فى نيويورك سنة ١٩٣٦ .
على أن هذا التركيز على الفرد كوحدة للتحليل أدى إلى تركيز الانتباه
والاهتمام إلى الروابط بين الثقافة والسياسة وبين التطور الاقتصادى والنظم
السيامية .

ومن أبرز الأعمال فى هذه الميادين كتاب أالموند وفريا Gabriel Almond

and sidney verba ، بعنوان « The civic culture » الذى نشر فى برنستون ١٩٦٣ .

كما قام كل من الموند وكولمان بتحرير كتاب « Politics in the development areds » المنشور فى برنستون سنة ١٩٦٠ وكذلك كتابى ليبت « Seymour Martin Lipset » بعنوان « Political Man » نشر فى نيويورك سنة ١٩٦٠ وكذلك « The First New Nation » المنشور فى لندن سنة ١٩٦٣ .

وبعد ذلك نجد كتابات لويس كوزر ومن أبرزها الكتاب الذى قام بتحريره « علم الاجتماع السياسى » المنشور فى لندن سنة ١٩٦٧ . Lewis A. Coser, (ed) political Sociology, London, 1967.

وذلك من الكتابات المعاصرة التى تناولت بشئ من التحليل السياسى الاجتماعى ظواهر معينة ودرسها دراسة مقارنة ومن ذلك نجد كتاب تيرى كلاى أيكين : Terry Clay Eakin, students and politics : A comparative study, Bombay 1972. وغيره من الكتاب . إلى أن أصبح علم الاجتماع السياسى والاهتمام به اليوم (موضة) فى مناهج أقسام الاجتماع والسياسة بل والتاريخ بالجامعات وإذا كان قد اهتم علم الاجتماع السياسى فى بداياته الأولى على حد قول كل من ميخائيل روش وفيليب التوف (١) بتفسير وشرح كلية السلوك السياسى « Totality of political behaviour » داخل المحتوى أو المضمون المجتمعى « Societal context » وهو ما نسميه الآن ماكرو « Macro » ثم جاءت فترة فقد فيها هذا الاتجاه وبدأ الاهتمام بما يسمى مايكرو « Micro » أى التركيز على تفاصيل السلوك السياسى داخل مضمونها ومحتواها واليوم

(1) Michael Rush and Philip Althoff, op. cit, p. 9.

هناك محاولات لربط نتائج هذه الجهود بعضها مع البعض الآخر .

مجالات الدراسة في علم الاجتماع السياسي :

السؤال المطروح هو : ماهي مجالات الدراسة وطبيعتها في علم الاجتماع السياسي ؟
Nautre and scope of political sociology.

هناك تعريفات مختلفة لعلم الاجتماع السياسي كما أن هناك وجهات نظر متباينة خاصة بحدود هذا العلم ومجالاته وهل هو فرع من علم الاجتماع .. أم علم مستقل .

والمعروف أن أى نظام سياسى أو تنظيم أو رجل سياسة لا يعمل فى فراغ ، وقد أعطت الدراسات السبولوجية مدارك ومعارف قيمة على البيئة المجتمعية التى من خلالها يمارس العمل السياسى . ولقد زاد الاهتمام بهذا اللون من الدراسة خاصة عندما ظهرت الدراسات المقارنة بصفة عامة وفى الدول النامية بصفة خاصة وأصبح هذا اللون من المعرفة يشكل منطقة دراسة لعلم الاجتماع السياسى . (فحص ودراسة الصلات والعلاقات بين السياسة والمجتمع بين البناء السياسى والبناء الاجتماعى وبين السلوك الاجتماعى والسلوك السياسى) .

وفى نفس الوقت اعترف علماء السياسة بأهمية علم الاجتماع فى دراسة السياسة وكيف أن لنظريات فلاسفة وعلماء أمثال ماركس ، فبر ، موسكا ، باريتو ، وميتشيل تأثير أكبر على الدراسات السياسية . بالإضافة إلى ذلك فإن تداخل العلوم الاجتماعية وتكاملها وتعاونها فى دراسة الظواهر المجتمعية عن طريق ما يسمى « Inter-disciplinary Approach » أدى إلى ظهور فروع جديدة من بينها علم الاجتماع السياسى . حتى أن سارتورى « Sartori » عرف علم الاجتماع السياسى بأنه « هجين متداخل من المعرفة « An inter-disciplinary hybrid » ودر فى رأيه الفسوع الذى يدرس الروابط بين

السياسة والمجتمع ، بين الأبنية الاجتماعية والأبنية السياسية وبين السلوك الاجتماعي والسلوك السياسي فهو قنطرة نظرية ومنهجية بين علم الاجتماع وعلم السياسة (١).

وفي رأى لبست « Lipset » إذا كان استقرار المجتمع نقطة محورية وأساسية لعلم الاجتماع كمثل فإن استقرار بناء مؤسسات محددة أو قل الحكم السياسي (الظروف الاجتماعية للديمقراطية) هو أول اهتمام لعلم الاجتماع السياسي (٢).

وفي موضع آخر أكد ليبست وبندكس « Lipset and Bendix » أن علم الاجتماع السياسي يدرس :

١ - السلوك الانتخابي في المجتمعات المحلية والأمة (دراسة الاتجاهات والآراء)

٢ - القوة الاقتصادية وصنع القرار السياسي .

٣ - أيديولوجيات الحركات السياسية « political Movements » وجماعات المصلحة « Interest groups » .

٤ - الأحزاب السياسية ، الهيئات التطوعية ، مشاكل الأوليغاركية ، والارتباطات السيكولوجية للسلوك السياسي .

٥ - الحكومة ومشكلة البيروقراطية (٣).

وفي رأى لويس كوزر (٤) « Lewis A. Coser » أن علم الاجتماع

(1) Sartori, From the sociology of politics to political sociology, op. cit, pp. 65-69.

(2) « Political sociology », in Robert K. Merton, et al, (eds), Sociology Today, New York : Basic Books, inc., 1969, pp. 91-92.

(3) « The field of political sociology », in Lewis A. Coser (ed), political sociology, New York : Harper L Raw, 1968, p. 10.

(4) Lewis A. Coser, (ed) political Sociology, London, 1967, p. 4.

السياسى هو ذلك الفرع من علم الاجتماع الذى يهتم بدراسة الأسباب والنتائج الاجتماعية لتوزيع القوة داخل المجتمعات أو بينها بعضها البعض الآخر ، وكذلك دراسة الصراعات السياسية والاجتماعية التى تؤدى إلى تغيرات فى توزيع القوة .

كما أنه فى رأيه فرع حديث ومع هذا يرجع بجنوده إلى مفكرى القرن التاسع عشر أمثال كارل ماركس وتوكفيل وبدأ يأخذ خطوطه العريضة ويهتدى بآراء علماء اجتماع القرن العشرين أمثال ماكس فيبر وروبرت ميتشل وأميل دوركايم . وبظهور علم الاجتماع السياسى نجد أن محددات العملية السياسية أصبحت أوسع بكثير عن ذى قبل .

ولغاستون بوتول (١) رأى فى مجال دراسة علم الاجتماع السياسى يقول أن علم الاجتماع السياسى غصن تفرع عن جذع علم الاجتماع العام وهو يحلل الأنظمة كما يحلل سائر الظواهر السياسية فى علاقاتها مع الظواهر الاجتماعية الأخرى وهو يدرسها أيضاً بوصفها إنجازات وتصرفات نوعية للمجتمعات البشرية وبالتالي يمكن ملاحظاتها والأحداث السياسية هى إحدى المجالات التى تسهل فيها أكبر مما تسهل فى سواها دراسة نشوء تيارات الآراء وظواهرات العلوى الفكرية والإنفعالات الجماعية وتقلبات المعتقدات والأنماط الأيديولوجية .

ويقول أيضاً أن علم اجتماع السياسة يدرس :

- نشأة النظم وصيرها .
- تماثل الأجهزة السياسية فى مختلف أنواع الحضارات .
- نشأة الرأى العام وتكونه .
- السياقات التى بموجبها يشعر بالإختلالات الاجتماعية وبمختلف أنواع الظروف .

(١) غاستون بوتول - علم الاجتماع السياسى - المرجع السابق ص ٧ - ١٠ .

- كيفية تفسير المجتمعات لحاجاتها واختياراتها وتشوشتها على الصعيد السيامى .
- العلاقات بين البنيات المادية والبنيات الفكرية والطبقات والأنظمة .
- مختلف أنواع الأحداث السياسية .
- أشكال العمل السيامى .

وفي رأى بوتول أن لعلم الاجتماع السيامى مصادره وطرائقه وأنه يحاول أن يصل إلى نظرات شاملة وأن يتلذذ تقسيم الوقائع الذى لا مفر منه عن طريق عرض تركيبي ولبلوغ هذه الغاية يستقى من الذبوع الغزير الذى هو التاريخ ، تاريخ الأحداث وتاريخ الأنظمة العامة كما أنه يبحث عن تشابهات تمكنه من وضع نموذجية للأحداث والأنظمة والبنيات وفى الآن ذاته نموذجية للتصرفات والخوافز والدوافع . ويجد علم الاجتماع السيامى إلى جانب التاريخ مصادره فى الدراسة المقارنة للقوانين الخاصة والعامة ودراسة تطورها ويستطيع أن يكشف معلومات مفيدة فى فلسفة التاريخ والمذاهب السياسية بوصفها تفسيراً للأحداث عصر ما .

وفى فصل آخر من نفس كتابه يقول بوتول (١) : وفى بعض الحالات تصبح بعض الأحداث التاريخية اجتماعية لما لها من بالغ أهمية ، فخلل كبير فى الأوضاع يؤدى إلى القضاء على البنيات وإحلال بنيات أخرى محلها . لذلك على علم الاجتماع السيامى أن يركز انتباهه على دراسة الظروف التى تنشأ فيها أعماط جديدة من الدول وطبقات جديدة وأعماط جديدة مع العلاقات الدولية .

ثم يستطرد قائلاً : ومهمة علم الاجتماع السيامى أن يحاول إبراز النماذج الرئيسية والتماثل الوظيفي للأجهزة السياسية فى النظم المختلفة ومهمته أيضاً المظهر العقائلى للسلطات وحرفيتها ووراء النصوص القانونية ، حقيقتها الحية وكيف تطبق وتعايش . ويضاف أخيراً إلى هذه المقارنات البحث عن النماذج

المختلفة للإنسان السياسى وعن الطريقة التى يفهم فيها كل نوع من أنواع الحضارات اختيار القادة ودورهم وصفاتهم .

من هذا العرض لآراء بعض العلماء والفلاسفة نرى أن بعضهم يوسع من مجال دراسة علم الاجتماع السياسى ليشمل موضوعات تدخل فى نطاق فروع أخرى من المعرفة مثل السياسة أو الاجتماع العام أو الفلسفة أو حتى بعض أفرع القانون ومن هؤلاء غامستون بوتول بينما يرى آخرون أنه مع التسليم بوجود أرضية مشتركة بين هذه المعارف والعلوم وبين علم الاجتماع السياسى إلا أن هناك محددات لمناطق دراسة علم الاجتماع السياسى .

إن فكرة توسيع نطاق العلم التى يتزعمها غامستون بوتول دعت إلى اعتبار أوجيست كونت من رواد علم الاجتماع السياسى وأنه على ضوء دراسات كونت أمكن وضع معايير تمكن من تصنيف أنواع الحكومة (١) فقانون الحالات الثلاث الذى جاء به كونت يقيم علاقة مباشرة بين عقليات الشعوب وتنظيمها السياسى وهو يرى أن طغيان المعتقدات السياسية يوافق الدولة الثيوقراطية التى يحكمها الكهنة وفى الحالة الميثافيزيقية تعود السيادة إلى أصحاب المذاهب العقائدية فهيمن فيها روح الأسلوب على الواقع وتضهى فيها بالناس على مذبح المبادئ وأخيراً يرى فى الحالة الوضعية تضج البشرية وبلوغها الرشد فيها تجرى محاولة تطبيق الأفكار والقوانين على الأحداث ويصبح فيها الاختيار وحده معيار الحقيقة القابلة للدوما لإعادة النظر .

ومع الإيمان بوجود التداخل بين فروع المعرفة الإنسانية ووجود الأرضيات العلمية المشتركة إلا أن علم الاجتماع السياسى كفرع من علم الاجتماع نما وترعرع فى أحضان فلاسفته وعلمائه وغذته النظريات والمذاهب والفلسفة السياسية — له موضوعاته المحددة مثل دراسة : الأصول الاجتماعية للعمليات السياسية ، البناء السياسى والبناء الاجتماعى ، المشاركة السياسية ، التنشئة السياسية ،

القوة السياسية ، الصفوة ، الاتصال السياسي ، الاختيار والانتقاء السياسي ، العقيدة السياسية ، الثقافة السياسية ، التنمية السياسية ، .. إلخ مثل هذه المسائل السياسية ذات الجذور والأصول الاجتماعية .

هذا ويجدر بنا أن نتناول بشيء من التفصيل عرض بعض هذه الموضوعات

أولاً - المشاركة السياسية « political participation » :

تعتبر المشاركة السياسية من أهم موضوعات علم الاجتماع السياسي إذ أنها عملية اجتماعية سياسية . ويعرفها البعض (١) بأنها العملية التي من خلالها يلعب الفرد دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف .

political participation is the process through which the individual plays a role in the political life of his society and has the opportunity to take part in deciding what the common goals of that Society are, and the best ways of achieving these goals.

إنها تشمل النشاطات السياسية المباشرة (أو قل الأولية) والنشاطات غير المباشرة (الثانوية) ومن أمثلة المشاركة في النشاطات السياسية المباشرة تقلد منصب سياسي ، عضوية الحزب ، الترشيح في الانتخابات ، التصويت ، مناقشة الأمور العامة ، الاشتراك في المظاهرات العامة ... إلخ أما أمثلة النشاطات غير المباشرة فهي مثل المعرفة والوقوف على المسائل العامة ، العضوية في هيئات التطوع وبعض أشكال العمل في الجماعات الأولية .

ويتمثل تعريف دائرة معارف العلوم الاجتماعية للمشاركة السياسية بأنها (٢) تلك الأنشطة الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع في اختيار حكامه ،

(1) Terry clay Eakin, Students and politics - A comparative study, Bombay 1972, p. 26.

(2) McClosky Herbert, political participation, International Encyclopedia of the social sciences, Vol. 12, p. 252.

وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر ، أى أنها تعنى اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسى .

ويتناول علماء الاجتماع السياسى موضوع المشاركة السياسية من نواح مختلفة منها :

١ - ما هى نماذج أو أشكال المشاركة السياسية ؟

Types or forms of political participation.

٢ - ما هو مدى المشاركة السياسية ؟

Extent of political participation.

Who participates ؟

٣ - من الذى يشارك ؟

Why do they participate ؟

٤ - لماذا يشاركون ؟

على أن ثمة إجابة مستفيضة على تلك التساؤلات نجدها فى كتاب « مقدمة فى علم الاجتماع السياسى » لكل من إميخايل روش وفيليب ألثوف (١) وإن كانوا يعترفون منذ البداية بوجود صعوبة فى تحديد الأشكال المختلفة للمشاركة السياسية ويقولون أنه بصرف النظر عن النظام السياسى فإنه يتبادر للذهن لأول وهلة كل من الرائد السياسى المحترف « professional politician » الناخب « The voter » كواحد الحزب . والمدرس السياسى ، على أنه يمكن وضع شكل هرمى يغطى كل أشكال المشاركة السياسية ويكون قابلاً فى نفس الوقت للتطبيق فى كل النظم السياسية .

هذا الشكل الهرمى يمثل فى رأيهما درجات المشاركة السياسية التى تتعدد على النحو الآتى :

١ - تقلد منصب سياسى أو إدارى .

(١) Michael Rush and Philip Althoff, An introduction to political sociology, op. cit, pp. 78-79.

- ٢ - السعي نحو منصب سياسي أو إداري .
- ٣ - العضوية النشطة في التنظيم السياسي .
- ٤ - العضوية السلبية في التنظيم السياسي .
- ٥ - العضوية النشطة في التنظيم شبه السياسي
- ٦ - العضوية السلبية في التنظيم شبه السياسي
- ٧ - المشاركة في الاجتماعات السياسية العامة ، في المظاهرات ... إلخ .
- ٨ - المشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية .
- ٩ - الاهتمام العام بالسياسة .
- ١٠ - التصويت .

ويلاحظ أن تقلد منصب سياسي أو إداري يقع على رأس الهرم بمعنى أنه يمثل أقصى درجات المشاركة ويأخذ مستوى المشاركة في المهيوط والتناقص إلى أن يصل إلى أسفل القاعدة وهو التصويت باعتباره أدنى مستوى من صهور وأشكال التعبير عن المشاركة السياسية .

وإذا كانت هناك درجات وأشكال للمشاركة السياسية فثمة صهور للوجه الآخر من العملة وهو السلبية السياسية . هذه الصهور هي (١) :

١ - اللامبالاة : Apathy :

ويتمثل هذا في عدم الاهتمام بالأفراد أو المواقف أو الظواهر بصفة عامة أو خاصة واللامبالاة إزاء كل ما يحدث في المجتمع بصفة عامة أو بعض قطاعاته بصفة خاصة ومن صفات اللامبالى :

- ١ - عدم القدرة على تقبل أو الاعتراف بالمسؤوليات الشخصية ، الانصياع الكامل والطاعة العمياء لكل ما يأتي من قبل السلطة وقلدان الشعور والحساسية فيما يتعلق بعواطف الغير (٢) .

(١) Ibid, pp. 80-82.

لمزيد من التفصيل عن شخصية اللامبالى (غير المهتم) انظر :

Paul H. Mussen and Anne B. Wyszynski, personality and political participation, Human Relations, 5, 1952; pp. 78-9.

(٢ م - دراسات في علم الاجتماع)

٢ - الشك السياسي « Cynicism » : ويتمثل ذلك في الشك في أعمال وأقوال الآخرين والنظر والشعور بأن العمل السياسي عمل رديء وأن الثقة في رجال الحركة السياسية أمر مستحيل . هذا وتنخفض درجة ومستوى المشاركة السياسية في وجود الشك السياسي .

٣ - المزلة « Alienation » : ويقصد بذلك شعور الفرد بالغربة عن العمل السياسي وحكومة مجتمعه والاتجاه نحو الاعتقاد بأن السياسة والحكومة في مجتمعه يسيرهما آخرون لصالح آخرين وطبقاً لمجموعة قواعد غير عادلة وهذا على حد قول روبرت لين « Robert Lane » (١) .

« political alienation as a person's sense of estrangement from the politics and government of his society (and) the tendency to think of the government and politics of the nation as run by others for others according to an unfair set of rules » . |

٤ - الإغتراب « Anomie » : ويقصد بذلك شعور الفرد بأن المجتمع والسلطة لا يحسان به ولا يعنهما أمره وبأنه لا قيمة له في ذلك المجتمع ويؤدي ذلك إلى تقليل الفرد من أهدافه وفقدانه الحماس والدافع والباحث على المشاركة الفعالة في عالم السياسة وهناك طرق لقياس درجة الإغتراب السياسي عند الأفراد منها ما وضعه ليو سرول « Leo Srole » (٢) وقد وجد سرول ثمة علاقة وثيقة بين « Anomie » (الذي يعتبرها مرادفة لـ Alienation) والشخصية المتسلطة .

(1) Michael Rush and Phillip Althoff, op. cit, p. ٩٣ .

ولزيد من التفاصيل أنظر :

Gould L. Kobb. (eds) A Dictionary of the social sciences, London, 1964, p. 19.

(2) Leo Srole, social Integration and certain corollaries : An Exploratory study, American sociological Review, 21 1956, pp. 709-16.

ثانياً - القوة السياسية « Political Power » :

يمثل موضوع القوة السياسية أحد موضوعات البحث في علم الاجتماع السياسي ويمكن تناول هذا الموضوع من عدة زوايا منها : تعريف القوة السياسية ، وطبيعتها ووجهها والمداخل المختلفة لدراستها ثم ما هي مصادرها وتوزيعها في المجتمع والعلاقة بين القوة السياسية والتنظيم السياسي وصنع القرار وغير ذلك من الجوانب التي تتعلق بمثل هذا الموضوع .

وقد اختلف علماء الاجتماع السياسي بالنسبة لطبيعة القوة السياسية إذ يعتبرها البعض خيراً ويعتبرها آخرون شراً ويرى فريق ثالث بأنها لا خير ولا شر في حد ذاتها وإنما الأمر يتوقف على طريقة استخدامها والغاية من ذلك وإذا كان البعض يعتبرها وسيلة فآخرون يعتبرونها غاية وفريق ثالث يرى أنه يمكن اعتبارها وسيلة بل وغاية والأمر يختلف من موقف إلى آخر .

ماهية القوة السياسية ؟ :

هناك أكثر من تعريف للقوة السياسية فيعرفها بسكاران^(١) Bhaskaran أستاذ علم الاجتماع السياسي بالهند بأنها القدرة على عمل شيء وأن تؤثر في أي شيء ومعنى هذا أنه لا يمكن عمل شيء بدون قوة بينما يعرفها لازويل وكابلان^(٢) بأنها المشاركة في صنع القرار .

ويعرفها روبرت دال « R. Dahl »^(٣) بأنها المقدرة على جعل شخص آخر يقوم بعمل لم يكن ليقوم به بغير ذلك . أما ماكس فيبر فيرى أنها إحتيال قيام شخص ما في العلاقات الاجتماعية بتنفيذ رغباته رغم مقاومة الآخرين بغض النظر عن الأساس الذي يقوم عليه ذلك الاحتمال .

(1) R. Bhaskaran, sociology of politics, Asia publishing House, Bombay, 1967, pp. 223-35.

(2) H.D. Lasswell, and A. kaplan, Rower and society, A framework for political inquiry, London, 1952.

(3) R.A. Dahl, The concept of power, Behavioral science, No. 2, 1957.

وجها القوة السياسية ومصادرها :

هناك أكثر من شكل للقوة السياسية في المجتمع . على أن شكليهما الرئيسيين هما السلطة والتفوذ . ويخلط البعض خطأ بين كل من السطة والتفوذ إلا أن هناك farkاً بينهما إذ أن السلطة تمثل حقوقاً وصلاحيات ممنوحة لفرد أو جماعة لإدارة نشاطات في شكل معين والاستخدام موارد معينة لتحقيق أهداف إجتماعية وتظهر عادة في التنظيمات الرسمية حيث ترتبط بمنصب أو مركز أو وظيفة معينة تعطى لشاغله الحق في إصدار قرارات لها صفة الإلزام وتطبيق الجزاءات على المخالف ويحدد هذه السلطة وحدودها القوانين واللوائح . على أن ذلك لا يعنى بالضرورة قلرة صاحب ذلك الحق على تنفيذ تلك الأوامر وفرض إرادته . أما التفوذ فهو العمل على تحقيق أهداف يستخدم فيه وسائل مختلفة منها الإكراه أو الأرقام ومنها التراضى أو الإغراء وقد يكون بالإثنين معاً أى التهيب والترغيب وذلك دون استناد إلى حق نحول للملك من قواعد أو قوانين . بمعنى آخر إذا كانت السلطة تستند وترتبط بالقانون فإن التفوذ مرجعه الشخص نفسه ومدى قلرته على فرض إرادته دون الاستناد إلى المنصب أى هناك كما نقول قوة القانون وهناك أيضاً قانون القوة .. وقد يجمع فرد ما بين الإثنين أى بين السلطة التى أساسها المنصب والتفوذ المستمد من شخصيته وفى تلك الحالة يكون ذلك الشخص ذا القوة السياسية المتكاملة . ويوجد وجهان للقوة السياسية فى المجتمعات ومنظماتها سياسية كانت أو إجتماعية إذ يكون هناك الكيان الرسمى للقوة قائماً على القانون واللوائح ثم الكيان غير الرسمى القائم على الأشخاص وطبيعتهم وكذلك على نوع العلاقات والبناء الاجتماعى للمجتمع .

وهناك العديد من الدراسات الخاصة ببناء القوة وتوزيعها فى المجتمع والطرق الرسمية وغير الرسمية لممارسة القوة (١) .

(١) لمزيد من التفاصيل . أنظر : دكتور فاروق يوسف ، دراسات فى الاجتماع السياسى ، القوة والقيادة مذكرات لطلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - القاهرة ١٩٧٢ وأنظر كذلك =

. والسؤال الذى يطرح نفسه هو : ما هى مصادر أو مقومات تلك القوة ؟
هناك أكثر من رأى فى هذه القضية ولكن المتفق عليه هو ضرورة توافر
المصادر أو ركائز حتى يتمكن الشخص أو الجماعة من ممارسة القوة فى المجتمع .
فيرى كارل ماركس مثلاً أن العامل الاقتصادى هو ركيزة القوة السياسية ،
ويقول (١) « يوجد فئتان من الناس فى كل مجتمع :

(أ) طبقة حاكمة .

(ب) وطبقة أو أكثر خاضعة أو محكومة .

وفى تصوره أنه يمكن تفسير الوضع المسيطر الذى تحتله الطبقة الحاكمة
إذا ما فسرنا ملكيتها للوسائل الأساسية للإنتاج الاقتصادى وإن كانت سيطرتها
تمتد أيضاً لتشمل القوة العسكرية والنشاط الفكرى » .

ولقد وجه إليه نقد فى هذا المضمار إذ مع تسليم منتقديه بأهمية العوامل
الاقتصادية إلا أنه لا يمكن اعتبارها العوامل الوحيدة والرئيسية لتوافر القوة
الاجتماعية والسياسية ، ومع الإيمان بالتأثير المتبادل والربط بين الاقتصاد

- P. Bachrach and Baratz. S. Merton, Two faces of -
power, American Political science Review, vol. 56. 1962.

- T. Parsons. « On the concept of political power
reprinted from proceedings of the American Philosophical
society, Vol. 107, No 3, June 1963.

« Some reflections on the place of force in social
process », in Harry Eckstein (ed), International war : Basic
problems, and approaches, Free press, 1964.

- R. Dahl. Who governs ? Yale university press, 1961.

(١) أنطونيو تومور ، الصفوة والمجتمع - دراسة فى علم الاجتماع السياسى - ترجمة دكتور
محمد الجوهري وزملائه (مرجع سابق) ص ٢٣ .

والسياسة إلا أن المجتمع لا يتكون فقط من اقتصاد أو لا تحكمه فقط عوامل اقتصادية وإنما هناك عوامل أخرى تلعب دورها في بناء القوة جنباً إلى جنب مع العوامل الاقتصادية . للدرجة أن القوة السياسية تعتبر في بعض الأحيان وسيلة للحصول على قوة اقتصادية ولعل بعض ما نلاحظه من شراء بعض الأفراد أو الفئات في بعض المجتمعات النامية بل وغير النامية إنما يكون مصدره أحياناً تقلدهم لمناصب سياسية يستملون منها قوتهم ويعتبرونها وسيلة يستغلونها في دعم مركزهم ووضعهم الاقتصادي .

إن وجهة نظر موسكا تتمثل في أن الطبقة الحاكمة تمارس السلطة لأنها قادرة على التحكم في القوى الاجتماعية ومصدر قوتها أنها منظمة .

ويقدم بيرستيدت فيرى « Bierstedt » تفسيراً لمصادر القوة في المجتمع ويرى أنها تتمثل في ثلاثة مصادر هي :

١- عدد من الناس .

٢- تنظيم اجتماعي .

٣- موارد . وفي رأيه أن الموارد تشمل على :

(أ) سيطرة على القيم الاقتصادية .

(ب) سيطرة على السلطة السياسية أى شرعية اتخاذ القرارات .

(ج) سيطرة على وسائل العنف مثل البوليس والقوات المسلحة .

(د) السيطرة على وسائل الاتصال ومصادر المعلومات .

(هـ) السيطرة على الفكر والعقل .

(و) السيطرة على المعرفة والمهارة اللازمة لاستخدام الموارد .

وعلى أية حال فإن مقدار القوة التي يمارسها الشخص في موقف معين يتحدد بثلاثة عوامل : أولها ما تم تحويله أو تخصيصه من موارد . وثانيها

الكفاية والمهارة في استخدام تلك الموارد . وثالثها مدى المقاومة من جانب الخصم المتنافس (١) .

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر :

دكتور فلروق يوسف - مذكرات - دراسات في الاجتماع السياسي - مرجع سابق .

- R.V. Presthus, Man at the top, A study in community power, oxford university press, 1964.؛

- F. Hunter, community power structure, North carolina university press, 1953.

الفصل الثاني

مناهج البحث في علم الاجتماع السياسي .

مقدمة :

يبدو أن القدر من النجاح الذي استطاع علم الاجتماع السياسي أن يحققه يرجع بصفة أساسية إلى اتجاهه إلى استخدام الطرق العلمية في دراسة الظواهر السياسية وقد ساعد الميل الجارف في هذه الأيام الخاص بتقدير كل ما يتصف بمخصائص العلم إلى وضع علم الاجتماع في هذه المكانة الممتازة التي يتبوها . وهذا مما يفرض علينا دراسة مناهج البحث في علم الاجتماع السياسي .

يستخدم اصطلاح مناهج البحث في معناه الواسع ليشير إلى دراسة القواعد التي يسترشد بها الباحث في القيام بالبحث العلمي . ويتضمن ذلك بالطبع دراسة وتقييم طرق وأدوات وإجراءات البحث العلمي وما قد يؤثر على القيام به . ولذلك سوف ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين . في المبحث الأول سوف نناقش بعض مناهج البحث التقليدية . وفي المبحث الثاني سوف نناقش بعض الأدوات الحديثة المستخدمة في علم الاجتماع السياسي . وسوف نناقش المشاكل الخاصة بدراسة الظاهرة السياسية في موضع لاحق .

المبحث الأول

بعض مناهج البحث التقليدية

يشير اصطلاح منهج بمعناه الضيق إلى الطريقة التي يقبها الباحث للدراسة مشكلة من المشاكل . أو بمعنى آخر فإنه يشير إلى أسلوب التفكير المنظم

والكيفية التي يصل بها الباحث إلى هدفه ، أى دراسة الظاهرة المعنية . وليس هناك اتفاق كامل فيما يتعلق باضفاء صفة منهج على بعض أساليب البحث مثل دراسة الحالة والمسح الاجتماعى وتحليل المضمون . وبالرغم من ذلك فانا سوف نعطي فكرة مبسطة عن بعض هذه المناهج دون مناقشة موضوع هذا الخلاف . وذلك مع ملاحظة أنه فى أى بحث علمى لا يمكن الاكتفاء بمنهج واحد دائماً ، بل عادة يتطلب البحث استخدام منهجين أو أكثر ، وأن كانت الغلبة قد تكون لأحد تلك المناهج . وهذا ما يطلق عليه البعض اصطلاح التكامل المنهجي .

أولاً - المنهج التاريخي :

ترجع أهمية المنهج التاريخي إلى أنه يعتبر بديلاً للمنهج التجريبي بالنسبة لعلم الاجتماع السياسى . فإذا كان من الصعب دراسة الظاهرة السياسية عن طريق إجراء التجارب فإنه فى الإمكان النظر إلى التاريخ على أنه مجموعة من التجارب الطبيعية وإن كانت تجارب يتقصها عنصر الضبط والتحكم ولا يمكن إعادةا مرة ثانية . كما أن الظاهرة السياسية شأنها شأن الظواهر الاجتماعية هى محصلة لمجموعة متعددة من العوامل التي تفاعلت مع مرور الزمن لتعطيها صورتها التي نظهر بها فى وضعها الراهن ، أى أنه توجد هناك علاقة بين الماضى والحاضر وبالتالي فإن دراسة الماضى تساعد على التعرف على الحاضر (١) .

والمنهج التاريخي قديم قدم الكتابات السياسية الرئيسية وإن كان الاستخدام المنظم له يرجع إلى العالم العربى الكبير ابن خلدون الذى يعتبر من رواد ذلك المنهج . فقد استخدمه ابن خلدون فى القرن الرابع عشر الميلادى للوصول إلى قواعد عامة تحكم الظواهر السياسية والقوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شكلت تلك الظواهر فى الماضى . ولقد طالب ابن خلدون بتعقب الظاهرة

(١) محمد طارف ، المنهج فى علم الاجتماع ، القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر

الواحدة في تاريخ الشعب الواحد في مختلف الفترات التاريخية مع تحرى صدق الروايات التاريخية وقياس الأخبار على أصول العادة وطبائع العمران وعائلة استخلاص القوانين العلمية التي تخضع لها تلك الظواهر (١) . وجاء بعد ابن خلدون كثيرون من الرواد من أهمهم فيكو وسان سيمون وأوجست كونت وفوستل دي كولانج الذين وضعوا الأسس العلمية لذلك المنهج (٢) .

وبمر البحث الذي يستلزم المنهج التاريخي بعدد من الخطوات الرئيسية . أولاً تحديد المشكلة . وهنا يجب أن تكون المشكلة ممتدة عبر التاريخ ولها صفة الاستمرار النسبي بحيث يمكن تتبعها . وثانياً جمع البيانات عن المشكلة وهنا يجب أن نفرق بين نوعين من مصادر البيانات ، مصادر أولية مثل الوثائق الرسمية والمخطوطات والمذكرات ... إلخ ، ومصادر ثانوية وهي المنقولة عن المصادر الأولية . وتفضل المصادر الأولية على المصادر الثانوية (إلا في حالات نادرة) لما قد تنمويه الأخيرة من أخطاء نتيجة للنقل عن المصادر الأولية أو تحريف سواء مقصود أو غير مقصود . وثالثاً تحليل الحقائق وتصنيفها والربط بينها . وهناك نوعان من التحليل : تحليل خارجي يقصد به التأكد من صدق الوثيقة ومن مصدرها ، وتحليل داخلي يقصد به فهم المعنى الحقيقي للوثيقة والمعلومات التي تضمنتها وأنه لم يكن المقصود بالوثيقة الدعاية أو التضليل أو أى أسباب أخرى . ومن هذا التحليل الداخلي يصل البحث إلى مجموعة من الحقائق الجزئية يقوم بتصنيفها بقصد الكشف عن الاتجاهات العامة للظاهرة التي يدرسها وربطها بالظواهر الأخرى المتصلة بها . ورابعاً وأخيراً يقوم الباحث

(١) أنظر : ابن خلدون ، المقدمة ، تمهيد وشرح وتعليق د . عل عبد الواحد وافي ، القاهرة : مطبعة لجنة البيان العربي ، ١٩٥٨

(٢) أنظر مساهمات كل من ميكوسان سيمون وكونت وفوستل دي كولانج في تطوير المنهج التاريخي في كتاب محمد طلعت عيسى ، البحث الاجتماعي ، مبادئه ومناهجه ، القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٣ : ص ٢٠٢-٢١٦

بعض نتائج دراسته في شكل اتجاهات عامة تحكم الظاهرة التي يقوم بدراستها (١). وهناك بعض الانتقادات التي توجه إلى المنهج التاريخي ، وأهم تلك الانتقادات انتقاد جوشالك الذي يقول : لم يتذكر أولئك الذين شهدوا الماضي سوى جزء منه ، ولم يسجلوا سوى جزء مما تذكره ، ولم يبق مع الزمن سوى جزء مما سجلوه ، ولم يسترع نظر المؤرخين سوى جزء مما تبقي مع الزمن وجزء فقط مما يسترعى نظر المؤرخين يكون صادقاً ، وما يمكن فهمه هو جزء فقط مما هو صادق ، وجزء فقط مما يمكن فهمه يمكن تفسيره (٢). وهذا النقد وإن كان قاسياً ومبالغاً فيه بدرجة كبيرة ، فإنه يمثل جزءاً من الحقيقة فهناك صعوبات ومشاكل متعددة في جمع المادة التاريخية . كما تلعب العوامل الذاتية دوراً رئيسياً في ذلك . وإن كان ذلك في الحقيقة هو حال كل البحوث الاجتماعية مع اختلاف الدرجة .

ولقد استخدم المنهج التاريخي معظم الرواد الأوائل لعلم الاجتماع السياسي مثل ابن خلدون ودي بوكفيل وكارل ماركس وماكس فير وروبرت ميشيل . وقد قل استخدامه بشكل ملموس في العصر الحاضر للإلتجاء نحو استخدام أساليب أخرى تتمشى مع التطور التكنولوجي مثل المسح الاجتماعي والمنهج الأحصائي . ولكن لا يزال البعض يستعين بذلك المنهج أو يستخدمه كمنهج أساسي في تحليل الظواهر السياسية ، ومن مستخدمي هذا المنهج في العصر الحديث من علماء الاجتماع السياسي كل من س. رايت ملز وميمور مارتن ليست .

ثانياً - المنهج المقارن :

يعتبر المنهج المقارن أيضاً من الأساليب التي عرفت منذ زمن طويل واستخدمت للوصول إلى المعرفة المنظمة . ويعتبر أرسطو من الرواد الأوائل

(١) د. عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعي ، القاهرة : مطبعة لجنة البيان

العربي ، ١٩٦٣ ، ص ٣٧٠ - ٣٨٢

(2) Louis Gouschalk, Understanding History. New York : Alfred A. Knopf Inc., 1966, p. 45.

لذلك المنهج إلا أن الفضل في تطوير استخدام هذا المنهج في العلوم الاجتماعية يرجع بصفة رئيسية إلى إميل دوركايم في كتابه قواعد المنهج في علم الاجتماع (١) فقد قال أن التفسير الاجتماعي يقوم على إيجاد ارتباطات عليّة أو سببية ، ونادى بأن السبيل الوحيد لبيان أن ظاهرة معينة هي سبب ظاهرة أخرى أن ندرس حالات تكون الظاهرتان موجودتين فيها أو غائبتين معاً ، وبذلك نحدد ما إذا كانت إحدهما تعتمد على الأخرى أم لا . وتيسر التجارب ذلك في العلوم الطبيعية ، ولكن طالما أن التجارب مستحيلة في العلوم الاجتماعية فإننا مضطرون — في رأى دوركايم — لاستخدام التجربة غير المباشرة ، أى المنهج المقارن (٢).

وترجع أهمية المقارنة إلى أنها ضرورية لاستكمال أى نوع من الدراسة لأنها تساعد على التعرف على العناصر الثابتة والعناصر المتغيرة في الظاهرة . ولذلك نجد أن المنهج المقارن يستخدم في كل العلوم سواء الطبيعية منها أم الاجتماعية . كما نجد أنه في معظم حقول المعرفة أو في معظم العلوم تقريباً هناك مادة مقارنة مثل السياسة المقارنة والإدارة المقارنة وعلم الاجتماع السياسي، المقارن ... إلخ وهذا دليل كاف على أهمية هذا المنهج المقارن .

وهناك طرق مختلفة لإجراء المقارنات . فهي قد تكون عبر الزمان كما قد تكون عبر المكان . كما قد تكون المقارنة بين وحدتين مختلفتين سواء في فترة زمنية واحدة أو في فترتين زمنيتين مختلفتين . وهناك نوع من المقارنة يطلق عليه إسم المقارنة الإثنوجرافية ويتم هذا النوع عن طريق مقارنة الظاهرة في شكلها المبسط بالظاهرة بعد أن تطورت وتعقدت على أساس أن ذلك يوضح لنا العناصر الثابتة في الظاهرة (٣) . ويطلق إميل دوركايم على هذا النوع من

(١) ترجم هذا الكتاب إلى اللغة العربية ، أنظر إميل دوركايم ، قواعد المنهج في علم الاجتماع ، ترجمة الدكتور محمود قاسم ومراجعة الدكتور السيد محمد بدوى ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٨ .

(١) المرجع السابق ص ٢٤٩

(٢) الدكتور زيدان عبد الباقي قواعد البحث الاجتماعي ، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ،

١٩٧٤ ، ص ٢٥٤ - ٢٥٧

المقارنة لإسم المقارنة التكوينية . ويرى أنها تيسر لنا عملية تحليل الظاهرة وتركيبها في نفس الوقت ذلك لأنها تظهر العناصر المختلفة التي تتألف منها ، لأنها تسمح لنا بأن نرى عملية التراكم التي تتجمع بمقتضاها هذه العناصر وأن نرى الظروف التي تخضع لها هذه العناصر في تكوينها وتشكيلها .

وهناك صعوبات كثيرة لإجراء المقارنات وأول تلك الصعوبات أنه لا بد أن تكون للوحدات المستخدمة نظائر يمكن مقارنتها « Comparable » وأن تكون المقارنة بين وحدات متكافئة « Equivlant » أو كما يقول جون ستيوارت ميل أن المنهج المقارن الحقيقي يعني بمقارنة نظامين متماثلين في كل الظروف ولكنهما مختلفان في عنصر واحد حتى يمكن تتبع نتائج هذا الخلاف . كما يشترط في الوحدات المستخدمة في المقارنة الحضارية أن تكون وحدات متوازنة (١) . ومن المشاكل الرئيسية للدراسة المقارنة الحضارية تماثل العنيتات المستخدمة بالنسبة للوحدات المدروسة وتمثيلها لخصائص تلك الوحدات . كما أن هناك مشكلة اللغة . فالكلمات في اللغات المختلفة لا تعطى نفس المعنى في الثقافات المختلفة . وتظهر هذه المشكلة بدرجة أكبر في حالة جمع البيانات عن طريق توجيه الأسئلة إلى عينة من السكان ، وفي حالة تحليل المضمون أيضا . يضاف إلى ذلك تعقد وتعدد العوامل والظروف التي تؤثر في الظواهر السياسية . كما أن استخدام المنهج المقارن يتطلب تطوير المفاهيم التي يتم على أساسها إجراء المقارنات (٢) .

(١) لتعرف على العديد من مشاكل المقارنة وكيفية التغلب عليها أنظر :

Richard L. Meritt and stien Rokkan, Comparing Nations,
New Haven : Yale University Press 1966.

وبصفة خاصة الصفحات من ١٣١ - ١٦٨ ، ١٦٧ - ٣٢٠ ، ٣٢٧ - ٣٤٨

(٢) لتعرف على مثل هذه المشاكل وغيرها من مشاكل المقارنة أنظر : الدكتور محمد عثمان نجاة ، البحوث الحضارية المقارنة ، ومشكلاتها المنهجية في كتاب الدكتور لويس كامل مليكة (معدل ومسنق ومقدم) ، دراسات في علم النفس الاجتماعي في البلاد العربية ، القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر : ١٩٦٥ ، ص ٦٠ - ٧٥

ولقد استخلم المنهج المقارن كثيرون من رواد علم الاجتماع السياسى ، منهم أرسطو ودى توكفيل وكارل ماركس وماكس فيبر وروبرت ميشلز . ويلاحظ أنهم استخدموه جنباً إلى جنب مع المنهج التاريخى . وفى العصر الحديث زاد استخدام المنهج المقارن بدرجة كبيرة وظهر ما سُمي بالمقارنة الإحصائية والتي يعتبر إميل دوركايم فى الحقيقة أيضاً أول من استخدمها ، وترجع أهمية هذا النوع من المقارنة إلى أنها تمكن من الاستفادة من التقلم التكنولوجى من ناحية ، والاستفادة من المزايا التى تنتج من استخدام الإحصاء فى البحث العلمى من ناحية أخرى . وأهم مزايا استخدام الإحصاء فى البحث العلمى الموضوعية والدقة وتحديد المتغيرات الأخرى . واستخدام الأرقام يقلل من تأثير الأهواء والعواطف ويساعد على تقرير الحقائق بدقة دون أن يترك مجالاً للتأويل . أما ما يتعلق بالضبط أو تحديد تأثيرات المتغيرات الأخرى ، فإنه عندما لا نكون قادرين على تثبيت المتغيرات المختلفة المؤثرة فى الظاهرة فاننا نتركها تتغير ثم نحاول تحديد الدور المنفصل لكل منها فى التأثير على النتيجة باستخدام الارتباط الجزئى مثلاً دون أى تعديل مصطنع للظروف الاجتماعية والإقتصادية والسياسية القائمة .

ثالثاً - المسح الاجتماعى :

يعتبر المسح الاجتماعى من أساليب البحث العلمى الحديثة نسبياً وذلك بعكس الحال بالنسبة للمنهج التاريخى والمنهج المقارن . ويمكن تعريف المسح الاجتماعى بأنه محاولة منظمة لتقرير وتحليل وتفسير الوضع الراهن لنظام سياسى أو اجتماعى أو جماعة معينة ، وهو ينصب أساساً على الوقت الحاضر وإن كان قد يهدف للوصول إلى معلومات يمكن الاستفادة بها بالنسبة للمستقبل (١) . واصطلاح المسح فى حقيقته مستعار من ميادين الدراسات الطبيعية ، فكما

(١) F. Whitney. The Elements of Research, New York. printice - Hall, 1932. p. 185.

تمسح الأرض لمعرفة مساحتها أو خصائصها الجيولوجية تفسح الظواهر السياسية والاجتماعية أو الجماعات المعينة لمعرفة خصائصها أو اتجاهاتها . والمسح الاجتماعي في حقيقته هو تعريف بجماعة أو ظاهرة معينة أو قياس لها أو توضيح عيق لمشكلة أو تحليل لعلاقات معينة (١) .

وهناك تقسيمات عديدة للمسوح حسب الزاوية التي ينظر منها إلى المسح . فقد تقسم المسوح طبقاً لنطاق موضوعها إلى المسوح العامة وهي التي تعالج كل أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، والمسوح المحدودة وهي التي تهتم بنواحي معينة . ومن حيث نطاق وحدات الدراسة يمكن تقسيمها إلى المسوح الشاملة حيث تجمع البيانات عن جميع الوحدات والمسوح بطريقة العينة حيث يكفي فيها بدراسة عينة من الوحدات (٢) .

ولقد كان المصلحون الاجتماعيون هم أول من استخدم المسوح الاجتماعية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . ومن هؤلاء المصلحين جون هوارد وفرديريك لوبلاي وشارلز يوث ... إلخ (٣) . ولكن هذا الأسلوب أخذ في الانتشار بشكل ملحوظ خلال هذا القرن واصبح يستخدم في كافة فروع العلوم الاجتماعية لتحقيق أغراض متعددة مثل التخطيط القومي من أجل التنمية وفي التعرف على المشاكل الاجتماعية للعمل على القضاء عليها وفي دراسات الرأي العام (٤) .

وأهم الأغراض التي تستخدم فيها المسوح الاجتماعية في هذه الأيام .
أولاً : دراسته البيئية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للجماعات سواء

(١) محمد طلعت عيسى ، مرجع سابق ص ١٩١

(٢) أنظر د . عبد الباسط محمد حسن ، مرجع سابق ، ص ٣٠٦ - ٣٠٧ ، الدكتور

زيدان عبد الباقي ، مرجع سابق ، ص ٢١٨ - ٢٣٢ .

(٣) pouline Young, Scientific Social Survey and Research, (٣)
New York : printise-Hall pp. 1-18.

(٤) د . زيدان عبد الباقي ، مرجع سابق ، ص ٢٢٠ - ٢٢١ ، د . عبد الباسط محمد

حسن ، مرجع سابق ، ٣١٩ - ٣٢٢

المحلية أو القومية مثل معرفة متوسط دخول الأفراد وطبقاتهم الاجتماعية ،
والجماعات المؤثرة في العملية السياسية .
ثانياً : دراسة أوجه النشاط المختلفة لأفراد الجماعة مثل قضاء أوقات
فراغهم وأنواع الجرائد والمجلات التي يقرأونها والأندية والأحزاب التي
ينتمون إليها ... إلخ .

ثالثاً : دراسة آراء الناس واتجاهاتهم ودوافع سلوكهم كما هو في حالة
دراسات الرأي العام والتصويت في الانتخابات ، وآخر وأليس أخيراً دراسة
الخصائص السكانية للمجتمع والتي تتضمن العديد من البيانات عن الناحية
السكانية مثل حجم الأسرة وتوزيع فئات العمر (١) .

ويمر المسح الاجتماعي في عدد من الخطوات يمكن إيجازها في أربعة
خطوات رئيسية وإن كان هذا لا يمنع من إضافة خطوات أخرى حسب طبيعة
المسح . وأول هذه الخطوات رسم الخطة ويتضمن ذلك تحديد الغرض من
المسح وتحديد النقط الرئيسية والفرعية التي يشتمل عليها ، وتحديد مجالات
المسح البشرية والمكانية والزمنية ، واختبار الوسائل اللازمة لجمع البيانات
وتقدير الميزانية للصرف على القيام بالمسح وتحديد البرنامج الزمني له وتدريب
الباحثين الميدانيين . وثانياً جمع البيانات ويتضمن الاتصال بالمبحوثين أو جمع
البيانات من المصادر المحددة والإشراف على الباحثين الميدانيين . وثالثاً تحليل
البيانات ويبدأ ذلك بمراجعة البيانات التي جمعت للتأكد من أنها صحيحة وكاملة
ومسجلة بطريقة منظمه ثم يتم بعد ذلك تصنيف البيانات وتقسيمها إلى مجموعات
متجانسة . ثم رابعاً وأخيراً عرض البيانات وكتابة التقرير (٢) .

ويستعين أسلوب المسح الاجتماعي بمعظم وسائل جمع البيانات المستخدمة
في البحث الاجتماعي . ولكن قد تفضل وسيلة على أخرى في مسح معين نتيجة

(١) محمد طلعت عيسى ، مرجع سابق ص ١٧٤ - ١٩٠ .

(٢) دكتور عبد الباسط محمد حسن ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢ - ٢٢٣ الدكتور زيدان

عبد الباقي ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨ - ٢٣٢ محمد طلعت عيسى . مرجع سابق ، ص ١٩٨ - ٢٠٠

(٣ م - دراسات علم الاجتماع)

خطوة المسح أو ملءه أو نوع المعلومات المطلوبة . وأكثر الوسائل المستعملة في المسح شيوعاً الملاحظة والمقابلة (الامتبار) والاستبيان وتحليل المضمون . وتستخدم الأنواع الثلاثة الأولى منها في البحث الميداني . أما الأخير فيستخدم في المسح المكتبي .

وحتى يكون المسح علمياً يجب اتباع مبادئ معينة في القيام به . فأولاً يجب جمع بيانات كمية عن الموضوع المطلوب دراسته والاستعانة بالبيانات الإحصائية التي قد تساعد في ذلك . وثانياً يجب وصف الأشياء كما هي لا كما يجب أن تكون والبعد عن محاولة وضع النظريات أو امتناب القوانين . ثالثاً الاهتمام بالوقت الحاضر واستخدام باحثين ميدانيين يتسمون بالدقة . رابعاً استخدام الملاحظة الموضوعية المنظمة والمقابلة الشخصية كوسائل من وسائل جمع البيانات التي تم الحصول عليها : وخامساً الاستعانة بصحائف الاستبيان في جمع البيانات لضمان الحصول على بيانات موخلة لكافة وحدات الدراسة (١) .

ومن أجل تحقيق الموضوعية في المسح الاجتماعي أوصي جون أسيل وفان هوتن القائمين عليه باتباع قواعد معينة . أولاً التخلص من كافة الأفكار والمعلومات السابقة قبل البدء في المسح . ثانياً توجيه البحث من أجل الحصول على المعرفة والمعلومات وليس لإثبات أو تبرير أى معين . وثالثاً تجنب محاولة التنبؤ بنتائج المسح . ورابعاً بذل كل الجهد للوصول إلى الدقة المتناهية . خامساً التأكد من سلامة النتائج التي يأتى بها المسح بأقصى وسائل الاختبار سواء بالنسبة للنتائج المرغوب فيها أم غير المرغوب فيها . سادساً عرض جميع النتائج وعدم إخفاء النتائج غير المرغوب فيها . سابعاً الاختيار العلمى للعينة . ثامناً استخدام الأسئلة الإختيارية في الاستبيان لإختبار درجة الثقة في العينة المختارة . تاسعاً عدم التردد في ذكر نقط الضعف أو القصور المتهجية . عاشراً تحديد مصدر المعلومات بالتقرير بدقة وتبيان المعلومات المستعملة من خارج المسح .

(١) دكتور زيدان عبد الباقي ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ - ٢٢٤ ، دكتور محمد طلعت مرجع سابق ، ص ١٩٢ .

حادى عشر عدم محاولة تعميم النتائج التى تم التوصل إليها دون توضيح دقيق لحجم العينة المستخدمة (١).

وهناك حدود كثيرة لاستخدام أسلوب المسح. فأولاً فقد يتطلب إجراء المسح نفقات كبيرة غير ممكن توفيرها. وثانياً فإنه لنجاح المسح لابد أن تسبقه دراسة استطلاعية للموضوع المراد استخدام المسح فى دراسته. وثالثاً : يحتاج المسح الميدانى إلى تدريب خاص للباحثين الميدانيين. وأخيراً وليس آخراً صعوبة استخدام وسيلة الاستبيان فى القيام بالمسح فى الدول المتخلفة لانخفاض الوعى الاجتماعى خصوصاً إذا كان ذلك خاصاً بدراسة الرأى العام فيها. يتعلق بالمسائل السياسية (٢).

المبحث الثانى

أدوات البحث فى علم الاجتماع السياسى

يحاول الباحث فى علم الاجتماع السياسى أن يصل إلى الأهداف المثالية للعلم. وأحد تلك الأهداف هو تحقيق الثقة فى المفاهيم والأحكام. وهذه المحاولة تتطلب استخدام أدوات منهجية دقيقة للوصول إلى ذلك الهدف. والأدوات المنهجية هى وسائل منهجية يسترشد بها الباحث فى قيامه بدراسة الظاهرة السياسية أو الاجتماعية بصفة عامة أو يستخدمها فى عملية القياس أو المقارنة. ومن أمثلة الأدوات المنهجية المستخدمة فى علم الاجتماع السياسى القياس الاجتماعى والأنماط المثالية والنماذج وفيما يلى كلمة موجزة عن كل واحد منها.

أولاً - القياس الاجتماعى :

يمكن القول بأن أدولف كوستا هو أول من استخدم اصطلاح القياس

John Aspley and Van Houten, Public Relation (١)
Handbook. Chicago : The Universit of Chicago. Press 2ed.,
1958, p. 101 - 102.

(٢) دكتور عبد الباسط محمد حسن ، مرجع سابق ، ص ٣٢٥ - ٣٢٦ .

الاجتماعى «Sociometry» وذلك خلال المحاولات التى كان ينفذها لقياس القوة النفسية لمختلف المجتمعات ، وكان ذلك فى أواخر القرن التاسع عشر (١) . ولكن يرجع الفضل فى تطوير ذلك كأداة منهجية إلى مورينو (وهابن جينجز) الذى بدأ فى استخدام ذلك المصطلح وتطويره منذ العقد الرابع من هذا القرن من أجل تحديد الأنساق الاجتماعية على أساس التجاذب والتنافر وعدم الاهتمام فى علاقات الأفراد (٢) .

ويجدر بنا أن نبادر من الآن إلى القول بأن القياس الاجتماعى ليس أداة لقياس الظواهر الاجتماعية عموماً وإنما هو أداة لقياس موضوعات بعينها وهى الخاصة بالعلاقات الاجتماعية والسياسية بين الأشخاص، التى تتركز على قوى الجذب والنفور عدم الاهتمام ، أى أنها ليست وسيلة لقياس الظواهر الاجتماعية والسياسية بصفة عامة .

وتقوم العناصر النظرية التى يستند إليها القياس الاجتماعى على أن البناء الدينامى للجماعة يظهر بمقتضى عملية من الانتقاعات الإيجابية والسلبية التى يقوم بها الأفراد وأن هذه العلاقات الانتقائية بين الأفراد هى التى تسبغ على الجماعات وجودها الواقعى . أى أنها تقوم على دراسة الصورة غير الرسمية للجماعة . ومن هنا فلأنها توضح لنا كيف يوجد تنظيم غير رسمى بجانب التنظيم الرسمى للقوة السياسية وهى تدرس الجماعة كوحدة كلية كما تأخذ فى الاعتبار كل جزء (أو ذرة اجتماعية) فى علاقاته بهذا الكل . وهى تنظر إلى الجماعات كحقيقة لها خواصها الذاتية المتميزة غير القابلة للتخفيض إلى العناصر التى تتألف منها هذه الجماعة (٣) .

(١) الدكتور محمد عارف ، المنهج فى علم الاجتماع ، الجزء الأول ، القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٢ ، ص ١٨٣ .

J. Moreno, Who Shall Survive, Beacon : Beacon House, (٢)
1953; H. Jennings, Sociometry in Group Relation. Washigton
N. Timashaff, Sociologecal Theory, Its Nature and (٣)
Growth, New York : Radom House, 1963. pp. 215 ~ 216.

وينظر في هذه الأداة إلى الفرد على أنه ذرة اجتماعية وأنه نواه علاقات اجتماعية وأنه الوحدة الأساسية للدراسة . وهي في ذلك تتبع طرق الدراسة في العلم الطبيعية من هذه الناحية . كما تحاول أيضاً التشبه بها عن طريق استخدام الطرق الكمية والمعالجات الرياضية ، سواء كان المستخدم في ذلك السوسيوجرام أو المصفوفة الاجتماعية . والسوسيوجرام أو المخطوطة الاجتماعية هو عبارة عن خريطة اجتماعية تصور الانتقاعات السالبة والموجبة للعلاقات بين أعضاء الجماعة باستخدام الرموز . أما المصفوفة الاجتماعية فهي طريقة لحلولة نتائج تلك الانتقاعات حتى يمكن بعد ذلك تحليلها رياضياً وخصوصاً إذا كان عدد أفراد الجماعة المراد دراستها كبيراً (١) .

وسواء استعملنا السوسيوجرام أو المصفوفة الاجتماعية فإننا نصل إلى نفس النتيجة وهي اكتشاف خصائص الجماعة والظواهر المرتبطة بها كظاهرة القيادة والتبعية والتمتار والعداء والتماكس والتفكك ... إلخ . فيظهر لنا من ذلك الشخص الذي يطلق عليه علماء الاجتماع النجم ونطاق عليه القائد والأشخاص الذين يلونه في القوة وأولئك الذين لا حول لهم ولا قوة ثم المنبوذ من الجماعة كما يوضح لنا ما يطلق عليهم علماء الاجتماع الزمر الاجتماعية ونطلق عليهم الشلل السياسية .

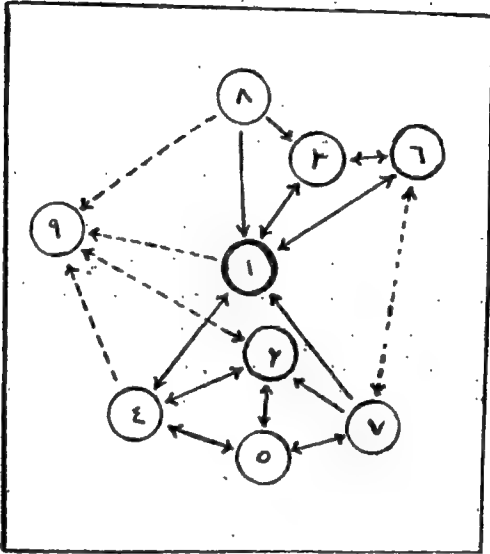
بالنسبة لمكانة الفرد في الجماعة فإنه كلما زاد تفضيل أفراد الجماعة للشخص واختيارهم له أى كلما زادت علاقاتهم الموجهة الموجهة إليه كلما ارتفعت مكانته ، وكلما قلت تلك العلاقات كلما قلت مكانته . وفي حالة ما تكون سالبة يكون الفرد معزولاً . ونحسب مكانة الفرد بقسمة عدد الاختيارات الموجهة للفرد وليكن (م) على عدد أعضاء الجماعة وليكن (ن) بعد استبعاد الشخص نفسه (١ -) ويمكن وضع ذلك في المعادلة الآتية (٢) :

(١) الدكتور محمد عارف ، مرجع سابق ، ص ١٨٦ - ١٨٧ .

(٢) D. Zeleny Measurement of Social Status, The American Journal of sociology, 1940, N. 3, pp. 575 - 582.

شكل رقم (١)

سويوجرام



يشير الخط المستمر إلى علاقة موجبة والخط المتقطع
إلى علاقة سالبة والسهم إلى اتجاه العلاقة

جداول رقم (١)

مصنوفة اجتماعية

٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	
١ -	٠	٠	١ +	٠ -	١ +	١ +	١ +	==	١
١ -	٠	٠	٠	١ +	١ +	٠	==	١ +	٢
٠	٠	٠	١ +	٠	٠	==	٠	١ +	٣
١ -	٠	٠	٠	١ +	==	٠	١ +	١ +	٤
٠	٠	١ +	٠	==	١ +	٠	١ +	٠	٥
٠	٠	١ -	==	٠	٠	+	٠	١ +	٦
٠	٠	==	١ -	١ +	١ -	٠	١ +	١ +	٧
١ -	==	٠	٠	١ -	٠	١ +	٠	١ +	٨
==	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١ -	٠	٩

يشير الصفر إلى عدم وجود علاقة ويشير - ١ إلى وجود

علاقة موجبة بينما يشير + ١ إلى علاقة سالبة

$$\text{مكانة الفرد في الجماعة} = \frac{٢}{١-ن} \times ١٠٠$$

وبالنسبة للمدى التفاعل الاجتماعي للجماعة وتجانسها ، فإن ذلك يرجع أساساً إلى كية العلاقات الموجبة بين أعضائها ، إذ أن كثرة وجود العلاقات الموجبة بين الأعضاء دليل على تفاعل الجماعة وتجانسها وتفضيلهم للعدل مع بعضهم البعض . ويمكن حساب ذلك المدى بالنظر إلى عدد الاختيارات المتبادلة الموجبة بين أفراد الجماعة وليكن (م) وقسمتها على عدد الاختيارات المتبادلة الممكنة والتي تساوي $n(n-1)$ حيث أن n تساوى عدد أعضاء الجماعة . ويمكننا أن نضع ذلك في شكل المعادلة الآتية :

$$\text{درجة التفاعل والتجانس} = \frac{م}{n(n-1)} \times ١٠٠$$

ويمكننا دراسة الشلية أو الزمر داخل الجماعة باعتبار الجماعة الكبرى جماعة خارجية والشلة أو الزمرة جماعة داخلية . وكلما زادت علاقات الأفراد الموجبة الموجهة إلى أعضاء داخل الشلة أو الزمرة كلما زاد تماسك الشلة أو الزمرة وكلما قلت هذه العلاقات كلما قل تماسك الشلة أو الزمرة ، وكلما زادت العلاقات الموجبة الموجهة من داخل الشلة أو الزمرة إلى أفراد خارج الشلة أو الزمرة كلما قل تماسك الشلة أو الزمرة وضعفت ، وكلما زادت العلاقات الموجبة الآتية من خارج الشلة أو الزمرة إلى أفراد داخل الشلة أو الزمرة كلما قويت الشلة أو الزمرة (١) . فإذا رمزنا للعلاقات الداخلية بالرمز (د) والعلاقات بين الجماعة الداخلية والجماعة الخارجية بالرمز (خ) والعلاقة بين الجماعة الخارجية والجماعة الداخلية بالرمز (ل) ولعدد أفراد الجماعة الداخلية بالرمز (ن) ولأفراد الجماعة الخارجية الذين يستقبلون الاختيارات بالرمز (م) يكون :

$$\text{معامل تماسك الزمرة} = \frac{م(د+ل)}{نخ}$$

ويمكننا أن نحسب مدى ثبات الجماعة واستقرارها داخلياً بالنظر إلى التغيرات في عضويتها إذ أن كثرة التغيرات يعنى عدم الاستقرار ، فإذا كان لدينا جماعة ولتكن مجلس وزراء معين عدد أعضائه (ص) ، ثم حدثت تغيرات دخولاً وخروجاً مقدارها (هـ) فأصبح عدد أعضائه بعد التغيرات هي (ص) ، فإن معامل الثبات أو الاستقرار يحسب طبقاً للمعادلة الآتية :

$$\text{معامل الاستقرار} = \frac{هـ \cdot ٢}{ص + ص}$$

كما أن وضع الجماعة يتأثر بمدى تكيف كل عضو ومن أعضائها مع باقي الأعضاء ويمكن حساب ذلك على أساس القيمة العددية لمجموع استجابات العضو لباقي الأعضاء وليكن (ج) ومدى استجابات باقي الأعضاء للعضو وليكن (د) منسوباً إلى ضعف عدد الأعضاء بعد استبعاد العضو نفسه (- ١) ويمكن حساب ذلك بالمعادلة الآتية :

$$\text{مدى تكيف العضو} = \frac{د + ج}{٢ (ن - ١)}$$

أما عن مدى تماسك الجماعة وقوتها ككل فيمكن حسابه بالنظر إلى عدة أمور . أولاً علاقة الجماعة بشخص معين فيها وهو القائد . ثانياً علاقة ذلك القائد بكل عضو عن أعضاء الجماعة . ثالثاً مدى تكيف كل عضو مع باقي الأعضاء . ورابعاً قوة الشلل أو الزمر داخل الجماعة . وخامساً مدى ثبات أو استقرار الجماعة . وسادساً مدى التفاعل الاجتماعي والتجانس الاجتماعي للجماعة الكلية .

ثانياً - الأنماط المثالية :

يرجع الفضل في تطوير هذه الأداة المنهجية كما سبق أن ذكرنا إلى ماكس فيبر . ومن أهم العوامل التي دعت ماكس فيبر إلى بناء الأنماط المثالية *Ideal Types* ، أنه أدرك أن الحياة الاجتماعية والسياسية معقدة إلى درجة كبيرة وأن القيام بالبحث العلمي يستلزم نوعاً من وضوح الرؤية غير متوفر

في الظواهر الاجتماعية والسياسية في واقع الحياة . وليصل إلى ذلك الوضوح الذي ينشده قام ببناء الأنماط المثالية التي يبرز فيها عناصر معينة مختارة في الظواهر الاجتماعية بدرجة تفوق كثيراً تلك الصورة التي يدركها من يلاحظ تلك الظواهر . ثم يضع هذه العناصر في كل متناسق هو النمط المثالي (١) .

فلبناء النمط المثالي يقوم الباحث بدراسة الظواهر المعنية ثم عزل العناصر الجوهرية في الحالات الفردية المتعددة . وقد يستبعد بعض هذه العناصر أو يبالغ في إظهار بعضها لينتهي إلى إقامة صورة عقلية كلية مجردة منسجمة تمثل محل ذلك الواقع الاجتماعي وتستخدم كقياس وكعيار للمقارنة في البحث العلمي وعلى ذلك فالنمط المثالي لا يتم الحصول عايه بواسطة القسيمات العادية المشتركة بين الحالات ولا هو بالمتوسط الحسابي للكل وإنما هو نوع من التصور العقلي المثالي للظواهر الاجتماعية (٢) .

والأنماط المثالية هي بناءات تصورية تماماً مثل المفاهيم ، إلا أنها ليست مفاهيم عادية وإنما هي تكوينات تحليلية « Construct » . فعظم الأنماط المثالية مثل نمط البيروقراطية أو أنماط الشرعية أو أنماط القيادة أو أنماط النظم ، تشير إلى نوع أو آخر من البناءات الاجتماعية أو السياسية المعقدة ، وهي تقوم على أساس مجموعة من العناصر الأساسية التي ترتبط ببعضها برباط على «أول» وظيفي ولها صفة كلية متناسقة ، والهدف الاسامي منها هو التحليل السياسي الاجتماعي (٣) . وفي الحقيقة فقد كان أحد أهداف ماكس فيبر من بناء الأنماط المثالية هو خلق عدد من المفاهيم المعروفة تعريفاً دقيقاً يمكن إستخدامها في البحث العلمي في شكل مقاييس كيفية .

(١) الدكتور محمد عارف ، مرجع سابق ، ص ٦٤ - ٦٢ .

Julin Freund, op. cit., pp. ٥٢ - ٥٣ H. H. Garth and (٢)

G. Wright Mills, From Max Weber, op. cit., pp. ٥٩ - ٥٥.

Don Matindale, The Nature and Type of Sociological (٣)

Theory, Gambridge : Mass., The Riverside Press, 1990, p 382.

فن الوظائف المنهجية للنمط المثالي أنه ينظم معطيات الواقع السياسي والاجتماعي ويضعها في صورة يمكن إستخدامها كأداة لعدلي المقارنات بين الوحدات الاجتماعية الواقعية . ومن هنا فإنها تعتبر مقياس كيفية الظواهر . فالمقارنة هي قياس ضمني والقياس هو مظهر ضمني للمقارنة (١) .

أما عن كيف تم المقارنة باستخدام النمط المثالي ، فيمكن القول بأن النمط المثالي يضع حلول مثالية للظاهرة الاجتماعية . وحيث أن هذه الحدود تكون ثابتة في النمط المثالي لذلك فإن مقارنات الحالات الواقعية على ضوء النمط المثالي يكشف عن انحرافات هذه الحالات الواقعية عن النمط المثالي وبالتالي عن بعضها البعض وبذلك يصبح النمط المثالي أداة للمقارنة والقياس بالنسبة للحالات الواقعية

وحيث أن الأنماط المثالية هي أداة تحليلية وأنها لا يقصد بها تصوير الحياة السياسية والاجتماعية الواقعية وأن الهدف الأساسي من بنائها هو تمكين الباحث من عقد مقارنات بين الحالات الواقعية وقياسها قياساً كيفياً ، لذلك فإن تقييم الأنماط المثالية لا يكون باختبار مدى صحتها كما هو الحال بالنسبة للذروض العلمية وإنما بالنظر إلى مدى مقدرتها على تحقيق الهدف منها أى فائدتها كأداة تحليلية تساعد على مقارنة الظواهر الاجتماعية وتوضيح الرؤية أمام الباحث بمساعدته على التعرف على الأبعاد الرئيسية للظاهرة موضع الدراسة (٢) .

ولقد طبق ماكس فيبر فكرة الأنماط المثالية واستعملها في كثير من أبحاثه . فقام ببناء أنماط مثالية لكثير من الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية . مثل أنماط السلطة السياسية والبيروقراطية والرأسمالية والبروتستانتية إلخ . ولقد سبق أن أشرنا إلى بعض تلك الأنماط المثالية وخصوصاً أنماط

(١) الدكتور محمد عارف ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠ .

Julien Freund, op. cit., pp. 66, 68; Don Martin, loc. cit., (٢)
Sociological Theory and the Ideal Type, in L. Grosse, Symposium on Sociological Theory, Evanston, Ill. : Row & Peterson, 1950, pp. 57 - 91

السلطة السياسية التي قسمها إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي أولا السلطة التقليدية المبنية على قناعة التقاليد المعمول بها وشرعية من يصلون إلى السلطة طبقاً لها . وثانياً سلطة المزايا الشخصية الاستثنائية حيث يعتمد القادة في شرعية سلطتهم على الصورة التي يرسمها لهم أتباعهم بأنهم أناس ذوو صفات خارقة للعادة وفضائل غير متوفرة في غيرهم . وثالثاً السلطة القانونية الرشيدة حيث تعتمد الشرعية على منطقية القانون القائم والحكمة من وجوده وشرعية القادة الذين يحصلون على مناصبهم طبقاً له (١) .

وقد تبع ماكس فيبر كثيرون من العلماء والكتاب الذين استخدموا فكرة النمط المثالي وحاولوا بناء أعماط مثالية في علم الاجتماع السياسي . وحتى يمكننا توضيح ذلك فسوف نناقش نمطين منها . النمط الأول وقد ساهم في بانه كثيرون من العلماء والكتاب الأوروبيين والأمريكيين وهو المسمى بالشمولية Totalitarianism . والنمط الثاني بناه لينز «Lenz» وهو المسمى بالسلطوية Authoritarianism وفيما يلي فكرة مبسطة عن كل نمط من هذين النمطين .

بالنسبة للشمولية فيمكن إيجاز خصائصها كنمط مثالي في الآتي : أولاً : وجود عقيدة سياسية رسمية متطورة واحدة في المجتمع . ثانياً وجود حزب سياسي واحد حاكم ومحتكر للقوة السياسية في المجتمع ينتمي إليه كل قادة النظام السياسي الذين يتم اختيارهم بدقة على أسس عقائدية ويوضعون في وضع ممتاز بالنسبة لباقي المجتمع مع مسئوليتهم تجاه الحزب عن كل تصرف يقومون به حتى فيما يتعلق بالمسائل الشخصية . ثالثاً يعمل الحزب جاهداً على تطبيق العقيدة السياسية سالفة الذكر وتنفذتها المجتمع على أساسها وترتبه كواجبه طبقاً لها وهو في ذلك يسيطر سيطرة تامة على كل وسائل الإعلام الجماهيرية والمؤسسات الرئيسية التي تستخدم في عملية التنشئة الاجتماعية مثل المدارس والأندية والتنظيمات الاجتماعية . رابعاً وجود خط سياسي فاصل بين القادة

وغير القادة ولكن عبور ذلك الخط يكون بشروط عقائدية وليست مبرانية أو اقتصادية والعلاقة بين القادة وغير القادة هي علاقة شمول وتحكم حيث يتسع مجال تدخل القادة في شئون غير القادة ويأخذ ذلك شكل القرارات التي لا تقبل المراجعة ، كما أن الجماعات الوسيطة التي تتوسط لعلاقة بين القادة وغير القادة مثل النقابات والتنظيمات الشبابية والنسائية ... إلخ ، ليس لها أى استقلال عن النظام السيامى أو قوة ذاتية وإنما تكون تحت سيطرة الحزب الواحد . خامساً قيام النظام السيامى على أساس التعبئة السياسية الدائمة من أجل تحقيق أهداف تحددها العقيدة السياسية تعتبر سامية بالنسبة للمجتمع ، وتشارك الجماهير طوعاً وحسراً في العمل السيامى بشكل أو بآخر . سادساً : الصراع السيامى غير شرعى وغير مشروع ولكنه يدور في الخفاء بين الشلل السياسية وعندما يحسم يكتفى بإعلان نتائجها للشعب وهى خروج المهزوم إلى الأبد من السياسة وحصول المنتصر على كل شيء . سابعاً الإرهاب وليس الدفاع ، والاستهواء الشعبى والتطهير المستمر للمعارضين هم وسيلة النظام للمحافظة على وجوده (١) .

أما بالنسبة للنمط المثالى للسلطوية أو النظم السلطوية الذى طوره نازى فإنه يمكن إيجاز خصائصه فى الآتى : أولاً عدم وجود عقيدة سياسية متطورة وإنما توجد عقلية سياسية « Mentality » نتيجة لسيطرة العسكريين وغير العقائديين على النظام السيامى . ثانياً وجود تعدد محلود فى كيان السلطة حيث أنه بالرغم من وجود حزب سيامى واحد رئيسى محذركر للسلطة هو حزب

(١) William Kornhauser, op. cit., G. J. Friedrich and Z. K. Brzezinski, op. cit., Hannah Arendt, *Origins of Totalitarianism*, Cleveland : Meridian Book, 3rd ed., 1966.

وأنتظر أيضاً باريتجتون مور ، مرجع سابق ، ونمط القيادة السيامية بالكتاب الثانى للمؤلف من سلسلة دراسات فى الاجتماع السيامى ، مرجع سابق .

الحكومة (الذى أقامه قادة النظام عادة بعد وصولهم للحكم عن طريق الجيش) فإنه توجد بحوار الحزب تخطيطات سياسية أخرى مستقلة عنه (وإن كان النظام قد يتدخل ضدها أحياناً لمنعها من التعبير عن رأيها)، كما أن الحزب لا يحتكر مسالك الوصول إلى السلطة وإنما توجد منافذ أخرى مثل الجيش والبيروقراطية والعمل الفنى والصدقة... إلخ، ويرجع ذلك لعدم وجود أسس عقائدية فى اختيار القادة. وثالثاً الحزب السلطوى غير منظم عقائدياً وليس هناك شروط لها قيمة لعضويته بل أنه حزب مفتوح كما أن عضويته لا تعطى للعضو مزايا تذكر حتى أن بعض قادة النظام لا ينتمون للحزب. كما قد لا تفرض العضوية على العضو أية واجبات بالمرّة ولذلك نجد معارضة للنظام السياسى من داخل الحزب. ولا توجد تربية عقائدية وكيان الحزب عقائدياً واجتماعياً متناقض. رابعاً لا توجد تعبئة سياسية فى النظام السياسى إلا فى بداية قيامه وبعد استقراره لا يميل النظام للتعبئة الجماهيرية لأنه قد يفسدها، كما أن سيطرة النظام على وسائل الإعلام الجماهيرية غير كاملة حتى فى حالة وجود رقابة منه عليها فإن توجيهها غير كامل وغير منظم. خامساً لا يستخدم النظام وسيلة الإرهاب وإنما الدفاع، وفى معاقبة معارضيه لا يكون قاسياً ويتم ذلك بشكل إجرائى له الصفة القانونية، والمهزوم عادة لا يقضى عليه نهائياً وإنما قد يعود إلى السياسة مرة ثانية، والعقوبة المفضلة هى الإنسحاب أو الطرد من المنصب. سادساً يتم النظام بصفة رئيسية بالسيطرة على الحكومة والجيش. ويعتبر الجيش فى ذلك بديلاً للحزب العقائدى الموجود فى النظم الشمولية من حيث المحافظة على النظام. ويحتل قادة الجيش وضعا ممتازاً فى النظام السياسى وهم يختارون للمناصب السياسية الرئيسية حيث يتحولون بسرعة إلى سياسيين يشتركون مع الفنيين والبيروقراطيين فى اتخاذ القرارات الرئيسية. ولكن كلما استقر النظام كلما قلت نسبة العسكريين الذين يعينون فى المناصب السياسية بل ويتجه النظام إلى إبعاد الجيش عن السياسة والتأكيد على صفة الاحتراف

العسكري ، ولكن هذا مع احتفاظ قادة النظام بصلات وثيقة مع هيئة أركان حرب الجيش لضمان استمرار ولاء الجيش للنظام السياسي : ما يبعاً في النظام السلطوي تنتهي التقاليد كأساس للشرعية لإعلان النظام معايير الكفاءة والترشيح والقدرة على الإنجاز . واستقرار النظام لا يعتمد أساساً على 'صيغة معينة للشرعية' وإنما على خليط منها : فالمواطنون يطيعون النظام الخليلط بسبب التعود على الطاعة أو المصلحة الشخصية أو السلبية (١) .

ثالثاً - النماذج :

يمكن تعريف النموذج بأنه بنية أو هيكل Structure يحتوي على مجموعة من المتغيرات ، بينها مجموعة من العلاقات المحددة المتبادلة ، لها تماثل مع المتغيرات والعلاقات القائمة في الحياة الواقعية التي يشير إليها النموذج . وأن الهدف من النموذج هو الاسترشاد به في الدراسة أو استخدامه في عملية التفسير أو التنبؤ بالنسبة لظواهر انسيابية أو العلاقات بينها (٢) .

ومن هنا يمكن أن نقول أن أول أوجه الخلاف بين الأنماط المثالية والنماذج هو فيما يتعلق بوظيفة كل منهما . فوظيفة الأنماط المثالية هي القياس والمقارنة أما وظيفة النموذج فهي الاسترشاد به في دراسة الظواهر أو التفسير والتنبؤ .

ومن هنا تأتي نقطة الخلاف الثانية بخصوص تقييم كل من النماذج والأدوات المنهجية فبينما تقيم النماذج على أساس قدرتها على تمثيل الواقع والاسترشاد بها

(1) Jaun J. Link, An Authoritarin Regime : Spain, in Frank Lindenfeld, (ed,) Reader in Politlcal Sociology, New York : Funk & Wagnalls, 1968, pp. 129 - 148. .

ويلاحظ أنه بالرغم من أن عنوان مقاله لنز تشير إلى أنه يدرس نظام أسبانيا فإنه في الحقيقة كما أشار في بداية المقالة من ١٢٩ يحاول بناء نمط مثالي على أساس النظام الأسباني ونظم أخرى سبق دراستها مثل النظام الأيوبي .

(2) Robert, T. Golembwshi et al, op. cit., p. 443.

فى الدراسة وفى التفسير والتنبؤ تقيم الأنماط المثالية على أساس قدرتها فى عمل المقارنات وقياس الواقع وليس تمثيله .

أما نقطة الخلاف الثالثة بين الأنماط المثالية والنماذج فهى خاصة بفكرة التماثل بين النموذج والواقع الذى يمثله . ففى النماذج يوجد نوع من التناظر بين كل عنصر فى النموذج والعنصر الواقعى الذى يمثله . أما الأنماط المنهجية فهى بناءات تصورية ومن ثم لا تشترط التماثل (١) .

ولكن مشكلة تماثل النموذج مع الواقع ليست مسألة بسيطة كما يعتقد البعض ، فإدراك الواقع ليس عملية آلية . وإنما كل فرد يرى الواقع رؤيته الخاصة . ومن هنا قد يتفق النموذج مع الواقع فى نظر البعض بينما يختلف عنه فى نظر البعض الآخر . والمشكلة هى أن إدراك الإنسان للواقع يعتبر عامل وسط مؤثر بين الواقع والنموذج الذى يقوم الباحث بنائه لتمثيل ذلك الواقع (٢) .

فإدراك الإنسان على أنه كائن اجتماعى يختلف عن إدراكه على أنه كائن إقتصادى رشيد فى تصرفاته . ومن هنا يختلف النموذج الذى نبنيه لساوك الإنسان حسب ذلك الإدراك . ففى الحالة الأولى تؤثر فى الإنسان عواطفه واتجاهاته والقيم الاجتماعية السائدة . أما فى الحالة الثانية فإن المبدأ الأساسى الذى يتحكم فيه هو مصالحه ومحاولة الحصول على أكبر قدر من المنافع بأقل قدر من التكلفة (٣) .

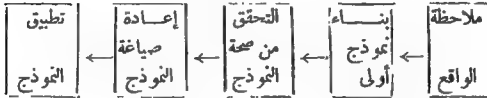
(1) J. M. Beshers, Models and Theory Construction, The American Sociological Review, 22. Feb. 1957, p. 43, Karl W. Deutsch Mechanism, Organism and Society : Model in Natural and Social Science, Philosophy of Science, 28, July 1961, p. 230.

(2) Robert T. Golembowski op. cit., p. 435.

ويتم بناء النماذج عادة في خمس مراحل في الأولى تحدد الظاهرة التي يراد بناء نموذج لها عن طريق دراسة تلك الظاهرة يجمع البيانات عنها . وثانياً يتم عمل نموذج أولي لهذه الظاهرة على ضوء المعلومات التي تم جمعها . وثالثاً يتم التحقق من النموذج بتطبيقه لمعرفة إمكانية الاستفادة منه وتمثيله للواقع . ورابعاً إعادة صياغة النموذج على ضوء ذلك التطبيق . وخامساً إعادة تطبيق النموذج .

شكل رقم (٢)

مراحل بناء النموذج



ومن أمثلة النماذج الشهيرة في العلوم الاجتماعية نموذج تالكوت بارسونز الخاص بالنظام الاجتماعي ، ونموذج ديفيد إستون الخاص بتحليل النظم ، ونموذج كارل دوتش الخاص بالاتصال السياسي ، ونموذج حامد ربيع للطبقة الحاكمة (١) .

بالنسبة لنموذج أو إقتراب تحليل النظم فهو مقتبس من علم الاجتماع . ففي علم السياسة التقليدي كان ينظر إلى النظام السياسي على أنه مرادف لنظام الحكم كما يوضحه القانون الأساسي للدولة . ومن هنا كان يتصرف الإهتمام إلى شكل الدولة وسلطانها العامة وعلاقة تلك السلطات ببعضها البعض . أما في علم الاجتماع السياسي وعلم السياسة في شكله الحديث فإنه ينظر إلى النظام السياسي على أنه شبكة من العلاقات والتفاعلات والأدوار السياسية التي يتم من خلالها عملية التخصيص السلطوي للقيم داخل المجتمع السياسي والذي

(١) بمعنى هذه النماذج يطلق عليها اصطلاح اقتراب ، والاقتراب : هو إطار تحليل يؤخذ كأساس عند دراسة الظواهر مثل اقتراب تحليل النظم و اقتراب الاتصال والاقتراب البنائي الوظيفي .

يضطلع بوظائف التكامل عن طريق إستخدام أو التهديد باستخدام الإكراه المادى المشروع .

ومن هنا أصبح النظام السيامى لا يقتصر على الهياكل الدستورية ، وإنما يشمل أيضاً الأبنية السيامية غير الرسمية وعمليات الإتصال . كما أصبح ينظر إلى النظام السيامى كجزء من النظام الاجتماعى الكلى . وهو بذلك يتأثر بالنظم الفرعية الأخرى كالنظام الإقتصادى ونظام القيم إلخ وفى نفس الوقت فإنه يؤثر فى هذه النظم الأخرى عن طريق ما يمارسه من رقابة سطوية على النظام الاجتماعى الكلى من خلال الإكراه المادى المشروع والتخصيص السلطوى للقيم . ومن هنا ظهرت مجموعة من النماذج الجديدة التى تحاول تحليل النظام السيامى طبقاً لهذه النظرة الجديدة والتى من أهمها اقتراب تحليل النظم واقتراب صنع القرار واقتراب الاتصال السيامى .

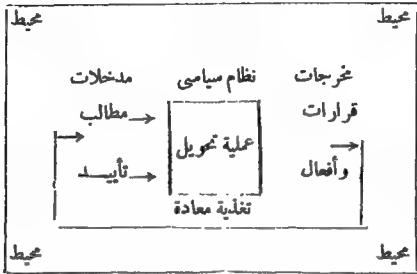
بالنسبة لنموذج تحليل النظم فيرجع الفضل فى نقله من علم الاجتماع إلى عالم السيامية الأمريكى دافيد إستون . ويقوم نموذج إستون لتحليل النظم على أساس أنه من المفيد النظر إلى الحياة السيامية على أنها نظام سيامى يتكون من شبكة من التفاعلات الموجهة أساساً نحو التخصيص السلطوى للقيم ، وأن هذا النظام السيامى يتميز عن بيئته أو محيطه « Environment » والمكون أساساً من الأنظمة الأخرى مثل النظام الاجتماعى والنظام الإقتصادى ونظام القيم وله حدوده الخاصة المفتوحة على هذه البيئة المعرض للتأثير عليه منها . وهو يستقبل مدخلاته « Inputs » من هذه البيئة ، ويقوم بعملية تحويل « Conversion » لها لتصبح مخرجات « Output » يكون لها ردود فعل من البيئة فتعود إلى النظام السيامى . مرة ثانية كجزء من مدخلاته فى شكل تغذية معادة « Feedback » (١) . ويمكن توضيح ذلك بالرسم الآتى (٢) :

(١) David Easton, A Framework For Political Analysis, Englewood, Cliffs N. J. : Prentice-Hall, 1965.

(٢) Ibid, p. 112.

شكل رقم (٣)

النظام السيامي : نموذج آستون



يشير اصطلاح البيئة أو المحيط إلى ذلك الجزء من المحيط الاجتماعي والثقافي والمادى الموجود خارج حدود النظام السيامي المعين . أما بالنسبة للمدخلات فانها تتكون من جزئين رئيسيين وهما المطالب والتأييد أما عن المطالب فهي قد تكون عامة وقد تكون محددة كما قد يعبر عنها بطريقة صريحة أو بطريقة مستترة . أما التأييد فإنه قد يوجه إلى النظام ككل أو إلى جزء منه أو لأبنية معينة داخله أو لشخص أو أشخاص بعينهم أو قرارات معينة . وعن عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات فتتم داخل النظام السيامي عن طريق أبنية مختلفة . وبالنسبة للمخرجات فهي مجموعة القرارات والأعمال التي يقوم بها النظام السيامي والتي تتميز بطبيعتها السلطوية . ويرى وليم مثبيل أن هذه المخرجات يترتب عليها ثلاث نتائج رئيسية وهي أولاً تحقيق الأهداف ، وثانياً توزيع القيم ، وثالثاً الضبط الاجتماعي (١) . وبالنسبة للتغذية المعادة فهي

(١) W. C. Mitchell, The American Policy, New York : The Free Press, 1962.

مجموعة ردود الأفعال لمخرجات النظام إذ يجب على النظام أن يجمع معلومات بصفة مستمرة عن محيطه أو بيئته وعن مدى التأييد له وعن ردود الفعل لمخرجاته . وتصبح هذه التغذية المعادة جزءاً من مدخلات النظام .

والعملية السياسية هنا عملية ديناميكية . فالمطالب تفرض على النظام السياسى ضغوطاً . وعدم إشباع تلك المطالب يزيد من عدم الرضا على النظام السياسى وبالتالي ينقص التأييد له . هذا مع ملاحظة أن أى نظام لا يمكنه الإستجابة لكل المطالب الموجودة في المجتمع وبنفس الدرجة ، وإنما عليه أن يقوم أولاً بتحديد أولويات ، وثانياً بالتأليف والتنسيق بين هذه المطالب بما يؤدى إلى عدم الشعور بالاستياء العام . وإذا قل التأييد للنظام السياسى عن حد معين فإنه على النظام أن يعمل على توليد التأييد لنفسه ورفع ذلك المستوى وإلا تعرض للإهيار . وهناك طرق عديدة لتوليد التأييد ، من هذه الطرق إحداث تعديل في أبنيته ، أو إثارة التأييد العام وهو ذلك التأييد الذى يغرسه النظام في نفوس أعضائه عن طريق عمليات التنشئة السياسية أو زيادة رصيد التأييد الخاص وهو الذى ينتج من مزايا خاصة يقدمها النظام لأعضائه . ومقدرة النظام على مواجهة الضغوط والمحافظة على بقائه يتوقف على قدرته على الاستجابة لتلك الضغوط الناتجة عادة من المطالب أو التغيرات المحيطة ، وثانياً الاحتفاظ بمستوى معين من التأييد والتكيف المستمر مع المحيط ، ويساعده على تحقيق ذلك الهدف الجمع المستمر للمعلومات الدقيقة التى يتخذ على أساسها النظام قراراته (١) .

(١) الرجوع إلى التفاصيل بخصوص نموذج استون الخاص بتحليل النظم أنظر بالإضافة إلى المؤلف السابق ذكره لإستون كتاباته الآتية :

D. Easton, The Political System, New York : Alfred A. Knopf, 1953; and D. Easton, An Approach to the Analysis of Political Systems, World Politics, 1957, pp. 383-400.

الفصل الثالث

بعض مشاكل البحث في علم الاجتماع السياسي (٥)

يرى البعض أنه ليس في الإمكان استخدام المنهج العلمي في دراسة الظواهر السياسية والاجتماعية بنفس الطرق والأساليب التي تدرس بها العلوم الطبيعية للإختلاف الكبير بين الظواهر الاجتماعية والظواهر الطبيعية . ويمكن إيجاز أهم الحجج التي يرددونها لتأييد رأيهم في حجتين رئيسيتين :

فأولاً إنهم يقولون بتعدد المواقف السياسية والاجتماعية وتشابكها واستحالة إجراء التجارب في العلوم الاجتماعية . فالسلوك الإنساني ليس آلياً أو تلقائياً وإنما هو محصلة لمجموعة من التفاعلات بين عديد من العوامل السيكولوجية الإنسانية للذات التي تقوم به والمحيط الاجتماعي والثقافي الذي توجد فيه هذه الذات . والحياة السياسية والاجتماعية هي عبارة عن عملية تفاعل مستمر يكون فيه كل من الطرفين المتفاعلين هدفاً للآخر يؤثر فيه ويتأثر به في ظل خلفية مكونة من شخصية معينة وخبرات ماضية وموقف سياسي أو اجتماعي وقيم ثقافية وغيرها من العوامل المؤثرة في عملية التفاعل . وهذا يجعل من غير الممكن التسليم بمبدأ الحتمية وعلاقات السببية . كما أنه من المتعذر إجراء التجارب في العلوم الاجتماعية . لأن التجارب تقوم على مبادئ معينة أهمها التحديد والضبط والتحكم من جانب الباحث ، أي أن الباحث يمكنه التحكم في المتغيرات التي يدرسها ويحدد ما يستخلصه منها ويقيده أو يستبعد ما لا يريده ويغير الظروف حسب إرادته ويعزل العناصر التي يقوم بدراستها عن بعضها البعض إذا تطلب الأمر ذلك . وهذا غير ممكن في العلوم الاجتماعية ولكنه

ممكّن في العلوم الطبيعية (١) .

ولقد سبق أن أشرنا إلى أن التاريخ يعتبر مجموعة من التجارب الطبيعية (وإن كانت تجارب يقتصر التحكم) يمكن إستخدامها في دراسة الظاهرة السياسية وأشرنا إلى أن الدراسة المقارنة باستخدام المعطيات التاريخية يمكن أن تحل محل التجارب ، وأن الضبط الإحصائي يمكن أن يستخدم في تحديد المتغيرات المتداخلة أو قياس تأثير كل منها دون حاجة إلى محاولة التدخل في سير الأمور في الحياة الواقعية . وبالإضافة إلى ذلك يوجد بعض التجارب الممكنة في مجال علم الاجتماع السياسي مثل التجارب التي تجري على القيادة والقوة والسلوك السياسي .

وثانياً عدم دقة المفاهيم السياسية والاجتماعية وصعوبة وجود مقاييس لدراستها وبعد الظواهر السياسية والاجتماعية عن الموضوعية لارتباطها بالإنسان اللدائي للإنسان وتأثر الباحثين بقيمهم ثم تأثيرهم في غيرهم بما يقدمونه من دراسات . فالنوافع الخاصة وتأثير القيم والمعتقدات وتأثير الموقف السياسي والاجتماعي كثيراً ما يكون لهم تأثير سواء على نظرة الباحث للأمر أو إدراكه للواقع مما قد يعده عن الموضوعية . ويزيد من هذه المشكلة عدم دقة المفاهيم وعدم وجود مقاييس متطورة لقياس الظواهر السياسية والاجتماعية (٢) . ولقد سبق أن ناقشنا موضوع القياس الكيفي في علم الاجتماع السياسي عندما تحدثنا عن الأنماط المثالية كما تحدثنا عن قياس العلاقات الاجتماعية باستخدام فن: القياس الاجتماعي . وفيما يلي سوف نناقش أولاً مشكلة دقة المفاهيم وكيفية قياسها ، وارتباط ذلك بمشكلة الموضوعية ، ثم ثانياً ندرس بحثاً تطبيقياً لتوضيح كيفية القيام بذلك .

(١) د . عبد الباسط محمد حسن ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ - ١١١

(٢) المرجع السابق ، ص ١١١ - ١١٦

المبحث الأول

مشكلة الدقة والموضوعية والقياس

من الأهداف المثالية للعلم هو تحقيق الدقة في المفاهيم والأحكام. وللوصول إلى هذه الدقة المطلوبة وحتى يمكن التعبير عن هذه الظواهر تعبيراً موضوعياً متحرراً من ذاتية الباحث يجب العمل على قياس الظواهر السياسية والاجتماعية. واصطلاح علم يتضمن في معناه ما يدخل في نطاق المعرفة كقابل لما يدخل في نطاق الاعتقاد والمعرفة العلمية تقوم على الموضوعية بمعنى أن الباحث يجب أن يسترشد أساساً بالموضوع المدروس ، لا أن تقوده إعتقاداته أو أهواؤه أو أية عوامل أخرى خارجية. ولكن الدارس للظاهرة السياسية هو عادة جزء من الموقف الذي يحاول دراسته وتفسيره. ومن ثم فإنه يتأثر بقيمه وتفضيلاته وظروفه الخاصة الذاتية. ولتطوير نظرة موضوعية للظاهرة فإنه من الواجب تطوير مقاييس لها بحيث لا يكون التقدير لها ذاتياً.

والقياس يعني بصفة عامة تحديد خصائص الشيء المراد قياسه وتقديرها. وحتى يمكننا أن نقوم بالقياس لابد أن يكون الشيء المراد قياسه قابلاً للملاحظة والقياس وأن يكون هناك وسيلة محددة لقياسه. وحيث أن المفاهيم السياسية والاجتماعية مفاهيم عامة غير محددة تحديداً دقيقاً ، لذلك فإن أول خطوة في هذا الطريق هو تحديدها بطريقة تجعلها ممكنة الملاحظة وخاضعة للقياس أي تحويل المفاهيم إلى متغيرات أو مؤشرات (١).

(١) العلم لا يبدأ مباشرة بمرحلة القياس الكمي الكامل ولكنه يسير في خط متصل من التقدم يبدأ بالتصنيفات الكيفية إلى الترتيب المنظم وتحديد الرتب والتصنيفات المتعددة الأبعاد والأنماط التصورية والدلائل الكمية البسيطة إلى أن يصل إلى المقاييس الكمية الدقيقة والمبسطة. انظر:

P. F. Lazarsfeld and A. Barton, quantitative Measurement in Social Sciences : Classification, Typologies, and Indices, in D. Lerner and H. Lasswell (eds.) The Policy Sciences Stanford, Calif. : Stanford University Press, 1961, pp. 155-192.

فالمعلماء في العلوم الاجتماعية يعملون عادة في مستويين مختلفين هما مستوى التفكير النظري ومستوى البحث العللي لذلك فإنهم يستعملون لغتين مختلفتين لغة نظرية ولغة إجرائية . فهم يشكرون في الظواهر ويتوهمون بالتركيب باستخدام اللغة النظرية ، ويجرون أبحاثهم بلغة إجرائية . وتتكون اللغة النظرية من مجموعة من المفاهيم . والمفهوم هو فكرة مجردة تشير إلى ظاهرة معينة أو طبقة من الظواهر أو خصائص مشتركة بين عدد من تلك الظواهر . وهو يعبر دائماً عن الصفات المجردة التي تشترك فيها الأشياء والوقائع دون أن يبنى شيئاً أو واقعة بعينها . ووظيفة المفهوم الأساسية هي تبسيط عملية التفكير وهو الوسيلة الرمزية للتعبير عن المعاني والأفكار . أما اللغة الإجرائية فهي تتكون من مجموعة من المتغيرات ، والمتغير هو أي عنصر في البحث العلمي يمكن ملاحظته ، ومن ثم فإن استخدامه الأساسي في البحث العلمي .

فإذا أراد الباحث أن يدرس ظاهرة معينة فإن عليه أن يحول مفاهيمها إلى متغيرات . ولكن هذه المفاهيم تختلف في درجة تعقيدها . فبعض هذه المفاهيم بسيطة أي قريبة من الحقيقة التي تشير إليها ويمكن بسهولة قياسها عن طريق تعريفها إجرائياً ، أي ترجمتها إلى مجموعة من القواعد التي توضح له أي المتغيرات يمكن أن ينظر إليها كأساس للحكم ، بينما بعضها الآخر معقد وصعب القياس ولا يمكن تعريفه إجرائياً . وهذا النوع الأخير هو ما يطلق عليه البعض اسم التكوينات « Constructs » ونحن نفضل أن نطلق عليه اسم المفاهيم المركبة لأنه يتكون من مفاهيم على درجة أقل من العقيدة والتجريد . وفي حالة المفاهيم المركبة فإنه لا يمكن تعريفها إجرائياً وإنما يمكن اختيار مؤشرات أو مدلولات لقياسها مع عدم الإدعاء بأن تلك المؤشرات أو المدلولات هي تعريف إجرائي لها وهذا ما سوف تناقشه فيما يلي :

H. Blalock, Making Causal Inferences for Unmeasured Variables from Correlation Among Indicators, The American Journal of Sociology, 1963, pp. 62-63.

أولاً - اختيار المؤشرات أو المدلولات :

هناك ثلاث خطوات رئيسية لاختيار المؤشرات ، الخطوة الأولى هي تعريف المفهوم المركب تعريفاً نظرياً بحيث يغطي المعنى الأساسي الذي شتمويه هذا المفهوم . ويصل الباحث إلى هذا التعريف عن طريق اختيار أكبر قدر من التبرينات والإستخدامات المختلفة للمفهوم المركب حتى يمكن أن يتف على المعنى الأساسي الذي يدل عليه المفهوم عند استخدامه . أما الخطوة الثانية فهي تقسيم المفهوم إلى أبعاد حتى يمكن تحليل درجة تنبذه . وهذه الأبعاد هي مشتقات منطقية للمفهوم المركب يصل إليها الباحث عن طريق الإختيار الواعي للتركيبية المتعلقة التي نشأ منها ذلك المفهوم . مع ملاحظة أن تقسيم المفهوم إلى جوانب يمكن أن يستمر إلى أكثر من مستوى ، وأن ذلك يؤثر على درجة تعيد المفهوم . والأمر المهم هو اكتشاف الأبعاد الرئيسية للمفهوم المركب . وبالطبع كلما زاد عدد الأبعاد كلما بعدنا عن عيب التقصص المركب . *Reduction Fallacy* في قياس المفهوم المركب عن طريق المؤشرات أو المدلولات الاجتماعية . أما الخطوة الثالثة والأخيرة فهي اختيار متغير أو أكثر لتمثيل كل بعد من هذه الأبعاد (١) .

وهناك أربع خصائص رئيسية على الأقل يجب أن يتأكد الباحث من توافرها في مؤشرات أو مدلولاته عند اختياره لها . أولها أنه يمكن التعرف على وجودها من علمه في حالة المتغيرات ذات الحالتين وترتيبها في حالة المتغيرات متعددة الدرجات (٢) . وثانياً يجب أن يكون المدلول أو المؤشر حصاماً بمعنى أنه يسمح بتفرقة دقيقة للدرجات بالنسبة للحالات موضوع الدراسة أي أن

(1) P. F. Lazarsfeld, *Evidence and Inference in Social Research*, Daedalus, vol. 37, 1958, pp. 99-150 Reference to pp. 101-102; P. F. Lazarsfeld and A. H. Barton, *op. cit*, p. 106.

(2) Ibid, p. 108.

من: بن، الدرجات المختلفة لموضوع الدراسة (١). وثالثاً يجب أن تكون هناك بيانات صحيحة نسبياً يمكن الحصول عليها بالنسبة لتلك المدلولات ، أو على الأقل أن مثل هذه البيانات يمكن الحصول عليها في وقت معقول وبتكلفة معقولة . ورابعاً يجب أن يتوافق المدلول مع ما يدور في خلد الباحث عندما يستخدم المفهوم (٢) .

ثانياً - كفاية المؤشرات أو المدلولات

يقصد بكفاية المدلولات تغطية تلك المدلولات للجوانب الرئيسية للمفهوم المركب ويرتبط ذلك أساساً بتعدد المؤشرات أو المدلولات التي تستخدم في تمثيل المفهوم . فعند قياس مفهوم مركب مثل الديمقراطية أو الاستقرار السياسي فإنه من الضروري أن يعتمد الباحث على أكثر من مدلول واحد . وهذه الضرورة ناتجة أساساً من طبيعة وخصائص المفهوم المركب . ولكن الأمر ليس مجرد العدد المطلق من المؤشرات أو المدلولات وإنما المهم هو تمثيل الأبعاد المختلفة الأساسية للمفهوم المركب (٣) .

ومن ناحية ثانية فإن كل مدلول أو مؤشر له علاقة احتمالية وليست مطلقة بالمفهوم المركب الذي يدل عليه أو يمثله . وهذا ما تضمنه فكرة تمثيل المفهوم باستخدام المدلولات الاجتماعية . يضاف إلى ذلك أن كل مؤشر أو مدلول يحتوى على نوع من الصديق (أى أنه يدل على المفهوم الذى يمثله) ونوع من الخطأ (أى يمثل شيئاً آخر) ونتيجة لذلك فإنه قد يوجد هناك عامل أو أكثر له تأثير على المدلول المستخدم في قياس المفهوم المركب قد يترتب

(1) M. Haas, Aggregate Analysis, World Politics, vol. 19, 1966, pp. 106-121, Reference to p. 106.

(2) R. J. Rumme., Indicators of Gross-National and International Patterns, The American Pol. Sc. Review, vol. LXIII, 1968, pp. 127-147, Reference to p. 139.

(3) P. F. Lazarsfeld, op. cit., p. 102-104.

عليه أن يصبح القياس خاطئاً . ولذلك فكلما زاد عدد المؤشرات أو المدلولات التي يستعملها الباحث كلما زادت قوته على تقليل التأثير الكلي للعوامل الخارجية التي تؤثر على المؤشرات أو المدلولات لأن هناك احتمالاً أكبر أن يلغى بعضها تأثير البعض الآخر (١) .

وأخيراً فإن إضافة عدد من المؤشرات الاجتماعية قد تؤدي إلى زيادة حساسية مقياس المفهوم . لأن هذه المؤشرات الإضافية تؤدي إلى معلومات إضافية بالنسبة للمفهوم ، مما قد يساعد على زيادة الاختلافات العملية بين الأشياء التي يراد قياس خصائصها ، مودية بذلك إلى إمكان زيادة درجات القياس وسماحه بتمرقة أكثر دقة بينها (٢) .

إلا أن هناك كثيراً من المشاكل التي قد تترتب على تعدد المدلولات وأول هذه المشاكل أنه قد يتطلب ذلك جمع هذه المدلولات في مقياس عام واحد وعمل هذا ليس بالأمر السهل . ففي مثل هذه الحالة لابد للباحث أن يتخذ قراراً بخصوص الأهمية النسبية لكل مدلول وكيفية تمثيل تلك الأهمية بالإضافة إلى ذلك فإنه في بعض الأحيان قد لا تسير المؤشرات في اتجاه واحد فالعلاقة بين مؤشرين منها قد تكون سالبة أو قد تكون علاقة خط منحنى (٣) ، وفي مثل هذا الوضع على الباحث أن يدرس بعناية طبيعة العلاقة بين المؤشرات التي يستعملها وأن يضع بعد ذلك القواعد اللازمة لجمعها في مقياس واحد . وحتى تجميع المدلولات في مقياس واحد له درجات موحدة له أفضاً عيوبه التي

(1) H. Teune, Measurement in Comparative Research, Comparative Political Studies, vol. I, 1968, pp. 123-132, Reference to p. 128.

(2) R. F. Curtis and E. F. Jackson, Multiple Indicators in Survey Research, The American Journal of Sociology, vol. 68, 1962, pp. 195-204, Reference to p. 196.

(3) P. F. Lazarsfeld, op. cit., pp. 104-105.

من أهمها التناقض عن الاختلافات الداخلية الخاصة بالأبعاد المختلفة للمفهوم .
على كل حال فإنه على الباحث أن يختار عدداً من المدلولات للمفهوم
المركب بحيث تعطى الأبعاد الرئيسية للمفهوم ويكون لتلك المؤشرات علاقة
إحتمالية أكبر بالنسبة للمفهوم . وإنه عند اختيار المؤشرات بل وأيضاً عند
تعريف المفهوم يجب على الباحث أن يأخذ في الاعتبار الإطارات المرجعية
المختلفة (١) ، حتى تكون نظريته للمفهوم شاملة . وإذا أراد أن يجمع
المؤشرات في مقياس واحد فيجب عليه أن يراعى الأهمية النسبية لكل منها .

ثالثاً — صدق المؤشرات أو المدلولات :

والمقصود بالصدق هنا هو مقدار التطابق أو التوافق بين المفهوم المركب
ومجموعة المؤشرات التي تحتله أو بمعنى آخر أن المؤشرات تعبر تعبيراً صادقا
عن المفهوم المركب (٢) . وهنا يجب أن نفرق بين نوعين من الصدق : الصدق
الداخلي والصدق الخارجي .

يعنى الصدق الداخلي أو المنطقي بالكيان الداخلي لمجموعة المؤشرات
أو المقياس الذي يجمعها . والطريقة المثلى للتأكد من ذلك الصدق الداخلي هو
أن يسأل الباحث نفسه ما إذا كانت المدلولات التي توصل إليها تعتبر مؤشرات
منطقية وكافية للمفهوم . أى أنه يوجه نظره إلى منطق استنباط الأبعاد من
المفهوم المركب وإلى مدى تمثيل الأبعاد للمفهوم وتعطية المدلولات للأبعاد
الرئيسية له .

ولكن في الحياة العملية اعتاد علماء الاجتماع السياسى على التحقق من
الصدق الداخلي بقياس العلاقة بين المقياس والمدلولات وبين المدلولات وبعضها
البعض . ومنطقتهم فيما يتعلق بقياس العلاقة بين المقياس والمؤشرات أنهم يرون

(١) الإطار المرجعي هو عبارة عن إطار نظري يصف علاقات المفاهيم المختلفة ويحدد منهاها
يؤخذ كأساس منه دراسة الظاهرة السياسية . ومن ذلك نظرية الصراع ونظرية التبادل ونظرية القيم .

(2) R. F. Curtis and E. F. Jackson, op. cit., p. 106.

أنه إلى القدر الذى يقيس فيه المدلول نفس الشيء الذى بقيه القياس العام للمفهوم المركب فإن المقياس يكون صادقاً إلى ذلك الحد . أما عن حججهم بخصوص قياس العلاقة بين المؤشرات وبعضها البعض فهي أنهم يرون أنه إذا كان متغيراً معيناً يعتبر مدلولاً لظاهرة معينة فإن متغيراً آخر يعتبر مدلولاً لنفس الظاهرة يجب أن يكون له علاقة قوية موجبة مع المدلول الأول . وعلى ذلك فوجود علاقة قوية موجبة بين المؤشرات إنما هو دليل على أنهم جميعاً مؤشرات لنفس المفهوم المركب (١) .

ولكن هذه الطريقة طريقة معينة . فلوأ فانه ليس منطقياً التحقق من صدق المدلولات بالنظر إلى مقياس هو نفسه في حاجة إلى التحقق من صدقه (٢) وأيضاً فإنه ليس من الضروري أو حتى من المتوقع أن تكون العلاقة بين المقياس العام والمدلول قوية وموجبة لأن كل مدلول هو بطبيعته أقل استقراراً من المفهوم المركب الذى يمثله القياس العام . ومن ناحية أخرى فإنه ليس ضرورياً أن يكون هناك علاقة ارتباطية قوية وموجبة بين المؤشرات التى تمثل نفس المفهوم . فالمؤشرات التى تمثل نفس المفهوم المركب قد يكون بينها ارتباط قوى موجب أو قد لا يكون بينها أى ارتباط على الإطلاق أو حتى قد يكون الإرتباط بينها سالباً . ذلك لأن كل مدلول هو تمثيل جزئى للمفهوم المركب كما أن هذه المدلولات قد تكون وظائف بديلة أو أشكالاً مختلفة لنفس المفهوم المركب (٣) .

(1) Kahl and J. A. Davis, A. Comparison of Indices of Socio-Economic Status, The American Sociological Review, vol. 20, 1955, pp. 317-325, H. Teune op. cit., p. 130, R. J. Rummel, op. cit., p. 130.

(2) F. N. Kerlinger, foundation of Behavioral Research, New York : Holt, Rinhart and Winston, 1967, p. 453.

(3) R. F. Curtis and E. F. Jackson, op. cit., p. 199.

أما عن الصديق الخارجى أو التنبؤى فهو يقوم على أساس نجاح المقياس أو مجموعة المؤشرات فى عمل التنبؤات فيما يتعلق بالمفهوم المركب . وبسبب انخفاض درجة تقدم العلوم الاجتماعية فإن البعض يرى أنه يكفى لإعتبار المقياس صادقاً أنه يكون قادراً على التمييز بين الدرجات المختلفة للظاهرة موضوع الدراسة . وهناك طرق مختلفة لذلك . أولها طريقة المجموعة ذات الصفات المعروفة جيداً «Well Known Group Method» حيث تستخدم المؤشرات أو المقياس فى التفرقة بين مجموعات معروفة بصفة قاطعة خصائصها مقدماً فيما يتعلق بالظاهرة موضوع المقياس . ونجاح المقياس أو مجموعة المؤشرات فى ذلك يرجع توافر الصديق لم (١) . وثانيها : استخدام الخبراء المتخصصين فى عمل الترسيب الأصيلي لوحداث للدراسة ثم استخدام المقياس أو مجموعة المؤشرات فى عمل هذا الترتيب والنظر إلى مدى التوافق بينهما (٢) . وثالثها : مقارنة نتائج المقياس الجديد أو مجموعة المؤشرات بنتائج مقياس قديم معترف بصقله . على كل حال فإننا يجب أن نذهب إلى أبعد من مجرد معرفة مدى صدق المقياس أو مجموعة المؤشرات من الناحية العملية ونحاول التعرف على الأسباب العلمية التى تكمن وراء ذلك .

ولكن بعض العلماء يعارضون هذا المقياس للصديق الخارجى ويرون أن مقدار الصديق يمكن فى قدرة المقياس فى التنبؤ بمتغيرات لها علاقة بالمفهوم

(1) M. Rokeach, *The Open and Closed Mind*, New York: Basic Books, Chapter 5.

(2) R. H. Fitzgibbon and K. Gohnson, *Measurement of Latin American Political Change*, *The American Political Science Review*, vol. LV, 1961, pp. 515-523.

المركب الذى يراد قياسه (١). والتنبؤ هنا يقوم فى داخل إطار نظرى يكون فيه المفهوم المركب على علاقة بمتغيرات علامية « Criterian Variables ». فاذا ما كانت العلاقة بين المفهوم المركب كما هو مقاس بالمقياس أو مجموعة المؤشرات والمتغيرات العلامية فى الإطار النظرى هى نفسها تقريباً العلاقة بين المفهوم المركب فى معناه النظرى وتلك المتغيرات تزيد الثقة فى المقياس ومدلولاته وقد يعتبر صادقاً ، وإلا فانه يكون من الصعب قبول المقياس ومدلولاته . وبالرغم من أن هذه الحجة مقنعة من الناحية النظرية فإنها قد لا تكون مفيدة فى البحث العلمى لتأخر نمو العلوم الاجتماعية . ففى حالة وجود علاقات بين المفهوم المركب والمتغيرات العلامية غير تلك المتوقعة بالإطار النظرى فإنه يكون ، من الصعب أن نقرر أيهما غير صحيح الإطار النظرى أم المؤشرات فبسبب عدم وجود علاقات عليية سببية واضحة بين المتغيرات الاجتماعية فان المتغيرات العلامية لا يمكن أن تقرر بصفة نهائية صدق أو صحة المقياس أو المدلول (٢) ..

المبحث الثانى

دراسة تطبيقية : المنافسة السياسية فى الولايات المتحدة الأمريكية

الهدف الأساسى من هذا البحث كما هو واضح هو تبيان كيف يمكن تحويل المفاهيم إلى متغيرات وكيف يمكن عن طريق القياس تحقيق نوع من الدقة والموضوعية فى الحكم على الظواهر . بجانب هذا الهدف الرئيسى هناك هدف آخر وهو إعطاء نموذج مبسط للغاية للبحث العلمى الأمريقى فى مجال علم الاجتماع السياسى والتي يمكن إيجاز خطواته فى خمس خطوات رئيسية هى :

(1) J.L. Haar, Predictive Utility of Five Indices of Social Stratification, The American Sociological Review, Vol. 22, 1957, pp. 541-546, Reference to p. 543.

(2) R. F. Curtis and H. F. Jackson, op. cit., p. 190.

أولاً اختيار المشكلة وبلورتها ، وثانياً فرض الفروض ، وثالثاً تحديد المفاهيم وتحويلها إلى متغيرات ، ورابعاً اختيار المنهج ووسيلة جمع البيانات ومستوى الدراسة ووحدها وفترتها الزمنية ، وخامساً جمع البيانات وتحليلها واختبار الفروض للوصول إلى النتائج .

أولاً — اختيار المشكلة وبلورتها .

المشكلة التي نعالجها هنا هي كيف تؤثر العقيدة السياسية في بناء النظريات السياسية . فالنظريات السياسية يقوم ببنائها أفراد من البشر طبقاً للملاحظات للحقيقة السياسية . ولكن الحقيقة السياسية شأنها شأن الحقيقة الاجتماعية ليست حقيقة مطلقة وإنما هي نسبية طبقاً لناظرها *Relative to its observer* (١) والعقيدة السياسية قد تؤثر على إدراك الملاحظ للحقيقة السياسية وبالتالي قد تؤثر في بناء النظرية السياسية .

فالعالم السياسي هو أيضاً إنسان ، وبالتالي فإنه لا يدرك العالم الخارجي المحيط به إدراكاً آلياً موضوعياً . وإنما يتأثر في ذلك بمجموعة من العوامل الذاتية مثل قيمه وإيمانه ومصالحه التي قد تؤثر على إدراكه لذلك العالم الخارجي الموضوعي ، وتخلق له عالماً ثانياً ذاتياً داخلياً يتكون من مجموعة تصورات للعالم الخارجي الموضوعي . بل أن الإنسان لا يدرك من العالم الخارجي الموضوعي إلا ما يريد أن يدركه ويعزف عما لا يهتم به . وهو في ذلك يختار من المبركات ما يساير فكره أو عالمه الباطني الذاتي . ولتوضيح ذلك فسوف ندرس رؤية علماء السياسة الأمريكيين لظاهرة المنافسة السياسية في أمريكا وكيف أثرت العقيدة الرأسمالية في ذلك .

ثانياً — فرض الفروض :

الفرض الرئيسي لهذا البحث هو أن العقيدة السياسية السائدة في المجتمع

(١) Peter L. Berger and Thomas Luckmann. The Social Construction of Reality, New York : Doubleday. 1967.

المعين تؤثر على إدراك الكتاب السياسيين في ذلك الواقع السيامي محيطهم بما يتمشى مع محتوى تلك العقيدة السياسية . وإن العقيدة الرأسمالية قد أثرت في إدراك الأمريكيين لنظامهم السيامي فاعتبروه قائماً على المنافسة السياسية .

ثالثاً — تحديد المفاهيم وتحويلها إلى متغيرات :

المنافسة السيامية تظهر في المجتمع المنظم الحديث في شكل منافسة بين الجماعات السياسية بتقديم بدائل المرشحين للمناصب السياسية في محاولة للحصول على تأييد المواطنين في الانتخابات العامة . ويرى البعض أنه إذا توفرت المنافسة السياسية فإنه يكون للبدائل فرصة متساوية في النجاح وإلا اعتبر أن المواطنين لم يقدم لهم البدائل المناسبة . وبذلك يمكن القول أن المنافسة السياسية تشير أساساً إلى الدرجة التي تملك فيها الجماعات السياسية المختلفة فرصة الحصول على المنصب السيامي الذي يدور عليه التنافس (١) .

ولقد اقترح شلزنجر نموذجاً للمنافسة السيامية ، مكوناً من بعدين ، مبنياً على السيطرة الحزبية وتغير السيطرة على المنصب المعين . البعد الأول شامل للدرجة اقتسام السيطرة الحزبية على المنصب المعين خلال فترة معينة . أما البعد الثاني فهو بعد زمني يقيس سرعة تبادل الأحزاب السيطرة على ذلك المنصب (٢) وسوف نضيف بعداً ثالثاً لهذين البعدين خاصاً بالمنافسة داخل الأحزاب السياسية وبين الأفراد (٣) .

(1) Julius Turner, Primary Election As Alternative to Party Competition in Safe Districts, Journal of Politics, 1953, pp. 197-210 Reference to p. 198.

(2) Joseph A. Schelsinger, A Two-Dimensional Scheme For Classifying The States According to degree of Interparty Competition, A. P. R., 1955, 1120-1128.

(3) Julius Turner. p. 199.

(م) — دراسات علم الاجتماع

رابعاً - اختيار المنهج الوسيط ومستوى الدراسة ووحدها وفترتها الزمنية :

بالنسبة للمنهج إستخدمنا هنا خليطاً من المنهج التاريخي والمنهج الإحصائي . أما عن وسيلة جمع البيانات فهي السجلات الرسمية وشبه الرسمية التي تصدر بصفة منتظمة . وقد تم الاعتماد بصفة أساسية على الكتاب الدوري السنوي The Information please Almanic of U.S.A. ، والذي بدأ إصداره من عام ١٩٤٧ محتويّاً على البيانات عن الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للسنة السابقة أى سنة ١٩٤٦ بما في ذلك الإنتخابات التي أجريت في تلك السنة .

أما عن مستوى الدراسة ووحدها فقد اخترت مستوى الدولة أساساً للدراسة ، واختيرت الولايات المتحدة الأمريكية (كنموذج للدولة تسود فيها العقيدة الرأسمالية) كوحدة للدراسة . وبالنسبة للمنصب الذي تلور عليه المنافسة فقد اخترت عضوية مجلس الشيوخ الإتحادي . وقد فضل هذا المنصب على غيره من المناصب لعدد من الأسباب ، فأولاً : أنه يحتوي على عدد كاف من الحالات (مائة عضو) إذا ما قورن بمنصب الرئاسة (حالة واحدة) أو منصب حكام الولايات (خمسون حالة) بالإضافة إلى أنه من غير المجدي استخدام المنصبين الآخرين في دراسة المنافسة السياسية بسبب الحدود الموضوعة على إعادة إنتخاب كل من الرئيس والحاكم . وثانياً : فإن عدد أعضاء مجلس الشيوخ الإتحادي ليس كبيراً مثل عدد أعضاء مجلس النواب الإتحادي أو عدد أعضاء المجالس التشريعية بالولايات مما يجعل من الصعب إتمام هذه الدراسة في وقت محدد ، وقد تمت الدراسة بالنسبة للولايات الثماني والأربعين القديمة فقط واستبعدت كل من ألأسكا وهوائي لدخولها إلى الإتحاد في منتصف فترة الدراسة تقريباً . فعدم وجودها منذ بداية فترة الدراسة وقصر الفترة بالنسبة لها خصوصاً في دراسة المنافسة السياسية جعل من الأفضل استبعادها .

وبالنسبة لفترة الدراسة فقد روعي ألا تكون طويلة أو قصيرة بل درجة كبيرة . فالفرة الطويلة قد يتخللها تحول رئيسي أو أكثر في التصويت في

الانتخابات أو في الإنتماء الحزبي « Party Identification » بما يؤثر في البيانات مما يجعل الرقم التجميعي « Aggregate Figure » للبيانات مضللاً كما روعى ألا تكون تلك الفترة قصيرة حتى لا يكون هناك احتمال أن تكون فترة انحراف عن النمط العادي للحياة السياسية نتيجة لظروف طارئة. كما أن مثل هذه الفترة القصيرة لا تفي بالغرض بسبب طبيعة دراسة المنافسة السياسية . وبالإضافة إلى ذلك هناك اعتبار توفر البيانات . ولذلك فقد اختيرت الفترة التي تبدأ بالكونجرس الثامن الذي تم انتخابه سنة ١٩٤٦ وتنتهي بالكونجرس التسعين الذي انتهى بانتخابات سنة ١٩٦٨ . ويلاحظ أن هذه الفترة التي تساوي جيلاً كاملاً معقولة في طولها ولم يتخللها فترة تحول رئيسية في التصويت أو الانتماء الحزبي . كما حدث في أعقاب الكساد العالمي ، كما أن البيانات متوفرة عنها .

خامساً — جمع البيانات واختبار الفرض :

جمعت المادة عن المنافسة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية في فترة الدراسة لتغطية أبعاد المنافسة السياسية بين الأحزاب وبين الأفراد باستعلام ثلاثة مؤشرات رئيسية . الأول خاص بملى سيطرة الحزب الواحد على مقعدى الولاية المعنية . والثاني خاص بتبادل المقعد المعين بين الحزبين . والثالث خاص بالفترة الزمنية التي استمر فيها العضو شاغلاً لمقعه . مع ملاحظة أن المؤشرين الأول والثاني يغطيان بعلى المنافسة بين الحزبين ، والمؤشر الثالث يغطى بعد المنافسة داخل الأحزاب وبين الأشخاص .

فسيطرة حزب واحد على مقعدى الولايات المعنية أعتبر منافياً للمنافسة السياسية بين الأحزاب خصوصاً إذا استمر ذلك لفترة طويلة من الزمن ، بينما تبادل المقاعد بين الحزبين عبر الزمان أعتبر مؤشراً لوجود المنافسة السياسية . واستمرار شخص معين محتفظاً بعضويته لمجلس الشيوخ لفترة طويلة من الزمن أعتبر منافياً لوجود المنافسة السياسية ، بينما تغير الشخص بأخر ولو من نفس

الحزب اعتبر مؤشراً على وجود المنافسة السياسية . وذلك مع ملاحظة أنه في بغض الأحيان كان العضو لا يكمل الفترة التي انتخب من أجلها أما بسبب الوفاة أو لإختياره لمنصب آخر أعلى . وفي هذه الحالات اعتبر كأنه أكمل الفترة التي انتخب لها . وفيما يلي نتائج استخلام هذه المؤشرات :

أولاً بالنسبة لسيطرة حزب واحد على مقعدى الولاية المعنية . فحيث لم يحصل أى من الحزبين على كلا المقعدين معاً أو حصل عليهما أكثر من الآخر لمدة لا تزيد عن ٣٠% من الفترة الزمنية ، اعتبر ذلك وضعاً تنافسياً أو منافسة قوية . ولكن إذا زادت عن هذه النسبة ولكن لم تزيد عن ٧٠% اعتبرت المنافسة ضعيفة . أما إذا زادت عن هذه النسبة الأخيرة اعتبر ذلك انعدام المنافسة السياسية أو احتكاراً سياسياً . وبتطبيق هذه القواعد وجد الآتى :

جدول (٢)

المؤشر الأول : حصول حزب واحد على مقعدى الولاية

النسبة	عدد الولايات	درجة المنافسة
٢٥%	١٢	منافسة قوية
٢٥%	١٢	منافسة ضعيفة
٥٠%	٢٤	احتكار (إنعدام المنافسة)
١٠٠	٤٨	المجموع

ومن هذا الجدول يتضح أنه في ٥٠% من الحالات تنعدم المنافسة ، وفي ٢٥% منها توجد منافسة ضعيفة ، بينما في ٢٥% فقط توجد منافسة سياسية قوية . وبذلك لا يمكن بأى حال من الأحوال اعتبار الوضع في الولايات الأمريكية طبقاً لهذا المؤشر وفيما يتعلق بالمنافسة على عضوية مجلس الشيوخ على الأقل وضعاً تنافسياً .

وثانياً فيما يتعلق بالمنافسة بين الحزبين (بالتظر) إلى تبادل المقاعد فيما بينهما عبر الزمان خلال فترة الدراسة . فقد اعتبر أنه كلما زادت (انخفضت)

مرة تعادل المقعد المعين بين الحزبين عبر الزمان كلما كان ذلك مؤشراً على ارتفاع « انخفاض » درجة المنافسة . ولقياس ذلك نظرنا إلى عدد مرات تبادل المقعد المعين بين الحزبين والفترة بين كل تبادل وآخر ، بحيث إذا كانت هناك ثلاثة أو أربعة تبادلات للمقعد الواحد بين الحزبين أو متبادلين دون أن يبقى أى حزب فى المقعد المعين لمدة تزيد عن فترتين متتاليتين (١٢ سنة حد أقصى) اعتبر ذلك وضعاً تنافسياً أو منافسة قوية (١) . أما إذا كان هناك تبادل واحد طوال فترة الدراسة مع بقاء أحد الحزبين مسيطرأ على المقعد لمدة تزيد عن فترتين متتاليتين اعتبر ذلك منافسة ضعيفة . أما إذا لم يحدث تبادل للمقعد المعين بين الحزبين بالمرّة خلاة الدراسة اعتبر ذلك وضعاً احتكاريأ أو انعدام وجود المنافسة . بتطبيق هذه القواعد وهو الآتى :

جدول (٣)

المؤشر الثانى : تبادل المقاعد بين الحزبين

درجة المنافسة	عدد المقاعد	النسبة
منافسة قوية	١٢	١٢,٥ %
منافسة ضعيفة	٣٩	٤٠,٥ %
احتكار أو انعدام المنافسة	٤٥	٤٧ %
المجموع	٩٦	١٠٠

وهذا الجدول يوضح أنه فى ١٢,٥ % فقط من الحالات توجد منافسة قوية وفى ٤٠,٥ % من الحالات توجد منافسة ضعيفة وفى ٤٧ % تعدم المنافسة . ومن هذه النتائج لا يمكن بأى حال من الأحوال وصف النظام السيامى الأمريكى بالمنافسة السياسية ولو على الأقل فيما يتعلق بالمنافسة على عضوية مجلس الشيوخ الأمريكى خلال فترة الدراسة .

(١) يجب ملاحظة أن مجلس الشيوخ الأمريكى لا يتجدد كله مرة واحدة وإنما يتجدد ثلثه كل سنتين وبذلك يتجدد المجلس بكامله كل ست سنوات وفترة الدراسة هى ٢٤ عاماً أى أربع فترات والحد الأعلى المتوقع لتبادل هو ثلاث أو أربع مرات حسب البعد بين تجديده للمقعد المعين وللتاريخ الذى تبدأ عنده فترة الدراسة .

وثالثاً بالنسبة للمنافسة السياسية داخل الأحزاب وبين الأشخاص فقد يرى البعض أن المنافسة السياسية بين الأحزاب على المقاعد غير كافية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لأن هناك نوعاً آخر من المنافسة داخل الأحزاب وبين الأشخاص بعضهم البعض داخل كل حزب وذلك في شكل الانتخابات الأولية بين الأشخاص المتنافسين على ترشيح الحزب للمقعد المجين . وحيث أنه لا توجد بيانات عن نتائج الانتخابات الأولية فقد رأينا الاستعاضة عن ذلك بالنظر إلى الفترة التي بقاها العضو محظوظاً بمقعده لأن عضوية مجلس الشيوخ تعنى بالضرورة النجاح في الانتخابات الأولية في داخل الحزب وقد اعتبرنا أنه إذا لم يزد احتفاظ العضو بمقعده لمدة تزيد عن فترتين متتاليتين (١٢ سنة حد أقصى) اعتبر الوضع منافسة قوية . أما إذا استمر العضو محظوظاً بعضويته إلى ثلاث فترات متتالية (١٨ سنة حد أقصى) اعتبر ذلك الوضع منافسة ضعيفة . أما إذا استمر في مقعده أربعة فترات زمنية متتالية أو طوال فترة الدراسة اعتبر ذلك احتكاراً أو انعداماً للمنافسة .

جدول (٤)

المؤشر الثالث : مدى احتفاظ العضو بمقعده

درجة المنافسة	عدد الحالات	النسبة المئوية
منافسة قوية	٣٧	٣٨,٥ %
منافسة ضعيفة	٣٤	٣٥,٥ %
احتكار أو انعدام المنافسة	٢٥	٢٦ %
المجموع	٩٦	١٠٠ %

وقد يظهر من هذا الجدول لأول وهلة وجود وضع شبه تنافسي على الأقل لكون أن نسبة حالات انعدام المنافسة انخفضت إلى ٢٦ % فقط ، بينما ارتفعت نسبة حالات المنافسة القوية إلى ٣٨,٥ % والباقي وهو حالات المنافسة الضعيفة ٣٥,٥ % إلا أننا إذا ألغينا حالات التنافس غير الطبيعية وهي التي

نتجت من وفاة العضو أو اختياره لمنصب أعلى أو انسحابه من الحياة السياسية
لكبر سنه وبالتالي إفساح المجال لغيره في كل هذه المجالات للحصول على
المقعد فإن الصبورة تتغير تفسيراً كاملاً ويصبح الوضع شبيهاً تقريباً بالوضع
اللى أظهره المؤثران الأول والثانى.

أكثر من ذلك فإن الحدود التى يفرضها عمل الدراسة عن فترة معينة بينا عضوا
المجلس قد يكون قد انتخب لعضويته قبل ذلك بفترة طويلة أو أنه يأتى عند
نهاية هذه الفترة لأسباب تتعلق بتاريخ دخوله إلى الحياة السياسية يجعل رقم
الحالات المتنافسة مبالغاً فيه بدرجة كبيرة . بل أكثر من ذلك إذا عرفنا أنه فى
فترة الدراسة كان هناك أكثر من ٦ حالات كان فيها عضوان وأحياناً ثلاثة
أعضاء من نفس الأسرة فانه يصبح من الصعب أن نصف النظام السيامى
الأمريكى (فيما يتعلق بانتخابات مجلس الشيوخ على الأقل) بأنه نظام
سياسى تنافسى .

الخاتمة :

ربما يكون من الممكن أن نصل إلى نتيجة مؤداها أن العقيدة الرأسمالية
بما تضيفه على المنافسة من صورة يجعلها جزءاً من قيم المجتمع تؤثر على إدراك
الكثاب الأمريكين لنظامهم السيامى فيصفونه بأنه نظام قائم على التنافس
لإضفاء هذه القيمة عليه .

الفصل الرابع

التنشئة السياسية (٥)

هناك فائدة في أن كلمة تنشئة سياسية كلمة حديثة في تراث علم الاجتماع السياسي ، استخدمها لأول مرة هـ ربرت هايمان حينما عنون بها كتابه (التنشئة السياسية) المنشور ١٩٥٩ . ولقد حاول علماء الاجتماع السياسي بناء نظرية عامة للتنشئة السياسية . إلا أنهم ما زالوا في بداية الطريق . والسؤال الذي يفرض نفسه يلحاح هو : لماذا الاهتمام المفاجيء من جانب علماء الاجتماع السياسي بموضوع التنشئة السياسية ؟ يرجع هذا الاهتمام لأربعة عوامل هي :

أولاً : يواجه المجتمع الأمريكي في السنوات الأخيرة مشكلة الاندماج الاجتماعي . والتكامل الايديولوجي ، فالشباب الأمريكي الذي تربى في مرحلة الطفولة على احترام السلطة انطلق دون ما إلتزام معلنا الرفض على تصرفات تلك السلطة ، ومن ناحية أخرى فإن العنصر الزنجي لم يندمج بعد أندماجاً كاملاً في المجتمع . بيد أن المجتمع الأمريكي ليس وحده الذي يعاني من أزمة الاندماج الاجتماعي . فعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية شهد موالد ظاهرة البول الحديدة التي تضم جماعات عديدة متباينة ، عنصريه وثقافية واجتماعية لغوية . ويستدعى إستقرار هذه الدول إنصهار تلك الجماعات في بوتقة واحدة ، ولذا تصبح التنشئة السياسية ضرورية لخلق إحساس عام بالهوية القومية والتزام بالولاء والامتنال لسلطة قومية واحدة .

ثانياً : يتميز عالم اليوم بالصراع الايديولوجي بين الشرق والغرب . فنجد مثلاً الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في صراع حضارى مميت تبغى كل منهما

من ورائه تحقيق النصر لا يدبولوجيتها على ايد يولوجية الخصم . وهذا يستدعى عملية مستمرة غير منقطعة بهدف تلقين المواطن الثقافة السياسية التي يعيش في ظلها .

ثالثاً : يوصف القرن العشرون بأنه قرن الديمقراطية . حيث تعلن كافة المجتمعات إنها تتخذ من المثل الديمقراطية أسس قيامها واستمرارها . فالمجتمع المعاصر مجتمع جماهيري لا يقبل الحواجز بين الطبقات السياسية المختارة وجماهير الشعب بل لا بد من قيام نوع من التفاعل بين من يمارس السلطة ومن يخضع لتلك السلطة . أن النظم السياسية الحديثة ، وقد أضفت على نفسها الصفة الديمقراطية ، لا يمكن أن تضمن ولاء الجماهير إلا إذا ضمنت رضاها وهذا يفسر إهتمام تلك النظم بدراسات التنشئة السياسية .

رابعاً : يتميز القرن العشرون بتغير تكتولوجى واجتماعى وهيب ، وإذا كان التقدم التكنولوجى قد زاد من مقدرة السلطة السياسية على قمع حركات العصيان والرفض من جانب الطبقات المحكومة ، فإنه في نفس الوقت قد زاد من الأعباء الملغاة على غائق النظام السياسى حيث تعددت بشكل ملحوظ مطالب المستفيدين من النظام . ولا بد وان يؤثر ذلك بشكل أو بآخر على ظاهرة الاستقرار السياسى فالشعب أن لم تتحقق مطالبه وان لم يتوافر ولاؤه الإرادى ، كان على النظام السياسى أن يواجه مصيره المؤلم ؛ وهنا تتجلى أهمية عملية التنشئة السياسية .

ما هي التنشئة السياسية :

هناك تعريفات متعددة للتنشئة السياسية ، فعلى سبيل المثال :

— يرى هربرت هايمان أن التنشئة السياسية تعنى تعلم الفرد لأنماط إجتماعية عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع تساعد على أن يتعايش سلوكياً مع هذا المجتمع (١) .

(1) Hyman, Herbert, Political Socialization, A Study in the Psychology of Political Behaviour, Glencoe, 1959, p. 25.

ويقول العالمان الموند ويول أن التنشئة السياسية هي إكتساب المواطن للاتجاهات والقيم السياسية التي يعملها مع حتماً يجند في مختلف الأدوار الاجتماعية (٢) .

ويعرف ليفين التنشئة السياسية بأنها إكتساب الفرد لاستعدادات سلوكية تتفق مع إستمرارية قيام الجماعات والنظم السياسية بإداء الوظائف الضرورية للحفاظ على وجودها (٣) .

— ثم يأتي جرنستن في دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية ويعرف التنشئة السياسية بأنها « التلقين الرسمي وغير الرسمي ، المخطط وغير المخطط للمعلومات والقيم والممارسات السياسية وخصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية ، وذلك في كل مرحلة من مراحل الحياة عن طريق المؤسسات المختلفة في المجتمع (٤) » وانطلاقاً من هذه التعريفات الأربعة على سبيل المثال لا الحصر لمفهوم التنشئة السياسية ، يمكن تحديد عناصر ذلك المفهوم فيما يلي (٥) .

- ١ — التنشئة السياسية هي أساساً عملية تعلم .
- ٢ — ينصرف هذا التعلم إلى القيم والاتجاهات السياسية ، وإلى القيم والأنماط الاجتماعية ذات الدلالة السياسية .
- ٣ — التنشئة السياسية عملية مستمرة يتعرض لها الفرد في مختلف مراحل حياته .

(2) Almond, G. and Powell B., Comparative Politics, A Developmental Approach, Boston, Mars, 1966, p. 24.

(3) Levine Robert, Political Socialization and Cultural Change In : Greetz Cliffford, ed., Old Socities and New States, London, Free Press of Glencoe, 1963, p. 230.

(4) Greenstein, F., Political Socialization, In International Fencyclopedia of the Social Sciences, Vol 14, p. 551.

(5) Rush Michael and Althoff Phillip, An Introduction to Political Sociology, London, Nelson and Sons Ltd., 1971, p. 18.

٤ - التنشئة السياسية شرط ضرورى لنشاط الفرد فى داخل المجتمع السياسى .
ومرد ذلك أن خيرات التنشئة التى يكتسبها المواطن تحدد تصرفاته السلوكية .
خضم الحياة السياسية : المشاركة السياسية أو عدم الإهتمام السياسى ، تأييد
أو رفض النظام السياسى ، الشعور بالانتماء إلى المجتمع السياسى أو بالتخل عن .
التنشئة والثقافة السياسية :

يوجد فى كل نظام سياسى إطار من القيم السياسية يفرض نوعاً من الملاءمة .
الاجتماعية على تصرفات الأفراد ، حكاماً ومحكومين ، وتعطى للعملية
السياسية شكلاً ومضموناً معيناً (١)

هذه القيم السياسية تنتج من التفاعل بين الخبرات الإجماعية (خبرات
الجماعة كحقيقة مكروكسمية) وبين الخبرة الفردية (تجارب الأفراد كحقائق
ميكروكسمية) وتنتقل من جيل إلى آخر عن طريق عملية التنشئة السياسية ،
أى أن التنشئة تتضمن الثقافة السياسية على أساس أن هذه الأخيرة تمثل
مضمون وجوهر عملية التعليم التى تعد الفرد ليصبح عضواً فى المجتمع
السياسى .

ويقصد بالثقافة السياسية مجموعة القيم والمعتقدات السياسية الأساسية السائدة
فى أى مجتمع والتى تميزه عن غيره من المجتمعات .

ويمكن تحديد القيم الأساسية التى تشكل مضمون الثقافة السياسية ، والتى
تكتسب عن طريق عملية التنشئة ، فيما يلى :

١ - الشعور بالهوية القومية : ويعتبر ذلك أهم المعتقدات السياسية على وجه
الإطلاق ، هذا المتغير لا يقف عند حد البعد المادى (الإقامة فى منطقة جغرافية
محددة) وإنما يتعدى ذلك إلى البعد المعنوى والعاطفى .

(١) Pye, Lucian, Political Culture and Political Development,
In. Lucian Pye and Sidney Verba, eds., Political Culture and
Political Development, New Jersey, Princeton Univ. Press,
1966 p. 7.

... وهذا الالتزام القومي يساعد النظام في أن يجتاز الكثير من الأزمات التي تواجهه أثناء عمليات التغيير السياسي السريع ، كذلك فإن خلق إحساس بالهوية القومية هو العنصر الحاسم في بناء الأمة ، أى أن بناء المجموعات والمؤسسات السياسية المسماة بالدولة القومية يجب أن يسبقه خلق شعور لدى أفراد الأمة بالالتزام برموز سياسة عامة . (٧)

ب - المظلمات الحكومية (Outputs) : هنا تنصرف المعتقدات السياسية إلى كيفية عمل الجسد السياسي ، أى إلى توقعات الأفراد بخصوص القرارات أو المخرجات الحكومية .

ولاريب في أن للمعتقدات المتعلقة بالنشاط الحكومي دلالات معينة بخصوص فعالية واستقرار النظام السياسي فهي التي تحدد أهداف وغايات النظام السياسي . كما تحدد العبء الذي يتحمله هذا النظام ويتوقف مدى هذا العبء على طبيعة الثقافة السياسية السائدة في المجتمع فالثقافة التي تركز على الاتجاهات السياسية الإيجابية تفرض عبئاً ثقيلاً من المطالب على العملية السياسية ، وذلك على خلاف الثقافة التي تتضمن اتجاهات سلبية . بيد أن المنظمات الحكومية ليست كلها سلعاً وخدمات تنفيذ أعضاء المجتمع السياسي ، فالشطر الأكبر من الأداء الحكومي يلور حول تنظيم سلوك هؤلاء الأعضاء واستخراج الموارد المادية منهم (الضرائب مثلاً) ، ويرتبط بذلك مدى الاعتقاد في شرعية الحكومة كجهاز سلطوى في صنع القرار . فكلما اتسع هذا المدى ، كلما سادت في المجتمع قيم سياسية تؤكد على الأمثال للقرارات المنبعثة من السلطة ، وعلى العكس إذا ضايق المدى فعندئذ ينظر إلى السلطة على أنها قوة علوانية .

(ج) عملية صنع القرار : تمثل المعتقدات المتعلقة بمسلك الحكومة في إعداد القرار وجهاً آخر من وجوه الثقافة السياسية ، ففي بعض المجتمعات قد لا يهتم الأفراد بمعرفة قواعد وأساليب إعداد القرار ، وفي هذه الحالة يعتبر الأفراد أنفسهم مجرد رعية في المجتمع أكثر من كونهم مشاركين إيجابيين في العملية السياسية ولكن في حالات أخرى تؤكد المعتقدات السياسية على ضرورة مشاركة الفرد إيجابياً في عملية إعداد المخرجات الحكومية وليس على مجرد الإذعان لتلك المخرجات عقب صدورها .

مصادر تعلم الثقافة السياسية :

يرى قربا أن هناك مصلحين لاكتساب الثقافة السياسية : فمن ناحية يمر الفرد في مختلف مراحل حياته داخل الأسرة والمدرسة والتنظيمات السياسية المختلفة بخبرات غير سياسية تؤثر على سلوكه السياسي . ومن ناحية أخرى تتجمع لديه خبرات سياسية من تعامله مع رجال الحركة السياسية ومن العرض لوسائل الاتصال السياسي (٨).

هذا ويكتسب الفرد القيم السياسية الأساسية من خلال تجارب نشته المبكرة في الأسرة والمدرسة أو جماعات الرفاق . وقد لا يكون لهذه الخبرات أى مضمون سياسى واضح على وجه الإطلاق ، ففي المواقف الاجتماعية المبكرة يتعلم الطفل فيما أساسية معينة تنور حول طبيعة السلطة ، وتأييد الآخرين ونماذج التقسيم الطبقي في المجتمع ، وبمقدور الأفراد أن يخرجوا من هذه القيم العامة قيماً ذات دلالة سياسية معينة .

ولاشك أن نموذج التنشئة الذى يؤكد على التنافس السلمى بين

القوى السياسية ، والتكافؤ النسبي في السلطة بين مراكز اتخاذ القرار ثم الثقة المتبادلة بين الأفراد ، يلعب دوراً هاماً في تشكيل المعتقدات السياسية الديمقراطية بخلاف نماذج التنشئة التي تركز على الأنماط السلمية للسلطة والشك فيما بين الأفراد .

بين التنشئة والتجنيد السياسي :

يقصد بالتجنيد السياسي عملية اسناد الأدوار السياسية إلى الأفراد سواء سعيوا إلى ذلك بأنفسهم أو وجههم . آخرون إلى تقلد هذه المناصب (٩).

ولما كان المجندون في الأدوار السياسية ينحدرون من ثقافات فرعية مختلفة ، فإن التنشئة السياسية تصبح عملية حيوية لتدريبهم على مهارات مناسبة ، وتزويدهم بأفاق سياسية . ومع ذلك تظل القيم والاتجاهات التي اكتسبها الفرد في مراحل الحياة الأولى تراول تأثيرها عليه عند تجنيده في أى منصب سياسي وحتى بعد ذلك ، فحياة الفرد داخل الهياكل الأساسية للمجموعات الأولية تزوده بمهارات واتجاهات معينة وحينما تكون هذه الهياكل الأساسية ضعيفة ، كما هو شأن الدول المتخلفة ، فإن التنشئة السياسية المبكرة لن تفيد كثيراً في إضفاء الحيوية على النظام السياسي . وهنا تتجلى أهمية التجنيد الانتقائي Selective recruitment الذي يمكن أن يقلل إلى أدنى حد ممكن آثار التنشئة المبكرة السلبية .

ويمكن أن تصبح الأحزاب السياسية والنقابات أو مجموعات الرفاق في المدرسة أو في العمل أدوات تجنيد لبعض الأشخاص وحتى الأسرة تستطيع أن تطلع بهذا الدور إذا كان باستطاعة الوالدين أن يحفزوا الإطفال

(٩) Marvick, D., Political Recruitment and Careers. International Encyclopedia of the Social Sciences, Vol. 12, p. 277.

على الانضمام لنفس الحزب الذى يريدانه أو على القيام بدور سياسى فى المجتمع . وتعكس نماذج التجنيد قيم المجتمع المتعلقة بالأدوار السياسية العليا . وقد تلعب التنشئة السياسية التى تقوم بها الأجهزة التشريعية والتنفيذية دوراً هاماً فى خلق وشائج قومية من التماسق الداخلى بين أفراد الصفوة السياسية إذا كانت لهم نفس الخلفية الثقافية والاجتماعية وتعلموا فى نفس المدارس كما هو الحال فى إنجلترا وفرنسا (١٠).

ويختلف الأمر فى البلاد المتخلفة حيث يصعب أن يتحقق الاندماج بين أفراد الصفوة السياسية فعالياً ما تكون التنشئة السياسية لهذه الصفوة غير متجانسة ومنقسمة على نفسها من جراء الانقسامات الكبيرة - وتنقسم الاختلافات بين أفراد الطبقات السياسية المختارة بطابع مذهبى وأيديولوجى وينظر إلى قوى المعارضة على أنها غير موالية . وعلى ذلك يكتسب قادة حركات التحرير الوطنى شرعيتهم، كزعماء للدول الجديدة على أساس أنهم يمثلون قيم النظام ويرتفعون عن مستوى الخلافات والانقسامات التقليدية باعتبارهم أبطال الكفاح الوطنى ضد الاستعمار ، ورموز أُمم موحدة (١١)

التنشئة والتغير السياسى :

ترتبط عملية التنشئة السياسية بطبيعة المجتمع السياسى . ففي المجتمع المتجانس والمستقر تكون عملية التنشئة واضحة ومحددة ، ولكنها فى المجتمع غير المتجانس والمتغير باستمرار تتسم بالتجزئة .

ومن ناحية أخرى يمكن أن تؤكد التنشئة السياسية على شرعية النظام

(10) Merkil, Peter, Modern Comparative Politics, New York. Holt, Rinehart and Winston, Inc., 1970, pp.131-188.

(11) Almond G. and Goleman J., eds., Politics of the Developing Areas. New Jersey, Princeton Univ., Press, 1980, pb. 31-32.

السياسى أو على رفض تلك الشرعية وعلى ظروف هذا الرفض يتوقف بقاء أو تغير النظام السياسى . فإذا اقترن فقدان الشرعية بشعور إيجابى تجاه النظام، أصبح التغير محتملاً ، ولكن إذا اقترن بمشاعر عدم الاهتمام ، فإن النتيجة هى الجمود والثبات .

ومن ناحية ثانية قد لا يهتم الجيل القائم بغرس قيمه واتجاهاته فى الجيل الذى يليه حيث يكون الآباء على دراية تامة بظهور عالم جديد ومختلف عن عالمهم ، ومن ثم قد ينشئوا أبناءهم عمداً على قبول الأهداف والقيم والمبادئ السياسية الجديدة . كما أن خبرات الجيل الجديد يمكن أن تقوده إلى رفض ما يسعى الكبار إلى غرسه فيه من قيم واتجاهات . ومن ثم برغم ما قد يتعلمه الفرد فى الأسرة والمدرسة والمنظمات الإدارية المختلفة ، فإن خبراته الخاصة ربما تدفعه إلى تفصيل سبل معينة فى معالجة الأمور السياسية حينما يدخل مرحلة البلوغ السياسى . ولذلك بسبب ظاهرة التغير المستمرة . وهكذا فالتجديد فى السلوك السياسى مشروع ومتوقع من التنشئة السياسية كما هو شأن الاستقرار :

تبدأ التنشئة السياسية - باعتبارها عملية نقل وزرع قيم واتجاهات سياسية - فى سن مبكرة من الطفولة وتستمر طول الحياة . والسلوك السياسى للفرد فى مرحلة النضج يتحدد جزئياً بمجرات التنشئة التى يتلقاها فى مراحل الطفولة والمراهقة . فالإنسان فى مختلف مراحل حياته يعايش مؤسسات عديدة بعضها مفروض عليه - كالأمرة مثلاً - وبعضها الآخر إرادى ينضم إليه طوعاً دون ما ضغط . وفى كل هذه المؤسسات يتلقى خبرات يختزنها فى ذاكرته لتساهم بطريق مباشر أو غير مباشر فى تحديد موقفه السياسى ،

أولاً : مرحلة الطفولة :

يشكل الأطفال جزءاً من المجتمع السياسى . ويكتسبون نظم القيم (م-٦- دراسات علم الاجتماع)

والاتجاهات السياسية السائدة في المجتمع والتي من شأنها أن تؤثر على سلوكهم السياسي حينما يدخلون مرحلة البلوغ السياسي ، وهي مرحلة تدعو المواطنين إلى القيام بأدوار معينة في العملية السياسية وإذا كان على النظام السياسي أن يحفظ نفسه فلا بد أن ينشأ المواطنون على قبول القيم السياسية والتصرف وفقاً لها ، أى أن التنشئة السياسية للصغار ترتفع لتسمح لإحدى وظائف المجتمع السياسي .

ولقد أثبتت الدراسات (١٢) أن التعليم السياسي للطفل الأمريكي يبدأ في سن الثالثة أى قبل أن يدخل المدرسة فالطفل يرتبط عاطفياً برموز بلده وهيكل وصور نظامها السياسي قبل إدراكه للعالم السياسي بوقت طويل ، فهو في مستهل حياته يعبر عن إعجابه بتلك الأشياء المحلية وتلك التي تشكل جزءاً من خبرته الشخصية ويعقب ذلك تعلق الطفل برموز للسلطة العامة مثل رجل البوليس والعلم القومي ، وبلوغ الطفل من الثانية عشرة ، تزداد معرفته بفاهيم أكثر تجريداً كالتصويت والديمقراطية والحكومة .

وفي مراحل الطفولة الأولى تكون صورة الطفل عن الرئيس أنه شخص السلطة وغالباً ما تكون هذه الصورة مشابهة لصورة الطفل عن والده . ونظراً لأنه يرى في السلطة الأبوية تعبيراً عن حقيقة مثالية بحكم الحاجة إلى الحماية والأمن ، فإنه ينجح بالمثل إلى خلخ المثالية على شخص الرئيس ، ومع تقدم السن يزداد إدراك الطفل للرئيس كجزء من نظام حكومي أشد تعقيداً بحيث أن الصورة المثالية لا تصير متعلقة بشخص الرئيس وإنما بالمؤسسة السياسية ذاتها أى بالرئاسة .

(12) Robita Cigel, The Learning of political behaviour, U.S.A. Scott, Paresman & Company. 1970, pp, 21,22.

ثانياً : مرحلة المراقبة :

حظيت هذه المرحلة بقدر كبير من اهتمام علماء الاجتماع السياسي لأن معظم الأفراد يبدأون في تلك المرحلة تحمل بعض واجبات المواطنة مثل الخدمة في القوات المسلحة والتصويت ، كما أنه خلال هذه الفترة يصل الناس أفكار سياسية جديدة يمكن أن تتناقض مع القيم التقليدية وقيم الأسرة أنها المرحلة التي يبحث فيها الشباب عن إجابات جديدة عما يلور في داخله من تساؤلات .

والواقع أنه خلال هذه المرحلة تبدأ أساليب التقييم والإدراك السياسي تكشف عن نفسها بصورة واضحة، أي أن الفرد ينشأ على التعامل مع أساليب تفكير مجردة معقدة . ولهذا الأساليب أوجه تأثير مختلفة فهي من ناحية يمكن أن تقوى أو تضعف من مقدرة النظام على معالجة القضايا الاجتماعية الهامة ، ومثال ذلك أنه كلما كانت أساليب التفكير السياسي لدى المحكومين قريية من أساليب التفكير السياسي لدى الحكام ، كلما ازدادت كفاءة النظام السياسي في أداء وظائفه . . . وهي من ناحية أخرى تؤثر على "توعية المشاركة السياسية . فشعور الشخص بالاعتدال السياسي (أي الشعور بالقدرة على قسط من التأثير على النظام السياسي) مرهون بقدرته على الإدراك السياسي .

وتشهد هذه المرحلة :

١ - نحو في القدرات الإدراكية :

تشهد هذه المرحلة قدرة على إدراك أسباب ونتائج المشكلات (فكرة السبب - والنتيجة) وقدرة على تبرير التفضيلات السياسية بالرجوع إلى قيم عامة أو إلى مبادئ خلقية فردية (التفكير الأخلاقي) ، قدرة على إدراك آثار نحو مشكلة اجتماعية معينة .

٢- ظهور فكرة التمرکز الاجتماعي : Socio-Centrism

أن الانتقال من دائرة «الأنا» الضيقة إلى الدائرة الاجتماعية الأوسع يعنى زيادة في استيعاب الفرد لهيكل وعمل النظام الاجتماعي ككل وعلاقته بالمؤسسات الاجتماعية المكونة له ، والتسليم بأن التصرف الجماعي سبيل لحل المشكلات السياسية . والجدير بالذكر أن ظهور هذه النزعة الاجتماعية لدى المواطنين أمر حيوى في تخطيط السياسة ،

٣- ميلاد الايديولوجية :

تتحول المشاعر مع مضي الوقت إلى أيديولوجيات أو بالأحرى إلى استعدادات أيديولوجية وإن كانت تظل متقطعة كما تميل إلى أن تكون متناقضة ذاتيا ، هذا فضلا عن سهولة رفضها .

ثالثا : مرحلة النضج :

تولى دراسات التنشئة السياسية هذه المرحلة قدراً معقولاً من التحليل ظناً بأن تنشئة الناشئ تتوقف على ما تلقنه من قيم واتجاهات ومعرفة سياسية في مرحلة الطفولة والمراهقة بيد أن هذا الاتجاه يتناسى حقيقة جوهرية وهي أن الأسرة ليست دائماً في موقف يمكنها من إعداد العضو لمواجهة كل ما تقتضيه حياته الناشئة من مطالب ، أى أن الأسرة لا تستطيع أن تتوقع كل الأدوار التي سوف يتعين على المواطن أن يلعبها استجابة للحاجات والتغيرات المتغيرة في المجتمع المحيط به . ويتحدد السلوك للفرد خلال هذه المرحلة بالقيم والمعرفة والتي يكون الفرد قد اكتسبها في المرحلتين السابقتين ثم بالقيم والمعرفة التي يكتسبها في المرحلة المذكورة . فعوض البرلمان مثلاً يفضح لعملية تنشئة بعد إنتخابه وسلوكه التشريعي يتحدد جزئياً بمعرفته واتجاهاته السابقة على إنتخابه ، وجزئياً بجهراته داخل السلطة التشريعية . وقد تكون التنشئة في مرحلة النضج استمراراً للتنشئة في مرحلتى الطفولة والمراهقة ، ويترتب على ذلك تقوية للقيم والاتجاهات

المبكرة .. ؛ وقد يعايش المرء مؤسسات جديدة تنشئة على قيم واتجاهات تتنافر وتعارض مع التنشئة المبكرة بشكل يترتب عليه حلول تغييرات جوهرية في السلوك السيامي .

وتلعب المهنة دوراً كبيراً في التنشئة السياسية للفرد : ففي المجتمعات التي يمثل العمل فيها أبرز مكان في سلم القيم الاجتماعية تتحدد هوية المرء بالعمل الذي يؤديه . وكلما أحس أن هويته تتحدد بعمله كلما كان أكثر ميلاً إلى القيام بتصرفات سلوكية ملائمة لهذا اللون . وكلما ازدادت الهوية خاصة في ظل ظروف التغير السيامي السريع — بين قيم الأسرة القديمة والحقائق السياسية الجديدة وكلما تعددت الأدوار السياسية للشخص البالغ سياسياً كلما كان أكثر احتمالاً أن يكتسب هماً الأخير قياً واتجاهات سياسية لائقها له الأسرة .

الفصل الخامس

المشاركة والتنمية .

يعتبر موضوع المشاركة الشعبية والتنمية من أهم الموضوعات وأكثرها تشغل بال علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد والإدارة كما تشغل بال السياسيين والتنفيذيين سواء أكان ذلك في الدول النامية أو الدول المتقدمة .. ولقد أخذت لفظة « المشاركة الشعبية » peoples Participation في الانتشار بكثرة بين المخططين ورجال الإدارة خلال العقد الماضي وذلك على المستويين القومى والعالمى .. (١)

والمشاركة في تصورى هدف ووسيلة، أنها هدف لأن الحياة الديمقراطية السليمة تركز على اشتراك المواطنين في مسئوليات التفكير والعمل من أجل مجتمعهم ، وهى وسيلة لأنه عن طريق مجالات المشاركة ينلوق الناس أهميتها ويمارسون طرقها وأساليبها وتتأصل فيهم عاداتها ومسالكتها وتصبح جزءاً من ثقافتهم وسلوكهم :

وللموضوع أهميته الأكاديمية وكذا القومية وتزداد الأهمية القومية إذا ما عرفنا الظروف الموضوعية الاجتماعية وسياسية واقتصادية التى يمر

(*) كتب هذا الفصل الدكتور عبد الهادى الجوهري

(1) See Batten, t, R., Communities and their Development ,
(New York : Oxford University .press, 1957.

بها المجتمع المصرى ومن هذه الظروف العملية الانتقالية التى من خلاله
تجاول الدولة تأكيد دعائم الحكم المحلى والاتجاه الواسع النطاق نحو
اللامركزية واتخاذ خطوات على طريق الثورة الإدارية وذلك كله فى نطاق
دعم الديمقراطية :

كما أن المجتمع يتجه بجانب التحرير إلى التعمير ويصمم على قطع
مسافة التخلف التى شاركت عوامل عديدة فى خلقها ليلحق بركب التقدم
وذلك لا يتأتى إلا من خلال التنمية الشاملة المتكاملة [١].

وقى هذه الورقة التى تعالج هذا الموضوع الحيوى لا بد من التعرض
لبعض الأمور مثل ماهية المشاركة ودوافعها ودرجاتها ومعوقاتها ثم ماهية
التنمية ومعوقاتها ولا بد من عرض للور المشاركة الشعبية عمليات
التنمية :

أولاً : ماهية المشاركة :

يقصد بالمشاركة الشعبية العملية التى من خلالها يلعب الفرد دوراً فى
الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك فى وضع
الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز
هذه الأهداف (٢)

والحديث هنا عن المشاركة الشعبية يعنى المشاركة سواء فى النواحي
السياسية أو الاجتماعية ويتمثل تعريف دائرة معارف العلوم الاجتماعية
للمشاركة السياسية فى إنهاء تلك الأنشطة الإدارية التى يشارك بمقتضاها
أفراد مجتمع فى اختيار حكاهم وفى صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو

(2) Bakin, Terry cliay, students and politicas : Acomparative
study, Bombay 1972, p. 99.

غير مباشر أى أنها تعنى اشتراك الفرد فى مختلف مستويات النظام السياسى، (٣)

فالمشاركة السياسية الشعبية تشمل النشاطات السياسية المباشرة (الأولى)
والنشاطات غير المباشرة (الثانوية) ومن أمثلة المشاركة فى النشاطات
السياسية المباشرة — تقلد منصب سياسى — عضوية الحزب — الترشيح فى
الانتخابات — التصويت — مناقشة الأمور العامة .

أما أمثلة النشاطات غير المباشرة فهى تمثل المعرفة والوقوف على
المسائل العامة — العضوية فى هيئات التطوع وبعض أشكال العمل فى
الجماعات الأولى .

والمعروف أنه بنهاية القرن التاسع عشر بدأ كتاب الفكر السياسى يشككون
فى حقيقة النظرية الديمقراطية التقليدية وفى إمكانية تطبيقها فى ظروف العصر
الحديث ويرون حاجة هذه النظرية إلى مراجعة جذرية حتى تتماشى مع ظروف
الحياة فى المجتمعات الحديثة التى أوجدتها الثورة الصناعية وقد حدث ذلك
نتيجة حديثين هامين : — (٤)

١ — حدث فكرى هونمو علم الاجتماع السياسى الذى كان الحقائق التى
كشفها بعد الحرب العالمية أثر كبير فى إقناع كتاب الفكر السياسى بأن شكوكهم
فى إمكانية تطبيق النظرية الديمقراطية التقليدية لها ما يبررها وخاصة بعد أنه
أكدت نتائج الاستطلاعات التطبيقية التى أجريت على نطاق واسع فى معظم
دول غرب أوروبا فى الأربعينات أن غالبية المواطنين — وخاصة الفقراء منهم —
لا يهتمون بالسياسة ، لا يشاركون فى النشاط السياسى :

Mc Closky Herbert. political participation, International (٢)
Encyclopedia of social sciences, vol 12, p. 253.

(٤) دكتور ظريف بطرس : المشاركة الشعبية فى التنمية الريفية ، بحث ألقى فى المؤتمر
العربى الرابع للإدارة المحلية ، المملكة المغربية ، طنجة ١٩٧٨ .

٢ - حدث تاريخي ويمثل في ظهور النظم الكلية « البوتاليتارية » وقيامها على أساس تكثيف المشاركة الشعبية في الشئون السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومع إتمام المشاركة في ظل هذه النظم بالخوف والإقتياد فقد إرتبطت بهذه النظم أكثر من إرتباطها بالنظم الديمقراطية بفهمها في دول غرب أوروبا .

ومن أهم الكتاب الذين تناولوا نظرية الديمقراطية التقليدية بالنقد والتحليل شومبيتر Schumpeter وبرلسون Berleson وداهل Dahl وسارتورى Sartory واكستين Eckstein .

ويتخلص نقدهم للنظرية الديمقراطية في كون المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات خرافة لا تقوم على أسس حقيقية من الناحية التطبيقية فالمشاركة تقتصر - في الواقع - على انتخاب القادة للاضطلاع بعملية اتخاذ القرارات وعلى ذلك يكون الأسلوب الديمقراطي هو الإجراءات التي تتبعها المؤسسات للوصول إلى القرارات التي يملك فيها بعض الأفراد صلاحية التقرير عن طريق التنافس على الحصول على أصوات الناخبين (٥) .

وبالتالى تكون المنافسة على الحصول على أصوات الناخبين هي أبرز مظاهر الديمقراطية التي تميزها عن الصور السياسية الأخرى ، وتكون خرية التقرير مقصورة على من يتنافسون على القيادة في انتخابات حرة وركز برلسون على الصفات الواجب توافرها في المواطنين بمقتضى النظرية الديمقراطية التقليدية والتي أهمها الاهتمام بالشئون السياسية والمشاركة فيها ، وأكد أن هذه الصفات لا تتوافر في المواطن العادى لأن أغلب المواطنين يدلون بأصواتهم دون الاهتمام بالأمور السياسية (٦) .

(٥) J. A. Schumpeter, Capitalism, Socialism and Democracy, London, 1943, p. 269.

(٦) Betelson P. F. Le Zarfeld and W. N. Mephe Voting, University of Chicago Press, Chicago., 1964, p. 307.

وانتهى هؤلاء الكتاب إلى أنه لا توجد مشاركة من جانب المواطنين في الأمور السياسية بالمعنى الواسع لمفهوم النظرية الديمقراطية التقليدية : فالطبقات الفقيرة لا تتمتع بالمساواة الاقتصادية بالقدر الذى يمكنها من المشاركة على قدم المساواة مع الطبقات الأخرى ، وبالتالي لا تكون المشاركة مشاركة جميع المواطنين بل مشاركة الصفوة (٧) .

ويعتبر روسو رائد المنظرين لفكرة المشاركة الشعبية ويقوم فكره في هذا الخصوص على المشاركة الفردية من جانب كل مواطن في اتخاذ القرارات السياسية وغيرها من القرارات ذات العلاقة بمصالحه ، ويرى أن فاعلية المشاركة الشعبية تتطلب تحقيق قدر من المساواة الاجتماعية بين المواطنين بحيث لا تظهر الفوارق التى تشوب تحقيق المساواة السياسية (٨) .

ويهتم روسو بالوظيفة التعليمية للمشاركة ودورها في تنمية التصرفات المسئولة للفرد ، فن خلال عملية المشاركة يدرك الفرد أن المصالح العام والمصالح الخاصة جميعها مصالح متكاملة وليست متعارضة وأن عليه أن يأخذ في الاعتبار المسائل الأكثر اتساعاً من مصالحه الخاصة وعالمه الخاص .

ومقتضى الوظيفة التعليمية للمشاركة الشعبية أنها تنمى في الأفراد ذات الصفات اللازمة لممارستها ونجاحها فضلاً عن الأثر التراكمي لهذه الوظيفة فكلما شارك الفرد أكثر كلما أصبح أكثر قدرة على المشاركة والأثر التكاملي الذى ينعكس في زيادة شعور المواطنين بالانتماء إلى مجتمع يسهمون في تنميته وتطويره وينجم هذا الأثر التكاملي من جميع العوامل السابقة (المساواة السياسية وتذويب الفوارق الاجتماعية ...)

(7) R. A. Dahre, preface to Democratic theory, University of chicago Press, chicago, 1956, p; 361

(8) J.J. Rousseau, The Social contract, M. Cronston (Trans) Penguin Books, 1968, p. 90.

وينتق « ميل » مع « روسو » في القيمة التعليمية للمشاركة الشعبية ويرى أن النظام الديمقراطي المركزي الذي تسانده مؤسسات ديمقراطية تفصيلية على المستوى المحلي غالباً ما يخلق تقيض الحرية السياسية فلا فائدة من المشاركة في الحكومة القومية ما لم يعد الأفراد لهذه المشاركة على المستوى المحلي (٩) .

ولم يكتف (ميل) بتوسيع الوظيفة التعليمية للمشاركة لتشمل السياسة على المستوى المحلي فقط بل مدها أيضاً إلى مجال الصناعة حتى يتمكن الفرد من اكتساب الخبرات في مجال إدارة الشئون الجماعية وحتى يجد مجالات بديلة يشارك فيها في اتخاذ القرارات (١٠) :

ولأهمية المشاركة الشعبية يجب ألا يقتصر تطبيقها على السياسة فقط بل أيضاً في كل صورة من صور العمل الجماعي :

ونظراً لأهمية المشاركة في مجال العمل اتجه كتاب الفكر السيامي لدراسة أثر المشاركة في مجال الصناعة عن طريق التجارب وحصلوا على نتائج كثيرة تؤيد فروض نظرية ديمقراطية المشاركة وتؤكد هذه النتائج إمكانية إحداث تغييرات هامة في السلوك الإنساني وزيادة فاعلية الجماعة ورفع إنتاجيتها عن طريق المشاركة ، ويعلق « فريا » على هذه النتائج بقوله : « يمكن إحداث تغييرات سريعة في السلوك الإنساني إذا شارك الأفراد المطلوب تغيير سلوكهم في تقرير ماهية التغيير ومداه وكيفية إحداثه » (١١) ، وتلعب المشاركة الشعبية وتنمي الشخصية الديمقراطية وبالتالي تسهم في

(9) J.S. Mill, Essays on Politics and Culture, G. Himmelfarb. (ed) New York, 1963, p. 229.

(10) J. S. Mill, Collected Works, J.M. Robson (ed). University of Toronto Press, 1965, p. 295.

(11) G. A. Almond and S. Verba, The civic Culture, Little Brown and Co., Boston, 1963, p. 206.

نجاح النظام الديمقراطي كما أن المشاركة في اتخاذ القرارات وتقرير السياسات تحقق رضا المواطنين عن الخدمات والمشروعات التي يشركون في تخطيطها وتقريرها فضلاً عن تنمية إحساسهم بملأيتهم مما ينعكس أثره في علاقاتهم الاجتماعية في نطاق البيئة التي يعيشون فيها كما أن هذا الشعور يساعد على اندفاع المواطنين للتعاون مع الإدارة (١٢) .

وتقوم عملية المشاركة حديثاً على أربعة مبادئ (١٣) :

- ١ - لا تعنى المشاركة مشاركة أفقية أى بين أناس من طبيعة واحدة وإنما مشاركة أفقية ورأسية بين مختلف المستويات والهيئات .
 - ٢ - اتخاذ القرار من أجل التخطيط وأولوياته لا يجب أن تراوله مجموعة فقط تعتبر نفسها صفوة المجتمع وهى الحديرة والأحق بتحديد الأولويات واتخاذ القرارات وإنما لابد أن تكون المشاركة شعبية واسعة النطاق للمشاركة الصفوة فقط .
 - ٣ - يجب أن يعكس التخطيط احتياجات الناس بصفة عامة والفقراء بصفة خاصة كما أن نماذج خطط التنمية لا يجب أن تضعها الصفوة فقط وإنما تشارك في وضعها الجماهير .
 - ٤ - يجب أن تتضمن عملية المشاركة عملية الضبط والرقابة والمشاركة في اتخاذ القرار بجانب تبادل الآراء بين القاعدة والقمة والعكس .
- والسؤال الذى يطرح نفسه هو ما مدى المشاركة What is the

(12) A. S. Tannenbaum, Personality change as a of An Experimental chage of Invironmental conditions, Journal of Abnormal and Social Psychology, Vol. 55, 1957, p. 109.

(13) Sec Lasgupta, participation in Development, published by Columbia Üniversity Press 1975, pp, 48-50.

extent of the participation

Who participate ؟ من الذين يشاركون ؟

Why do they participate ؟ لماذا يشاركون ؟

— ويرى بعض علماء الاجتماع السياسى (١٤) أن درجات المشاركة الشعبية السياسية تتعدد على النحو التالى :

- ١ — تقلد منصب سياسى أو إدارى .
- ٢ — السعى نحو منصب سياسى أو إدارى .
- ٣ — العضوية النشطة فى التنظيم السياسى (الحزب مثلا)
- ٤ — العضوية العادية فى التنظيم السياسى .
- ٥ — العضوية النشطة فى التنظيم شبه السياسى .
- ٦ — العضوية العادية فى التنظيم شبه السياسى .
- ٧ — المشاركة فى الاجتماعات السياسية العامة .
- ٨ — المشاركة فى المناقشات السياسية غير الرسمية .
- ٩ — الاهتمام العام بالسياسة .
- ١٠ — التصويت .

ويلاحظ أن تقلد منصب سياسى أو إدارى يقع على رأس الهرم بمعنى أنه يمثل أقصى درجات المشاركة ويأخذ مستوى المشاركة فى الهبوط والتناقص إلى أن يصل إلى أسفل القاعدة وهو التصويت باعتباره أدنى مستوى من صور وأشكال التعبير من المشاركة السياسية .

وتتمثل السلبية السياسية فى :

- ١ — اللامبالاة Apathy ويتمثل هذا فى عدم الاهتمام بالأفراد أو الظواهر أو المواقف فى المجتمع بصفة عامة أو خاصة .
- ٢ — الشك السياسى Cynicism ويتمثل ذلك فى الشك فى أحوال

وأقوال الآخرين في المجتمع خاصة قياداته والنظر والشعور بأن العمل السياسي عمل ردىء ، وأن الثقة في رجال الحركة السياسية أمر مستحيل .

٣ - الغربة السياسية Alienation ويعنى ذلك شعور الفرد بالغربة عن العمل السياسى والحكومة وما يلور فى المجتمع .

٤ - الاغتراب Anomic ويقصد بذلك شعور الفرد بأن المجتمع والسلطة فيه لا يحسان به ولا يعتنبا أمره وبأنه لا قيمة له فى هذا المجتمع ويؤدى ذلك إلى تقليل الفرد من أهدافه وفقدانه الحماس والدافع والباعث على المشاركة الفعالة فى عالم السياسة .

ثانياً : أسباب العزوف عن المشاركة :

أما أسباب عزوف البعض عن المشاركة السياسية الشعبية واتخاذهم موقفاً سلبياً وإحساسهم باللامبالاة أو الشك أو الغربة أو الاغتراب السياسى فإن ذلك تتمثل فيما يلى :

١ - ما يتوقعه البعض من نتائج المشاركة وذلك له عدة صور منها :

(١) قد يشعر الفرد أن اشتراكه فى السياسة أو أعمال مجتمعه بصفة عامة فيه تهديد لحياته الخاصة وحقائقه الأمر لا يكون ذلك إلا فى المجتمعات التى تغيب فيها سيادة القانون ولا تمسك فيها ديموقراطية حقيقية وتسودها الاعتبارات الشخصية فى الحكم على الأشياء والأشخاص ولذا فى مثل تلك المجتمعات لا يحس كثير من أفراد المجتمع حتى بانتمائهم انتماء حقيقياً لمجتمعهم إذ يحسون أنهم غرباء وتسود بينهم « الأناملية » والمعلشية « بل والأيعنية » فقد يرى الخطأ يقع أنامه ويهدد مجتمعه ولكنه يقول « أنا مالى » وحين يخطئ البعض وعليهم تحمل نتيجة أخطائهم تجد من يقول لا تعاقبهم « معلش » بل قد يسهل البعض أن يقول حتى بعد خطئه « ايه يعنى » ذلك السلوك ومظاهره الهدامة فى المجتمع إنما يكون فى مجتمع تأخذ فيه الديموقراطية أجازة كما أن القانون يكون فى غيبة عما يحدث فى ذلك المجتمع .

(ب) قد يرى البعض أن المشاركة في العمل السياسي تؤثر على علاقته بالأصدقاء والجيران وقد يؤثر ذلك على وضعه الاجتماعي ومكانته الاجتماعية والجدير بالذكر أن بعض علماء الاجتماع يرون أن مكانة الفرد في المجتمعات المختلفة تكون على أساس انتمائه لعصبة أو قبيلة معينة وفي المجتمعات النامية وأقل تخلقاً تكون مكانته على أساس الوظيفة أو المنصب (الكرسي) الذي يشغله أما في المجتمعات المتقدمة فإن مكانة الفرد على أساس الدور الذي يلعبه لخدمة المواطنين ومدى مشاركته في أعمال مجتمعة والنهوض به . وإذا كان المجتمع قد عقد العزم على قطع مسافة التخلف وبناء مجتمع متقدم مجتمع العلم لا مجتمع الفهولة ومجتمع الإيمان لا مجتمع الزندقة فإنه من المأمول أن يتحقق ذلك ويومها لا يخشى فرد من المشاركة في العمل السياسي لأن مكانته لن تكون مرتبطة بمدى ارتباطه أو انتمائه لقبيلة أو عائلة معينة ولا بالمنصب الذي يشغله ، وإنما سيكون التقييم للدور موضوعياً وقائماً على مدى مساهمته في بناء مجتمعه ومدى عطاءه . عطاء بلا مزيل وبلا مقابل سوى التقدير الاجتماعي من بني وطنه ومجتمعه .

١- قد يرى البعض أن اشتراكه في العمل السياسي قد يهدد مركزه المهني لأن انتمائه لحزب من الأحزاب قد يدفع القائمين على الأحزاب الأخرى -بوجه ضربه وأعتقد أنه إذا ما كانت الديموقراطية تمارس والقانون يسود والوعي يزداد في مجتمع من المجتمعات فإن مثل تلك المخاوف والشكوك تضاهل بل يجب أن تزول .

٢- قد يرى البعض أن نتائج العمل السياسي غير مؤكدة أو مفيدة ولا طائل منها وأن هناك فجوة بين القول والفعل في المجتمع وذلك يدفع البعض إلى الابتعاد عن المشاركة :

٣- غياب عوامل الاستثارة والمنبهات السياسية ويرتبط ذلك بطبيعة الحال بوسائل الإعلام ودورها في المجتمع والحياة السياسية وبطبيعة التنشئة السياسية في المجتمع .

٤ - المناخ السيامي العام :

من عوامل عزوف البعض عن المشاركة عامل المناخ السيامي العام في مجتمع من المجتمعات ويرتبط ذلك بالتنظيمات والمؤسسات القائمة في المجتمع والنسور وطبيعة النظام الحزبي في ذلك المجتمع . نتيجة نظم سياسية واجتماعية تعمل على تشجيع المشاركة خاصة وإذا ما تضمنت دساتيرها وقوانينها ذلك وإذا ما حاولت القيادة السياسية في تلك المجتمعات التأكيد على ضرورة ما نصت عليه هذه الدساتير والقوانين (١٥) .

كما ترتبط بعملية المشاركة ومداها عوامل مختلفة منها التعليم إذ أنه من المتوقع مشاركة المتعلمين بنسبة أكبر من الأميين ، والسن والنوع والوظيفة الاجتماعية والاقتصادية للأفراد ومدى صلاح المجتمع وتشجيعه على عمليات التدرج الاجتماعي الطبقي والحراك الاجتماعي أقتياً ورأسياً في المجتمع ، ويرى بعض العلماء (١٦) أن الرجال في العادة أكثر مشاركة من النساء وأن الأثمر وعياً سياسياً أكثر اشتراكاً وأن انتخابات معينة أو مرشحاً معيناً قد يزيد من اشتراك بعض الناس سياسياً وأنه في العادة يكون أولئك الذين يحفرون من أسر نشيطة سياسياً أكثر نشاطاً ومشاركة من غيرهم وأذ الذين يظنون أن السياسة هامة في الواقع يكونون أنشط من غيرهم كما أن الذين لديهم إحساس وثقة في أنفسهم سياسياً يكونون أنشط من غيرهم وأعضاء الأحزاب يكونون أنشط ممن لم يحددوا هويتهم السياسية .

ويرى بعض علماء الاجتماع السياسي (١٧) أن مراحل معينة من التنمية القومية تمر بها الدول يكون الناس فيها أكثر نشاطاً وأكثر اشتراكاً وأنه يزداد حجم وعدد المشاركين كلما زادت درجة نمو البلد اقتصادياً وكلما زاد دخلهم وأن التصنيع علاقة بذلك . . وأن ظهور منظمات

(15) Ibid. p. III,

(16) Eakin, Terry cloy. op. cit p. 100.

(17) Ibid. p' 107.

(٧ - دراسات علم الاجتماع)

اقتصادية واجتماعية مع مرحلة التصنيع وحلوت حراك اجتماعي تتبع
الضرورة زيادة في عمليات المشاركة الشعبية ..

لذا : دوافع المشاركة الشعبية :

هناك مجموعة من الدوافع تدفع المواطن للمشاركة ميامياً أو اجتماعياً
من بينها :-

- ١ - العمل من أجل الصالح العام ،
- ٢ - حب العمل مع الآخرين ،
- ٣ - الرغبة في كسب شعبية بين المواطنين .
- ٤ - الحصول على مركز في الهيئات والجمعيات أو الحزب .
- ٥ - كسب تقدير واحترام للمواطنين :
- ٦ - مزاملة الأصدقاء ،
- ٧ - مصلحة مادية ،
- ٨ - الدافع الذاتي للمشاركة والعمل ويتمثل ذلك في وجود حاجات
للإنسان من بينها .

Belonging needs	حاجات اجتماعية تتمثل في الانتماء
Status needs	وحاجات المركز
Esteem needs	وحاجات التقدير
Self-Sctulization needs	وحاجات تحقيق الذات

٩ - وجود حوافز مادية ومعنوية للمشاركة ..

وإذا كان قد سبق القول أن المشاركة الشعبية تعني مشاركة جموع
الشعب وليس الصفوة منه فقط فإن ذلك يمكن أن يتحقق إذا ما وجدت
الظروف التي يعطى فيها المحظوظون ، والباتسون ، الأغنياء والفقراء
فرصة لإيقاظ ضمائرهم الداخلية تمشياً مع مبادئ عامة معينة يقبلها

المجتمع ، وثمة مبادئ أربعة لإيقاظ هذه الضمانات ودفعها للمشاركة
الأولى :-

١- احترام الحياة وأدمية الإنسان، كل إنسان في المجتمع، وصدق الله العظيم
القائل « ولقد كرمنا بني آدم » كرمه بجانب العقل بأمر كثيرة ، فالإنسان
الخالق لا يحس بالكرامة مثل غير الخالق فتوفير لقمة العيش لكل مواطن
من مقومات تحقيق أدمية وكرامة الإنسان ، والإنسان العاطل لا يحس
بالكرامة مثل من يعمل فوجود فرص عمل للقادر وطالب العمل من
مقومات الكرامة ، والإنسان المريض لا يحس بالكرامة مثل صحيح
الجسم والعقل فتوفير العلاج والدواء من مقومات تحقيق الكرامة ، والإنسان
الجاهل لا يحس بالكرامة مثل المتعلم فتوفير فرص والتعليم من
مقومات تحقيق الكرامة ، والإنسان الذي لا يجد مسكنا مناسباً لا يحس
بالكرامة مثل من لديه مسكن مناسب فتوفير المسكن المناسب من مقومات
الكرامة . والإنسان المكبوت الذي لا يستطيع التعبير عن رأيه
لا يحس بالكرامة مثل الإنسان الحر. فالديمقراطية وضمانات حرية التعبير
من مقومات الكرامة وأدمية الإنسان. وقس على ذلك الكثير والكثير
من مقومات وتحقيق الكرامة والأدمية للإنسان ؛ على أن هذه الأمور
عبارة عن خدمات وهذه الخدمات تحتاج تحقيقها إلى دخل (موارد)
ولا يتأتى ذلك بالإنتاج ومن عوامل الإنتاج الرئيسية العمل ولا يتأتى العمل
إلا من خلال المشاركة والحماس لزيادة الإنتاج فهي معادلة صعبة إذ
الخدمات بلون إنتاج . في نفس الوقت يجب أن يلازم الإنتاج خدمات
مع وجود عدالة اجتماعية ومعايير موضوعية لتوزيعها بحيث يحس الأغنياء
والفقراء أنهم أبناء وطن واحد ينتمون إليه وأن الوطن وقيادته ساهرة
على توفير المقومات الأساسية لحياة وأدمية الإنسان مادية ومعنوية ..

« خدمات ← موارد → إنتاج ← عمل ومشاركة » :

٢- اتخاذ إجراءات عملية لمواجهة مشاكل المواطنين، ويتمثل ذلك في تحقيق وتطبيق الثورة الإدارية. على أن تلك الثورة لا تعنى ثورة القوانين والإجراءات بقدر ما تعنى ثورة فى السلوك والنواحي الاجتماعية والأخلاقية وضرب المثل بحيث تكون القدوة الحسنة فى كل موقع من مواقع العمل مثلاً يحتذى فى القول والفعل .

٣- تعلم كيف يستمتع ويشعر الإنسان بالسعادة من خلال العمل والخدمة العامة وذلك يرتبط بعمليات التنشئة الاجتماعية من ناحية وبحاج إلى عمليات تدريب من ناحية أخرى، ووجود حوافز مادية ومعنوية، وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب، ووضع الرجل المناسب فى المكان المناسب، وأن يرى كل عامل أن معيار الترقى معيار موضوعى وأن المجتمع يرعاه بقدر ما يعطى للمجتمع .

٤- تحقيق الاستقرار والأمن النفسى للمواطنين . ويتأتى ذلك من خلال ضمانات قانونية، وتطبيق لتلك الضمانات فى ظل سيادة القانون وتحقيق الديمقراطية، ومد مظلة التأمينات الاجتماعية لتشمل كل مواطن فى المجتمع، وإحساس المواطنين بأن القانون أكبر من كل كبير وأعظم من كل عظيم، والعدالة عدالة سريعة فى إعلانها وفى إجراءات تنفيذها. كما يتأتى ذلك بإزالة الفوارق بين الطبقات من خلال سيادة القانون. غير أن القانون وحده لا يكفى إذ لابد من تغيير نسق القيم فى المجتمع ومن هنا نجد أن المجالس المنتخبة يمكن أن تلعب دوراً هاماً فى مثل هذه الأمور ولا بد من إدخال وسائل وطرق حديثة للتغيير، وبداية العمل تكون مع ومن خلال المجالس المحلية وخاصة فى المناطق الريفية، ويكفى أن نعرف أن ٨٥ ٪ من سكان العالم يعيشون فى الريف فى ٢٠ مليون قرية، وأن ٦٠ ٪ من سكان مصر يعيشون فى الريف، وكما يقول بعض علماء

الاجتماع أن مستقبل العالم كله يكمن في الريف (١٨). : لذا فإن من العوامل المجتمعية التي تشجع على المشاركة ما يلي :-

١ - خلق قنوات من خلالها تكون المشاركة الإيجابية وايست المشاركة الشكابة وتعتبر المجالس المحلية المنتخبة بل والجمعيات الأهلية قنوات شرعية يمكن تشجيع الأهالى على الاشتراك من خلالها بعد دراسة معوقات للعمل بها ،

٢ - وضع التشريعات اللازمة التى تضمن وتؤكد وتحمى المشاركة :

٣ - وضع استراتيجية اجتماعية تعمل على إزالة معوقات المشاركة الشعبية :

٤ - العمل على تأكيد الائم المجتمعية التى تعمل على تحقى الإنسجام فى المجتمع وتساعد على خلق المجتمع التكاملى المشارك وذلك من خلال أجهزة الحكم المحلى والتعليم والإعلام :

على أن أفضل وسيلة لتشجيع المشاركة هى من خلال المشاركة نفسها

The best way to encorage participation is through participation itself.

٥ - مساعدة الناس على المشاركة من خلال التدريب والتعليم ولتشتمل مناهج التعليم على الاتجاهات والقيم المشجعة على ذلك .

والمشاركة كما سبق أن نوهنا هدف ووسيلة ولا يمكن أن تكون المشاركة مجرد المشاركة ولا يناعز أحد فى حق المواطن فى أن يشاركوا فى تحديد الاحتياجات وتشكيل القرارات والمساهمة فى صنعها والمساهمة فى تنفيذها ومتابعتها وتقييمها أملا فى الوصول إلى حياة أفضل ومجتمع أكثر تقدماً وتحقيقاً لتربية شاملة متكاملة : : والسؤال المطروح هو ما هو

دور المشاركة الشعبية في التنمية القومية ؟ والإجابة على هذا السؤال يلزم تحديد ماهية التنمية وما معوقاتها ومدى إسهامات المواطنين في تحقيقها .

رابعاً - ماهية التنمية :

يعتبر موضوع التنمية من أكثر الموضوعات شيوعاً في الكتابات الاجتماعية والاقتصادية بل والسياسية المعاصرة وبخاصة تلك الكتابات التي تهدف إلى وضع خطط محددة للارتقاء بالمجتمع الإنساني في عمومه أو بعض المجتمعات المتخلفة : . وما لاشك فيه أن موضوع التنمية أصبح يمثل مكان الصدارة والاهتمام في العلوم الاجتماعية وتزداد أهمية هذا الموضوع بالنسبة للمجتمعات النامية التي أصبحت تعتمد على التنمية كأساس لدفع مجتمعاتها نحو الأخذ بأساليب التقدم والتحديث . .

والتنمية مفهوم لا ينتمى إلى علم واحد بل لابد من تعاون العلوم المختلفة والتخصصات المتباينة سواء كانت عامة أو جزئية خوفاً من الانطواء في حيز ضيق من النظريات الاجتماعية أو الاقتصادية ، ويتبع الباحثون أمرى للتمييز الأكاديمي الضيق . ولقد اختلف المفكرون الاجتماعيون فيما بينهم في تحديد مفهوم التنمية وأبعادها ومعوقاتها فركز البعض على الجوانب الاقتصادية وانصب معنى التنمية عندهم على العمليات التي يمكن عن طريقها الوصول بمتوسط دخل الفرد في دولة ما إلى مستوى معين . كما تضمن معنى التخلف عند هؤلاء الباحثين مقارنة أية دولة من الوجهة الاقتصادية بدول معينة اصطلاح على أنها تمثل المستوى المتقدم في هذه الناحية وبذلك تمثلت التنمية عندهم في قلرة الإنسان والدولة على استخدام الأساليب التكنولوجية للسيطرة على موارد الطبيعة بهدف رفع متوسط دخل الفرد .

أما المهتمون بالتربية فيرون أن الجهل هو العامل الرئيسي في التخلف وأن الكثير من أسباب أمراض المجتمع وتخلقه مرجعه إلى الجهل .

وكانت نظرة المهتمين بالصحة إلى التنمية من زاوية اهتمامهم واعتبروا
برامج الصحة العامة أول منطلق نحو التنمية . (١٩)

أ. ويرجع كثير من الديموجرافيين صعوبات المجتمع وما يواجهه من تحديات
إلى عدم التناسب بين الزيادة السكانية، والزيادة في الموارد .

ولقد ثبت عقم تفسير الظواهر بالعامل الواحد وأصبح اتجاه الدراسات
المعاصرة يقوم على مبدأ التكامل فأتجه المفكرون إلى اتخاذ معايير متعددة
الأبعاد للتمييز بين الدول المتخلفة والمتقدمة .

وهذا ويهتم مفهوم « التنمية الاجتماعية » بتنمية العلاقات والروابط
الاجتماعية القائمة في المجتمع ورفع مستوى الخدمات التي تحقق تأمين الفرد على
يومه ورفع مستوياته الاجتماعية والثقافية والصحية وزيادة قدراته على تفهم
مشاكله وحلّه على التعاون مع أعضاء المجتمع للوصول إلى حياة أفضل . .

بينما يهتم مفهوم « التنمية الاقتصادية » بزيادة دخل الفرد وتنظيم استهلاكه حتى
يمكن من إشباع احتياجاته في المجتمع أى أن التنمية الاقتصادية تهتم بكل ماله
قيمة مادية في بيئة الإنسان كالتجارة والصناعة والتجارة وغيرها .

وعنى هذا أن التنمية الاقتصادية لا يمكن فصلها عن التنمية الاجتماعية لارتباط
كل منهما بالأخرى ارتباطاً عضوياً ومن ثم يجب أن تعمل التنمية الاجتماعية على
خدمة الإنتاج من ناحية وخدمة الإنسان من ناحية أخرى كما يجب أن تهدف
التنمية الاقتصادية إلى رفع مستوى الدخل من ناحية وإلى توفير فرص متكافئة
من الخدمات لأعضاء المجتمع من ناحية أخرى حيث أن الإنسان كهدفه
رئيسي للتنمية الاجتماعية من أقوى العوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية فهو
الوسيلة التي تساعد على تحقيقها وهو الهدف للذى توجه هذه التنمية من أجله

(١٩) أنظر - د . أحمد المشايخ ، سوسيولوجية التخلف والتنمية ، حلقة بحث ضمن برنامج
دراسات الدكتوراه في التخطيط الاجتماعى - المعهد العالي للخدمة الاجتماعية - القاهرة - يناير
١٩٧٣ غير منشور .

- د . أمام سليم « التنمية ومعد الإدارة المحلية - القاهرة - ١٩٧٠ - غير منشور .
- صلاح العبد « التنمية الاجتماعية » . المجتمعات المستحدثة بالأراضي المستصلحة الملحقه
للدراسية « علم الاجتماع والتنمية في مصر « مايو ١٩٧٣ للركز القومى للبحوث الاجتماعية
والإنشائية - القاهرة غير منشور .

والمواطن باعتباره وسيلة وهدف التنمية يجب أن يعطى الفرصة في المشاركة في صنع قراراتها وتفيذها وتقييمها وألا يستعمل كوسيلة لتحقيق التنمية دون المشاركة في تخطيط لها ومتابعتها والأهم من ذلك المشاركة في جنى ثمارها فيحس بعائد منها وإلا أدى ذلك إلى مصائب ومشاكل كثيرة .

« To use people as a tool for development and decision - makers may quite create disasters » (٢٠)

والتنمية بصيغة عامة عبارة عن « النمو المدروس على أسس علمية والذي قيست أبعادها بمقاييس علمية سواء كان تنمية شاملة ومتكاملة أو تنمية أحد الميادين الرئيسية مثل الميدان الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي أو الميادين الفرعية كالنمية الصناعية أو التنمية الزراعية إلخ (٢١)

وهناك إصطلاح آخر يسمى تنمية المجتمع Community Development وقد عرفته هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٥٦ على أنه العملية التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن . (٢٢)

Dangupta Sugata, op. cit, p. 47

(٢٠)

(٢١) أنظر : د. أمام سليم - مرجع سابق.

- د. أحمد أبوزيد : التنمية عن طريق المجتمعات المستحدثة ، بحث ضمن أعمال حلقة علم الاجتماع والتنمية في مصر - « مايو ١٩٧٢ » المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة - غير منشور .

- د. عبد المنعم شوق : « مفهوم التنفيد : صياغة محدودة » بحث ضمن أعمال حلقة « علم الاجتماع والتنمية في مصر » مايو ١٩٧٢ ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية - القاهرة - غير منشور .

- د. عاطف غيث : « علم الاجتماع وقضايا التنمية » بحث ضمن أعمال حلقة « علم الاجتماع والتنمية في مصر » مايو ١٩٧٢ المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية - القاهرة - غير منشور .

(٢٢) د. عبد المنعم شوق « تنمية المجتمع وتنظيمه » القاهرة الحديثة ، القاهرة :

وهذا التعريف يبين بوضوح الأركان الأساسية لتنمية المجتمع ومنه يمكن التمييز بين مبادئ ثلاثة أساسية يجب أن تتوفر بقلدر الإمكان حتى يعتبر المشروع مشروعاً لتنمية المجتمع .

المبدأ الأول : -

هو أن المشروعات يجب أن تكون جزءاً من سياسة الدولة التي تعدل في خطة قومية شاملة للارتقاء بالمجتمع القومي فأحد أهداف التنمية ربط المجتمع المحلي بالمجتمع الترمي والإندماج في حياة الأمة ككل . . ١٠

المبدأ الثاني : -

هو أن التنمية عملية تغير مستمرة وشاملة أي أنها عملية مجتمعية وليست مجرد عملية اقتصادية مما يعنى ضرورة الربط بين التخطيط الاقتصادي والاجتماعي . .

المبدأ الثالث : -

هو ضرورة تعاون المواطنين والحكومة في تنفيذ المشروعات والعنصر المهم هنا هو موقف الأهالي الإيجابي من المشروع ومدى اقتناعهم بأهميته وتقديرهم لنتائجه ويرى بعض العلماء أنه في الحالات التي لا يتوفر فيها مثل هذا الشعور فلا بد من العمل على خلته وإيجاده وإيقاظ إحساس الناس بكل الطرق الممكنة. فكان تنمية المجتمع تنطوي بذلك على جانب تربوي يقوم على إذكاء روح المبادرة والتعاون ومادامت التنمية عملية تكاملية .شركة فإن ذلك يفترض إشراك الأهالي بقلدر الإمكان في كل خطوات المشروع أو التنفيذ إلى جانب الاستفادة بطبيعة الحال من عائد المشروع ذاته وإشراك الأهالي موفيقاً لمتنضى وضع المشروع ذاته في ضوء مشكلاتهم وبذا يرتبط المشروع باحتياجات المجتمع والإمكانات المتاحة ..

كما أن ذلك كفيل بأن يجنب المشروع كثيراً من العوائق التي قد تؤدي إلى فشله إذ أن المشروع لا بد وأن يتفق مع تصور المواطنين للحياة التي يرغبونها وأن يستجيب لاحتياجاتهم المباشرة والملحة .

وتتمثل العناصر الأساسية لتنمية المجتمع فيما يلي :-

١ - ضرورة اتساق النشاط مع الحاجات والرغبات الأساسية للمجتمع .

٢ - توفير الجهود المناسبة واعتبار البرامج متعددة الأغراض أساساً لتحقيق التنمية الشاملة المتوازنة .

٣ - توفير المساعدات الحكومية والتوسع فيها كما ونوعاً فالحكومة منذ وشريك .

٤ - اتساق وتكامل البرامج المحلية مع البرامج القومية .

٥ - تحقيق المشاركة الشعبية الإيجابية حجماً ونوعاً بما في ذلك مشاركة المرأة والشباب ..

٦ - إكتشاف القادات المحلية وتشجيعها وتدريبها من الأهداف الأساسية لتنمية المجتمع .

٧ - تغيير اتجاهات أفراد المجتمع له نفس أهمية الأهداف المادية .. (٢٣)

معارف التنمية

تواجه عمليات التنمية بعض المعارف تبعثها ثقافي وبعضها اجتماعي بجانب بعض المعارف الاقتصادية والإدارية : ومن هذه المعارف :

١ - علم التكامل في التنمية :-

والتكامل يعنى أن تنمير التنمية في مختلف القطاعات بطريقة متوازنة

ولذا فمن الصعب إن لم يكن من المستحيل تنمية الصناعة مثلاً بدون تنمية التعليم أو حل مشاكل المدينة دون إبداء - اهتمام مماثل بمشاكل الريف كما يعنى التكامل فى وجود مفهوم شامل يوجه خطة التنمية كلها، ولا يهدف التكامل فى التنمية التنسيق بين الجهود المبذولة فحسب وإنما يهدف إلى صهر تلك الجهود فى بوتقة واحدة وفى إطار فلسفة موحدة ارتضاها المجتمع .

٢ - القيم الاجتماعية السائدة :-

من المعروف أن القيم الاجتماعية تلعب دوراً هاماً فى تكوين البناء الاقتصادى وكذلك الاجتماعى والثقافى والسياسى للمجتمعات فهى الإطار المرجعى للسلوك الفردى وهى القوى الدافعة للسلوك الجمعى وتحتاج عمليات التنمية إلى أنماط سلوكية جديدة وبالتالي تحتاج إلى قيم جديدة تدفع إلى أهداف التنمية وتقودها إلى الطريق الصحيح ولذا فإنه إذ كانت القيم الاجتماعية جامدة ومتخلفة واجهت برامج التنمية عقبات شتى فى التنفيذ ومن القيم والمعايير التى تعوق التنمية ما يلى على سبيل المثال :

- الانعزالية والتواكل .
- عدم الإيمان بالعمل اليدوى واحترامه .
- عدم تقدير العمل كقيمة .
- عدم الإيمان بالجديد والخوف من المستحدثات .
- عدم الاعتراف بأهمية المرأة ودورها فى المجتمع مما ينتج عنه تعطيل لطاقت نصف المجتمع تقريباً .
- عدم تقدير الوقت .

٣ - المعوقات الثقافية :-

تعتبر المعوقات الثقافية فى سبيل التنمية فى المجتمعات النامية من أهم التحديات التى تواجهها هذه المجتمعات بما فيها من متناقضات ثقافية

وخير شاهد على ذلك وجسود أمثلة عامة كثيرة بعضها يمحض على شيء والبعض الآخر يمحض على تقيضه وذلك بطبيعة الحال يؤثر على أنماط السلوك وبالتالي على مدى تقبل المواطنين للمشروعات ومدى مشاركتهم فيها . (٢٤)

ويمكن التخفيف من حدة هذا التناقض أو القضاء عليه عن طريق :

- وجود سياسة اجتماعية واضحة المعالم والأغراض والأهداف :
- إجراء دراسات وبحوث علمية عديدة في محيط المعوقات الثقافية وبخاصة مايتعلق من هذه الدراسات بأهداف التنمية .

- تعاون المخططين الاجتماعيين والثقافيين والباحثين العلميين في ميدان التنمية والعاملين في هذا الميدان على اختلاف تخصصاتهم والجماهير ، وبدون تعاون الجماهير لا يمكن تحقيق برامج القضاء على العناصر الثقافية التي تقف في سبيل التنمية .

ويمكن تشجيع الجماهير على المساهمة بدور فعال عن طريق :-

- أن تجسمل الجماهير تعيش في ظروف اجتماعية وثقافية واقتصادية وميادية تسر لها الشعور بالانتماء إلى المجتمع الذي تعيش فيه .

- إذا أمكن جعل الجماهير تعتبر أن هذا المجتمع هو جماعتها المرجعية التي تسعد لسعادتها وتشقى لشقاها ونحميا وتدافع عنها .

٤ - معوقات إدارية . -

أ - تختلف الأجهزة الإدارية القائمة :

(٢٤) أنظر د. سيد عويس «المعوقات الثقافية للتنمية» بحث ضمن أعمال حلقة « علم الاجتماع والتنمية في مصر » مايو ١٩٧٣ « المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية - للقاهرة - غير منشور .

- د. وفيق أشرف حسونة « معوقات التنمية الاجتماعية في الريف المصري » الحلقة -

- ويمثل ذلك في بعض السمات أهمها .
 - تعقد في الإجراءات وإغراق في الرتين .
 - البطء الشديد في إصدار القرارات وتناقض بعضها البعض .
 - عدم الالتزام بتنفيذ الشعارات المعلنة .
 - انتشار اللامبالاه والسلبية ومياسة الانامالية والمعلنيشة .
 - عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب في بعض الأحيان .
 - سيطرة العوامل الشخصية على علاقات العمل الرسمية وإنجازاته .
- (ب) صعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية الجديدة من ناحية وبين الأجهزة التقليدية القائمة من ناحية أخرى .
- (ج) العجز في الكفايات الإدارية المؤهلة والمدرّبة والقادرة على تحمل مسؤوليات التنمية .

(د) عدم تطوير التشريعات :

- قد تكون التشريعات والقوانين عقبة في سبيل التغيير ، ولذا وجب تطويع القوانين وتغييرها لخدمة التنمية وحتى لا تصبح قيداً عليها .
- هـ - بعض المصالح الخاصة والأغراض الشخصية :

إذا تعارضت التغييرات التنموية مع مصالح بعض الأفراد والجماعات في المجتمع فلا شك أنها ستواجه بمقاومة شديدة من هذه الفئات التي تسعى إلى نشر روح المتأومة للتغييرات الجديدة في أكبر نطاق ممكن من الإشاعات الكاذبة والمغرضة حول التغييرات الجديدة بل قد يصل الأمر إلى مقاومة بعض المشروعات بإيقاف تنفيذها إذا كان لبعض أصحاب المصالح الخاصة نفوذ كبير في المجتمع .

= الدراسة لم المجتمع الريفي في ج.ع.م ، المركز القوي للبحوث الاجتماعية والإنشائية ، القاهرة ١٩٧١ .

- د. محمد علي محمد / القيم الثقافية والتنمية ، بحث غير منشور ، ضمن حلقة « علم الاجتماع والتنمية في مصر » مايو ١٩٧٢ ، المركز القوي للبحوث الاجتماعية والإنشائية - القاهرة

٦ - الخوف من الحديد :

يخشى كثير من الأفراد بل والمثولين أن يتحملوا عبء تجربة جديدة لا يعرفون نتائجها وتساهم خبراتهم السابقة في تشجيعهم على الإقدام على عدم قبول التجربة الجديدة والمشروع الجديد .

٧ - القيادات :

من أهم سمات القائد الناجح قدرته على تحريك الجماهير وإثارة الحمم نحو تحقيق هدف مشترك باستخدام الموارد المتاحة وتوافر مثل هذا النوع من القيادات ليس أمراً سهلاً .

واختيار القيادات أمر شاق وتكوينها ورعايتها ضرورة من ضرورات التنمية وتواجه بعض القيادات بعض المضايقات أحياناً فتتل معنوياتها وآمالها وتقلب من قيادات متحمسة إلى قيادات متحفظة بل وأحياناً ناقمة كما أنه أحياناً ما تقاوم بعض القيادات بعض مشروعات التنمية ولذا فإن من معوقات التنمية وجود هذا النوع من القيادات في المجتمع .

٨ - نقص الموارد :

أن النقص في الموارد يعتبر عائقاً هاماً من معوقات عملات التنمية ويمثل الموارد في :

(أ) الموارد البشرية : وهناك عوامل متعددة تحدد حجم الموارد البشرية ونوعيتها وأهم هذه العوامل السكانية المواليد والوفيات وفئات العمر والنوع والهجرة الداخلية والخارجية إلخ ..

(ب) الموارد المادية : ويقصد بذلك الموارد الطبيعية التي تمتلكها الدولة والتي يمكن استيرادها إلخ ..

(ج) الموارد التنظيمية : ويقصد بها توزيع السلطة في المجتمع وكذلك درجة الحرية الفردية المتاحة داخل هذا المجتمع .

(د) الموارد التكنولوجية :

وهي كل الأساليب التي يمكن استخدامها لأحداث تغيير في قيم للمادة أو السلوك من حالة حاضرة إلى حالة مستقبلية .

وحجم الموارد ونوعيتها بشرية أم غير بشرية يحدد ما إذا كانت الموارد عائقاً أم لا ، ومدى ما تمثله من عبء على مشروعات التنمية .

٥ - سوء التخطيط كمعوق للتنمية :

ويتمثل ذلك في :

- عدم وضوح الهدف من التخطيط عند العاملين فيه أو التأثر به ،
- عدم الدقة في اختيار الوسيلة لتحقيق الهدف .
- عدم القدرة على التحكم في الموقف الذي يخطط له .
- عدم التنسيق بين الجهات العاملة في مجالات التخطيط المختلفة ،
- عدم توفر الأجهزة المسؤولة عن الدراسات والبحوث والإحصاءات وخاصة على المستوى القوي أو حتى الإقليمي .

١٠ - عدم تحديد الحجم الأمثل لوحدة التنمية :

من الأهمية بمكان محاولة الوصول إلى الحجم الأمثل لوحدة التنمية جغرافياً واقتصادياً واجتماعياً وديمقراطياً . وعدم الوصول للملك يعتبر معوقاً أساسياً من معوقات التنمية ،

١١ - عدم تحديد القاطع للنور وعلاقة كل من المركيزات والمحليات في التخطيط للتنمية ويعتبر هذا الأمر بمكانة في الأهمية ومعوقاً لعملية التنمية إذ لا بد من تجنب الآثار الضارة لتعدد العلاقات وتداخلها بين الأجهزة ومستوياتها وضرورة تحقيق التعاون بينها .

١٢ - نقص الوعي التخطيطي والتنموي :

يعتبر التخطيط للتنمية عملية فنية وعملية في نفس الوقت ويستلزم ذلك

في يكون القائمون عليها على درجة كبيرة من الوعي بأهميتها كما يجب أن يكون المواطنون المخطط لتبنيهم على درجة من الوعي لتقبل المنيات الجديدة في المجتمع - ويعتبر نقص هذا الوعي معوقاً أساسياً للتنمية الاجتماعية .

ولقد توصل عالم الاجتماع الأمريكي « مور » إلى مجموعة من العوامل التي تيسر قبول المنيات الجديدة وتتلخص هذه العوامل فيما يلي :

- (أ) زيادة روافد السياسة الانمائية بما يؤدي إلى إنمائها .
(ب) الإحساس الدائم والمستمر بمناخ السياسة الانمائية وتأثيرها الجديدة .

(ج) وجود قيادات مستترة لها من قوة الاقتناع ما يساعدها على تغيير المفهوم الثقافي التقليدي لدى صاحبه .

(د) ملائمة عناصر السياسة الانمائية الجديدة لحاجات معينة تستلزمها وضعيات الأفراد في تدرجاتها الطبيعية .

(هـ) زيادة المكانة الاجتماعية للمهيمنين على السياسة الانمائية ،

(و) مدى ما تثيره السياسة الانمائية في نفوس الأفراد من عوامل القبول أو الرفض بالنسبة لثقافتهم المتقبلة لهذه المنيات :

وهذا التصور الذي ذهب إليه « مور » إنما يتطلب مرونة في طريقة العناصر الجديدة للمنميات إذ يتوقف على هذه الطريقة رفض أو قبول كثير منها ولا بد من المزاومة بينها وبين البيئة المتقولة لها :

ويرى آخرون أن عملية قبول السياسة الانمائية تتوقف على فكرة الدافع أو الباعث للتغيير بمعنى أن نجاح قبول مذنيات جديدة في مواجهة ثقافة جامدة إنما يتطلب خلق دوافع وحوافز للأفراد تلغفهم إلى تقبل هذه المنميات الجديدة . وثمة رأى آخر يرى أن عملية قبول المنميات الجديدة إنما تتوقف على وسائل الاتصال الجماهيري .

١٣ - تجاهل المشاركة الشعبية

وهذا هو بيت القصيد إذ أن التنمية تقوم على ساقين إحداهما الحكومة ، والأخرى الأهالي ، ومن الخطورة بمكان أن تسير التنمية على ساق واحدة وكما يقول المثل العامى « يد واحدة لا تصفق » فالحكومة وحدها لا يمكن أن تقوم بكل متطلبات التنمية وعملاتها ومن الضرورى للمشاركة الشعبية في وضع وتنفيذ الخطة. والمعروف أن التغيير المنشود لا ينجح إلا إذا تم عن رغبة واقتناع وإرادة من الذين يحدثونه أو يتأثرون به بالإضافة إلى أن المشاركة الشعبية في وضع للخطة وتنفيذها تعتبر قمة الممارسة الديمقراطية للحرية بجناحيها السيامى والاجتماعى وهذا هو جوهر العملية التنموية .

سادساً : أهمية المشاركة في عمليات التنمية :

سبق أن ألمحنا لأهمية المشاركة ويمكن توضيحها أكثر فيما يلى :

١ - المشاركة مبدأ أساسى من مبادئ تنمية المجتمع ، فالتنمية الحقيقية الناجمة لا تتم بدون مشاركة شعبية .

٢ - من خلال المشاركة يتعلم المواطنون كيف يحلون مشاكلهم .

٣ - يؤدى اشتراك المواطنين في عمليات التنمية إلى مساندتهم لتلك العمليات والاهتمام بها وموازرتها مما يجعلها أكثر ثباتاً وأعم فائدة .

٤ - يعتبر المواطنون المحليون في العادة أكثر حماسية من غيرهم لما يصلح لمجتمعهم .

٥ - أصبحت المشاكل المجتمعية نفسها كثيرة مما يصعب إكتشافها والعمل على حلها عن طريق العاملين المهنيين فقط .

٦ - توفير الجهد الحكومى لما هو أهم من المسؤوليات الكبرى على المستوى القومى .

٧ - مساهمة الجهود التطوعية من خلال المشاركة الشعبية يعمل على تحقيق مبدأ ديمقراطية الخلفاء التى تؤدى عن طريق الشعب لصالح الشعب نفسه .

٨ - في المشاركة الشعبية مساندة حقيقية للاتفاق الحكومي :

٩ - الحكومة لا تستطيع أن تقوم بجميع الأعمال والخدمات . ودور المشاركة الشعبية دور تدميمي وتكميلي للنور الحكومة وهو ضروري وأساسي لتحقيق الخطة (٢٥) :

١٠ - يمكن للمشاركة الشعبية من خلال الهيئات غير الحكومية أن تؤدي دوراً رائداً قد تعجز بعض المؤسسات الحكومية في بعض المستويات أن تؤديه نظراً لما بالهيئات غير الحكومية من مرونة تجعلها تستجيب بيسر وسرعة لرغبات الجماهير .

١١ - المشاركة الشعبية من خلال الهيئات الأهلية تفتح في بعض الأحيان ميادين جديدة للخدمات والنشاط وهي بذلك بجانب مساهمتها المادية والمعنوية توجه أنظار الحكومة إلى ميادين جديدة :

١٢ - تزيد عمليات المشاركة الشعبية من الوعي الاجتماعي للشعب لاضطراب القائمين عليها إلى شرح الخدمات والمشروعات باستمرار يفرض جمع المال وحث بقية المواطنين على الاشتراك والمساهمة .

١٣ - المشاركة الشعبية من خلال الهيئات والمجالس المحلية يمكن أن تقوم بدور الرقابة والضبط وهذا أمر ضروري يساعد الحكومة على اكتشاف نقاط الضعف ويقلل بل يمنع أحياناً من وقوع أخطاء من المسؤولين التنفيذيين إذ أن ذلك يكون بمثابة صمام أمن أمام أية احتمالات للانحراف والقيادة في أي بلد نام لابد أن تكون حريصة كل الحرص على منع الانحرافات وتطبيق سياسة الثواب والعقاب وضرورة تيسير حل مشاكل الجماهير وتحقيق مجتمع يكون فيه المواطنون مشاركين لامفرجين أو مهرجين .

(١) د . عبد المغشوق : مناهج الرعاية الاجتماعية في المجتمع الاشتراكي وزارة الشؤون الاجتماعية - القاهرة - بدون تاريخ ص ١٢٦ .

People's participation, and social development

By

Dr A. Hadi El Gohary

Associate professor of sociology

Menia University, Egypt.

People's participation, and social development is one of the most important issues, social scientists deal with. It has its academic as well as national importance.

Development has been defined as an over-all process of transforming men, and societies in such away that every human being can achieve material, and moral well-being. It is a process which calls for the provision of opportunities for a better life, including facilities for education, health, nutrition, housing, employment, an equitable distribution of income, the promotion of justice, and cultural well-being, and social acceptance of every individual.

Development should aim at increasing People's Capacity to benefit from the resources of their Community, to eliminate class distinctions, and exploitation.

It is a process that enhances the long-term Capacity of a society to function for the well-being of all members as understood, and provided by them, and that provides safeguards for the rights of the individual to an equitable share in the goods, and services produced by the society.

Social development is a relatively new Concept which, integrated with economic developments provides a more balanced process for improving the human Condition by emphasising Community welfare, self-sufficiency, and self-Fulfillment.

Social scientists broadly define people's participation as being the process through which the individual plays a role in

his society. and has the opportunity to take part in deciding what the Common goals of that society are, and the best ways of achieving these goals.

Participation, as a process that provides for participant a role decision-making and in the implementation of programs, was seen as an essential element of development, as an end as well as a means and as an important way of beigh-tening Consciousness and increasing knowledge of issues, and available choices.

Participation, as a mean ensures involvement of people and approval for government policy, and actions.

As an end, participation becomes a Condition for social development in the sense that "good government is no substitute for self-government." That people's right to express their Consent for actions taken on their behalf is a Continuing process, not a periodic exercise to determine who should rule, or misrule them.

Participation is necessary not only to discover resources, and to creat, assets but maintain them as well.

The New Concept of participation is based on four basic principles of development :

- 1 - Planning should reflect the need of people in general, and of those in the back-waters in particular.
- 2 - Participation Should mean control of the decision making process.
- 3 - Participation should not mean horizontal participation by members of the same class, but by all people.
- 4 - Decision-making for planning, and its priorities is to be determined not by a political vanguard or elite sitting in a far-away place but by the local people every where.

الفصل السادس

الأحزاب السياسية *

مقدمة :

يدفعنا الحديث عن الديمقراطية ونظام الحكم الديمقراطي أن نتعرض لموضوع الأحزاب نظراً لما تؤديه من دور هام في تأكيد الديمقراطية وصيانتها. وقد تميزت الحياة السياسية للمجتمعات الغربية بأنه لا يمكن وجود ديمقراطية بدون أحزاب ذلك لأن الأحزاب تمثل الركائز الأساسية التي يقوم عليها النظام الديمقراطي .

ويؤكد بعض الكتاب هذا الاتجاه حيث نرى أن « شاتسبير » يقول في مقدمة كتابه « حكومة الحزب » Party government ، أن الأحزاب السياسية Political Parties هي التي خلقت الديمقراطية، وأنه لا يمكن التفكير في الديمقراطية الحديثة إلا من خلال مفاهيم الأحزاب (١) . ويرجع ذلك إلى أن الوظيفة الأساسية للحزب السياسي في البلاد الديمقراطية تتمثل في توجيه الصراع من أجل السلطة ، والسيطرة عليه ، وتنفرع عن هذه الوظيفة الأساسية وظائف أخرى . فالنشاط السياسي في بلد حر عبارة عن صراع محدد ومنظم بين جماعات من الأفراد لها مصالح متعارضة ومتصارعة ، ومن أهداف

(٥) كتب هذا الفصل د. إبراهيم أبو النوار

(١) د طاروق على الهاشمي ، الأحزاب السياسية ، شركة الطبع والنشر الأملية : بغداد ،

١٩٦٨ ، ص ١٣ ، وقد اعتمد في ذلك على كتاب أوستن رني Austin Ranney سياسة

الحكم ، ترجمة د. حسن علي الننون ، الجزء الثاني ص ١ .

الديمقراطية أن تجعل ذلك الصراع يتم علنا بقدر الإمكان (١) وكذلك فإن من أهداف الأحزاب السياسية أن تخضع هذا الصراع لرقابتها، فتناوله بالتنظيم ، وتهذه عن طريق إختيار المرشحين وإجراء الانتخابات ، وتثبتته في شكل حلبة تبادل الأحزاب فيها مقاعد الحكومة والمعارضة بإشارة تصدر عن هيئة الناخبين ، ولكن الأحزاب لم تخلق الصراع من أجل السلطة ، ذلك لأن هذا الصراع ينشأ ويستمر بدونها ، ولكن في الحفاء ودون تنظيم وبغير هدف ، ويرجع إلى الأحزاب الفضل الأكبر في إخضاع هذا الصراع وتنظيمه .

وينبغي ألا ننكر الحقيقة في أن الأحزاب السياسية قد لعبت ، ولا زالت تلعب ، أخطر الأدوار في مجال الحياة السياسية ، وقد أثرت تأثيراً عميقاً في حياة المواطن الأوروبي والأمريكي . والأساس الذي يركز عليه الحكم في النظام الحزبي هو ترك الفرصة يوماً لحزب مويد يحكم ، وتركها يوماً لآخر لحزب معارض لكي يحكم كذلك . وهكذا تلور الدورة على منوال واحد ، حيث نرى حزباً يصعد وآخر يهبط وكلاهما مقتنع بالدور الذي يلعبه في مجال الحياة السياسية .

نشأة الأحزاب السياسية وتطورها

الحزب Party في اللغة يقصد به قسم أو جزء وهو يضم مجموعة من الناس ، أما كلمة سياسى فتتضمن معاني كثيرة أقربها أنها تتعلق بالسلطة (١) . وبشبر عالم الاجتماع الأمريكي « ماكيفر R. MacIver ، إلى أن الحزب السياسى عبارة عن هيئة تنظم بهدف مسانلة بعض المبادئ وتدعيمها ،

Rossiter, Clinton. Parties and Politics in America, (٢)
Cornell University, 1960.

وقد ترجم هذا الكتاب الدكتور محمد لبيب شنب تحت عنوان «الأحزاب والسياسة في أمريكا» دار النشر للجامعات المصرية ، القاهرة ، غير محدد تاريخ النشر ، ص ص ٤٥ ، ٤٦ .
(١) د. طارق عل الهاشمي ، الأحزاب السياسية : مرجع سابق ، ص ٧٧ .

أو هي سياسة Policy تحاول من خلال الوسائل الدستورية أن يكون لها دور في الحكومة . وبلون أى تنظيم حزبي ان تكون هناك مجموعة من المبادئ المتكاملة ؛ ولن يكون هناك تطور منظم للسياسة ، أو تحقيق منظم للانتخابات البرلمانية الدستورية ، فقبلا عن ذلك فلن تكون هناك نظم معروفة والتي يمكن من خلالها أن يبحث الحزب عن القوة من أجل كسبها أو الإبقاء عليها (١) .

ويعرف « بنيامين كونستان » الحزب السياسي بأنه « إتحاد أشخاص يعتقدون نفس المبادئ السياسية » (٢) .
أما الأستاذ كلسن Kelsen فيقول بأنها « تلك المنظمات، التي تجمع بين رجال ذوى رأى واحد لتضمن لها تأثيراً حقيقياً فعلياً في إدارة الشؤون العامة » .

والحزب في رأى « بيرك Burke هو » مجموعة من الناس إتحدوا للعمل بمجهودهم المشترك على تحقيق الصالح العام على أساس مبدأ معين يتفقون كلهم عايه « (٤) » .

أما الأستاذ « أوستن رنى » A. Ranney فيقول بأن الحزب عبارة عن جماعة منظمة ذات إستقلال ذاتى تقوم بتعيين مرشحها ، وتخوض المعارك

MacIver, Robert M., Modern State, oxford University (١)
Press, London, 1947, p. 396 F Michels, R., Political, Parties,
Glencoe : The Free Press, 1949.

(٢) المرجع السابق نقل عن « هانس كلسن » الديمقراطية ، طبيعتها ، وقيمتها ، ترجمة على الحمامصي ، ١٩٥٣ ، ص ٢٧ .

Burke, Edmund, "Thoughts on the Cause of present (r)
discontents", in the Works of Edmund Burke (London: Bohn,
1861) vol. 1, p. 530.

الانتخابية على أمل الحصول على المناصب الحكومية والهيمنة على خطط الحكومة « (١) .

ومن هذه التعريفات السالف ذكرها يمكن القول بأن الحزب السياسى يمثل جماعة منظمة يشتركون فى مجموعة من المبادئ والمصالح ، وتسعى هذه الجماعة للوصول للسلطة بهدف المشاركة فى الحكم وتحقيق هذه المصالح والمبادئ المختلفة .

* * *

وتلعب الأحزاب السياسية دوراً هاماً فى الدولة الحديثة ، ويتضمن هذا الدور بصفة خاصة ممارسة وتحقيق السلطة السياسية political authority ، والحصول على القيادات الملائمة واستبعاد بعضها ، والمساعدة فى تكوين سياسة عامة وموازنة مصالح الجماعة . وبصورة مختصرة فإن الحزب السياسى يساعد فى تحقيق الاتصال القوى الشائج بين الهيئات الرسمية للحكومة ، وبين القائمين على السلطة الوظيفية وغير الوظيفية (٢) :

وهناك بعض الاتجاهات التى تذهب إلى القول بأن الحزب السياسى يعتبر نتاجاً لنوع خاص من المجتمع السياسى ، وأن مصطلح ، « حزب سياسى » قد ظهر فى الوجود فى القرن التاسع عشر مع بداية الحكومة النيابية Representative government ، ومع التوسع فى التصويت الانتخابى فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ! (٣) .

(١) Ranney, Austin and Kendall, W., Democracy and the American party system, (New York : Harcourt, 1956). p. 88.

(٢) Dowse, E. E. and Hughes, J. A., Political Sociology, John Wiley and Sons, London, 1975, pp. 339-40.

(٣) Orum, Anthony M., Introduction to Political Sociology, The Social Anatomy of the body Politic, Prentice-Hall, Inc. New Jersey. 1978, pp. 243-45.

وفي الحقيقة إذا حاولنا تتبع موضوع نشأة الأحزاب ، ينبغي ألا يغيب عن أذهاننا ماسبق لنا قوله سالفاً بأن الإنسان ميامي بطبعه يسعى للمشاركة في الأنشطة السياسية المحيطة به. فضلاً عن أن الصراع السياسي political struggle وقد ظهر منذ وجود الإنسان على ظهر الأرض : ومعروف أن الناس يختلفون فيما بينهم من حيث الاتجاهات والمصالح والآمال والمعتقدات كما أنه من غير المشكوك فيه أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية تلعب أدواراً أساسية في اختلاف الناس والتي تجعل من الشعب الواحد «شعباً» «وأحزاباً» .

ومن بين الدوافع الأساسية التي تؤدي إلى نشأة الأحزاب السياسية اختلاف الناس فيما بينهم من حيث المصالح الاقتصادية والاجتماعية ، فضلاً عن أن الأفكار والتقاليد والاختلاف الديني والعنصري تلعب أدواراً هامة في تكوين الأحزاب السياسية .

كلما قد يؤدي تعسف السلطة واحتكارها للامتيازات وحصرها في نطاق عدد قليل من الناس مع عدم مراعاتها للمصالح العام ، إلى نشأة الأحزاب بهدف تغيير نظام الحكم والطبقة الحاكمة . ولا يمكن إنكار الدور الذي تلعبه الجماهير في تغيير أنظمة الحكم القائمة لأنها لا تعبر عن مصالحها وتطلعاتها ، ولا تحس بآلامها ومشاكلها .

هذا وقد عرفت الشعوب في العهود السابقة ، الأحزاب السياسية ، وكانت هذه « الأحزاب عبارة عن أحزاب فكر » ولعلها كانت المظهر الأول لقيام الأحزاب السياسية في أقدم العصور إلى جانب «أحزاب المصالح» المتناقضة التي كانت تتمثل في أحزاب الأغنياء والفقراء . وعلى هذا الأساس لم تكن تلك الأحزاب قائمة وعلى أسس علمية سليمة كما هو الحال في الأحزاب الحديثة التي تستخدم كافة الأساليب العلمية الدقيقة في تأسيس أركانها :

ويرجع البعض نشأة الأحزاب إلى سنة ١٨٣٢ في بريطانيا ، إلا أن

« مورييس ديفرجيه » M.Duverger في كتابه « الأحزاب السياسية » يرجع نشأتها إلى سنة ١٨٥٠ (١) . وقبل هذا التاريخ كانت هناك جماعات وجمعيات موجودة في إيطاليا في عصر النهضة ، فضلاً عن أنه كانت هناك أندية يلتقى فيها أعضاء الجمعيات الثورية وكذلك المجالس التي تقوم بالإعداد للانتخابات وفقاً لامتيازات الملكية . ويمكن تشبيه هذه التنظيمات القديمة والتي كانت ممثلة في الجمعيات والأندية ، بالتنظيمات الشعبية التي تهتم بالرأى العام وتقدر تأثيره في الديمقراطيات الحديثة .

ويزعم البعض أن بريطانيا قد عرفت ثنائية الحزبين منذ فترة طويلة وأن المعارضة الحقيقية يرجع تاريخها إلى الحرب الأهلية فيها (٢) . ويشير التاريخ البريطاني كذلك إلى أن انتصار الملكية في عهد (ثيودور) في القرن السادس عشر كان خاتمة المطاف للصراع الذي كان دائراً بين طبقة النبلاء وبين حزب البلاط الملكي .

وليس هناك شك في أن الأحزاب الحديثة في بريطانيا قد تكونت بموجب لأئحة الإصلاح سنة ١٨٣٢ ، وكانت أول حكومة حزبية فيها قد تكونت برئاسة (بت) الثاني Pitt في عهد جورج الثالث .

ويحدثنا التاريخ أن القرن السابع عشر كان بداية منافسة ما بين التويز (Tories) وبين (الويجز) (whigs) . وقد نشأ هذان الحزبان المتعارضان أثناء الصراع بين الملكية والشعب ممثلاً في الطبقة الوسطى والرأسمالية . ولم يكد القرن السابع عشر يشرف على الانتهاء حتى استقر الانتصار لحزب «الويجز» الذي يؤكد أهمية الرأسمالية التجارية ووجوب فتح الأبواب أمامها للنشاط والعمل والقضاء على الاحتكار الملكي ، والتدخل في الشؤون الاقتصادية . ولقد بلور «جون لوك» J.Locke في مقالته له عن الحكم

(1) Duverger, Maurice, Political parties: their organization and activity in the modern state.

(2)

قامت الحرب الأهلية سنة ١٦٤١ وانتهت سنة ١٦٤٨

الملنى والأسس التى تقوم عليها الرأسمالية الصاعدة فى البص على حق الحياة والحرية والملكية . وحقيقة الأمر أن الأسس التى قام عليها النظام الاجتماعى الجديد فى بريطانيا كانت الأساس الأكبر فى نجاح النظام الحزبى فى بريطانيا حتى العصر الحديث .

فقد حافظت الفلسفة السياسية المنتصرة على حق الملكية الخاصة بأوسع معانيه الشخصية . وقد ذهب « اوك » أبعد من ذلك إذ اعتبر الملكية الخاصة إمتداداً للحياة ذاتها ، ذلك لأن الشيء الذى أشتره بنقوى يعتبر إمتداداً للحياة . وعلى هذا النحو لم تكن فلسفة الحزب المنتصر فلسفة ثورية ، بل كانت فلسفة محافظة . فقد اطمأن الحزب المهزوم ، وحزب نصارى الملكية من رجال الإقطاع بصفة خاصة ، إلى أن حكام الرأسمالية الجديدة لن يغيروا أساس المجتمع الذى يرتكز على الملكية الخاصة . ومن ثم فلم يكن هناك خوف من أن يتولى حزب معارض للحكم ، لأن الحزب الصاعد لن يهدم النظام الاجتماعى للدولة من أساسه الاقتصادى ، ويتساوى فى ذلك المؤيد والمعارض . ونتيجة لذلك حدث إتفاق ثابت بين حزبي إنجلترا منذ نهاية القرن السابع عشر حتى يومنا هذا ، على هذا المبدأ ، وبذلك يتحقق لنا أن مبدأ الحكم فى ظل النظام الحزبى يقوم على مبدأ الإتفاق الكامل دون وجود وجه للتعارض والاختلاف .

• • •

وبالإضافة الى ماسبق ذكره بخصوص نشأة الأحزاب فإن هناك عوامل أخرى كان لها دورها فى نشأة الأحزاب السياسية ومازال لها فاعليتها فى هذا العدد ، وهذه العوامل قد تكون إجتماعية أو اقتصادية أو أيديولوجية ، أو عوامل محلية وعوامل دينية ... إلخ . ويقول « موريس ديفيرجية » أن هناك نوعين من العوامل ساهما فى نشأة الأحزاب السياسية ، وهذه العوامل برلمانية وخارجية (١) .

العوامل البرلمانية :

قامت الأحزاب السياسية يادئ ذى بدء بفضل نشأة الجماعات البرلمانية، ولاشك أن ظهور اللجان البرلمانية كان سبباً قوياً من الأسباب التي قادت إلى نشأة الأحزاب . وحقيقة الأمر أن المجالس السياسية وجدت قبل وجود الانتخابات التي تعتبر مظهراً أساسياً من مظاهر الحياة البرلمانية التي ارتبط بها ميلاد الأحزاب الحديثة .

وكانت الأحزاب تمثل غالباً — مصالح إقليمية متصارعة أكثر من كونها أحزاباً تمثل قواعد شعبية . ولقد اختلف الأمر بصدد قانون سنة ١٨٣٢ في بريطانيا إذ صاحب صدور هذا القانون ظهور تنظيمات حزب مركزي إمتد تأثيره إلى المملكة البريطانية كلها . وأول هذه التنظيمات كان نادى : «كارلتون» الذي أسسه المحافظون . وقد ساعد في تحقيق التعاون بين الجماعات البرلمانية مجموعة من العوامل أهمها المصلحة ، ووحدة الفكر ، والعامل الاقليمي ، وعامل المهنة . وعلى هذا كانت المصلحة هي الدافع الاساسى لهذه الجماعات واللجان البرلمانية في أن تتفق وتحقق التعاون فيما بينها حتى تكسب تمثيل المناطق المختلفة .

وقد ساهمت الجماعات المحلية في نشأة الأحزاب السياسية . وبما يذكر في هذا الصدد أن ممثلي الأقاليم المختلفة في فرنسا والذين كانوا يأتون إلى فرنسا قبل الثورة الفرنسية من أجل دراسة أوضاع المنطقة وظروفها والمساهمة في الدفاع عن مصالح الأقاليم التي يمثلونها، إستاجروا مقهى ليجتمعوا فيه ويتدارسوا المشاكل والظروف التي تعيش فيها الإقاليم الممثلين لها . وبمرور الوقت نشأت فيما بينهم وحدة الرأي ، إذ أنهم كانوا يتناقشون في المسائل العامة بعد الانتهاء من مناقشة مشاكلهم الإقليمية . وعلى هذا الأساس إستطاعت هذه الجماعة أن تصبح وحدة متعاونة تحرص كل الحرص في أن تضم إلى حظيرتها مختلف العناصر الإقليمية الأخرى التي تتفق معها في الرأي والاتجاه ، ونتيجة لذلك تأسس نادى «بريتون» ،

الذى أصبح ملتقى يجتمع فيه هؤلاء الأشخاص الذين تلتقى أفكارهم وتتحد
إنجماهم من أجل تحقيق المصالح الخاصة والعامة .

العوامل الخارجية :

لعبت الجمعيات الفكرية والنقابات والجمعيات السرية أدوار واضحة
وملموسة في تكوين الأحزاب السياسية . وهناك أمثلة واضحة تدل على
ذلك ، فالجمعية « القابية » (١) تعتبر جمعية فكرية ساهمت بدرجة كبيرة
في نشأة حزب العمال البريطاني ، فضلاً عن أن النقابات المهنية ساهمت هي
الأخرى في هذا الصدد .

والدليل القاطع على الدور المؤثر الذى لعبته النقابات في تكوين الأحزاب ،
هو ما قامت به النقابات التعاونية ونقابات الفلاحين ، فقد ساهمت كلها في
تكوين الأحزاب السياسية في الدول الاسكندنافية وأوروبا الوسطى ،
وسويسرا وأستراليا وكندا .

وبنغى أليغوتتا ونحن بصدد معالجة نشأة الأحزاب السياسية ، أن
نذكر ما لعبته الكنيسة وساهمت به في نشأة كثير من الأحزاب السياسية .
وكان للأفكار الدينية أثر بالغ في تكوين الأحزاب السياسية في أواخر عهد
الخلافة الراشدين وبعده ، ونفس الحال ينطبق على جمعية الإخوان
المسلمين إذ أنها تعتبر مثالا في هذا الصدد .

والجمعيات السرية هي الأخرى تعتبر من العوامل الخارجية في تكوين
الأحزاب السياسية . ففي كثير من الحالات تنشأ جمعيات سرية لا يعطها
القانون حق مزاولة أنشطتها المختلفة . ولذلك تلجأ هذه الجمعيات إلى مزاولة
أنشطتها بعيداً عن عين السلطة وتعمل على قلب نظام الحكم وتغيير السلطة
فيها وينطبق هذا على الحزب الشيوعي الروسي . فقد كان يمارس نشاطه

(١) نشأت هذه الجمعية في إنجلترا سنة ١٨٨٤ وهى جمعية إصلاحية تضم المثقفين البرجوازيين ،
وقد وصفها « لينين » بأنها تمثل إتجاه الانتهازية المتطرفة .

السياسى مرأ حتى إذا نجحت الثورة وحقت النجاح ومسيطر الثوار على الحكم ظهر فى النور كحزب سياسى يمارس نشاطه بصورة عادية .

• • •

أهمية الأحزاب السياسية :

نظهر أهمية الأحزاب السياسية فى الوظائف التى تضطلع بها فى النظام الديمقراطى . إذ تحاول استقطاب المواطنين وتساعدهم فى المساهمة الفعلية فى النشاط السياسى القائم فى المجتمع وبصفة خاصة المشاركة فى أعمال الانتخابات .

هذا إلى جانب أن الأحزاب السياسية تحاول قدر الإمكان تحديد المشاكل القائمة فى المجتمع وحصرها بهدف التوصل لوضع الحلول للملأمة لما والتى ينبغى على الحكومة أن تأخذ بها فى حل هذه المشاكل .

كما أن المواطنين يحاولون تنظيم أنفسهم عن طريق الأحزاب للمساهمة بصورة حقيقية فى رسم السياسة العامة للمجتمع .

فضلا عن ذلك فإن حزب المعارضة فى النظام الديمقراطى يستطيع من خلال الانتقادات التى يوجهها للسلطة القائمة بالحكم أن يجذب نظر الحكومة إلى وجهات النظر السياسية القائمة فى المجتمع والتى تمثل حزب الأقلية . كما أن الأحزاب السياسية تقوم بترشيح الأشخاص للوظائف وتعطيهم الفرصة للاستمرار فى مراكزهم التى يشغلونها فترات زمنية أخرى من خلال عمليات الانتخاب وإعطائهم الأصوات التى تساعد فى الإبقاء عليهم .

الركائز الأساسية للحزب السياسى :

سبق القول فى التعريفات المختلفة للحزب بأنه يمثل مجموعة منظمة من الناس يشتركون فى مجموعة من المبادئ والمصالح ، وتسعى هذه الجماعة للوصول للسلطة بهدف المشاركة فى الحكم وتحقيق هذه المصالح والمبادئ

المختلفة ، وعلى هذا ، وإنطلاقاً من هذا التعريف يمكن التوصل إلى أن هناك ركائز أساسية يركز عليها الحزب السياسى وتنحصر فيما يلى (١) :

١ - مجموعة من الناس ينضمون بصورة إختيارية طوعية إلى الحزب ، يؤمنون بمبادئه ويعملون على نشرها والدفاع عنها . وعدد الأعضاء لا يؤثر فى تكوين الحزب من حيث القلة أو الكثرة ، وإن كانت هناك أهمية كبيرة للحزب الذى يتمتع بأكبر عدد ممكن من العضوية ، فهى التى تساعد فى التوصل إلى السلطة . فضلاً عن ذلك ، فإن الكثرة العددية تعطى للحزب كسباً معنوياً ومادياً ، ذلك لأن الإقبال المتزايد على هذه الصورة دليل قاطع على الشعبية الكاملة التى يتمتع بها هذا الحزب ، فضلاً عن توافق برامج ومبادئه مع الظروف والأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة فى المجتمع .

٢ - وحدة المبادئ :

فكل حزب سياسى ينبغى أن يكون لديه منهج يمثل المبادئ التى يؤمن بها ويعمل جاهداً من أجل نشرها والدفاع عنها .

ومما لاشك فيه أن الأيديولوجية أو العقيدة تلعب دوراً كبير الأهمية فى جذب الناس ، إذ لا بد لمن يريد الانتماء إلى حزب أو لمن يريد تأييد نظام سياسى أن يكون ملماً بالمبادئ التى يقوم عليها فى البداية ، فالالتحاق بالحزب لا يأتى إلا بعد الإقتناع بمبادئه التى يقوم عليها حتى يتسنى العمل على نشرها عن إقتناع والدفاع عنها :

٣ - وحدة التنظيم ، إذ من الضرورى أن يخضع الحزب لتنظيم دقيق صارم يحكم أعضائه لاسيما وأن الصراع يسود بين الأحزاب بهدف التوصل إلى السلطة ، فليس أقل من أن يكون الحزب قادراً على التصدى لحالات الهجوم والتنافس التى يتعرض لها من الآخرين

ومن أجل ذلك ينبغي أن يكون هناك تخطيط وتنظيم سليم يسير الأعضاء وفقاً له حتى يمكنهم مواجهة حالات الصراع ولا يتسنى ذلك إلا بإطاعة الأوامر التي تصدر إليهم وتنفيذ كل ما يطلب منهم .

٤ - وحدة القيادة ، إذ من المعروف أن اكل تنظيم ناجح قيادة ناجحة قادرة على توجيه أعضائه الوجهة السليمة التي أنشئ من أجلها؛ والحزب كتنظيم لا بدله من قيادة Leadership ، فوحدة القيادة تعتبر أمراً هاماً في الأنظمة السياسية والأحزاب ، ذلك لأن تنظيم السلطة وتوزيعها داخل الجماعة يتطلب قائداً قادراً على إدارة شئون الجماعة وتنظيم أمورها بصورة طيبة حتى يتمكن من تحقيق الأهداف المشتركة لأعضائها والمصالح التي أمام الحزب بهدف تحقيقها .

٥ - الوصول إلى السلطة ، إذ لاشك ، كما سبق القول ، أن كل حزب يحاول قدر طاقته الوصول إلى السلطة ، لأن السلطة هي التي تمدد بالعون والمساعدة لتحقيق برامج ومبادئ التي طالما نادى بها ووعدها الشعب ، ولاشك أن وصول أي حزب للسلطة ومباشرة الحكم تعتبر هي المقاييس الأوحده لدى قدرته على الوفاء بتعهداته النظرية التي طالما قال بها وهو بعيد عن السلطة . ولهذا السبب يعمل الحزب الحاكم بكل إمكانياته من أجل الوفاء بالتزاماته والعمل على تحقيق الإصلاح في شتى المجالات التي تتطلب ذلك :

جماعات الضغط : Pressure groups

وهناك نوعان أساسيان من التنظيمات تهتم بصورة رئيسية بالسياسة النوع الأول وهو الأحزاب السياسية ، وقد سبق مناقشتها سابقاً ، وهي تهتم بالحكم وتظهر في المجتمعات الأكثر تقدماً ، حيث يكون هناك أكثر من حزب واحد يتنافس للوصول إلى مركز الحكم . والنوع الثاني من التنظيمات لا يسعى للوصول إلى الحكم ، ولكنه يحاول التأثير في هؤلاء

الذين يحكون . ويطلق على هذا النوع جماعات الضغط أو جماعات
المصلحة Interest Groups ويختلف هذان التنظيمان من حيث القوة
والحجم . ودرجة التأثير ، ومجال الاهتمام . فحيث يكون الحزب السيامي
مهتماً بصورة مباشرة بالوصول إلى منصب أو وظيفة سياسية فلأن جماعات
الضغط تحاول التقرب من الأشخاص ذوي المراكز الاستراتيجية
والمؤثرة (١).

وعلى هذا يمكن القول بأن جماعات الضغط تقوم على المصلحة
الخاصة أولاً وأخيراً ، فهم جماعة تعرف بالذكاء والقدرة على التحرك
في كل مكان بهدف تحقيق الكسب من خلال علاقات الصداقة أو التأثير
بالمال . وعلى ذلك فإن جماعة الضغط تشكل خطراً يهدد المصلحة العامة
في المجتمع لأنها تضع نصب عينها المصلحة الخاصة .

فضلاً عن ذلك فإن جماعة الضغط يعوزها الأسلوب الديمقراطي
في العمل لأنها تقوم على الطاعة المطلقة للرئيس بينما الديمقراطية ، كما سبق
القول ، هي حكم الشعب بالشعب وتحرص في المقام الأول على وحدة
الأمة وتبتعد عن كل ما من شأنه أن يعرقل المصلحة العامة أو يقف
ضدّها .

من هذا يمكن القول بأن جماعات الضغط هي التي يمكنها أن
تحدث ضغطاً سياسياً على الحكومة ، وتنقسم هذه الجماعات إلى عدة أنواع
نحصرها فيما يلي : (٢)

Dowse, R. E. and Hughes, J. A., Political Sociology, (١)
op. cit, p. 377 and Key, V. O., politics, parties. and pressure
groups, New York : Crowell, 1952, pp. 296 - 34 and Truman,
interest groups on four Continents (Pittsburgh : Univ. of
Pittsburgh Press, 1968).

(٢) د. بطرس غالي ، د. محمود خيرى عيسى ، مبادئ العلوم السياسية : مكتبة الأنجلو
المصرية ١٩٦٣ ؛ ص ٤٠٦ - ٧.

١ - جماعات الضغط السياسية ، وهي جماعات تنحصر مصلحتها في الناحية السياسية فقط ويطلق عليها Lobbyies .

٢ - جماعات الضغط شبه السياسية ، وهذه تتمثل في النقابات العمالية .
أو اتحادات أصحاب الأعمال ، وعلى الرغم من أن نشاط هذه الجماعات لا ينحصر كله في التواحي السياسية ، إلا أنها لا تستطيع تحقيق أهدافها بدون النشاط السياسي .

٣ - جماعات الضغط الإنسانية ، وهذه الجماعات لا تمارس النشاط السياسي إلا في القليل النادر ، وأمثلة هذه الجماعات جمعيات الطفولة ومختلف الجمعيات الخيرية التي لا تهتم بالأمور السياسية ، وهذه الجمعيات لا تمثل ضغطاً على السلطة السياسية الحاكمة إلا في حالات طلب المساعدات المالية أو عند الاشتراك في مناقشة القوانين التي تهتمها وتؤثر في مجالات نشاطها .

٤ - جماعات الضغط ذات الهدف ، وهذه الجماعات تختلف وفقاً لاختلاف أهدافها ، فهناك جماعات للمبادئ أو جماعات البرامج وهذه تهدف إلى تحقيق أهداف قومية مثل جماعة « الوحدة الأوروبية » أو جماعة « الحكومة العالمية » في إنجلترا ، وهناك جماعات المصلحة الخاصة وهذه تدف إل تحقيق المصالح الخاصة لأعضائها ، وقد تكون هذه المصالح قومية أو محلية .

٥ - جماعات الضغط المهتمة بالدفاع عن مصالح الدول الأجنبية
داخل الدولة ، وينتشر هذا النوع بصفه خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تتجه الدول الأجنبية إلى تشكيل جماعات لتأييد وجهات نظرها ، وذلك من أجل الدفاع عن مصالحها .

وعلى هذا يمكن القول بأن جماعات الضغط عبارة عن منظمات تعمل

مستقلة عن لإرادة أعضائها ، ولها مصالح سياسية أكيدة ، وقد يكون بعضها جماعات مبادئ ، إلا أن الغالبية العظمى منها جماعات مصالح (١).

ويحاول كلينتون روسيتير G. Rossiter أن يوضح دور هذه الجماعات في الولايات المتحدة الأمريكية والمحاولات التي تحاول من خلالها التأثير على الحزبين الكبيرين هناك (الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي) . فيذهب في حديثه إلى أن هذه الجماعات تختلف عن الأحزاب السياسية في كثير من الصفات ، ولكن أهم هذه الفروق كان يتعلق بأسلوب كل منها في العمل ، فرغم أن هذه الجماعات تتفق مع الأحزاب في أنها تحاول تحقيق أهدافها ، وأن تؤثر في وضع السياسة العامة ، إلا أنها تفعل ذلك دون أن تختار أحداً لشغل المناصب العامة ، ودون أن تشترك بصورة علنية في العملية الانتخابية ، ومن غير أن تسمى للسيطرة على الحكومة . وهي في هذا تختلف اختلافاً كلياً عن الأحزاب (٢) ،

ويستطرد « روسيتير » بأن هذه الجماعات تمثل تأثيراً كبيراً على أعضاء المجالس التشريعية والهيئات الإدارية ، بل وتؤثر كذلك على القضاة . وقد وصلت هذه الجماعات في أمريكا إلى درجة من التعدد والتزايد من حيث العدد والأعضاء ، والموارد المالية ، والنشاط والتأثير على شاغلي المناصب العامة ، بصورة لم تحدث في أى بلد آخر . وترجع قوة وكثرة الجماعات النفعية في هذه البلاد ، كما يرى « روسيتير » ، إلى نفس الأسباب اللوائية إلى إنعدام التعاون داخل الأحزاب الحكومية . وإن نظام القيم والمؤثرات

(١) يمكن الاستزادة في مجال جماعات الضغط بالرجوع إلى :

Pennock, J. Roland and Smith, D-G., Political Science (An introduction), The Macmillan Co., N-Y, 1965, pp. 361-76.

(٢) كلينتون روسيتير ، الأحزاب السياسية في أمريكا ، مرجع سابق ، ص ٢٥-٢٦ ،
Pennock and Smith, Political Science, op. cit, p. 363.

اللى يحمى أعضاء المجالس التشريعية من الخضوع لسلطة الأحزاب التأديبية، تجعلهم عرضة لتهديدات تلك الجماعات التى تستطيع أن تضغط عليهم وأن تؤثر فيهم . وهناك جماعات تستطيع الضغط والتأثير على كل عضو تشريعى تقريباً ، وإذا كانت الأحزاب لا تستطيع إخضاع هؤلاء الأعضاء فى بلائشك لا تستطيع أن تقدم العون، وإذا كانت لا تستطيع ردعهم بسبب عدم ولائهم ، فلا يتظر منها أن تحيظهم بحمايتهم ، ذلك لأن العضو التشريعى يعمل لحسابه الخاص ونحت مسئوليته .

ومن خلال ذلك يمكن القول بأن الحزب السياسى فى أمريكا لا يمثل أسلوباً من أساليب الحياة ، وهو لا يطلب من أنصاره إلا أصواتهم فقط ، وبعض المساعدات المالية ، فالإلتواء لا يهم الناخبين الأمريكين بصورة كبيرة ، كما أنهم لا يقبلون على الاشتراك فى مناقشة الأمور الهامة مع غيرهم من ذوى الميول السياسية المتشابهة إلا فى حالات قليلة فقط (١) .

وتأسيساً على ذلك يمكن القول بأن جماعات الضغط تلعب دوراً ملحوظاً فى النظام الرئاسى كما هو الحال فى الولايات المتحدة ، ذلك لأن النظم الرئاسية تأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات وهذا يحتم الاتفاق التام بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية قبل إقرار القوانين المختلفة ، ولا يتم هذا الإتفاق الا من خلال الضغط على كل من الرئيس والمجلس ، ومن أجل هذا تتحيز جماعات الضغط فى الولايات المتحدة باستمرار حاجتها إلى التنظيم لىكون لها المرونة الكافية التى تمكنها من تحقيق الاتصال السريع بالرئيس وبأعضاء المجلس (٢) .

(١) كليتون روسيتر ، الأحزاب السياسية ، المرجع السابق ، ص ٢٦ .

(٢) من الأحزاب وجماعات الضغط فى أمريكا يراجع كذلك :

Binkley, W.E. , American Political Parties, their natural history, New york : knopf 1964, ch. 5.

وتستخدم جماعات الضغط عدة طرق بهدف تحقيق أهدافها، وتختلف هذه الطرق وفقاً لاختلاف النظام السياسي الذي تباشر فيه نشاطها، واختلاف الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. وتمثل هذه الطرق إما في الاتصال المباشر بالحكومة لمحاولة التأثير على أعضائها حتى يصطلحوا القرارات التي تتفق مع مصالحهم. ويتم هذا الاتصال في إنجلترا بطريق مباشر حيث تتبجعة الحكومة هناك إلى إشراك الجماعات المختلفة في مناقشة القوانين المقترحة. بينما في الولايات المتحدة تلجأ هذه الجماعات إلى إرسال الرسائل والبرقيات إلى رئيس السلطة التنفيذية بهدف وقف تنفيذ قانون ما، أو التوصية بمحذف أو إضافة بعض المواد.

ومن ناحية أخرى قد تلجأ هذه الجماعات إلى التأثير في أعضاء المجلس للحصول على الموافقة على تعديل دستوري مقترح، أو الموافقة على مشروع قانون أرفضه أو تعديله وفقاً لاتفاقية مع سياسة الجماعة. ولتحقيق هذا الهدف تستخدم جماعات الضغط بعض الوسائل بهدف تحقيق ذلك فمنها من يلجأ إلى تقديم الهدايا والرشاوى أو إقامة الحفلات، إلا أن هذه الأساليب أصبحت مستهجنة وبعيدة عن التقبل الاجتماعي، والملك تلجأ بعض هذه الجماعات إلى إنشاء مكاتب خاصة لتزويد الهيئات التشريعية بالمعلومات اللازمة بخصوص موضوع معين، وهي لذلك تلجأ إلى كتابة التقارير الكاملة لرفعها للجان المختصة. وقد تلجأ بعض هذه الجماعات إلى تقديم المساعدات المالية لأعضاء الحكومة حتى يمكنهم مواصلة الحملة الانتخابية والنجاح فيها، وهذا ما يحدث في النظام الرئاسي الأمريكي، بالنسبة لأعضاء الكونجرس.

فضلاً عن ذلك فإن هناك بعض الجماعات الأخرى التي تسعى للحصول على تأييد الرأي العام public opinion لتضمن بقاءها واستمرارها. ومن الطبيعي أن تلجأ هذه الجماعات إلى كل السبل والوسائل التي تحقق

من خلالها كسب الرأى العام عن طريق الموارد المالية التى تستغلها فى إصدار النشرات وتوزيعها ، والقاء المحاضرات وعقد الندوات واستخدام كل وسائل الاتصال بالرأى العام . وتسعى هذه الجماعات إلى ذلك بهدف ضم الرأى العام إلى جانبها والاقتناع بقضيتها والدفاع عنها عن طريق إرسال البرقيات والرسائل للحكومة لتعديل المطلوب فى سياسة الحكومة ، ويطلق على هذه الوسيلة الضغط الحثرى لأنه نابع من ضغط طبقة الشعب .

الرأى العام Public Opinion

يعتبر الرأى العام من الموضوعات الهامة التى يهتم علم الاجتماع السياسى بدراستها نظراً لفعاليتها فى نظام الحكم القائم . والمقصود بالرأى العام فى مجال دراستنا هو رأى الحكومة . ورأى الشعب فى أى موضوع يشغل الفكر بدرجة كافية تساعد فى إتخاذ قرار تنفيذى معين . أما رأى الحكومة فقد يكون معروفاً ، ويتطلب أن يقوم المتحدث باسمها إلى التذكير بهذا الرأى عندما يتطلب الأمر ذلك . أما الرأى العام الشعبى فيمكن معرفته من مصادر النشر المختلفة ، إذا كانت حرة من قيود الرقابة والإشراف الحكومى ، وإلا أصبح الرأى العام هو رأى الحكومة تعلنه على لسان المتحدث الرسمى باسمها ، وتوحى به إلى الشعب عن طريق الصحافة والإذاعة والتلفزيون وتختلف الوسائل الأخرى ، والهدف الأكبر من وراء ذلك كله هو أن يسير الرأى العام فى قناة فكرية واحدة نابعة بصفة أساسية من الحكومة .

ومن الواجب أن يكون هناك توافق بين الرأى العام الشعبى والحكومى ، إذا كان التركيب السياسى للدولة يقوم على الاعتراف بشخصية شبه مستقلة لكل منهما ، فإذا استمر التعاون بين هذين الجانبين فإن هذا يدل ، بدون شك ، على عدم وجود خلاف أساسى فى السياسة العامة التى تلتزم بها الدولة .

وقد أعلن «دافيد هيوم» D. Hume فى أحد مقالاته أن الحكومات

التقديمية كانت تعتمد على الرأى كما هو الحال فى الحكومات الحديثة .
ومعنى أكانت الحكومة مستبدية أو حكومة عسكرية ، أو حكومة شعبية
خبرة ، فلها ترتكز إلى أبعد الحدود على الرأى (١) opinion : وهذا
يدل دلالة واضحة على أن الرأى العام فى أى مجتمع له تأثيره الفعال فى
توجيه سياسة الحكومة من أجل تحقيق المصلحة العامة . سياسة
الحكومة ، وكل الأحداث التاريخية الهامة لعبت الآراء دوراً هاماً فى
تشكيلها (٢) .

ويعرف الرأى العام بأنه مجموع الآراء والأحكام السائدة فى المجتمع والى
تكتسب صفة الاستقرار ، وقد تختلف هذه الآراء فى درجة الوضوح
والدلالة فى أذهان الأفراد ولكنها تكون صادرة عن إ اتفاق متبادل بين
غالبيتهم ، رغم اختلافهم فى مدى إدراكهم لفهمها ، ومدى تحقيقها للمصالح
المشتركة التى تهتمهم ، فالرأى العام هو رأى الأغلبية Majority opinion .

ويعتبر « مكيا فيلى » من أوائل من طالبوا بضرورة الاهتمام بتجاهات
الرأى العام استناداً إلى أن صوت الشعب هو من صوت الله ، وهذا ماحدث
فى إيطاليا . أما فى إنجلترا فكان مفهومهم عن الرأى العام يكمن وراء
الاهداف السياسية الخطيرة التى مرت بالبلاد فى مراحل كفاح الشعب من
أجل حرية والى توجت بالعهد الأعظم Magna Carta الذى حصل
عليه الشعب الانجليزى من الملك جون سنة ١٢١٥ وماتبع ذلك من أحداث .

(1) Pennock and Smith, 'political Science, op. cit, p. 306 +
Hume, D., Essays., Morals and literary, T. H. Green and
T. H. Grose, eds., 2 vols. (London : Longmans 1875), vol. I,
p. 110.

(2) Lane, R. E. and Sears, D.O., public opinion, prentice-
Hall of India LTD., New Delhi, 1966, p. 1.

أما في فرنسا فقد عبر عنه مونتسكيو Montesquieu باصطلاح « الروح العام » (١) Esprit general ، وأطلق عليه جان جاك روسو J.J. Rousseau ثم استخدمه الرأي العام بعد ذلك بمعنى اصطلاح الإرادة العامة volonte genral ثم استخدمه الرأي العام بعد ذلك بمعنى الحديث بأن الثورة الفرنسية وأصبح بعد ذلك مصطلحاً دولياً وعالمياً يوضع في الاعتبار في كل التغيرات السياسية وخاصة الحركات التحررية والاستقلالية في المجتمعات البشرية جميعاً .

وعلى هذا فالرأي العام ظاهرة إجتماعية يتناولها التغير والتبدل بصورة مستمرة ، وهذا ما يدفع إلى إتباع وسائل معقدة لاستطلاع واستقصاء فكرة معينة ، وهي بعبارة أخرى صورة مطابقة لوضع معين في وقت محدد .

والرأي العام قد يقصده الرأي السائد في أى موضوع يشغل الفكر العام ، وموضوع الرأي العام في هذه الحالة قد يشمل أى ناحية من نواحي الحياة في الدولة ، مثل النواحي الاجتماعية والاقتصادية والأدبية والفنية . ولكن هذا لا يسمى رأياً عاماً في التعريف السياسي ، إلا إذا صاحبه إرادة ظاهرة تطلب إتخاذ إجراء معين من الحكومة .

أما ما يسمى في التعريف للتداول رأياً عاماً ، فلا يكون إلا في الأمور البسيطة التي لا تثير خلافاً ، وإذا حاولنا البحث والتحقق إتضح أن كل رأي عام لا بد أن يكون له رأى خاص ، يسعى المعتقدون له في البداية لنشره بكل الطرق والوسائل لهدف يريدون تحقيقه حتى وإن لم يعلنوا هذا الهدف . ومما لا شك فيه أن الوسائل التي تحاول أن تجعل من الرأي الخاص رأياً عاماً لا بد أن تنزع في اعتبارها الحائنة التعليمية السائدة في المجتمع الذي تعمل فيه ، فضلاً عن ذكاء الناس ومعتقداتهم الموروثة وميولهم الأسامية . وتسعى

(١) د. أحمد سويلم العمري . مجال الرأي العام والاعلام ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، المكتبة الثقافية ، ١٩٧٥ ، ص ٨ .

جماعات الرأى المختلفة والأحزاب السياسية كذلك إلى صيغ الرأى العام بصيغة معينة تصبح خاصة بها ، وإن كان هدف هذه الأحزاب جميعاً واحداً . ومن أجل ذلك تختلف أساليب الدعاية التى تستخدم فى تكوين الرأى العام (١) . ويرتكز الرأى العام على دعامتين أساسيتين هما : « الرأى » و « العام » والرأى يمثل إتجاهاً فردياً يتسع نطاقه حتى يشمل مجموعة كبيرة تمثل القوة الفعالة التى تؤثر على الحكومة فتتخذ قراراتها بناء على توصية الجماعة سواء أكانت هذه الجماعة تمثل الغالبية فعلا فى الكيان السياسى أم لا تمثله . فإذا كانت القوة الفعالة عدداً قليلا من مجموع الشعب ، تكون الحكومة فى هذه الحالة حكومة امتياز ، أو حكومة أقلية ، حسب نوع الجماعة المؤثرة فى الحكومة والسيطرة على سياساتها . وإذا كانت الجماعة المؤثرة هذه تمثل الغالبية من الشعب ، كانت حكومة ديمقراطية ، وحتى فى الحكومة الديمقراطية نجد أن هناك أكثر من رأى واحد فى أى أمر من الأمور يتطلب إعلان الرأى وتحديد الاتجاه العام بالنسبة له . ويتمثل التحديد الفاعل فى هذا المجال فى أن يكون الرأى ممثلاً للسوافة والتأييد ، حتى وإن وجد من يعارضونه ، فإن معارضتهم لا تأخذ شكلاً عملياً يؤدى إلى عرقلة ، أو سحب الثقة والتأييد من الحكومة ، نتيجة لاختلاف الرأى .

أما كلمة « العام » public فيقصد بها ، فى أضيق الحدود ، إشراك أكثر من فرد واحد فى إتجاه معين ، بمعنى أنه قد ينطبق التعميم على اثنين بنفس الدقة العلمية التى تنطبق على الملايين ، وليس المهم هو العدد لأن العمومية تطبق على موضوع الاهتمام الذى يجمع بين الأفراد ، سواء كثر هذا العدد أو قل (٢) .

(١) د. محمد توفيق رمزى ؛ علم السياسة أو مقدمة فى أصول الحكم ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٦ ، ص ١٤٨ + Dowe and Hughes, political Socio gy, op cit, pp. 271-75.

(٢) د. محمد توفيق رمزى ، المرجع السابق ؛ ص ١٤٩ . ١٥٠ .

وإذا ما تمكن رأى من الآراء من أن يحقق مساندة من أغلبية الشعب ، ظهرت لهذا رأى قوة ، هي ما يعبر عنها بالرأى العام ، ومن خلال هذه القوة يمكن للرأى العام أن يساند إقتراحاً ما أو يعارضه ، ولذلك تسعى الحكومات ، ما عدا الحكومات التعسفية المطلقة ، للتأثير على الرأى العام بهدف الحصول على تأييده ومساندته . وتحاول كل حكومة أن تكون كل خطواتها مؤيدة من الرأى العام ، والطرق التى تتبع فى تحقيق هذا الهدف تتوقف على الصلة بين الحاكم والمحكوم ، فإذا كانت هذه الصلة قائمة على نظرية «السمو والانحطاط» ممثلة فى سمو الحاكم وانحطاط المحكوم ، كان التأثير عن طريق الإيماء الشعبى .

وتتمثل أسهل الطرق وأقواها أثراً ، فى أن يفترض الحاكم أن السياسة العامة المعدة للتنفيذ قد تم تنفيذها بالفعل ، ثم يلى ذلك دراسة النتائج التى تتوقف على تنفيذ هذه السياسة ، ومن هذا الملتقى يبدأ الإيماء الشعبى . وتتطلب هذه المسألة معرفة دقيقة بالنفس البشرية وكيفية التوصل إلى أعماقها ولا شك أن الإيماء الشعبى له قوة كبرى فى السلوك السياسى فى الدول الحديثة ، لاسيما وأنه يقوم على عقلية القطيع .

ونظراً لأن عقلية القطيع أو الجموع تقبل الإيماء بسرعة أكثر مما يقبلها عقل المواطن منفرداً ، فإن الزعيم السياسى يلجأ إلى إعلان سياسته وسط الجموع لكى يحظى بالمساندة والتأييد . ويعتبر هذا الأمر موجوداً منذ الأزمنة القديمة ، وقد تطور الحال فى العصور الحديثة بالنسبة للدعاية الشعبية واستحدثت طرق تسهل القيام بهذه العملية كالأوساط السمعية والبصرية حتى أصبحت هذه الوسائل شبه أداة جديدة فى الحكم ، ذلك لأن مجرد الاتصال بالجمامير من خلال هذه الوسائل يعتبر عاملاً قوياً ومؤثراً فى توجيه الآراء حسبما تريد السلطة الحاكمة .

ولا يقتصر التأثير على الرأى العام على نشر المثل العليا التى تسعى الدولة لتحقيقها ، ولا على استخدام الرموز والشعارات المختلفة التى تساعد فى

توجيه الرأي العام وترفع من روحه المعنوية وتريد من ثقته في حكومته وحاكميه ، فهذه كلها عوامل مساعدة تساعد الحاكم السيامي وتدعم موقفه . ويمكننا أن نستنتج من ذلك أن خلق الرأي العام ونحويله إلى اتجاه معين يتطلب عملاً سياسياً إيجابياً لا يقوم على الدعاية فحسب ، بل إن الدعاية نفسها تقوم بخدمته وتكشف نواحي القوة فيه ، ولعله من الحكمة أن تحافظ الحكومة على تأييد الرأي العام بكسب ثقته عن طريق الصدق في دعوتها ، وتحقيق العدالة والمساواة في معاملتها للآراء المختلفة في اللولة حتى تساعد في تقوية ثقة المؤيدين ، حتى تتمكن الحكومة من الاستمرار ومواصلة مسيرتها نحو تحقيق المصالح العامة . فإذا ما حدث عكس ذلك وتحول الرأي العام عنها ، كان من الحكمة أن تعترف الحكومة بالواقع وتبتعد عن الطريق ، وتتنازل عن الحكم . غيرها ليتولى شئون الحكم لمواصلة المسيرة وتحقيق رضا الرأي العام . وهذا ما يطاق عليه الانتقال السلمي : ويعتبر أعلى مراحل النضج في الكيان السياسي (١).

ونظراً للأهمية التي يتمتع بها الرأي العام في الدول الحديثة ، لجأت الحكومات والهيئات المتخصصة إلى طرق ووسائل لدراسته للتوصل إلى الترجمة الحقيقية لهذه الآراء وفقاً لأسس علمية سليمة . وقد اتبعت طريقة توجيه أسئلة معينة للرد عليها باختصار وبطريقة حاسمة لأخذ رأي مجموعات معينة من الناس فرادى وجماعات من كل طائفة ، ثم القياس عليها ، واستنباط النتيجة المحتملة في موضوع الاستفتاء ، وهذه الوسيلة لا تخطئ إلا في القليل النادر . وقد اكتشف هذه الوسيلة جورج جاوب G. Gallup الذي أنشأ معهداً متخصصاً بإسم معهد الرأي العام في الولايات المتحدة الأمريكية (٢).

(١) د. محمد توفيق رمزي ، المرجع السابق ، ص ١٥٨ .

(٢) د. أحمد سويلم المصري ، مجال الرأي العام والاعلام ، المرجع السابق ، ص ٦٥-٦٧ .

وبذلك أصبح جس الرأي العام عملية ضرورية لا غنى عنها في القيادات السياسية الحديثة وذلك لتوجيه الشعب حتى يمكن تفادى خيبة الأمل ، والمزائم التي تحدث إذا لم يوضع الرأي العام في الاعتبار .

وفي النهاية ينبغي ألا نقولنا أن نشير إلى الظروف التي ينبغي توافرها حتى يكون للرأي العام نفوذه وسطوته ، وأهم هذه الظروف (١) :

١ - ينبغي أن يتقبل أفراد المجتمع الآراء التي تمس الشئون العامة بحلو ووعي كامل حتى يزنها بميزان العقل والتبصر .

٢ - يجب أن تتوفر لهؤلاء وحدة المصالح والتجانس في البيئة والدين واللغة والجنس والطبقة ، وذلك لأن الاختلاف في هذه الأمور لا تساعد في تكوين رأي عام منسجم في الشئون العامة التي تهتم المجتمع ككل .

٣ - ينبغي أن يتفق أفراد المجتمع على طبيعة الحكومة التي يريدون أن تتولى أمورهم وشئون الحكم في المجتمع .

٤ - ينبغي أن تكون وسائل الإعلام والتأثير في الرأي العام متاحة بالزاهة والثقة ، وأن تبتعد عن أساليب الخداع والضلایل .

٥ - أن تكون حرية الرأي والكلمة ، مكفولة للمواطنين ، يعبرون عما يجيش في صدورهم ، فضيلا عن ضرورة إعطاء الأقليات الحق في عرض اتجاهاتها ، وأفكارها بالأساليب المشروعة .

• • • • •

الأحزاب في جمهورية مصر العربية

مر المجتمع المصري بلوره - كأي مجتمع آخر - بتجربة الأحزاب

(١) د. بطرس غالي وآخر ، مبادئ العلوم السياسية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٣ ، القاهرة ، ص ٤٢٤ .

السياسية التي بدأت بالحزب الوطني سنة ١٩٠٧ ، ثم تلا ذلك تكوين أحزاب كثيرة ومتعددة ، إلى أن جاءت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وألغت الأحزاب سنة ١٩٥٣ ، ثم أعادت الأحزاب مرة ثانية سنة ١٩٧٧ (١) .

ونحاول في هذا المجال الإشارة بصورة مختصرة للحياة الحزبية في مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، والأدوار التي لعبتها هذه الأحزاب في تلك الحقبة من تاريخ مصر .

وقد أسس مصطفى كامل الحزب الوطني في أواخر سنة ١٩٠٧ في صورة الرسمية من حيث الهيكل والبرنامج الذي يركز عليه . وقد ظهر هذا الحزب بصورة غير رسمية منذ سنة ١٨٩٣ ، على شكل جمعية سرية في صالون « لطيف باشا سليم » ، أحد الضباط العراقيين ، ورجل من رجال الحزب الوطني القديم . ولعل أهم الأسباب التي دفعت مصطفى كامل إلى تأخير إقامة هيكل الحزب الوطني هو إيمانه بأن تعدد الأحزاب في مصر خلال تلك الفترة التي تستلزم توحيد كل الجهود لإجلاء الاحتلال عن الوطن ، سوف يؤدي إلى تفتيت الوحدة الوطنية ، وما ينتج عن ذلك من اعتماد المصريين عن مناهضة الاحتلال الأجنبي للبلاد ، إلى التصارع الداخلي .

وقد تضمن برنامج الحزب الوطني عشرة مبادئ مشهورة تميزت بالوضوح ، وترتيب المشاكل التي كان على الحركة لوطنية أن تواجهها ، « ترتيباً » يتمشى مع الشعور الوطني بأهميتها ، فهو مثلاً أعطى مسألة الاستقلال

(١) د. يونان لبيب رزق : الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، مايو ١٩٧٧ ، الفصل الأول ، ويراجع في نفس الاتجاه :

- عبد العظيم محمد رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ، من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦ ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٨ .

أسبقية على مسألة الدستور ، على عكس كثير من الأحزاب الأخرى ، خاصة حزب الأمة وقد أصدر الحزب جريد خاصة به وهى جريدة « اللواء » .

والى جانب الحزب الوطنى الذى يمثل أغلبية كبيرة كان هناك حزب الأمة ، وحزب الإصلاح ، وهى أحزاب كبيرة بالنسبة إلى الأحزاب الأخرى . وقد تأسس حزب الأمة فى ديسمبر سنة ١٩٠٧ ، ويذكر لحزب الأمة أنه كان ممثلاً لتيار القومية المصرية الخالصة ، دون خاطها بالمفاهيم الإسلامية ، وما يتصل بذلك من روابط خاصة بدولة الخلافة فى استنبول . أما حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية ، فقد تأسس فى ديسمبر ١٩٠٧ .

فضلا عن ذلك فقد كان هناك حزب النبلاء الذى أنشئ نتيجة للصدام الذى نشب بين الحزب الوطنى ، وبين الأرستقراطية التركية التى كانت لاتزال موجودة بالبلاد . ومن جهة أخرى أنشئ الحزب المصرى ، فى سبتمبر ١٩٠٨ ، وقد مثل هذا الحزب بالدرجة الأولى ، فكر الأقلية القبطية فى مصر ، والى رأى بعض أبنائها أن الظروف تحتم الدعوة إلى قيام حزب يمثلهم ، فهم من ناحية قد نفروا من الاتجاه الإسلامى الخاد للحزب الوطنى ، خاصة بعد وفاة مصطفى كامل . ورئاسة الشيخ عبد العزيز جاویش لتحرير اللواء ، وهجومه على الأقباط ، حين وصفهم فى بعض مقالاته ، بأنهم من « أصحاب الجلود السوداء » ، فضلا عن أن « محمد فريد » زعيم الحزب ، فعل مثل ما فعله الشيخ جاویش حين قال فى بعض تصريحاته فى نفس الوقت : « أن مسلمى مصر يجب أن يتعلقوا دائماً بتركيا لأنها مقر الخلافة الإسلامية ، ولا عبرة بتاريخها السياسى فى مصر وغير مصر » .

وهناك حزب آخر أنشئ فى يوليو ١٩٠٧ كان إسمه فى البداية « الحزب الوطنى الحر » وتغير إسمه بعد ذلك ليصبح « حزب الأحرار » ، وقد انتهى نشاط هذا الحزب فى أغسطس ١٩١٠ ، وفى فبراير من نفس العام تأسس الحزب الدستورى .

والأحزاب السابقة تميز أغلبها بقلبة مواقفها من الأوضاع القائمة على اتجاهاتها الفكرية سواء كانت هذه المواقف من وجود الاخلال أو من أو توقراطية الخديوى ، أو من قضية الدستور ، أو مهما حدث من إخلال في تلك المراقف .

وعلى الرغم من هذا كله ، ومن الاتجاهات التي كانت تتميز بها الأحزاب في المرحلة المشار إليها ، إلا أن هناك حزبين صغيرين قد ظهرأ في تلك المرحلة هما « الحزب الجمهورى » و « الحزب الاشتراكى المبارك » . وقد طالب مؤسسو الحزب الجمهورى بنظام بديل للنظام الخديوى كلية وهو النظام الجمهورى ، وفي الحقيقة لم تكن هذه الأفكار عملية ، إلا أنها كانت تعبر عن فكر تقدمى بالنسبة لهذا الوقت .

وقد أهتم الحزب الاشتراكى بتقديم بديل للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية القائمة (١) .

• • •

وبعد هذه المرحلة الأولى أتت مرحلة أخرى ظهرت فيها أحزاب جديدة من بينها حزب الوفد الذى تأسس في نوفمبر سنة ١٩١٨ ، وقد حمل حزب الوفد على عاتقه مهمة تحقيق الاستقلال المصرى ، وقاد في سنيل ذلك أكبر ثورة شعبية ضد الوجود الانجليزى فى مصر ، وهى ثورة ١٩١٩ التى أجبرت الساسة الانجليز على الابتعاد عن السياسة التى كانوا يسرون عليها من قبل فى إبقاء مصر تحت الحماية الانجليزية .

ولإلى جانب حزب الوفد ظهرت الاحزاب المنشقة عنه ، على الرغم من أن بعض الانشقاقات عن الحزب الكبير قد أدت إلى تكوين ثلاثة أحزاب

(١) د . يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، الفصل الخامس .

هى : الإحرار الدستوريون عام ١٩٢٢ ، والهيئة السعدية سنة ١٩٣٨ ، ثم الكتلة الوفدية عام ١٩٤٢ (١) .

وكانت الأحزاب السياسية الممثلة في آخر برلمان قبل حريق القاهرة في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ في ظل حكومة الوفد الأخيرة هي : الوفد وكان أكثر شعبية ، والأحرار الدستوريون ، والسعديون ، والحزب الوطني أقدم الأحزاب السياسية في مصر ، والحزب الاشتراكي الذي كان يمثل نائب واحد في مجلس النواب ، أما الكتلة الوفدية التي كان يزعها مكرم عبيد بعد إنشقاقه عن الوفد سنة ١٩٤٢ فلم يكن لها تمثيل في البرلمان الأخير .

وحقيقة الأمر ، فإنه رغم الأخطاء التي وقعت فيها أحزاب ما قبل الثورة ينبغي ألا نغفلها حقها ، فنز الانصاف أن نقدر أن إلغاء الامتيازات الأجنبية والتوصل إلى استقلال « ملود » في معاهدة سنة ١٩٣٦ ، جاء نتيجة جهاد طويل ، قاده الحزب الوطني ، وحمل رايته الوفد من بعده بزعامة سعد زغلول ، ومصطفى النحاس ، ومن الإنصاف أيضاً أن نقدر لبعض زعماء هذه الأحزاب مواقف وطنية لهم ؛ بل إن بعضهم ممن كان ينتمي إلى كبار الملاك كانت له رؤية وطنية بكل واجتماعية صادقة (٢) .

ومن المؤكد أيضاً أن الأحزاب الحاكمة مع تعددها لم تكن تملك برامج واضحة للإصلاح الداخلي ، وأنه إلى جانب « السعي بالطرق السلمية المشروعة للحصول على استقلال مصر امستقلالا تاماً » ، فقد كانت سياسة ثابتة للأحزاب الحاكمة ، فيما عدا الحزب الوطني الذي كان يرفع

(١) د جمال العليفي : الأحزاب والثورة جريدة الأهرام عدد ١٧/٩/١٩٧٧ ص ٢٠٢ . وكذلك طارق البشرى . الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

(٢) د . جمال العليفي ، المرجع السابق .

شعاره لا مفاوضة إلا بعد الحلاء . . . وهذه الأحزاب لم تكن لديها رؤية متكاملة حول قضايا التنمية والأصلاح الداخلي وتقريب الفوارق بين الطبقات وتحسين العدالة الاجتماعية . ولقد شذ عن هذه القاعدة الحزب الاشتراكي بزعامة أحمد حسين الملى طرح في برنامجة قبل الثورة تحديد الملكية الزراعية في حدود خمسين فداناً ، وإحلال الإنتاج الجماعي محل الإنتاج الفردي ، وإعادة توزيع الثروة توزيعاً عادلاً عن طريق الضرائب التصاعدية ، والضرائب على التركات ، والضرائب على الكماليات (١) .

• • •

ولما جاءت الثورة ألغت الأحزاب سنة ١٩٥٣ ، وحاولت أن تملأ الفراغ السياسي في المجتمع فبدأت هيئة التحرير ، ثم الاتحاد القوى ثم الاتحاد الاشتراكي بصيغه المتعددة . وقد أكدت كل هذه التجارب السياسية سلبية التنظيم السياسي الواحد وعدم قدرته على التعبير الحقيقي عن اتجاهات الشعب . ومن أجل ذلك تم الإعلان عن المناابر المختلفة للتعبير عن الاتجاهات السياسية المتعددة ، ومرعان ما تحولت بعد انتخابات مجلس الشعب الأخيرة الى أحزاب سياسية ترتبط جميعاً بمبادئ ثلاثة أساسية وهي : الوحدة الوطنية ، والسلام الاجتماعي ، وحماية الحل الاشتراكي :

ونتيجة لذلك ظهرت الأحزاب السياسية مرة أخرى في مصر ، وظهرت ثلاثة أحزاب هي حزب مصر العربي الاشتراكي ، وحزب الأحرار الاشتراكيين ، وحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوى . وقد أصدرت الأحزاب الثلاثة صحفاً لتعبر عن برامجها وأهدافها ،

(١) د جمال الطيفي ، المرجع السابق .

وهذه الصحف هي على التوالي : جريدة مصر ، الأحرار ، الأمل :
ونأمل أن تتمكن هذه الأحزاب القائمة في ظل النظام الديمقراطي أن تنهز
هذه الظروف لتحقيق المصالح المطلوبة من وجودها ، فبدأت تركز
جهودها في خلة المجتمع المصري كله في ظل الحوار الموضوعي البناء ،
وبعداً عن المهاترات والخلافات الشخصية غير المأدبة .

الفصل السابع

الأحزاب السياسية

(المجموعة المتصارعة من الصفوة الممتازة) (*)

دراسة تطبيقية عن أحزاب المجتمع الإسرائيلي

يتخذ مفهوم المجموعات المتنافسة من الصفوة الممتازة صوراً عديدة في تحليل السياسة الخارجية ، ابتداء من الحزب في إطار النظام الشمولى إلى نظام الأحزاب المتعارف عليه .

وقد ظل تعدد الأحزاب في إسرائيل — يتم كما سبق القول بهتمية وجود حكومة إئتلافية يتعين على أعضائها مواصلة أفضليتهم السياسية في سبيل مصالح التعاون فيما بين الأحزاب ، وهذه الختمية البنائية تضاعف من أهمية المطالب التي تطرحها الأحزاب الصغيرة إذ أنها في المقام الأول — ليست من المتطلعين أو من المتنافسين على السلطة ، ولو أنها تعتبر — باستثناء حزبين متطرفين هما حزب ماكى ، وحتى عام ١٩٦٧ حزب حيروت — من المشاركين أو الشركاء المحتملين أو الفعليين في الائتلاف . على أنه بالرغم من أن تأثير مطالب أى حزب من هذه الأحزاب ليس بالتأثير الحاسم على نحوها في فإن البرامج المتنافسة تشكل — مجتمعة — عنصراً حيوياً داخل نظام السياسة الخارجية لإسرائيل ، ومن ثم يتعين البحث في قضية الأحزاب الإسرائيلية الرئيسية على المستويات الثلاثة من البيئة الخارجية ، والصور التي تعبر عن مطالبها ، وكذلك البحث في تعريفها لسياسة إسرائيل الصحيحة ، وذلك في مواجهة التفاعل العالمى الشامل والإقليمى الهامشى والثنائى .

ويجدر بنا قبل محاولة تصنيف الأحزاب الإسرائيلية وتحديد دورها في السياسة الإسرائيلية أن نشير إلى النقاط التالية :

١ - ترجع أصول النظام الحزبي الذي بدأت به إسرائيل حياتها السياسية الداخلية إلى المحاولات الصهيونية التي بدأت لإقامة وطن قومي لليهود ثم دولة يهودية ، في فلسطين (١) ، وأدت هذه الظروف إلى إضفاء أربع سمات رئيسية ميزت النظام الحزبي في إسرائيل : التعدد الكبير جداً في الأحزاب ، والتوجيه الحزبي الأيديولوجي القوي ، والسياسات الحزبية البالغة الحدة ، وامتداد الأنشطة الحزبية لتشمل كل جوانب الحياة ، والسلطة المركزية للحزب .

وفي الانتخابات التي أجريت في يناير ١٩٤٩ لانتخاب أعضاء أول برلمان لإسرائيل (الكنيست) البالغ عددهم ١٢٠ عضواً والذي لا يضم إلا مجلساً تشريعياً واحداً ، تنافست الأحزاب والمنظمات التي بلغ عددها ٢١ حزباً ومنظمة إذ تقدمت كل منهما بقائمة منفصلة من المرشحين (٢) . وفي الانتخابات لخامس كنيست ، الذي أجرى عام ١٩٦١ - بعد ثلاثة عشر عاماً من قيام إسرائيل - تنافست ثلاثة وعشرون حزباً ومنظمة للفوز بهذه العضوية . وقد فاز حزب الماباي بنسبة ٣٤٫٧٪ من المقاعد ، وفاز حزب جيروت بنسبة ١٣٫٦٪ من المقاعد ، ثم تلتها سائر الأحزاب والتنظيمات بنسب تراوح بين ٩٫٨٪ ، ١٫٩٪

(1) Safran, Nadav, The United States and Israel, Cambridge, Harvard Univ. Press, 1963, p. 106.

- أيضاً ، أسد رزوق ، نظرة في أحزاب إسرائيل ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، ١٩٦٦ ، ص ٢٧ ، ٢٨ ، ٥٢ ، ٥٣ .

(2) Ibid.

ومن الممكن أن توجع كثرة هذه الأحزاب إلى تعدد المحاور التي يدور حولها الإنقشام في الرأي ونظام التمثيل النسبي (١).

٢- توجه الأحزاب جانباً كبيراً من نشاطها وأموالها إلى أوجه النشاط اليومية المتعددة التي لا نجد لها مثيلاً في الأحزاب بالدول الأخرى. فقد أقامت الأحزاب الإسرائيلية المستوطنات الزراعية والمصانع والمدارس والعيادات الطبية، ولكل منها دار نشر خاصة، ولها جرائدها ونشراتها الدورية ومراكز ثقافية ومعابد خاصة بها، كما قامت ببعض مشروعات الإسكان والأندية الرياضية، وأشرفت على رعاية الحركات الشبيبية وقد استمرت بعض هذه الأحزاب بعد إقامة الدولة بفترة طويلة في الاحتفاظ بمنظوماتها العسكرية وشبه العسكرية (٢).

ولكى تستطيع هذه الأحزاب المداومة على كل هذه الأنشطة كان لزاماً عليها أن تستخدم عدداً كبيراً من الموظفين، ويمكن صرفه مرتباتهم أنشأت البنوك وهيئات التسليف، وجمعت التبرعات من الداخل والخارج، وأعمل أبرز تعبير عن هذا الاتجاه هو المستلثروت (الاتحاد العام لنقابات العمال) الذي أسسه حزبان من الأحزاب الاشتراكية في عام ١٩٢٠ - وقد باغ النشاط الذي وجهه المستلثروت بصورة مباشرة أو غير مباشرة من الضخامة والتعدد والتشعب إلى درجة جعلت زعماء المستلثروت يدعون حتى أواخر الخمسينات بأن المستلثروت يتساوى مع الدولة نفسها.

لقد نتجت هذه السمة التي تميزت بها الأحزاب عن حقيقة أن إسرائيل هي في الواقع مجتمع جديد ودولة جديدة. فقد تجميع وانتظم عدد من المهاجرين في فلسطين لحاقاً بمجتمع جديد يقوم على أساس مفاهيم محددة

(1) Akzin, Benjamin, The Role of Parties in Israel Democracy, Journal of Politics, xvii, No. 4, 1956, pr 520.

(2) Kraines, Oskar, Government and Politics in Israel. London, George Allen and Unwin, 1961, p. 61.

حول شكل هذا المجتمع الذي يريدونه . ومع استمرار هذا الجهد وبعد إقامة المؤسسات المركزية التي تتلقى المساعدات المالية من الصهاينة واليهود في كل مكان ، أصبحت هذه الجماعات الصغيرة أحزاباً سياسية تتنافس فيما بينها على السيطرة على هذه المؤسسات . وكان المهاجرون الجدد إلى إسرائيل ، والذين لم يكن لهم أي انتماء حزبي قبل ذلك - ينضمون بسرعة إلى أحزاب الأحزاب القائمة . وهكذا عندما أنشئت دولة إسرائيل كاف معظم الإسرائيليين لهم إنتماء سياسى معين ، وكانوا مندفعين اندماجاً قوياً في النظام القائم .

ومن هنا أصبح الالتزام الحزبي مستغراً وليس عارضاً يشتعل أبان فترة الانتخابات ثم لا يلبث أن يهدأ أو يستكين ، فعضوية الأحزاب تسترعب جميع المواطنين وتضمي عليهم صفة وجودهم ، وكل مواطن إسرائيلي مضطر إلى الاشتراك في أي حزب سياسى ، فمن هذا الطريق يمكنه الحصول على امتيازات في إسرائيل (١).

٣- وإذا كانت المفاهيم الأيدلوجية قد أكدت الخلافات القائمة بين الأحزاب وإذا كان تشعب النظام الحزبي قد جعل الإنتماء إلى أحد الأحزاب يسكاد يكون ضرورة من ضرورات الحياة ، فإن المركزية الشديدة في إدارة هذه الأحزاب رسمت هذه الانقسامات ، بسبب تأكيد الأحزاب على عنصر الانضباط الحزبي ، ووقوع السيطرة في يد عدد قليل من كبار المسؤولين في الحزب ، والذين يجلسون في أشخاصهم هذه الخلافات والعداوات : ونرجع هذه الخاصية أساساً إلى الأسلوب المتبع في التمثيل النيابي النسبي البحث ، إذ يختار الناخبون إحدى القوائم الحزبية لا المرشحين بصفته الفردية ، كما أن سلطة الحزب ، المركزية تسمح للزعماء بوضع قوائم المرشحين . وكان أول من اتبع هذا الأسلوب هو المنظمة الصهيونية العالمية والمؤسسات التي أقامها اليهود الأوائل في فلسطين ، لأن هذه المؤسسات

(1) Bernstein, M. H., The politics of Israel, New Jersey, Princeton Univ. press, 1967. p. 55.

كانت اختيارية ، ولم يكن لديها دوائر انتخابية ثابتة ، وعلى حين كانت تسعى إلى ضم أكبر عدد من الأعضاء إليها ، فلما كانت تهتم إلى الأداة التي تستطيع أن تفرض بها رأى الأغلبية على الأقليات الراضة لهذا الرأى ، وقد انتقل هذا الأسلوب تلقائياً إلى الدولة ، لأن تعبير نظام التمثيل النيابي النسبي عن مصالح الأحزاب الصغيرة حال دون تشكيل أغلبية كافية تستطيع أن تختار نظاماً بديلاً .

ولأن عضو الكنيست مدين بانتخابه لسلطة الحزب المركزية ، إذ ليس له دائرة انتخابية تسانده ، ولم يكن اختياره لشخصه ، وقد قام الحزب بتمويل الحملة الانتخابية ، ولم يدرج اسمه بالقائمة إلا بناء على تقرير الحزب ، فليس من الجائز أن يفرض في ولائه وطاعته للحزب إذا ما أراد أن يعاد انتخابه ، وينطبق هذا الولاء المفروض على اتجاه اقتراحه في الكنيست وعلى أسلوب عمله باللجان ، وينطبق هذا أيضاً على حقه في الكلام بالجلس وعلى فحوى ومضمون ما سيتحدث به (١) .

٤ - بالرغم من أن جميع هذه الأحزاب عقائدية وبعضها يتكلم لغة العلمانية أو الدين إلا أنها سرعان ما تتنامى هذه الخلافات العقائدية وتجمدها عند تشكيل الوزارات الائتلافية (٢) حيث أن التمثيل النيابي النسبي الحالى والولاء الحزبي الراسخ يحولان دون حصول أى حزب بمفرده على الأغلبية اللازمة لتنفيذ برامجهم .

ويدافع بعض الكتاب عن هذه التنازلات والمساومات العقائدية بقولهم أن الأحزاب الإسرائيلية ، على الرغم من تمسكها بعقائد واضحة لا تجعل من هذه العقائد قيوداً تقيد تحركاتها (٣) .

(١) Safran, Nadav, op. cit., p. 110.

(٢) رزوق ، المرجع السابق ، ص ٣١

(٣) Fein, Leonard J., Politics in Israel, Boston, Little

Brown, 1967, p. 71.

ويضيف الأستاذ زروق على ذلك بقوله أن الأحزاب الدينية تضالحت مع الصهيونية منذ فترة وأن الأحزاب العلمانية تحاول الإبقاء على الوضع الراهن وسאיعة الاتجاه الديني للدرجة أن الماباي يتخلى عن المطالبة بفصل الدين عن الدولة (١).

٥ - أن اجتماع معظم الأحزاب في إسرائيل على الصهيونية يجعل محاولة التمييز الحقيقي المستندة إلى الجوهر الایدولوجی لتلك الأحزاب محاولة تكاد تكون فاشلة. فالتمييز التقليدي بين الوسط من جانب واليمين واليسار من جانب آخر باعتبار أن أحزاب الوسط تمثل الاعتدال وأن أحزاب اليمين واليسار تمثل التطرف أما في ناحية المحافظة أو الناحية الثورية لا يمكن أن تصلح لإجراء تمييز حقيقي بين الأحزاب الإسرائيلية (٢).

لقد تمكنت الأحزاب الإسرائيلية قبل قيام الدولة من خلق مجتمعات حقيقية حول الفكر الصهيوني. ونجاح هذه الأحزاب يتمثل في أنها عندما قامت في الأساس لم تكن تملك لا الشعب ولا الأرض. وقد تمكنت هذه الأحزاب من استقطاب التجمعات حول إلهامها، وساعدها على ذلك إغراب اليهودي النفسي في موطنه الأصلي كذلك شعور الاسامية لدى غير اليهود، أما بعد قيام الدولة فقد نجحت هذه الأحزاب في إيجاد أرضية مشتركة للتعاون على الرغم من الاختلافات العقائدية. ولعل أهم ماساعدها ولايزال يساعدها على ذلك وحدة الهدف ووضوحه، والإيمان بإمكانية تحقيقه، والثقة بأن من يختلف عنا ليس بالضرورة عدونا، طالما أنه تحت غطاء الصهيونية، فهدف الصهيونية واحد وإن تعددت سبل الوصول إليه. هذا أهم ما يميز به الحركات الصهيونية. أنها تقبلت فكرة تعدد السبل فلم تقم الأحزاب بآتهام بعضها بالخيانة أو العمالة أو الرجعية أو الارتباط بالاستعمار - إلى ما هناك من التهم التي يجدها المرء في

(١) زروق، المرجع السابق، ص ١٧٠.

(٢) حامد ربيع، محاضرات في القرار السياسي في إسرائيل، القاهرة، مكتبة القاهرة

الحديثة، بدون تاريخ، ص ١١٢.

بعض البلدان الأخرى ، وهكذا نجحت الأحزاب في أن يجد كل يهودى مكانه الضحيح تحت لواء الصهيونية ، وتمكنت من احتواء متناقضات المجتمع الإسرائيلي ، فجمعت بين العامل والفلاح والتاجر والصناعى والثورى والمعتدل ، كما أفسحت المجال للمتدين واللامبائى والملاحكى يعيشوا جميعهم في مجتمع واحد . فتعدد الأحزاب هذا وإن لم يحل جميع مشاكل المجتمع الإسرائيلي وتناقضاته ، إلا أنه تمكن من تمصص قسط كبير من هذه التناقضات وصهرها ، وتقضى الأمانة العلمية للاعتراف بأن هذه الأحزاب قد نجحت في معظم مهامها إلى حد بعيد .

هذا وللإعداد لتحليل مواقف الأحزاب السياسية الخارجية في مستوى أو أكثر من المستويات العالمية الثلاثة : العالمى والأقليمى والثنائى ، يعين العرض في مبحث خاص لموقف سياسة حزب الماباى الخارجية ، باعتبار أن هذا الحزب ظل هو الحزب المسيطر في إسرائيل منذ قيامها ، وقد كان يعمل بمثابة المحور الذى تركز عليه كافة الإئتلافات ، كما كان يتولى الوزارات الثلاث الهامة التى تعالج السياسة الخارجية ، وهى وزارات الخارجية والدفاع والمالية . كما يمكن تصنيف برامج الأحزاب السياسية الأخرى في ثلاثة أنماط من التوجيه المتبادل للسياسة الخارجية .

والواقع أن السياسات التى تدعو إليها إنما تشمل أمرا متحيزا ومستقلا عن المطالب المتخصصة للمجموعات ذات المصالح (أو الجماعات ذات المنفعة Interest groups) ، وكانت تلك السياسات وتلك المطالب تؤدى إلى ضغوط من داخل البيئة على صناعى القرارات . وسوف نتعرض بالدراسة لبرامج الأحزاب حتى نقيم درجة الانساق والتوافق بينها . ومدى التأثير والتفاوت والإهمام والتركيز . وبهذا الأسلوب يمكن أن نتبين حقيقة هذا الخلط من المطالب ، الذى يزاد في مظهره إختلافاً عن جوهره وحقيقته . وبذلك يمكن أن نقسم هذا الفصل إلى مايلي :

١- حزب الماباي

- ٢- اليسار العقائدي، الذي يضم المابام والماكي- وإلى حد ما - حزب أحذوت هافوداه .
- ٣- اليمين القومي ، الذي يتركز في حزب حيروت .
- ٤- الواقعيون العمليون (البراحماتيون) ، الذين يضمون التقلميين (الأحرار المستقلين) ، والصهيونيين العموميين ، والأحزاب الدينية ، وحزب رافي ...

١- حزب الماباي :

لعل أكبر تأثير يمارسه النظام الحزبي في إسرائيل هو سيطرة حزب الماباي على كل الحكومات الائتلافية ، مما قد يعوض - إلى حد ما - عدم الاستقرار الكافي في الحكومة ، ونظرا لأن حزب الماباي هو أقوى الأحزاب الاسرائيلية ، فقد كان يحصل باستمرار على حوالي ثلث مقاعد الكنيست ، وبالإضافة إلى ذلك كان الماباي يقف دائما في موقف وسط بين الأحزاب الاسرائيلية المتطرفة ، وكان دائما قادرا على أن يشرك معه في الحكومة الائتلافية عناصر من اليسار ومن اليمين ومن كل الأحزاب الدينية .

وقد كان رؤساء اسرائيل الأربعة ، وكل رؤساء حكوماتها حتى انتخابات الكنيست التاسع ، وكل وزير للخارجية ووزير للدفاع ، من بين صفوف حزب الماباي . وقد سيطر الحزب منذ قيامه في عام ١٩٢٢ على المستديروت (١) ، وإن كان بأغليات ضئيلة ، وقوته في الدولة كانت تشبه الأسطورة فلأنه كان العهد الذي ترعرعت فيه معظم الشخصيات السياسية الرئيسية في إسرائيل (بن جوريون ، بن زفاي ، أشكول ، مائير ، برل كاتز نيلسون ، شاريت ، ديان ، وغيرهم كثيرون) ، فقد صار ينظر إليه كحزب مؤسس للدولة ،

(١) ابراهيم العابد ، الماباي الحزب الحاكم في إسرائيل . بيروت منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث ، ١٩٦٦ ص ٢٢ .

وأضيفت عليه صفة الحتمية السحرية التي تسبغ عادة على مثله من الأحزاب (١) ولأن زعماءه سيطروا على سياسته ما قبل قيام إسرائيل لسنوات كثيرة فقد أصبح أيضا حزب التشارلوتزويت (أو العمل الرائد) وهو إحدى أساطير إسرائيل الرئيسية، فيغلب النظر اليه وكأنه قادر على كل شيء تقريبا وكانت عضوية الماباي قبل قيام إسرائيل تعتبر شيئا ضروريا للتقدم الشخصي ، وحتى للتمتع بخدمات الحكومة (٢) .

ولم تشر كثير من الاحصائيات إلى حجم العضوية لحزب الماباي أو غيره من الأحزاب السياسية في إسرائيل ، ومع ذلك فإن البعض قدر عضوية الحزب بأنها تزيد عن مائتي ألف عضو . وعلى أية حال فإن نسبة مؤيديه من الذين يحق لهم الاشتراك في الانتخابات في إسرائيل بين ٣٤٪ و ٣٨٪ من مجموع أصوات الناخبين ، وهو بذلك يعد من أكثر أحزاب إسرائيل عددا ، ويرجع ذلك إلى مركزه الذي يتوسط الصورة السياسية ، إلى حد ما ، وكذلك إلى تاريخ قوته الطويل مما يعطيه امتيازاً في التنافس من أجل تأييد متنوع ، كما يعود ذلك إلى الأسباب التالية (٣) :

— سيطرة الماباي على الهستدروت وعلى الهاجاناه وبالتالي على الجيش ،
— سيطرة الماباي على الوكالة اليهودية وعلى الدولة بعد عام ١٩٤٨ :
— موقف الماباي الوسيط بالنسبة إلى القضايا الاقتصادية والسياسية ومقررة بالتالي على استقطاب جماهير واسعة من الأعضاء المتعددي المصالح والاتجاهات .
— شخصية بن جوريون التي لعبت دورا بارزا في كسب شعبية انتخابية

(١) في أعقاب عودة التحالفات الحزبية استقال بن جوريون ودايان من الحزب ،
ومعهم آخرون لينشوا حزبا جديدا « حزب راني » .

(٢) كمال الغالى ، النظام السياسى الاسرائيلى ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية

١٩٦٩ ، ص ١٢٣

(٣) ابراهيم العايد ؛ المرجع السابق ؛ ص ٤٢-٤٣ .

واسعة للماباي ظهر أثرها من النسبة العرفقة نسبيا التي حصل عليها بن
نخوريون. في انتخابات الهستلروت. والكنسيت .
أي أن الماباي يستمد عضويته من الطبقة العاملة في الريف. والمستعمرات
التعاونية ومن عمال المدن بشكل رئيسي ومن البرجوازية الصغيرة والمهاجرين
الجلدد القادمين من الشرق وبعض رجال الاعمال ، وذلك بالإضافة إلى
موثديه الاصليين من ساكني الكيبوتز . ومن ثم نجد أن الحزب يضم
مجموعات متنوعة تمثل الكيبوتز والجماعات العنصرية والمناطق الجغرافية
والمجموعات المهنية . وقد جعل هذا التركيب البشري غير المتجانس حزب
الماباي أكثر محافظة من الناحية الاقتصادية ، وبدأ أصبح الماباي في الواقع
مجموعة أحزاب (١)

وتأسيساً على ما سبق ، كان حزب الماباي يعتبر بمثابة الحزب الأم إذا
جاز هذا للتعبير - فحركة الاندماجات والاشفاقات منذ قيامه في عام
١٩٢٩ حتى التشكيل العمالي (المعراخ) الذي دخل انتخابات الكنسيت
السابع في أكتوبر ١٩٦٩ تكشف لنا أن الماباي كان دائما مركز الجذب
والطرد للجماعات الأخرى وفي مقدمتها مابام وأحلبوت ورافي وغيرها
وهكذا . ومن هنا كان من الأهمية بمكان إلقاء الضوء على تركيب
وانجاهات وحركة الماباي .

هناك من يرى أن حزب الماباي من الناحية الأيديولوجية يعتبر
جزئياً صهيونياً إشراكياً ، فبرنامجهم مبني على الجمع المفكك بين الصهيونية
والاشتراكية الديمقراطية ، وكلا العنصرين غير واضح إلى حد ما ،
مثل عدم وضوح العلاقة بينهما . ففي السنوات السابقة لقيام إسرائيل ،
كانت الصهيونية تعني النهضة القومية روحاً وسياسياً ، كما كانت

(١) Seligman, Lester, Leadership in a New Nation, political
Development in Israel, N. Y., Atheston press, 1964. p. 58.

الاشتراكية تعني تدعيم القطاع التعاوني للاقتصاد . وكانت كل فكرة تعزز الأخرى حيث أن القوة الظاهرة للقطاع التعاوني كانت دليلاً على الاستعداد للاستقلال السياسي ، كما كان نموّه يشير إلى قيام قيم إيجابية جديدة . كذلك فقد ساد الاعتقاد بأن تقدم التطور الاشتراكي يعتمد على تقرير المصير القومي ، وعلى قدرة الهيئات الهامة على اتخاذ القرارات الحاسمة نيابة عن المجتمع كله ؛ وبالتالي فقد جاوز المجتمعات الاشتراكية الطوعية الأكثر تواضعاً إلى دولة اشتراكية كاملة ، ، ولذلك كان ينظر إلى العلاقة بين الصهيونية والاشتراكية على أنها علاقة عضوية .

وقد قلب قيام إسرائيل هذه العلاقة الأساسية رأساً على عقب . وكانت قد بدأت في الضعف خلال السنوات الأخيرة للانتداب ، أولاً ، لأن الجليل الإسرائيلي الجديد أصبح يفسر الصهيونية كرادف للقومية الإسرائيلية . الدفاع القومي والتنمية الاقتصادية وما أشبه . ومع الأقاليم من التأكيد على النهضة الروحية ؛ لم تعد الصهيونية تشير ، بنفس درجة الوضوح ، إلى الاشتراكية ، وثانياً لأن أهمية الاشتراكية بالنسبة إلى إقتصاد نام يواجه احتياجات إنسانية ماسة لم تكن واضحة بالمره فلذا استلزمت العمالة الكاملة استثمار رأس مال كبير مثلاً ، وكان مثل رأس المال هذا غير ممكن الحصول عليه إلا من القطاع الفردي ، أليس من الأفضل إذن أن يكون هدف التوظيف الكامل ، له الأسبقية على هدف الملكية العامة ؟ . التخطيط برنامجاً للرعاية .. نعم ولكن متعباً اشتراكياً أرثوذكسياً ، كفاية في حد ذاته .. فعلاً .. وهذا يفسر القول بأن اشتراكية الماباي ذات طابع براجماتي أكثر منه أيديولوجي .

وقد نجد بغض أعضاء حزب الماباي في أجهزته الرئيسية ، مازالوا مازمين بالصهيونية العالمية . ولكن الآخرين ولاسيما في صفوف الجليل الجديد ، مشلودون أكثر بتراكم الإنتاج القومي أكثر من تأسيس

كبيوترات جديدة . ان المفاهيم التى يقاس بها التقدم الوطنى تتحول تدريجيا من المجال المصنوى إلى المجال الاقتصادى (١)

ومع ذلك ، فإن التأييد النسبى الذى يعطى للتنمية الاقتصادية فى حد ذاتها ، بمقارنتها بالتنمية الاشتراكية ، ما زال مصلدا رئيسيا للتوتر داخل الماباى وينشأبك مع التوترات بين الأجيال التى سبق أن تحدثنا عنها ، ومع الانقسام بين أولئك الذين تنجى ميولهم للدولة وأولئك الذين يرتبطون أساسا بالمجتمع التعاونى . وأبرز مثال لهذه التوترات ذلك الحوار المتكرر بين المستلوت الذى يسعى إلى تحقيق ارتفاع مباشر ومثير فى مستوى معيشة العمال ، ويدافع بغسيرة عن مركزه كأكرقرة اقتصادية فى البلاد - وبين الحكومة التى تميل عموما إلى رفع مستوى المعيشة بزيادة معدل التنمية الاقتصادية ، وتصر على حقها الخاص فى تشكيل سياسة اقتصادية قومية . ويكون الحوار فى العادة بين كبار الموظفين فى وزارة الاقتصاد وبين زعماء المستلوت ، فى حين يقوم وزراء حزب الماباى بلور الوسطاء (٢) .

وبالرغم من أن العادة جرت بأن تنتصر هيئات الدولة خلال هذا الحوار وباستثناء مسألة رفع الأجور الأساسية ، ألا أن الأمر يتطلب كيات هائلة من الحلول الوسط لاسترضاء المدافعين عن موقفهم والحفاظة على تماسك المالى وإجماع الرأى العام . ويمكن القول بأن الأفكار اليسارية فى الاقتصاد والسياسة الخارجية المريدة لروسيا التى كانت تدعوها الأحزاب العمالية الإسرائليه ، تبدو الآن وكأنها تخص الجيل القديم فقط . أما بالنسبة للجيل الجديد فالصورة تختلف كليا (٣) .

(1) Fein. op., cit., p. 103.

(2) Ibid., p. 104.

(3) Aryan, Alan, *Ideological Change in Israel*, Michigan State Univ., 1965, p. 70.

وهكذا اكتسب الاقتصاد صفة غريبة المزيج (أشبه بالثوب المرقع) ذات مخططات إقتصادية معقولة جدا ، تلازمها مبادئ غير إقتصادية على وجه العموم .

ويقف الماباى « فى منتصف الطريق » بالنسبة لقضايا أخرى ، سواء كان ذلك بسبب كبر حجمه أو بسبب كونه أكثر أحزاب إسرائيل عدداً أو كان راجعا إلى التأثير المهدىء لممارسة السلطة أو إلى منطق مركزه بالنسبة للصورة السياسية ، أو راجعا لسبب آخر غاية فى البساطة وهو ميول زعمائه الشخصية ، فإن ذلك شيء لا يعرفه أحد . ولكن بالنسبة لعدد من الوسائل ، مثل المشكلة الدينية الداخلية ، وساطة المستعمرات ، والتنمية الاقتصادية ، فقد كان الماباى دائما حزب الحل الوسط . وقد كانت النتيجة الحتمية لذلك هى فقدانته لكثير من حماسه السابق ، ويعتبر ذلك بالنسبة للمضمون الإسرائيلى بكل تأكيد على الديمقراطية - أزمة معنى ، ولكن ليس مجرد جاذبيه السلطة وحدها ، ولافعالية التوصل إلى حلول وسط ، هو المادة المكونة للشعارات القومية أو التصريحات التارية .

وتزال هناك قضايا أخرى - وربما تكون أشد خطورة - تفلق حزب الماباى وأبرزها مشكلة انتقال الزعامة واختيار الزعماء داخل الحزب ، فالشباب يملأون فقط المناصب الوسطية ، ويظهر أنه يستحيل عليهم الوصول إلى مناصب قيادية عليا (١) .

أما بالنسبة لسياسة حزب الماباى الخارجية ، فإننا نجد أن معظم القرارات الهامة فى هذه المنطقة قد اتخذت داخل حزب الماباى نفسه ، لاعن طريق عملية حزبية مشتركة ، كما أن مقدرة حزب الماباى الفاتحة والمثيرة على استيعاب

(١) Seligman, Lester, Leadership in a New Nation :
political Development in Israel. N. Y., Atherton press,
1964, p. 64.

الأفكار والسياسات والأحزاب الأخرى قد ضمنت قسراً عالياً من الاستقرار في أوضاع الحكومة ككل ..

وتتجلى سيطرة حزب الماباي وتفوقه في المبادئ الأساسية لبرنامج الحكومة ، ولهذا فإن « بن جوريون » و « شاريت » قد اشتركا في وضع المبادئ الخمسة للسياسة الخارجية في عام ١٩٤٩ ، وكذلك البيان الموجز لعام ١٩٥١ ، وقد نلم شركاء الائتلاف من أحزاب الأقلية - مثل الكتلة الدينية والتقدميين - يزعمهما . وفي عام ١٩٥٥ أتجه التحول نحو زيادة الاستعداد العسكري وحماية مستويات الحدود ، نتيجة للضغط الذي مارسه حزب أحداث هافوداه المتطرف ، الذي كان قد انضم إلى الائتلاف . وقد نتج ذلك عن تزايد أزمات الحدود وعن عودة « بن جوريون » إلى السلطة بعد فترة من التغي للباطي في الصخر .

وفي حملة الانتخابات البراءة عام ١٩٥٩ أعلن حزب الماباي عن برنامج للسياسة الخارجية يتألف من ثمان نقط . وقد كان لكافة الموضوعات العامة موقعها في الخطوط العامة الموجهة للائتلاف ، مع الاختلاف في الصياغة ، مثل تغيير عبارة « العلاقات الودية مع كافة دول العالم » إلى « العلاقات الودية مع كل الدول المحبة للسلام » . وقد حذفت من البرنامج اثنتان من المسائل ذات المنفعة العامة كانت محل عناية حزب الماباي واهتمامه ، وهما العلاقات التجارية مع كافة الدول ، وحرية المرور في قناة السويس ، وكانت كافة الأحزاب في إسرائيل تشارك في الاهتمام بهاتين المنفعتين كما طرأ تعديل واحد بارز في المبادئ الأساسية للحكومة الجديدة ، وكان هذا التعديل في صورة إضافة دعوة إلى نزع السلاح العام والشامل في دول العالم . وفي دول الشرق الأوسط خاصة ، وكان إدخال هذه الإضافة يرجع - على الأرجح - إلى ضغط حزب الماباي . كما كان يرجع أيضاً إلى المفاوضات المكثفة التي كانت تهدف إلى تحديد الأسلحة في ذلك الوقت (١) .

وقد أصدر حزب الماباي برنامجاً منافساً للسياسة الخارجية في عام ١٩٦١، مؤلفاً من ثمانى نقاط، ومرة أخرى تلمح الموضوعات العامة في برنامج الحكومة كما حذفت الإشارة إلى قناة السويس، بيد أن وثيقة الماباي قد تضمنت هدف نزع السلاح العالمى والإقليمى، وقد أشارت الوثيقة إلى أفريقيا، ودعت إلى الاعتراف بحق كل شعب فى أن يتحرر من الحكم الأجنبي (١)، ولم يخالف أى حزب إسرائيلى هذا المبدأ الذى كرهه كل من حزب الماباي وحكومة الائتلاف فى عام ١٩٦٦. والواقع أن كافة القيم والمبادئ التى أعلنتها الحكومة الجديدة كان قد تبناها حزب الماباي فى الحملة الانتخابية لمجلس الكنيست السادس، وفى ذلك الوقت كان قد تحقق « المعراج » أى الانضمام بين حزبي الماباي وأحدوت هافوداه، وأصبح من اليسر تبين تأثير الحزب الأصغر فى البرنامج المشترك، ومن بين النقاط الست فى برنامج الانضمام الآتى بيانها، والتى لم تظهر فى برنامج الحكومة، يبدو أن النقاط ص ٢ إلى ٥ كانت من وحى حزب أحدوت هافوداه :

١ - قدر أكبر من التفاهم والتعاون مع الاتحاد السوفيتى .

٢ - علاقات طبيعية مع الهند .

٣ - صلات مع الصين .

٤ - وقف التسلل .

٥ - استمرار الرقابة البرلمانية على قوات الدفاع من خلال لجنة الكنيست للشئون الخارجية والأمن، والرقابة الحكومية عن طريق اللجنة الوزارية للدفاع .

٦ - وضع ترتيب ملائم مع المنظمة الاقتصادية الأوروبية .

أما أبرز إضافة لبرنامج الائتلاف فكانت الإشارة إلى خطر النازية والمطلب

(1) New Outlook (Tel Aviv), vol. 8, No. 8 (75), Nov. - Dec. 1965, pp. 63-4.

الشعبي المتزايد في ألمانيا الغربية بشأن تحديد المهلة القانونية المسموح بها في مباشرة الدعوى الجنائية ضد المتهمين بارتكاب جرائم عنصرية في عهد ألمانيا النازية (١) .

و الواقع أن برنامج السياسة الخارجية لحزب الماباي وبرنامج حكومة الائتلاف كادت أن تكون متماثلة ، وبوجه عام كانت النغمة السائدة تركز على القوقوع على المصالح القومية ، كما أن مفاهيم الماباي الديمقراطية ، واعتماد إسرائيل على المساعدات الأمريكية تجذبه نحو الغرب (٢) .

٢ - اليسار العقائدى : Hifleget Hapoalim Hamcuohedet

أولاً : حزب المابام ، حزب عمال إسرائيل ،

إن مفتاح سياسة المابام الخارجية يكمن في أصولها العقائدية المزججة ، الأصول الماركسية والأصول الصهيونية . وكما هو الحال مع حزب الماباي ، هناك سمات اشتراكية وسمات قومية في نظرة المابام وفي مفهومه للعالم ، إلا أن ترتيب الأولوية معكوس : فحزب الماباي كان في جزء منه وليداً للديمقراطية الاشتراكية ، على النحو الذي تجلت به ، بصفة خاصة ، في الثورة الروسية عام ١٩١٧ ، وكانت الدفعة الأساسية لهذا الحزب هي صعود نزعه القومية في أواخر القرن التاسع ، وتعبيرها اليهودي الكلاسيكي المتحد في « الصهيونية » وقد كان هدف حزب الماباي الرئيسى منذ أمد بعيد هو إحياء « الكومونلث اليهودى » في أرض فلسطين . ولتحقيق هذه الغاية ، كان من الضروري تصحيح التحريفات في التطور القومى اليهودى خلال آلاف السنين من الشتات ، وكان ذلك يتطلب ، بدوره ، مجتمعاً طبيعياً من العمال في الأرض وفي المدينة وكانت الاشتراكية تعنى - في مفهوم الماباي - مجتمعاً تعاونياً تحظى فيه مصالح الطبقة العاملة بالرعاية . كما أن اشتراكية الماباي عملية واقعية - ولا تميل في المذهبية والمبادئ بنفس الدرجة التي عليها الأحزاب الأخرى في إسرائيل .

أما حزب المابام - أو بالأحرى - حركته المنظمة (الحارس الفنى) فقد

استلهم الروح القومية من العقيدة الصهيونية ، ولكن جوهر نظريته العالمية كان مبادئ السيطرة الشعبية الروسية والماركسية اللينينية التي بلغت الذروة في ثورة ١٩١٧ . وكان ثمة إلزام بإحياء النهضة اليهودية على أرض فلسطين ، ولكن الهدف الأول كان إنشاء مجتمع مشاعي تسوده المساواة ، يستلهم مبادئه من الاشتراكية الدولية ، ويتحقق في إطار قومي ، ومن ثم فإن الاستقلال الوطني - بمفهومه التقليدي - كان مستبعداً ، باعتباره وهماً من أوهام البرجوازية . وكذلك فإنه لا يمكن للأمة اليهودية بعد بعثها - أن تأخذ مكانها اللائق إلا كجزء من الحركة الاشتراكية العالمية في مسيرة التاريخ التقدمية .

وقد أسس حزب المابام عام ١٩٤٨ (١) نتيجة لاندماج الفئات اليسارية المؤلفة من هاشومير هاتزائير Ha-Shomer Ha'tsa'ir (الحارس الفنى) وواحدوت هافوداه Ahdut Ha'avodah (اتحاد العمل) وباعولى زيون ممول The left Poalei Tzyon (العمال الصهاينة اليساريين) . وترجع جماعة هاشومير هاتزائير في أصولها إلى أوروبا الشرقية إبان الحرب العالمية الأولى (٢)

وقد رفضت هذه الفئة الاندماج مع الماباي حين تكوينه عام ١٩٢٩ لإصرارها على نقاء عقيدتها الاشتراكية انثورية الصهيونية . وحيث أن معظم الفئات الأخرى كانت تركز على دور العمال الصناعيين كقاعدة لها ، أصر الهاشومير هاتزائير على أن العمال الزراعيين في المزارع الجماعية يجب أن يكونوا قاعدته . كما وأن هذه الفئة أصرت منذ البداية على ثنائية قومية الدولة أى أن الدولة يجب أن تكون من اليهود والعرب معاً . وعندما انفصل جناح أحدوت هافوداه عن الماباي عام ١٩٤٨ ، متبهما الأخير بمهادنة الرأسمالية والاعتداله في اشتراكيته ، انضمت هذه الفئات الثلاث لتشكيل حزب المابام ، وبعد الحزب اشتراكياً يسارياً صهيونياً ، كما أنه أكثر من أى حزب آخر ،

Fein, op, cit., p. 33.

(١)

(٢) كمال الغالى ، المرجع السابق ، ص ١٢٧ .

من الأحزاب الموجهة عقائدياً ، كما أن اتساق برنامجها رفيع المستوى ، وترتكز قاعدته على العمال الصناعيين والفلاحين (١) .

وكحزب يسارى اشتراكى فقد برز المابام للماباى وكان ثانياً وثالث حزب فى الكنيست فى انتخابات عامى ١٩٤٩ و ١٩٥١ . لأنه لم يتمكن من الحفاظ على مكاسبه لعدة أسباب من أهمها أن الفئات المنسجة بدخله غير متجانسة ولذا فقد كان الاندماج غير مستقر ، فقد كان لكل مجموعة رئيسية حركه الكيوتز الخاصة بها مما سبب كثيراً من التوتر داخل الحزب الجديد (٢) . ومن الأسباب المهمة الداعية إلى كثرة الانشقاقات فى هذا الحزب موقفه من الاتحاد السوفيتى ، إذ أنه متهم بالميل له (٣) . وينادى الحزب بسياسة الحياد ويدعو لاعتماد سياسة الصراع الطبقي لتحقيق المجتمع الاشتراكى اللاتبقى فى دولة ثنائية القومية ، إذ يدعو إلى المساراة التامة بين العرب واليهود . كما وأن الحزب يعاوض تشجيع إدخال الرأسمال الأجنبي أو تشجيع الرأسمالية المحلية . وينادى كذلك بالتأميم وتوسيع ، القطاع العام وفرض الضرائب التصاعدية على الدخل ، ووضع مخطط اقتصادى من أجل استيعاب المزيد من المهاجرين اليهود إلى إسرائيل (٤) .

وفى أول حملة انتخابية فى عام ١٩٤٩ دعا حزب المابام إلى انحياز إسرائيل إلى القوى التى يزعها الاتحاد السوفيتى ، كما ردد الحزب صدى الخط العام للحركة الشيوعية للدولة ، أى خطر الابتزاز الذرى للولايات المتحدة على السلام ، وعودة النازية إلى الظهور فى ألمانيا الغربية ، وما إلى ذلك ، وخلال المعونة العسكرية والدبلوماسية للكتلة السوفيتية فى حرب ١٩٤٨ ، لم يكن هذا الموقف متافياً للاتجاه الشعبي داخل إسرائيل .

Kraines, op cit., p. ٥٥.

(١)

Fein, op. cit., pp. 83-84.

(٢)

Ibid., p. 84.

(٣) رزوق المرجع السابق ، ص ٦٦ وكذلك

(٤) لجاء جيل مجامع ، المابام : حزب العمال الموحد فى إسرائيل ، بيروت ، منظمة

التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ١٩٦٨ ، ص ٣٧ .

وكانت دعوى حزب المابام ، أو القضية التي يدعو إليها على المستوى العالمى ، متوافقة ومتطابقة تطابقاً فعلياً فى عام ١٩٥١ ، باستثناء التأكيد الإضافى للكتلة السوفيتية بالنسبة لحرب كوريا ولبرلين (١) ، وقد أدت عدة أحداث - تبدأ بمحاكمات براغ عام ١٩٥١ وتنتهى بمحاكمة الطبيب The Doctors Trial عام ١٩٥٣ ، وكرد فعل لموقف السوفيت من مشكلة الشرق الأوسط وحقوق العرب المشروعة فى فلسطين ، إلى أن يغير حزب المابام اتجاهاته التى كانت موالية للسوفيت ، وقد كانت تلك خسارة فادحة بالنسبة للحزب حيث أن اتجاهاته الداخلية كانت جزءاً عضوياً من نظريته الفلسفية إلى العالم والتاريخ Weltanschauung

وقد تمزق الحزب أثناء كفاحه لحل تلك المشكلة الذى استغرق عدة سنوات ، فانشق عنه الجناح اليسارى لينضم نهائياً إلى الحزب الشيوعى بعد أن أزعجه اتجاه المابام إلى موقف محايد ، أما الجناح اليميني المكون من أعضاء الماباى السابقين فقد انشقوا عن الحزب لينشؤوا حزباً جديداً يقع على يسار الماباى ويمين المابام (٢) . ولم يبق سوى النزاع السيامى للحزب الممثل فى حركة الكيبوتز وهاشومير هاتزائير ، .

ومع ذلك فقد احتفظ حزب مابام بمركزه بعد أن أُنخِته جراح أوائل الخمسينات وقد كان ازدياد عضوية الكيبوتز ، أبطأ من زيادة السكان عامة ، ولكنه احتفظ بنسبة ثابتة من الأصوات الانتخابية ، مما يعنى أنه نيجح فى اكتساب ناخبين جدد كما نيجح أيضاً فى التوصل إلى حل لأكبر مشكله .

(1) MacDonald, James G., My Mission in Israel, 1946-51. London, Victor Gollancz Ltd., 1951, P. 132.

(2) Molding, Peter T., Mapai in Israel, Political Organisation and Government in a New Society. Cambridge Univ. Press, 1972, p. 62, Also in Adler, Chaim, Integration and Development in Israel, London. Pall Mall, 1970, p. 39.

فبالرغم من تعاطفه مع الاتحاد السوفيتي ، إلا أن سياسته الرسمية هي الحياد غير المنحاز ، وكان هدف السياسة الخارجية هو استقلال إسرائيل وأمنها ، وقد تأكدت الدعوة إلى إقامة العلاقات الودية مع كافة دول الشرق والغرب التي تحترم استقلال إسرائيل . وفضلا عن ذلك فإن إسرائيل لن تنضم إلى أى أحلاف أو كتل عدوانية ، كما أنها لن تمنح قواعد عسكرية لأى دولة أجنبية ، ولن تضع قوات الدفاع الإسرائيلية « زاحال » Tzahal تحت سيطرة أى دولة أجنبية ، كذلك دعا حزب المابام إلى النضال ضد إعادة تسليح ألمانيا الغربية ، وتأييد نزع السلاح العام (بما في ذلك إلغاء الأسلحة النووية) (١) ، وتأكيد العلاقات الودية مع شعوب آسيا .

لقد حددت السياسة العالمية لحزب مابام في عام ١٩٥٥ الاتجاه السائد بالنسبة للعشر سنوات التالية ، ولذلك فإن البرنامج الانتخابي للحزب لعام ١٩٥٩ قد دعا إلى سياسة الاستقلال والحياد والسلام والاستشهاد بمتطلبات أمن إسرائيل ، وبأن الشعب اليهودي مبعثر بين الأوضاع الاجتماعية المختلفة ، وقد تأكد ذلك من التعهد بأن إسرائيل لن تنحاز إلى أى كتلة من الكتل الكبرى ، وأنها لن تتدخل في أى أحلاف عسكرية أو سياسية (٢) ، أما في الحملة الانتخابية السادسة فقد تكررت هذه السياسة حرفياً ، مع المطالبة بمحاولة تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفيتي (٣) .

وتبدو سياسة حزب المابام نحو العرب ، في نظر العديد من الإسرائيليين ، سياسة متناقضة ومتضاربة ، فقد تحولت من مبدأ الدولة ثنائية القومية إلى

(١) عل محمد عل ، في داخل إسرائيل ، القاهرة ، الدار القومية للنشر ، د. ت. م. ص.

١٠٣-١٠٥

(٢) New Outlook (Tel Aviv), Vol. 3, No. 2 (24), Nov.-Dec. 1959, p. 52.

(٣) New Outlook (Tel Aviv), Vol. 8, No. 7 (74), Oct. 1965, pp. 58-59.

مبدأ التنازلات ، إلى مبدأ التوفيق والمصالحة والتعاون ، مع العدواة للملك حسين ، ثم إلى الدعوة للاتحاد مع الأردن بعد اكتمال الدائرة في أعقاب حرب ١٩٦٧ .

ففي عام ١٩٥٥ تمهد حزب المابام بالنضال دوماً من أجل المفاوضات المباشرة ، لتحقيق السلام وضمان الحقوق العادلة والتطور الحر لكل شعوب المنطقة ، أما برنامج عام ١٩٥٩ فقد كان أوسع نطاقاً : دعوة متجددة « للمفاوضات المباشرة » دون أى شروط سابقة في هذه المرة ، وتحقيق الشرق الأوسط (١) ، ووقف سباق التسلح ، وضمان من الدول الكبرى للسيادة وللحدود القائمة لكافة دول المنطقة ، وكذلك مبادرة من أجل الحل العمل السريع لمشكلة اللاجئين في إطار التسوية السلمية الشاملة ، [مع إسهام إسرائيل بنصيب فيها ، والتعاون الإقليمي الواسع (٢) . كما عارض المابام سياسة اضطهاد العرب في الدولة ودعاً منذ البداية إلى الإلغاء الفوري والكامل للإدارة العسكرية (٣) .

ولقد تكررت هذه النقاط جميعها في عام ١٩٦٥ ، مع تعديل واحد - ذلك هو صلب تصريح أكثر تحديداً يتعلق باللاجئين العرب ، وقد جعلت حرب الأيام الستة من الميسور بالنسبة لحزب المابام أن يعود إلى اختياره العقائلى الأول ، أى إلى مبدأ الدولة ثنائية القومية ، وإن كانت في شكل جديد ، ففي عام ١٩٦٧/١٩٦٨ عارض الحزب ضم الضفة الغربية وأيد الاتحاد الكونفيدرالى مع مملكة الأردن ، ونتيجة هذا الاتحاد الكونفيدرالى هي إيجاد كيان سياسى مكون من أمتين فوق أرض إسرائيل التاريخية ، وإن

(١) عزيز العظمة ، اليسار الإسرائيلي ، بيروت ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز

الأبحاث ، ١٩٦٩ ، ص ٩٩-١٠٠ .

New Outlook, op. cit., p. ٥٥.

(٢)

(٣) عل محمد عل : في داخل إسرائيل : القاهرة ، الدار القومية للنشر ، د.ت. ص ٩٧.

كان هذا الكيان أوسع إطاراً من دولة واحدة ثنائية القومية ، فهو سوف يسهل حل مشكلة اللاجئين (١).

والحقيقة أن هناك تضارباً منطقياً كبيراً في سياسة حزب المابام الداخلية والخارجية . ففي الوقت الذي يدعو فيه إلى مساواة العرب التامة لا يتورع عن الدعوة إلى تقوية الجيش ولا عن المطالبة بالقدس عاصمة لإسرائيل . فالحزب يطالب بالقدس ، موحدة (٢) وضم غزة إلى إسرائيل (٣) ، وتعديل الحدود لتأمين سلامة الدولة وجعل المرتفعات السورية منطقة حراماً ، وإبقاء القوات الإسرائيلية بها (٤) .

وبما هو الحال عند كافة أحزاب إسرائيل ، كانت البرامج الانتخابية لحزب المابام تحتوي على أفضليات قليلة وشريحة بالنسبة للدول الأخرى ، فكان التصور أن الارتباطات الثنائية أقل أهمية من النظم العالمية والإقليمية ، بغض النظر عن الدولتين الأعظم . أما الدول الأخرى الوحيدة التي كان يرد ذكرها فكانت ألمانيا الغربية والصين الشعبية . وكان حزب المابام يعارض قبول التويضات الألمانية في عام ١٩٥١/١٩٥٢ وكذلك شراء الأسلحة منها (٥) . كما كان يعارض إقامة العلاقات الدبلوماسية معها في عام ١٩٦٥ باعتبارها الدولة التي خلفت النظام النازي . أما بالنسبة للصين الشعبية فقد أيد الحزب ، حتى جمهورية الصين الشعبية في الانضمام إلى الأمم المتحدة واستعادة التكامل الإقليمي للصين .

(١) أنظر مشروع السلام الذي تقدم ؛ حزب المابام في الرابع والمشرين من أغسطس ١٩٦٧ ، مجامعي ، المرجع السابق ، ص ٨٩-٩٢ .

(٢) New Outlook (Tel Aviv), Vol. 10, No. 8, Nov. 1967, p. 61.

(٣) مجامعي ، المرجع السابق ، ص ٩٥ .

Ibid.

(٤)

(٥) مجامعي ، المرجع السابق ، ص ٤٧ .

(٦) انظر مقالات قادة الحزب في جريدة الحزب عمال هاميشاد Al-Hamishmar وجريدة

ويعتمد الحزب على جهازه الإعلامي القوي في الداخل والخارج وجريدته الرئيسية « عال هاميشمار Al-Hamishmar » ، وله جريدة عربية « المرصاد » وعدد من الدوريات ، والمجلات الأسبوعية والشهرية ، التي تصدر بعدد من اللغات (١) . وأهمية المابام تعود لقربه من الماباي من حيث العقيدة ، إذ أنه - نظرياً على الأقل - أقرت الأحزاب الية - وامكانية التعاون بين الإثنين لتأليف الحكومة واردة .

وتكمن أهمية المابام في إمكانياته العقائدية وجذورها التي تمتد إلى الكيبوتز ، هذا على الرغم من أن عدد المقاعد التي حصل عليها في الانتخابات الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة ، أي قبل دخوله في التحالف العمالي ، لم يتغير تقريباً . وتعود أهميته كذلك إلى أنه الحزب الوحيد ، بالإضافة إلى الشيوعيين ، الذي ناصر حقوق الأقلية العربية وساندها . كما أنه على الرغم من قلة أهميته في الكنيست ، إلا أنه من الأحزاب الثلاثة المهمة المسيطرة على المستعمرات (٢) .

ثانياً : حزب ماكي :

من الواضح أن الحزب الشيوعي الإسرائيلي ينتمي إلى اليسار العقائدي ، إلا أنه أقل تمثيلاً لهذا الاتجاه المنافس من حزب المابام : والواقع أن حزب الماكي الشيوعي كان ، إلى أواخر الستينات ، يفتقر إلى الشرعية داخل النظام السياسي الإسرائيلي ، والسبب في ذلك عداؤه الشديد للمبادئ والمثل والعقائد والأهداف التي بنيت عليها الصهيونية ، أي الأساس العقائدي للدولة . فهو الحزب السياسي الوحيد الذي يعادي الصهيونية صراحة (٣) . وقبل قيام إسرائيل ، كان ذلك يعنى تحييد إنشاء دولة عربية مستقلة داخل فلسطين (٤)

(١) مجامعي ، المراجع السابق ، ص ٣٥ .

Fein, op. cit., p. 72. (٢)

Bernstein, op. cit., p. 63. (٣)

Ibid., p. 67. (٤)

أما بعد ذلك فقد أصبح يعنى إتهام سياسة إسرائيل ، فى كل صراع مباشر مع الدول العربية . وقد كان ينظر إلى السياسة الإسرائيلية على أنها قناع لإخفاء خطط الاستعمار البريطانى والأمريكى ، ومن ثمة فقد بقيت سياسته أمراً شاذاً ، على طرفى نقيض مع كافة الألوان والاتجاهات الحزبية ١.

والحزب الشيوعى الفلسطينى ، الذى تأسس فى عام ١٩١٩ ، كان معظم أعضائه فى البداية من اليهود الذين بدأوا ينشطون مع المثقفين العرب الذين اعتنقوا المبادئ الماركسية ، من خلال دراساتهم فى أوروبا. ومنذ البداية ، والحزب الشيوعى يحمل فى طياته مجموعة من التناقضات التى أدت إلى عدد من الانشقاقات فى داخل صفوفه ليس أقلها وجود عرب ويهود لكل منهم أفكار خاصة ، على الرغم من غطاء الماركسية الذى يجمعهم . ومن التناقضات كذلك محاولة الأعضاء اليهود ، أنفسهم ، التوفيق بين الصهيونية كعقيدة ولأفكار الماركسية ، حتى أن نفراً منهم والذين لم ينجحوا فى التوفيق فضلوا مغادرة البلاد والعودة إلى الاتحاد السوفيتى (١) . فالحزب كان يتهم الصهيونية بالعمالة مع الإمبريالية البريطانية ، وكان يعارض الانتداب البريطانى ، على طول الخط ، كما ناضل الحزب ضد الهجرة اليهودية ، وضد كل الجهود المبسولة لزيادة الاستقلال الذاتى اليهودى ، وضد كافة المبادئ المختلطة ، مثل الصهيونية الماركسية التى يعتنقها حزب اللابام بما يهدف إليه من إقامة دولة ثنائية القومية ، كما تعاون الحزب الشيوعى الفلسطينى Communist party of Palestine ، CPP ، مع حركة الثورة العربية فى الفترة من ١٩٣٦ إلى ١٩٣٩ . إلا أن حزب الماكي ، وهو الذى خلف الحزب الشيوعى الفلسطينى كان من الأطراف التى وقعت على وثيقة إعلان الاستقلال فى الخامس عشر من مايو ١٩٤٨ ، وكان شرمويل ميكونيس Shmuel Mikunis - مسكر تير سام الحزب - عضواً فى مجلس الدولة الموقت (٢) ، وبعد

(١) دزوق ، المرجع السابق ، ص ٦٨ ، كمال النبال ، المرجع السابق : ص ١٢٨ .
(٢) ولد . شيمونيل ميكونيس فى روسيا عام ١٩٠٣ ويعمل مهندساً مدنياً وقد هاجر إلى

تأسيس الدولة بفترة، تبنى الحزب نظرية الحياد، وبدأ بالدعوة إلى عقد مفاوضات مباشرة بين العرب واسرائيل، ثم عاد وغير رأيه مرة ثانية بعد دخول الاتحاد السوفيتي إلى المنطقة، وبدأ بمهاجمة الإمبريالية الأمريكية (١).

وقد حدث انشقاق داخل صفوف الحزب عام ١٩٤٣، وخروج العرب منه، والعمل تحت إسم عصبة التحرر الوطني بينما استمر الأعضاء اليهود بالعمل تحت إسم الحزب الشيوعي الفلسطيني (٢). واستمر الجناحان يعملان بشكل مستقل حتى عام ١٩٤٨ حتى أنضما مرة ثانية.

وكانت صورة حزب الماكي العالمية والإقليمية صدى حقيقيا للخط الشيوعي الأولي عبر سنوات طويلة، وليست ثمة حاجة إلى بحث هذا الموضوع في هذا المقام، وبالمثل كانت المطالب الخاصة بالسياسة، وكان ذلك على نحو مؤكد إلى أن حدث الانشقاق في عام ١٩٦٥ إلى حزب يهودي في أغلب أعضائه بحكم الواقع (حزب ميكونيس سنيح Mikunis Sneh)، الحزب الشيوعي الإسرائيلي، ثم حزب عربي في أغلب أعضائه (حزب طوبي-ويلنر Toubi - Wilner) حزب الشيوعيين الجدد New Communists (المعروف بحزب راكاح) (٣)

وفي السنوات الأولى التي أعقبت قيام إسرائيل كان حزب ماكي يؤيد الانحياز إلى جانب القوى المحبة للسلام بزعامة الاتحاد السوفيتي. وبحلول عام ١٩٥٥، دعا الحزب إلى انتهاء سياسة خارجية مستقلة للسلام والاستقلال

اسرائيل في عام ١٩٢١. ويعد ميكونيس من الأعضاء القيايين في حزب الماكي : وانتخب عضواً بالكنيست في الفترة من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٦٩. وقد نشرت مجموعة من مقالاته وخطبه تحت عنوان :

- Besazar Tekufot (In The Storm of the Times), edited by Sarah Breistein, Communist Party, Tel Aviv.

(1) Kraines, op. cit., p. 73.

(2) محمد حافظ يعقوب، من تاريخ الحركة الثورية في فلسطين : عصبة التحرر الوطني
ومتصفن الأربيينات، دراسات عربية، السنة التاسعة، العدد ١، نوفمبر ١٩٧٢، ص ٣٩-٦٥.

(3) New Middle East, London, No. 5, Feb, 1969, pp. 38-52.

وللأمن القومى ، وكان هذا يعنى فى جوهره — تحرير السياسة الخارجية لإسرائيل من تبعيتها للولايات المتحدة ، وإقامة علاقات طبيعية مع كافة الدول على أساس المساواة والاحترام المتبادل ، وعدم الاعتداء ، والتعايش السلمى (١) . وقد حدد الحزب مصلحة إسرائيل القومية بأنها الحياذ ، وذلك فى الحملات الانتخابية فى عامى ١٩٥٩ ، ١٩٦١ ، وكان هذا يعنى بالتالى إقامة علاقات ودية مع الدول الاشتراكية .

أما سياسة حزب ماكى تجاه الصراع العربى الإسرائيلى فتبلو شديدة الشبه بسياسة حزب المابام ، وقد طالب الحزب فى عام ١٩٥٥ بمفاوضات مباشرة بدون تدخل إمبريالى ، ودون شروط مسبقة . وفى عام ١٩٥٩ ، ثم فى عام ١٩٦١ ، طالب الحزب بالاعتراف بالحقوق القومية العادلة لكلا الشعبين (الإسرائيلى والفلسطينى) على أساس النظرة بأن فلسطين هى الأرض . والوطن القومى للعرب واليهود . ومن ثم يطالب بحق اللاتجيين العرب فى العودة . وعلى المستوى الثانى لم يرد ذكر أى دولة سوى ألمانيا الغربية وجمهورية الصين الشعبية ، وكان ذكر الدولة الأولى من زاوية اللوم والنقد ، أما الثانية فبوصفها للمثلة الشرعية لسبعائة مليون نسمة داخل الأمم المتحدة .

ورغم الانشقاق الذى حدث فى عام ١٩٦٥ ، فإنه لم تكن هناك خلافات حادة فى برامج ومواقف السياسة الخارجية ، فقد طالب حزب ماكى بسياسة إسرائيلية خارجية مستقلة غير متحاربة تجاه أى كتلة عالمية ضد كتلة أخرى ، كما اتحد حزب الشروعيين الجدد (راكاح Rakah) نفس الموقف دون ذكر للحياذ . وأيد الحزبان قطع العلاقات مع ألمانيا الغربية ، بل أنه حتى على المستوى القومى فقد دعا الحزبان إلى بلذ الجهود لتحقيق تسوية على أساس الاعتراف المتبادل بالحقوق المشروعة لكلا الشعبين ، ورغم ذلك

Laqueur, Walter Z., *Communism and Nationalism in (١) the Middle East*. N. Y., Praeger 1956, pp. 73-119.

فقد كان ثمة اختلاف في النعمة وفي التوقيت وفي الألفاظ نفسها ، فالشبيوعيون الجدد (راكاح) أعلنوا «أنه لا بد أن تعترف إسرائيل أولاً بحق اللاجئين العرب في الاختيار بين العودة إلى وطنهم أو الحصول على تعويضات» - وذلك في رأيهم ، هو السبيل إلى اعتراف الدول العربية بإسرائيل ، أما حزب ماكي فلم يطرح مثل هذا المطلب . وفضلاً عن ذلك فإن الشيوعيين الجدد كانوا يشيرون بشكل مستمر ، إلى فلسطين ، والمشكلة الفلسطينية ، أما حزب ماكي فكان يتجنب ذلك (١) .

ولقد كشفت الخلافات بين حزب المابام وحزب ماكي ، وكافة الأحزاب الأخرى حول قضية اللاجئين العرب في مناقشة جرت في الكنيست عام ١٩٦١ ، فقد طرح أحد أعضاء الماباي اقتراحاً مؤداه أن الحل الوحيد هو توطين اللاجئين في الدول العربية ، وكانت نتيجة التصويت ٩٣ صوتاً لتأييد الاقتراح ، مقابل ١١ صوتاً تعارضه ، وامتناع ١٣ . وقد جاء في اقتراح ، لحزب المابام أن إسرائيل سوف تكون على استعداد - في إطار مقاضات السلام - لأن تناقش عودة عدد محدد متفق عليه من اللاجئين ، وقد أيد هذا الاقتراح سبعة أصوات وعارضة ستون صوتاً . أما اقتراح حزب الماكي الذي يطالب بالاختيار الحر المتاح أمام اللاجئين العرب إما بالعودة أو بالحصول على التعويضات ، فقد قوبل بالرفض من جانب أغلبية أكبر (٢) ٥ .

ويعتمد الشيوعيون أكبر الاعتماد على الأقلية العربية ، فقد وجدت في الحزب الشيوعي ، المتنفس الوحيد الذي تستطيع من خلاله إعلان احتجاجها .

(1) New Outlook (Tel Aviv), Vol. 8, No. 7 (74), Oct. 1965, p. 58, and Vol. 8, No. 8 (75) Nov. - Dec. 1965, pp. 64-5.

ويصدر حزب ماكي صحيفة يومية باللغة العبرية The Voice of the People - كما يصدر بعض الصحف الأسبوعية أو النصف شهرية باللغات ، العربية ، Kōl Ha'am. ، الهنغارية ، والرومانية والبيديش .

(2) Weekly, New Bullatin Jersualem, 1-7 Nov. 1961, p. 5.

وينال الشيوعيون أكثر من نصف الأصوات التي يحصلون عليها من الأقلية العربية . ومن أسباب قوته في الأوساط العربية ، بالإضافة إلى كونه المتنفس غير الصهيوني الوحيد ، أنه دافع عن حقوق هذه الأقلية وطالب مبكراً بإلغاء الحكم العسكري عليها . كما ويطالب بإعادة جميع الأراضي التي لم يعينها قرار التقسيم إلى إسرائيل . ويطالب الحزب بحقوق متساوية للعرب وعودة اللاجئين إلى ديارهم أو تعويضهم والآن ، وعارض راحا ففقط الهجرة غير المحدودة إلى إسرائيل وقد طالب الحزب بكتابة دستور يضمن حقوق جميع الأفراد ، وبإلغاء المحاكم والقوانين الدينية في البلاد (١) .

والحزب الشيوعي الإسرائيلي قبل الانشقاق الأخير وبعده حزب ضعيف على وجه الإجمال . ويعود ذلك إلى عدائه الصريح للصهيونية ، ولهذا فإنه بقي على هامش الحياة السياسية . فقد استثنى منذ البداية من الاشتراك في الحكومات الائتلافية ، ولا يسمح لأعضائه في الكنيست ، بالاشتراك في اللجان المهمة به (٢) . وفي عام ١٩٥٥ ، أي عندما وصلت قوة الحزب المتحد إلى قمته ، لم يحصل الحزب إلا على ٤.٥١ ٪ من مجموع الأصوات الانتخابية (٣) ويعود ضعفه كذلك بسبب تبنيه الدفاع عن حقوق الأقلية العربية واستثنائه العملي من الحوار الهادف إلى رسم أهداف الدولة ووسائلها . فالأقلية العربية - والتي تشكل مركز ثقله السياسي - مستثناة من الحوار أصلاً وكانت تترشح تحت الحكم العسكري . أضف إلى ذلك أن الحزب - بعدائه للمفاهيم الصهيونية - لم يؤسس لنفسه كغيره من الأحزاب لأمزاج جماعية ولا تعاونية وهكذا فلا توجد له جذور عميقة في المجتمع اليهودي (٤) . كما وأنه

(I) Kraines, op. cit., pp. 73-4.

(2) Fein, op., cit., p. 87, and Israel, T., Israel a Profile Profile. London, Pall Mall Press, 1972, p. 109.

(3) Israel, Faits et Chiffres, Jerusalem, Ministère des Affaires Etrangères, 1969, p. 109.

(4) Kraines, op. cit., p. 74.

لاجنود له لدى الطبقة العاملة ، ولم يوافق المستندون على اشتراك الشيوعيين فيه إلا عام ١٩٦٩ عندما انتخب عضو واحد من رايكاح في هيئته التنفيذية. وهكذا فقد بقي الحزب على أطراف المجتمع السياسي لا يتمتع بنفوذ أو سمعة جيدة (١) .

ثالثاً : حزب أحلوت هافوداه Abdut Ha'avodah

يرجع حزب أحلوت هافوداه في أصوله التاريخية إلى أوروبا الشرقية حيث ابتداءً كحركة اشتراكية صهيونية بعد الحرب العالمية الأولى (٢) . ومن ثم انضم إلى المنظمة العالمية لعمال صهيون ، وقد كانوا يمثلون ، في السنين التي سبقت الانتداب البريطاني على فلسطين ، طابعاً عملياً متطرفاً يدعو إلى الاشتراكية الدولية . وفي عام ١٩٢٩ انضم إلى حركة العامل الفتي لتكوين حزب الماباي ولكنه عاد وانفصل عن هذا الحزب عام ١٩٤٤ لشعوره أن الماباي قد تبني خطأً اصلاحياً وسطاً ولا يحجم عن مساومة الرأسمالية ومهادنتها (٣) . وقد بقيت حركة أحلوت هافوداه مستقلة تعتبر نفسها حركة تتوسط الماباي وحركة الحارس الفتي حتى عام ١٩٤٨ ، حين اندمجت مع الأخيرة وحركة العمال الصهاينة اليساريين ، ليشكلوا معاً حزب المابام .

ثم عاد الأحلوت هافوداه فانسحب من المابام عام ١٩٥٤ مؤكداً صهيونيته ومبادئه للاتحاد السوفيتي ، وقد أوضح مؤتمر أحلوت المنعقد في مايو ١٩٦١ أن قادة الحزب يسعون إلى تحويل حزبهم إلى نموذج حي من حزب الماباي أو الاتحاد معه في نهاية الأمر وهذا ما حدث في سنة ١٩٦٨ . وقد انضم إليهم عام ١٩٦٨ .

وقد عارض الحزب مقترحات المابام والمزكي بالنسبة للجيشين العرب .

Ibid.

(١)

(٢) ميجامى ، المرجع السابق ، ص ١٦ .

(٣) نيكيتينا ، جالينا ، دولة إسرائيل ، خصائص التطور السياسي والاقتصادي ،

القاهرة ، دار الهلال : ١٩٧٠ ، ص ٦٢ .

والواقع أن حزب أحلوت هافوداه - تجاه هذه القضية - وتجاه الصراع العربي الإسرائيلي - ينتمى بالتطرف والتشدد ، أما نظرتة العالمية فإنها تنتمى رغم ذلك بسمة اشتراكية راسخة وحقيقية .

وهناك جنود متعددة لهذه الصورة الثنائية المزدوجة ، وهذا الشعب المرتبط بذلك فى مطالب السياسة الخارجية ، من هذه الجنود أو الأصول التركيب العقائدى لحزب أحلوت هافوداه - ذلك التركيب الذى يجمع بين نفس سمات الماباى والمابام ، أى القومية والاشتراكية ، وإن كان ذلك بنغمة وتركيز مختلفين ، ومن الأصول أو الجنود الأخرى شخصيات زعماء الحزب . وثمة أصل ثالث هو دور الحركة الأصلية المؤسسة فى مرحلة النمو فى قبل قيام الدولة وإبان وقت المستعمرات الزراعية و اليشوف yishuv وينعكس هذا كله على السلك الحزبى الواحد المائل لحزب أحلوت هافوداه بوصفه الكيان السياسى ، وذلك هو البحث الدائم عن الوطن ، فقد كان يغير الولاءات بطريقة مستمرة لانظير لما Ha-Kibbutz, Ha'me'uhad. وكان حزب أحلوت هافوداه ، طوال تاريخه المتشعب ، يحتفظ بولاء مجموعة متماسكة من الأعضاء . كما كان يحتفظ بقاعدة تنظيمية ، سواء فى المستعمرات الجماعية هاكيوترا أو فى هاسيوهاد Ha-Kibbutz, Ha'me'uhad

لكن الخلافات المذهبية مع الماباى لم تكن بالخلافات العنينة التى لا يمكن تخطيها ، فقد كان كلا الحزبين ورثين لتقاليد و تراث الصهيونية العالمية Labour Zionism وكلاهما ملتزمان ببعث الكومنولث اليهودى ، وكلاهما يكرسان نفسيهما لاستصلاح الأرض وخلق الطبقة العمالية اليهودية ، وكلا الحزبين يتقبلان مبدأ المجتمع الاشتراكى ، ولكن إزاء تحرك حزب الماباى من الأرض (الريف) إلى المدينة ، وبعد أن أصبح حزباً قومياً ، فقد شجبت سمات اشتراكيته التى أصبحت فى المرتبة الثانية (١) . وظلت

(1) Brocher, Michael, The Foreign Policy of Israel
London, Oxford Univ. Press 1972, pp. 169-170.

وظلت . حركة أحادوت هافوداه ، حركة زراعية في جوهرها .

وقد أصبحت الثغرة العقائدية باهتة شاحبة بمرور الوقت ، أما ما بقي بين الماباي وأحدوت هافوداه ، فكان الشقاق حول نزعة التطرف والتشدد تجاه البريطانيين والعرب على السواء . وهو موقف سيكولوجي نحو الصراع السياسي ، وكان هذا الصراع أول ما كان ، بين «بن جوريون» و «تابنكين» Tabenkin وقد ازداد عمق صراع الشخصيتين ، ثم تلاخل هذا الصراع ، مع المنافسة الحزبية في موضوع قوات الدفاع للمستعمرات الزراعية ، إبان حرب ١٩٤٨ (١) .

وقد خلقت حركة الكيبوتز - التي تشكل القاعدة الرئيسية التي يعتمد عليها في مطلع الأربعينات - جيلا جديداً من القادة العسكريين من أبرزهم إيجال آلون Yigal Allon وموشي كارمل Moshe Carmel ، وإسرائيل جاليلي Yisrael Galili ، وذلك بخلاف شخصية إسحاق صاده Yitzhak Sadeh ومنها انبثقت حركة البالماخ التي أصبحت رمزاً للبطولة والمثالية، وحيناً أرغمها «بن جوريون» على أن تسرح قواتها في عام ١٩٤٨ ، أرجع الكثيرون هذا التصرف إلى المنافسة الحزبية والشخصية . وقد أثار هذا التصرف انفعال القادة الشبان في حزب أحدوت هافوداه ، واتسع الشقاق ، وفوق ذلك كانت هناك ثغرة الخلل أو هوة الخلل بين هؤلاء القادة الشبان المتطرفين في حزب أحدوت وبين حزب الماباي من «الحرس القدامى Mapainiks, Old Guards» ممن تمسكوا بالسلطة وبالمفاهيم والسياسات في مواجهة الضغط المتصاعد من شبابه الذين كان من أبرزهم «ديان» .

(١) Ibid.

ولقد كانت حركة أحداث هافوداه ، في جوهرها ، قطاعا من حزب الماباي ، مع شباب أكثر تطرفا واضيق ذرعا وأشد حيوية وديناميكية . ولكنها ظلت حركة حزب عمال صهيوني رغم ذلك كله ، وكان الحزب أكثر التزاما بالأفكار الاشتراكية من حزب الماباي ، وأقل التزاما بهذه أفكار من حزب المابام . وكان أشد تطرفا في نزعة القومية من المابام وأكثر تشددا وحيوية من كلا الحزبين . ومن هناك يمكننا تصنيف حزب المابام على أنه حزب اشتراكي ، يساري ، والماباي حزب ديمقراطي اشتراكي ، وأحداث هافوداه حزب قومي يساري ، وهذا الموقف للتوسط في وضع يسار الوسط ضمن مجموعة اتجاهات السياسة الاسرائيلية يتمثل وينعكس ، كذلك في مطالب السياسة الخارجية التي يطرحها حزب أحداث هافوداه .

كان حزب أحداث هافوداه خلال الحملتين الانتخابيتين الأوليتين (١٩٤٩ ، ١٩٥١) حزبا لا يتجزأ من حزب الماباي ، وكان يشارك في حركة الهاشومير هاتزائير Ha-shomer Ha-tsa'ir (حرس المزارع الجماعية) نحو الانحياز إلى الكتلة السوفيتية ، وعقب قيام دولة إسرائيل لم ينتج سياسة متشددة نحو الدول العربية . وقد ظهرت هذه النظرة الثنائية خلال انتخابات ١٩٥٥ ، وهي الانتخابات التي خاضها حزب أحداث هافوداه ، باعتباره حزبا مستقلا قائما بذاته (١) .

وعلى المستويين العالمي والثنائي ظلت سياسة الحزب شديدة الشبه بسياسة الحزب المابام ، على الرغم مما هو ثابت من أن انقصاصهما قد حدث حول مسلك الكتلة السوفيتية ، وقد عارض حزب أحداث هافوداه التحالف مع الولايات المتحدة لعدة أسباب منها أن الولايات المتحدة سوف تكون قادرة على إرغام إسرائيل على المشاركة في عدوانيتها ضد الاتحاد السوفيتي

(١) في الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٥٥ حصل أحداث هافوداه على ٨.١٥ ٪ من الأصوات ، وفي ١٩٥٩ حصل على ٥.٩٩ ٪ . وحصل في عام ١٩٦١ على ٦.٥٧ ٪ ، وقد حصل كيبوتز Ha-meuhad على ١٦.٥ ٪ من الأصوات الانتخابية المؤيدة لأحداث هافوداه .

بينما لا يشكل 'الاتحاد السوفيتي' أى خطر بالنسبة لإسرائيل، ومن ناحية أخرى فإن الولايات المتحدة لن تساعد إسرائيل حين تدعو الحاجة ، كما أن مثل هذا التحالف سوف يقسم الشعب اليهودي في جميع أنحاء العالم ، وأن الولايات المتحدة سوف تتدخل وتهدد سيادة إسرائيل على مياه نهر الأردن :

وقد طالب حزب أحداث هافوداه ، في عبارات أكثر وضوحاً وأشد وقعاً ، بالعودة إلى سياسة الاستقلال وعدم التطابق أو التماثل ، ومعارضته إعادة تسليح ألمانيا الغربية ، وتأييد التعايش السلمى « وحظر الأسلحة النووية ، وقبول الصين الشعبية في الأمم المتحدة » واستعادة التكامل الإقليمى للصين (أى أن تكون هناك صين واحدة) وكذلك تأييد جهود التحرير الوطنى للشعوب المستعبدة .

أما الانشقاق على حزب المابام ونزعة التطرف التى سبق أن لمسناها فقد كانا من الظواهر الواضحة فى السياسة التى نودى بها بالنسبة للمنطقة وبعد الاعتراف والإقرار بضرورة السلام . هاجم أحداث هافوداه النهج الذى تسير عليه جماعة حرس المستعمرات الزراعية (الهاشومر هاتزائير) والقائم على المصالحة والتوفيق ، فكان حزب أحداث هافوداه يرى « أن حدود التاسع والعشرين من نوفمبر التى حددتها قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٧ ، وكذلك مفهوم الدولة ثنائية القومية ، من المفاهيم البالية ، ويجب عدم تقديم أى تنازلات إقليمية ، كما يتعين إعادة توطين اللاجئين العرب فى أراضي البلاد العربية غير المستغلة وذلك بالمساعدة الدولية ، وسوف تكون إسرائيل على استعداد للمساعدة فى إطار المفاوضات من أجل سلام دائم ، وأن السلام لن يتحقق إلا من خلال التغيير الاجتماعى فى العالم العربى وتعظيم قوى السلام العالمية وأنه يجب علينا ، فى الوقت نفسه ، أن نكون على استعداد لحولة ثانية ،

ولابد من دعم جيشنا وأمننا ، ولابد أن نسحق حواشي الحدود بالقوة إذا لزم الأمر (١) .

وقد تأكدت هذه المطالب السياسية على المستويين العالمي والثاني في الحملات الانتخابية لعامي ١٩٥٩ و ١٩٦١ ، مع استبعاد النقد الصريح للولايات المتحدة . أما على المستوى الإقليمي فلم يطرأ تغيير كبير ، ولو كان ثمة أى تغيير فقد تمثل في تشديد اللهجة والنفعة . وأن إسرائيل لا يمكن أن تقبل إغلاق قناة السويس . ولابد من الرد الدفاعي أو الردعي (٢) . كما انضم حزب أحلوت هافوداه ، إلى شريكي الائتلاف ، وهما حزب المابام والتقدميين ، في مطلب السيطرة الحكومية الفعالة على مؤسسة الدفاع وأكثر من ذلك تحديداً أن الحزب كان يصر على ضرورة إحاطة الوزراء كلهم بالقرارات السياسية وبالعمليات في كافة المجالات ، ولا سيما مجال الدفاع والشئون الخارجية . وقد كانت المفاوضات السرية الخاصة بالأسلحة مع ألمانيا الغربية في عام ١٩٥٧ / ١٩٥٨ وراء طرح هذا المطلب (٣) . وبحلول عام ١٩٦٥ كان حزب أحلوت هافوداه ، جزءاً من حركة التحالف (Ma' arkh Alignment) كما أن النفوذ الأقوى لحزب الماباي في حركة التحالف قد حدد هذه النفعة (٤) .

هذا وتعود أهمية حزب أحلوت هافوداه ، إلى سيطرته على البالماخ

(1) The Ahdut Ha'avodah Election brochure of the 1955 election.

(2) New Outlook (Tel Aviv), Vol. 3, No. 2 (24), Nov.-Dec. 1959 pp. 50-60, and Kraines, op. cit., p. 72.

(3) Ahdut Ha'avodah election brochure for the 1961 election

ومتول ، المرجع السابق ، ص ٩٢

(4) Lamerhav Into the Open صحيفة يومية باللغة العبرية
كما تصدر صحيفة أخرى أسبوعية بلغة اليديش Volkeblatt ودوريات أخرى نصف شهرية
بعدة لغات .

قبل قيام الدولة ، وإلى اشتراكه في التوسط بين المabay والابام ، وإلى ثقته في المستندون ، وقاعدته في الكيوتو .

٣ - اليمين القومي (حزب حيروت Herut) :

إن من أسباب ضلالة ما يحرزه الحزب الشيوعي من نجاح ، أن حزب حيروت قد سبقه في الاستيلاء على معظم ماله من جاذبية بوصفه الحزب المعبر عن احتياجات سكان المدن . وإذا كان المabay - وحتى انتخابات الكنيست الثاني - كان هو حزب المؤسسة الحاكمة ، فإن حيروت هو حزب المعارضة . وقد ظلت أحزاب أخرى في موقف المعارضة لفترات طويلة ، ولكن حزب حيروت وحده (باستثناء الحزب الشيوعي) لم يخل في أية وزارة ائتلافية حتى يونيو ١٩٦٧ عندما قامت حكومة ائتلافية سميت بحكومة الوحدة الوطنية من جميع الأحزاب ما عدا الشيوعيين . ثم دخل مرة ثانية في الحكومة الائتلافية التي تشكلت عقب الانتخابات للكنيست السابع عام ١٩٦٩ ، وخرج من الائتلاف الحاكم نتيجة لقبول الحكومة القائمة مبادرة روجرز في ذلك الوقت :

ومقياس نجاح حزب حيروت يتركز في مضاعفته للناخبين المؤيدين له بين عامي ١٩٥١ ، ١٩٦١ فانقل من نسبة ٩٤٪ من الأصوات إلى نسبة ١٣٧٦٪ . وقد كان ثاني أكبر الأحزاب في إسرائيل بين عامي ١٩٥٥ ، ١٩٦٥ (١) ويساوي حزبي المabay والأحلو مافوداه معاً ، وسيطر على سبعة عشر مقعداً برلمانياً من المائة والعشرين مقعداً . وفي عام ١٩٦٥ انضم إلى جناح يمين الوسط (الأكثر اعتدالا) لحزب الأحرار وقد سمي الائتلاف بالحديد بكتلة جاحال ، ونجح في الحصول على ٢١٪ من الأصوات الانتخابية في عام ١٩٦٥ أي أكثر من ضعف عدد الأصوات التي حصل عليها بوصفه الحزب الذي يحتل المركز الثالث وفي الانتخابات للكنيست السابع عام ١٩٦٩ لم تنهقر هذه النسبة إلا قليلا ، كما أنه في انتخابات الكنيست الثاني عام ١٩٧٣ حازت كتلة

(١) التعمان أحمد السيد : القوى الضاغطة في السياسة الإسرائيلية ، ر سالة ماجستير ،

ليكود Likud وحירות أحد أجنحتها الرئيسية على ٣٩ مقعداً (١) برلمانياً .

وقد تأسس حزب حירות عام ١٩٤٨ ولكن جفوره تمتد إلى ما قبل ذلك بكثير ، ففي عام ١٩٢٥ أسس واحد من أبرز زعماء الصهيونية العالمية وهو فلاديمير جابوتنسكى Vladimir Jabotinsky الحركة الإصلاحية (٢) .

وكان برنامج الإصلاحيين العام كما تطور يدعو إلى تغيير سياسة الصهيونية القائمة على التعصاع مع بريطانيا والنزوع إلى مساعدتها ، وضبط النفوس تجاه العرب ، ويؤكد بدلاً من ذلك — زيادة الاعتماد على النفس والروح العسكرية ، ومعارضته السلطة البريطانية علانية (٣) . وقد كان ما أثار سخط الإصلاحيين هو إقامة بريطانيا للدولة شرق الأردن التي يعتبرها الصهيونيون في مخططاتهم جزءاً من دولتهم .

وقد ترك « الإصلاحيون » المنظمة الصهيونية العالمية نهائياً بعد مرور عشرين عاماً على تأسيس حركتهم (٤) وبالرغم من أن الحركة الإصلاحية كانت منظمة ذات أهمية إلا أن أعمال المنظمة الصهيونية العالمية الأوضح والأكثر إثارة ومجهدات عزاء ر اليشوف حجت جهودها ، فلم تستطع لفت الأنظار إليها قبل عام ١٩٣٠ ، فقد أسس بعض زعمائها البارزين « الأرجون زفاى ايوى » أى المنظمة العسكرية القومية (٥) التي انخرص فيها أن تكون أكثر تمثيلاً من الهيئته لرأى جابوتنسكى في العمل العسكرى . فلم

(1) Who is Who in Israel, Tel Aviv, 1974, p: 386.

في سبتمبر ١٩٧٢ انضمت حركة المركز الحر Free Center ، قائمة الدولة (٦) State List إلى كتلة المجالس مشكلة كتلة الفخود .

(8) Israel T., op. cit., p. 110.

(3) Hertzberg, Arthur. ed.: The Zionist Idea, [A] Historical and Reader. New York, Herd Press, 1959, p. 558.

(4) Sykes, J., Cross Roads to Israel. London, Collins Clear-Type Press 1957, p. 260.

يكن جابوتنسكى قائماً بمظهر الدفاع السالى الذى ظهرت به الهاجاناه في أول عهدها، بل كان يدعو اليهود إلى المقاومة الفعالة والحرب المسلحة لتحقيق أهدافهم. ويعتقد «مناحم بيجين» زعيم الأرجون اللاحق بأن ظهور رجل مثل دافيد راتزيل، أول قائد للأرجون، عامل هام من عوامل قيام الأرجون واضطلاعها بتنفيذ دعوة جابوتنسكى. ويصف بيجين دافيد راتزيل بأنه «أعظم عقلية عسكرية في جيلنا» (١) وسواء أكان هذا الوصف وصفاً دقيقاً للرجل أو كان مجرد إطراء جندي لقائده، فإن حقيقة الأمر أن الأرجون استطاعت أن تفرض وجودها المستقل عن الهاجاناه وتقوم بأعمالها الإرهابية في فلسطين.

وقد شرحت الأرجون في بيان نشرته على الصحافة الأوربية في شهر أغسطس عام ١٩٣٩ أسباب قيامها فيما يلي (٢):

١ - إن غزو بلد واستئلال أمة مظلومة لا يتوج أبدأ بالنجاح إلا حين تدعمه قوة عسكرية.

٢ - إن حوادث ١٩٢٠ - ٢١ و ١٩٢٩ أثبتت بالتأكيدية العرب في استعمال العنف المسلح لمقاومة إنشاء دولة يهودية. وكان موقف اليهود السلبى أمام هذا العنف تشجيعاً للإرهابين العرب.

٣ - لا يمكن لنا أن نعتد على قوة الانتداب لتهدد العنف البرى. فان الإدارة البريطانية هي ضد الصهيونية وضد اليهودية تماماً. وقد شجعت هذه الإدارة العنف العربى لتبرر نسخ نصريح بلفور والانتداب. وقد بلغت هذه السياسة ذروتها في كتاب مكدونالد الأبيض مايو ١٩٢٩.

(1) Begin, M., The Revolt. London, W. H. Allen and Co., Ltd., 1951: p. 40.

(2) Palestine Chief Secretary. A Survey of Palestine. Vols, Jerusalem, Government printer, 1948. pp. 601-602.

٤ - ستكون فلسطين في حالة الحرب نقطة استراتيجية ذات أهمية بالغة للديموقراطية الغربية . وفي أثناء الحرب سيكون حتى اليهود التاريخي والقانوني والعاطفي في فلسطين أقل احتراماً من جانب بريطانيا . وأنه بالاحتفاظ بقوة مسلحة للدفاع عن فلسطين ، سيكون في مقدورنا أن نحتل مركزاً يجعل بريطانيا تقبل بإيجاد دولة يهودية .

وقد أحدث نشوب الحرب العالمية الثانية ثغرة في موقف الأرجون المعادي للبريطانيين ، ولم يواصل هذا النشاط سوى فرع صغير وغير فعال نسبياً من الأرجون (١) وذلك في يونيو ١٩٤٠ ، وأسمت نفسها «لحمى حيروت اسرائيل» أي المحاربون من أجل حرية اسرائيل . وقد عرفت باسم جماعة «شيتون» نسبة إلى زعماء «ابراهيم شيتون» الذي كان مساعداً لدافيد راتزيل ، قائد الأرجون .

وبعد انتهاء الحرب ، عادت المنظمة إلى استئناف نشاطها ، بل وضاعفة وتحول العالم إلى الاهتمام بمشكلة فلسطين . واكتسبت بعنفها وجرأتها مناصرين جدداً وكثيراً من التعاطف من بين اليهود الصهيونيين . ويقام دولة اسرائيل كانت الأرجون قد أصبحت قوة عسكرية بارزة . ومع أنها كانت أصغر بكثير من الهاجاناه ، إلا أن جنودها كانوا أكثر تنظيماً وأفضل تسليحاً . كذلك كان الكثيرون منهم يتخذون موقفاً أكثر تطرفاً في عداء العرب ، مما كانت هيئات الدولة الرسمية على استعداد لقبوله والتشجيع عليه .

وعقب قيام دولة إسرائيل فرضت حكومة «بن جوريون» تصفية منطقة الأرجون . وكان ذلك حدثاً سياسياً أظهر قدرة الحكومة على فرض النظام الداخلي ، ولكنها شكلت أيضاً نقطة تجمع لحزب سياسي جديد ،

(١) بسام أبو غزالة ، الجذور الادهائية لحزب حيروت الاسرائيلي ، بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، ١٩٦٦ ، ص ٣١ .

وقد كان ذلك حزب حيروت (١) ، وقد ظل هذا الحزب مخلصاً لخطة الاصلاحيين السياسية من الناحية الأيديولوجية ، محولاً اهتمامه عن البريطانيين -- بعد أن رحلوا -- إلى العرب داخل وخارج اسرائيل . كذلك أصر على إنهاء سلطة المستعمرات والاتجاهات الاشتراكية للحكومة ، وأولوية العناصر العسالية في سياسة الحكومة ومؤسساتها . وحيث أن حزب الماباي كان له الدور الأول في بناء سياسة الحكومة فقد شنت معظم هجمات حزب حيروت عليه ، وحيث أن حزب الماباي وبن جوريون على وجه التحديد كانا سبب تحطيم منظمة الأرجون ، فقد كانت تلك الهجمات تنسم بروج انتقامية واضحة . (٢)

ولكن الانتقادات ترد بنفس الطريقة ، فمن وجهة نظر الماباي ، يعتبر حيروت حزباً سياسياً لا يعرف المسؤولية ، فقد أظهر ذلك بانقلابه خارج المنظمة الصهيونية ، ثم بتنظيمه للأعمال الإرهابية ، ثم بشن حربه الخاصة ، ثم استمراره في إظهار عدم معرفته للمسؤولية في أسلوب معارضته في البرلمان وماداتها (٣) .

وتنبع معظم تلك المراتبة بين الماباي وحيروت من ذاك العداء الشخصي والفكري بين « مناحم بيجين » (٤) زعيم حزب حيروت منذ تأسيسه كحزب سياسي ، وحتى عام ١٩٦٦ و « دافيد بن جوريون » زعيم حزب الماباي وحتى عام ١٩٦٣ ، فكل منهما يسارع باتهام الآخر أمام العامة والخاصة بتعدد غير عادي ، حتى بالمقاييس الاسرائيلية . وقد أدى ترك بن جوريون

(١) التمساف أحمد السيد ، المرجع السابق ، ص ١٨٤ .

(٢) (٣٠٢) المرجع السابق ، ص ١٨٤ .

(٤) « مناحم بيجين - يهودي من بولندا - دخل فلسطين بشكل غير شرعي عام ١٩٤٢ من شرق الاردن حيث كان جندياً في جيش الحلفاء ، وقد انفصل عن وحدته في شرق الأردن بموافقة الضابط المسئول عنه ، وكان قبل ذلك قد اعتقل في اروسيا ونفى إلى سيبيريا . وسجن أطلق سراحه اتجه الى فلسطين وفيها التحق بالأرجون وكثيره من أفراد الأرجون كان عضواً في الليتار « حركة الشباب اليهود » التي كانت مهمتها ، كما وصفها بيجين « تثقيف الجيل الجديد ليعمل في بناء الدولة اليهودية ، ويحارب ويموت من أجلها » . وكان بيجين فلسفة في الحرب فقال : « نحن نحارب ، فنحن اذن نكون ؟ »

لرئاسة المabay إلى تنقية الجو ، مما يجعل قبول الأحزاب الأخرى لحزب
حيروت كمتحدث مسئول أمراً سهلاً التحقيق . ومن المحتمل جداً ، أنه
ما كان يمكن تكوين جاحال الائتلاف ومجموعة ليكود فيما بعد لو أن
« بن جوريون » كان قد احتفظ بسلطته السياسية كاملة ، فقد كان
أستاذاً في دفع حزب حيروت إلى ذلك النوع المعين من الثورات العاطفية
الذي يجعل الأحزاب الأخرى تنظر إليه بتشكك (١)

وقد كان لحزب حيروت تصور أو نظرة عالية ، إلا أن اهتمامه كان
موجهاً لإسرائيل والشرق الأوسط ، ويتضح ذلك في عديد من الخطب
التي ألقاها بيجين في الكنيست وغيره ، وفي المقالات المنشورة في صحيفة
الحزب المسماة حيروت ، والبيانات الواردة في البرامج الانتخابية وتتلخص
فيما يلي :

لأن دولة إسرائيل الحالية لا تمثل سوى جزء من أرض إسرائيل التاريخية
كما هي محددة في التوراة ، وهي - عموماً - المنطقة الداخلة في حدود
الانتداب أى ضفتا نهر الأردن ، ومن ثم فإن الهدف الأول للسياسة الخارجية
لإسرائيل هو إعادة خلق دولة إسرائيل التاريخية ، وذلك بتحرير شرق
الأردن ، ولن يقر لإسرائيل قرار حتى تحقق هذا الهدف (٢) .

هذا هو جوهر مفهوم حزب حيروت ، وهذا أيضاً هو جوهر
مطلبه السياسي ، ومن ثم فإن عدداً من المضامين قد أصبح عندئذ
واضحاً وملموماً :

١ - إن إسرائيل لا بد وأن تطالب بشرق الأردن ، وإلا فلأنها سوف
تضطر إلى الانسحاب من أى أرض أردنية تحتلها في خروب قادمة كما حدث
في سيناء عام ١٩٥٧ .

(١) التعماني أحمد السيد ، المرجع السابق ، ص ١٨٤-١٨٥ .

Brecher, op. cit., p. 173.

(٢)

٢- إن إسرائيل يجب ألا تعقد تسوية سلمية رسمية مع الأردن ، حيث أن تلك الأرض غير قابلة للرد ، وأن حزب حيروت ، إذا تولى السلطة ، فإنه سوف يقبل بترتيب مؤقت ، ولكنه لن يقبل بمعاملة تتضمن التخلي عن الدعوى الإقليمية .

٣- أن هذه الدعوى تتضمن الأردن (بما في ذلك . بطبيعة الحال) الضفة الغربية وغزة ، ولكن ذلك لا يتضمن أراضٍ عربية أخرى ، ومن ثم فإنه يمكن ترتيب معاهدات سلام مع كافة الدولة العربية الأخرى المعنية . وبالنسبة لوسيلة لإنجاز ذلك فقد أشار يعقوب ميريلدور Yaacov Meridor القائد الثاني لمنظمة الأرجون ، والعضو البرلماني البارز لحزب حيروت ، إلى مبدأ المطاردة الساخنة Hot pursuit بمعنى أنهم إذا أرسلوا مغيرين عبر الحدود فإننا سوف نطاردهم داخل أراضيهم ولا نعود » (١)

وفي الحملة الانتخابية للكنيست التاسع عام ١٩٧٧ أعيد كتابة البرنامج السياسي لكنتلة ليكود بزعامة مناجم بيجين من جديد . ولم يتضمن الفقرة التي تنص على عدم تقسيم أرض الضفة الغربية من جديد . وقد ذكر في الصيغة الجديدة لبرنامج كتلة ليكود : « أن حق الشعب اليهودي في أرض إسرائيل هو حق أبدي لا يمكن التنازل عنه وهو يرتبط بالحق في الأمن والسلام ، وبناء على ذلك فإن الضفة الغربية (يهودا والسامرة) لن تسلم لأي سلطة أجنبية . . . وبين البحر وبين الأردن ستكون السيادة الإسرائيلية فقط

وإن أي مشروع من شأنه التنازل عن أرض الضفة الغربية إنما يقوض من حقنا في الأرض . ويؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية تهدد المتدين في الشرق وتهدد بقاء دولة إسرائيل وتحبط كل فرص السلام . . . » (٢) .

وقد كان حيروت من الأحزاب التي طالبت بلمستور مدون وبنظام

Ibid.

(١)

(٢) كادل أبو جابر ، نظام دولة إسرائيل ، إطار القرار السياسي ، المرجع السابق ،

الانتخاب النسبي والأخذ بنظام المجلسين . ويطالب الحزب بالتشديد في معاملة العرب داخل إسرائيل وبسياسة عدوانية توسعية في المنطقة ، كما يرفض مبدأ الجهاد ، ويحمل العداة الصريح للاتحاد السوفيتي بسبب الشيوعية . ويدعو إلى عدم إقامة أية علاقات مع ألمانيا ، وإلى التعاون مع الولايات المتحدة وفرنسا (١) . وقد حظيت دولة جنوب أفريقيا بالتأييد بالنسبة لسياسة وقضية التفرقة العنصرية ، لأنها كانت تقف موقف الود من إسرائيل ، وبسبب المصالح اليهودية المحلية هناك (٢) .

هذا وبرنامج الحزب السيامي يرفض فكرة العمل الرائد التي تربى على أساسها الكثيرون من زعماء الأحزاب الأخرى ، وأهم ما في الأمر أن حزب حيروت يتوجه بندائه إلى المعدمين من سكان المدن وإلى المهاجرين القادمين من الشرق الأوسط وأبنائهم ، ساعياً إلى إيجاد وسيلة للتعبير عن قلقهم وضيقهم .

وهنا لا يظل الحزب مملكة خاصة لقدامى الإصلاحيين من قدامى رجال الأرجون ، فإن قوته ترتكز بشدة على المهاجرين ، ومن غريب

-
- (١) يدهوت أحرونوت في ٢٧/٢/١٩٧٧ ، وسبق أن وجدت كافة هذه الموضوعات تمييزاً وتجسداً لما في البرامج الانتخابية لحزب حيروت وبدرجة ملحوظة من الاتساق وللإمام ، وقد كان برنامج ١٩٥٩ نموذجياً في هذا الصدد : وبالنسبة لقضية الصراع العربي الإسرائيلي فإن الزمة التي تنجم عن الاستيلاء على الأراضي كانت لها الغلبة والسطرة ، « أولاً : أن حق الشعب اليهودي في أرض إسرائيل - بشرائه التاريخي - حق أبدي . يمكن التنازل عنه . ثانياً : أنه يمكن عقد مساعدة سلام ، مع بلوغ هذا الحق والحصول عليه ، أي إعادة توزيع توحيد أرض إسرائيل حيث سيقم سكانها - بفرض النظر عن الأصل وعن الديمقراطية أو الطائفة - كواطنين أحرار ، متساوين في الحقوق والواجبات في الدولة الديمقراطية . ثالثاً : وحتى تتحقق مثل هذه المعاهدة للسلام النهائي ويتم التوقيع عليها فإنه من اليسور تحقيق طروف مؤقتة للسلام خلال الفترة الانتقالية ، أي إنهاء حالة الحرب والحصار المقروض : « الخ » . ورابعاً : « أن إسرائيل تحتفظ لنفسها بالحق في الدفاع للقوى الدفاع » .
- (٢) تم ترديده ذلك خلال عام ١٩٦١ .

المصادفات أن خطة حيروت السياسية لم تتطلب سوى القليل من التكيف لكي تجذب هذه المجموعة ، فبتأكيده لموقفه العسكرى تجاه الدول العربية وجد له صدى فى نفوس مهاجرى الشرق الأوسط ممن يرغبون فى الانفصال عن مسقط رؤسهم ، ويتأكيده لعدائه لحزب الماباى وجد له صدى فى نفوس من يشعرون بالحق لبقائهم فى الهاشم فى وطنهم الحديد ، وبميلة نحو الحكم الفردى وجد له صدى فى الكثيرين من المهاجرين ممن لهم ميل سابق للحكم الديكتاتورى (١)

ولا يهيم أن برنامج حيروت السياسى يدعو كذلك إلى إنهاك سيطرة المستعمرات الاقتصادية ، وإعادة الاتجاه نحو سياسة اقتصادية حرة ، وهى مواقف يرفضها بسبب مضامينها العملية ، على الأقل معظم مهاجرى الشرق الأوسط بقوة الحزب - كما يرونها - تكمن فى آخر .

كذلك يعتمد حيروت ، فى بعض تأييده ، على الطبقة المتوسطة الأكثر استقراراً من بين سكان المدن ، فبعضهم يؤيدونه بسبب اعتراضهم على دولة الرفاهية ، وبعضهم الآخر بسبب السخط العام على حزب ما باى وقبل اندماج حزب الأحرار مع حزب حيروت ، كان أمام مثل هؤلاء الأشخاص فرصة للاختيار السياسى . إذ أن حيروت يشارك حزب الأحرار بمين إسرائيل السياسى (٢)

٤ - الواقعيون (البراجماتيون) : The Pragmatists :

على النقيض من مجموعات النخبة الممتازة المتنافسة ذات الطابع العقائدى ، لم ينحرف الواقعيون العمليون عن أسس السياسة الخارجية لإسرائيل ، فالأحزاب الدينية ، والصهيونيون العموميون ، وحزب رافى ، كانت تشارك كلها

(١) انظر كتاب The Political Worlds of Jerusalem's People

(Mann Arker, Mich., 1962).

Fein, Leonard J.; op. cit., p. 118.

(٢)

حزب الماباي في موقفه العام حيال الشئون الخارجية ، ولعل السبب في ذلك هو مسلك الماباي باعتباره المقابل الواقعي في السياسة الإسرائيلية ، ولو أنه كانت هناك اختلافات في النخمة وفي الاتجاه الدقيق في برامج السياسة الخارجية لهذه الأحزاب .

أولا : الصهيونيون العموميون General Zionists :

كانت الحركة العمالية الصهيونية من الروافد الأساسية داخل إطار الحركة القومية اليهودية قبل قيام إسرائيل ، وكانت حركة التصحيح Revisionism رافداً آخر من جملة هذه الروافد ، وكانت الحركة الصهيونية العامة - رغم مزاعمها - رافداً ثالثاً ، وكان أبرز زعمائها وأكثرهم ذبوعاً في الصيت « حاييم وايزمان Chaim Weizmann ، الزعيم شبه الدائم للمنظمة الصهيونية العالمية ، وأول رئيس لدولة إسرائيل ، ولقد كان « الحزب الصهيوني العام General Zionist Party إلى جانب « حزب التقدميين The Progressives هو الناقل لذلك التقليد الثالث في مبادئ إسرائيل .

وتبدو أوجه الشبه أكثر مما تبدو أوجه الاختلاف بين « الصهيونيين العموميين » وبين « التقدميين » في النظرة وفي السياسة ، كلاهما من أحزاب الوسط ، وكلاهما يمثلان الطبقة المتوسطة ويدعمان القطاع الخاص ، وهما يناصران حقوق الفرد وفصل الدولة عن الدين ، ويتعاطفان مع الغرب ومع قيمه ومثله ، ورغم ذلك فهناك اختلافات تتعلق - في المقام الأول - بالتركيب الاجتماعي ، والاقتصادي ، وقد حالت هذه الفوارق دون حدوث اتحاد مستمر .

و « الصهيونيون العموميون » من رجال التجارة والصناعة والزراعة ، ومن المقاولين من الطراز التقليدي ، أما « التقدميون » فهم رجال المهنة الحرة ، أي رجال القانون والطب والتلريس والصحافة ، مع الأمتياز في الناحية المالية . فضلاً عن ذلك فإن قادة حزب « الصهيونيين العموميين » يتميزون

بخصفيات وأصول عرقية أكثر تنافساً وتنوعاً ، ومن ثم فإن الصهيونيين العموميين يمثلون العنصر البرجوازي من الطبقة المتوسطة ، ابتداءً من صاحب المحل الصغير إلى موظف الشركة أو المؤسسة ، أما التقدميون فهم أساساً ، اسان حال رجال المهن الحرة .

وقد كان السبهيونيون العموميون يعارضون المستبدات ومعارضة شديدة ، وكذلك كانوا يعارضون المشروعات الأخرى غير الخاصة والمشروعات العامة ، وهذا على الرغم من أنهم في مطلع الستينات أسسوا حزباً داخل المستبدات مثلما فعل حزب حيروت ، وتقد رجب التقدميون بمبدأ الاقتصاد المختلط وهم ممثلون تمثيلاً مباشراً في المستبدات . ومن أهم مبادئ وأهداف حزب التقدميين ، حماية حقوق الفرد ، وقد ألقى الحزب بكل ثقله في المعركة ضد نظام الحكم الديني أو الدولة القائمة على نظام الحكم الديني والتيocracy وكانت هذه المثل والقيم أقل أهمية وخطورة بالنسبة للصهيونيين العموميين وإذا وضع التقدميون في إطار التراث الانجلوساكسوني فهم حزب يساري ليبرالي ينزع إلى الأخذ باتجاه دولة الرعاية والرشاء Welfare State أما الصهيونيون فهم صغار المحافظين Conservatives في إسرائيل .

وإزاء المثل والقيم والمصالح الاقتصادية التي يتبناها الصهيونيون العموميون فإنهم الرموز الطبيعية والدعاة الطبيعيون للسياسة الموالية للغرب ، واتخذوا من غلاة المؤيدين للتحالف مع الولايات المتحدة في مطلع الخمسينات ، وكانوا ينادون دائماً بأن إسرائيل جزء من العالم الحر ، أما الصورة العالمية أو التصور العالمي الذي أدى إلى هذا للطلب السياسي فقد صورته - ضمناً - الرعيم الحزبي يوسف سفير Yosef Safir في عام ١٩٦٠ بقوله : إن إسرائيل تنتمي إلى مفهوم الحياة الغربي ، ولا يمكن لإسرائيل أن تنحاز إلى الشرق بسبب الخلافات العميقة في أسلوب حياتها ، ولأن أكثرية اليهود من الغرب (١) . وكان ثمة مفهوم مرتبط بذلك من وجهة نظره ، ألا وهو المواقف

المتناقضة حيال إسرائيل فهو يقول : « لا يمكن لنظام أو حكومة سوفيتية أن تعتبر إسرائيل جزءاً أساسياً وضرورياً من الشرق الأوسط ، وهي ليست ملتزمة ببقاء إسرائيل . وعلى النقيض من ذلك فإن أصدقاء الغرب - وحتى غير الأصدقاء ، إذ ليس في الغرب أعداء - سوف يحسبون دائماً حساب إسرائيل ويأخفونها في اعتبارهم ، وإن كانوا لن يلتزموا دائماً بالامثال لرغبتها ، وأن الرأي العام الغربي لمن العوامل للمساعدة لإسرائيل ، وليس ثمة رأى عام في الشرق . وأخيراً فإن الروابط الاقتصادية لإسرائيل ما زالت في أغلبها مع الغرب » . واختتم « يوسف سفير » بقوله « أن كافة هذه العوامل تقضي الانحياز نحو الغرب (١) ».

وأثناء المناقشات التي تمخضت عن تشكيل أول مجلس وزراء لإسرائيل في مارس ١٩٤٩ أبلغ قادة الصهيونيين العموميين « بن جوريون » بأنه فيما يتعلق بالسياسة الخارجية فهم لا يرون الفوارق الأساسية ، وأن وجهة نظرهم هي أن الحكومة يجب ألا تفرق بين القطاعين الخاص والعام الاقتصادي (٢) .

وفي الحملات الانتخابية في عام ١٩٥١ و ١٩٥٥ طالب الصهيونيون العموميون بالحاح ، بحلف دفاعي مع الولايات المتحدة . وبحلوله عام ١٩٥٩ أصبحت تلك الدعوة أكثر مرونة نحو علاقات ودية مع الشعوب والدول في كافة أرجاء العالم على أساس المصالح المتبادلة ، وكذلك الدعوة إلى الاهتمام بدعم جيش إسرائيل ، وكذلك استوعب الصهيونيون العموميون دروس حملة سيناء ، أما المطلب الوحيد المجرّد فكان هو التكامل الاقتصادي مع السوق الأوروبية المشتركة .

وقد حدث تغير مفاجئ وكامل في الانتخابات الخاصة عام ١٩٦١ ،

(١) Ibid

(٢) Ben Gurion, D.; The State of Israel Reborn; No. 52, Birth Pangs of Coalition, Davar (Tel Aviv); 24 Dec. 1965.

وكان ذلك، إلى حد كبير، بتأثير من « ناهوم جولدمان Nahum Goldman » ، وفي إطار الاتحاد مع التقدميين ، وكان الانجاء شديد الشبه باتجاه المابام ، أي أنه لا بد لعلاقات إسرائيل مع الكتل المختلفة ، أن تكون متوازنة تبعاً لمصالحها القومية ، وحقيقة انتشار الشعب اليهودي في كافة أرجاء العالم ، كما كانت هناك إشارة خاصة إلى دعم العلاقات مع الدول الجديدة في آسيا وأفريقيا . وفي عام ١٩٦٥ - كما سبق القول - تحول « الصهيونيون » بالتضامن مع حليفهم حزب حيروت ، نحو المبدأ القائل بأن « إسرائيل جزء من العالم الحر » مع الاحتفاظ بالتركيز على المصالحة القومية .

وعلى المستوى الإقليمي ، كانت نظرة « الصهيونيين العموميين » أقرب ما تكون إلى نظرة حزب الماباي ، وهي أن إسرائيل موجودة في الشرق الأوسط على أساس من الحق . وأن اللاجئين العرب هم مسئولية العالم العربي . وفي نفس الوقت لا بد وأن تسعى إسرائيل إلى تسوية سلمية مع جيرانها . ومن أجل تيسير السيل إلى الحل دعا برنامج عام ١٩٥٩ إلى وضع ميزانية انتقالية مؤقتة - بصفة احتياطية - للمدفوعات التعويض للاجئين العرب من أجل استخدامها في إعادة توطينهم في الدول العربية .. ولقد تكرر هذا المطلب في عام ١٩٦١ ، وذلك إلى جانب الاقتراح المستلهم من « جولدمان » بتحييد الشرق الأوسط ، وتحقيق نزع السلاح الإقليمي ؛ وفي عام ١٩٦٥ كان هناك إنجاء أكثر تشدداً ، وذلك في ظل ضغط حزب حيروت . والقضية الثنساوية الوجيهة التي كانت موضع تركيز الصهيونيين العموميين طيلة سنوات عديدة ؛ هي قضية ألمانيا الغربية ، حيث وافقوا على اتفاقيات التعويضات والأسلحة . وكذلك على العلاقات الدبلوماسية (١).

(١) Brecher, op. cit., pp. 176-177.

(١٣م) - دراسات علم الاجتماع

ثانياً : التقدميون The progressives :

تكون الحزب التقدمى فى الإطار الليبرالى نتيجة لاندماج جماعة المهاجرين اليهود الألمان، ويهود أوروبا الوسطى، وجماعة من حزب عمال معتدل. وقد اشترك هذا الحزب فى جميع الحكومات الائتلافية منذ قيام دولة إسرائيل، وكان عادة يتولى أحد أعضائه وزارة العدل. وفى عام ١٩٦٥ انشق عن هذا الحزب جناحه المعتدل، فأسس حزب الأحرار المستقلين Independent Liberals الذى بقى دائماً كحزب مستقل إلى الآن (١).

وقد كانت قيم الحزب ومبادئه، هى قيم ومبادئ الغرب الديمقراطى وكان منهجه وموقفه حيال الصراع العربى اليهودى فى مرحلة ما قبل الدولة يسمان بالتسامح والتصالح والتوفيق والتنازلات، وقد نحى هذا، بالتالى صورة منتشرة شائعة لمجموعة مناهضة لقيام الدولة، وإن لم يكن أحد يشك فى ولائه للدولة، كما أن الاهتمام بهذه الصورة كان له تأثير مستمر على توجيهه السياسى. وقد عقب البروفيسور « باتييل » Paltiel بقوله : « إن الحزب التقدمى، منذ البداية، لم ينحرف مطلقاً عن النهج الذى سلكته حكومة اليوم » (٢).

ولم يختلف البرنامج الانتخابى للحزب لعام ١٩٤٩ عن السياسة الخارجية للحكومة المؤقتة، وإن كان البعض من أمثال « روزين » Rosen قد تحفظوا فى مواقفهم لزاء إدماج القدس داخل إسرائيل، كما دعا البرنامج إلى عدم الانحياز فى الحرب الباردة بين الكتل، والسعى إلى التفاهم مع العرب، وقد سمح لأعضاء الحزب فى الكنيست بحرية التصويت حول

(١) كالد أفال، المرجع السابق، ص ١٢٠.

(٢) Paltiel, K. Z. : The Progressive party; A Study of a Small party in Israel, Jorusalem, The Hebrew Univ., 1964, p. 114.

قضية التعويضات في عام ١٩٥١/ ١٩٥٢ ، إلا أن التلّمين كانوا ممثلون شريكاً مخلصاً في الائتلاف حولي الجدل القائم بالنسبة لمبيعات الأسلحة إلى ألمانيا (١٩٥٧ / ١٩٥٨) . وقد خذل التلّميون قوسلات « جولدمان » لإحداث تغيير في السياسة الخارجية في مناسبتين : عند اقتراحه في عام ١٩٥٣ بأن تسعى إسرائيل إلى التكامل والاندماج في منطقة الشرق الأوسط ، وذلك بأن تعرض - أو اقتضى الأمر - الانضمام إلى جامعة الدول العربية ، وكذلك عند دعوته في عام ١٩٥٧ بتحييد منطقة الشرق الأوسط ، مع تأكيد إسرائيل لعدم الإنحياز .

وقد جاء نداء « جولدمان » الثاني بعد انتهاج موقف أكثر نزوعاً نحو الدفاع وأكثر انحيازاً نحو الغرب في برنامج التلّمين لانتخابات عام ١٩٥٥ وفي عام ١٩٥٩ أسقطت الدعوة إلى عقد حلف أمن مع الولايات المتحدة ، وأظهرت مرونة كبيرة على المستويين العالمي والإقليمي بما يشابه التغيير في برنامج الصهيونيين العموميين ، وبدأ الحزبان يقتربان ، الواحد من الآخر . وفي الحملة الانتخابية الخامسة (١٩٦١) - كما سبق أن رأينا - تبني الحزب الليبرالي المتحد الجديد الإتجاه التسامح ، الشبيه باتجاه المابام الذي كان يدعو إليه جولدمان ، حيال العرب ، وحيال عدم الإنحياز ، في صراعات الدول الكبرى .

أما برنامج عام ١٩٦٥ للجنّاح التقدمي المنشق ، الذي يعرف باسم « الأحرار المستقلين » ، فقد كان شديد الشبه ببرنامج التحالف Alignment وعلى المستوى العالمي لم يكن هذا الجنّاح الجديد يؤيد سوى بذل الجهد لتحسين العلاقات مع مختلف الكتل ، وكان التركيز كله على القضايا العربية والإسرائيلية ، وقد نادى الأحرار المستقلون بدعم قوات الأمن ، وباتخاذ مبادرة سياسية من أجل تحقيق السلام على أساس الوضع الراهن ، وانتهاج سياسة خارجية تستهدف توسيع دائرة القوى الدولية المستعدة لمساعدة إسرائيل ، وإبعاد المنطقة عن نطاق الحرب الباردة وعن نطاق منافسة

الدول الكبرى ، والحصول على ضمانات من الدول الكبرى ، واتخاذ إجراءات ضد المقاطعة العربية ، كما طالب « الأحرار المستقلون » بتوثيق الصلات السياسية. والإقتصادية والثقافية وتبادل المعونة مع الدول النامية ، وبالنضال من أجل ضمان حق الهجرة اليهودية من كافة دول الشتات ، ولا سيما اليهود السوفييت (١).

ثالثاً : الأحزاب الدينية Religious Parties

في خضم الألوان المتداخلة من السياسات الإسرائيلية نجد أن هناك مجموعتين من الأحزاب الدينية : الأولى جماعة مزراحي Mizrahi ، وهي المجموعة الصهيونية الأرثوذكسية (أى المتشددة أو المزمته) التي تمثل الطبقة الوسطى ، والمقابل العمالي - الأوسع إطاراً - لهذه المجموعة وهو حزب « ها بوعيل هامزراحي Ha-Po'el Ha'mizrahi » ثم جماعة متطرفة .

(١) كما هو الحال في الأحزاب الاسرائيلية الأخرى كانت هناك خلافات حول السياسة الخارجية داخل حزب التقدمين . وقد كانت توجد داخل الحزب جماعتان رئيسيتان :
أ - جماعة الألمان الصهيونيين التقليديين بقيادة « روزين Rosen » الذي أكد أهمية تأثير السياسة الاسرائيلية على الرأي العام العالمي ، والحاجة إلى أصدقاء ، وكذلك قيمة إظهار النوايا الطيبة تجاه العرب .

ب - جماعة العمال الراديكاليين ويمثلها « هاراري Harari » وكان يكرر اتجاهات « بن جوريون » عن الأمن والاستعداد العسكري. وقد ظهرت الاختلافات جلية فيما يتعلق بمسألة القدس . والاستعداد للموافقة على إعادة بعض اللاجئين العرب ، وكذلك فيما يتعلق بمعاملة الأقليات العربية داخل إسرائيل ، لقد كان روزين قريباً من حزب المابام : في هذا الشأن ، بينما كان هاراري في اتجاه حزب الماباي وفيما يتعلق بالاستعداد للاتجاه نحو الغرب طلباً للمساعدة ، فقد أخذ روزين بموقف يشابه موقف حزب الصهيونيين العموميين ، هذا وتجدر الإشارة إلى أن هذه المواقف كانت تأتي في المرتبة الثانية من الأهمية لحزب التقدمين ، ولم تكن من الأهمية بحيث يضحى من أجلها حزب التقدمين بعدم الاشتراك في الائتلاف الحكومي.

- Paltiel, K. Z. : The Progressive Party. A Study of a Small Party in Israel. Jerusalem, the Hebrew Univ. 1964. p. 130.

مناهضة للصهيونية ، وهي أجودات إسرائيل Agudat Yisrael والمقابل
للعاملى لها وبوعالى أجودات إسرائيل « Pavei Agudat Yisrael (Pagy) »
وتحتل الأحزاب الدينية مركزا هاما فى مجال السياسة الإسرائيلية يفوق
مكاسبها العددية فى الكنيست (١) ولا يغرب عن البال ، أنه كان من أهم
أسباب قيام اسرائيل ، كدولة ، فى منتصف القرن العشرين ، العامل الدينى
وعلى الرغم من أن كثيرا من المواطنين غير متبعين لأحكام الدين ،
مجدهم يتأثرون بالمطالب ذات الصبغة الدينية التى تطالب بها هذه
الأحزاب (٢) .

وعقائد هذه الأحزاب الدينية بشكل عام ترتكز على أساس الدين
اليهودى ، فهى تدعو إلى أحياء للبداىء الأخلاقية والسياسية والاجتماعية
عن تعاليم التوراة ، كما وأنها تدعو إلى قيام اقتصاد وطنى قائم على
أساس العدل والمساواة بين المواطنين والطبقات ، فبعضها قريب فى عقيدته
الاقتصادية إلى الماباى ، وبعضها محافظ إلى أقصى الحدود . أما حزبا
«هابوعيل هانزراحي» و«بوعالى أجودات إسرائيل» فلو اتا صبغة عمالية . ولعل
تقارب هذه الأحزاب من بعضها البعض وارتكازها على أساس دينى
واحد كان السبب فى تجمعاتها فى كتل لفترة والعودة إلى الانشقاق ثم
التجمع من جديد .

وفى أول حلة انتخابية عام ١٩٤٩ تكتلت جميع هذه الأحزاب فى
كتلة واحدة سميت الجبهة الدينية المتحدة ، وحصلت على ستة عشر مقعداً
Religious Bloc ولم يدم هذا الاندماج طويلا إذ عادت هذه الفئات
فانفصلت عن بعضها البعض فى الانتخابات الثانية لعام ١٩٥١ وحصلت
مجتمعة على خمسة عشر مقعداً ، ثمانية منها حصل عليها «هابوعيل هانزراحي»

(١) مبرى جريس ، الحريات الديمقراطية فى إسرائيل ، بيروت ، مؤسسة الدراسات
الفلسطينية ، ١٩٧١ ص ٢٤ .

(٢) عبد الحميد متولى ، المرجع السابق ، ص ١٠٦

بمفرده . وقد تزلت «أجودات إسرائيل» و«بوعالى أجودات إسرائيل» هذه الانتخابات باسم جهة التوراة المتحدة، واستمر هذا الاندماج حتى انتخابات ١٩٦١ عندما عاد الحزبان فانفصلا عن بعضهما مرة ثانية . وقد تقبل الحزبان دولة إسرائيل ، رغم غراب التدخل السماوى المقدس ، وقد شارك حزب الباجى Pagi فى الحكومة منذ عام ١٩٦٠ . أما حزبا (مзраحي) و(هابوعيل هامزراحي) فقد عادت للاتحاد مرة ثانية فى الانتخابات للكنيست الثالث عام ١٩٥٩ . تحت اسم الحزب الدينى القومى National Religious Party (NRP) وهو عضو دائم فى الحكومات الائتلافية الإسرائيلية (١) .

ولم يظهر الحزب الدينى القومى أو مجموعات الأجودات أى اهتمام بالسياسة الخارجية ، وكان سبب وجودهما وظهورهما كما سبق وأشرنا هو التوراة أو القانون (الناموس) ، وهدفهما هو خلق المجتمع التئوقراطى (القائمة على الحكيم الدينى) ، ومن ثم فإن دعم وتوثيق الروابط مع يهود الشتات أمر هام ، ومن المطالب الملحة غرس القم الدينية فى مسلك العلاقات الخارجية لإسرائيل ، وغرس هذه القيم كذلك فى عمل السلك الدبلوماسى ، بيد أن بوثة الاهتمام ظلت ، رغم ذلك ، شديدة الضيق والاختصار ، وهى دائرة الصراع العربى الإسرائيلى واليهود ، وعلى المستوى العالمى ، سارت هذه الأحزاب مقتفية أثر حزب الماباى ، ونادرا ما تدخل قضية ذات طابع ثنائى ، دائرة المناقشة من جانب الأحزاب الدينية ، وثمة بعض الحالات المختارة التى تدل على عسبم اكترائها بالسياسة الخارجية .

فالبرنامج الانتخابى للحزب الدينى القومى لعام ١٩٥٤ كان موجزاً

(١) كامل أبو جابر ، نظام دولة إسرائيل ، إطار القرار السياسى ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٣ ، ص ١٩٠ وانظر أيضاً

وغامضا ، وقد بدأ هكذا : « في هذا العالم نجد أن حساب الخسارة والمكسب ، أكثر أهمية من الاستقامة الأخلاقية أو السياسية للشعب ، ومن ثم فلا بد لشعبنا ، أن يناضل وحده من أجل وجوده ، كما طالبت الأحزاب الدينية كذلك باستمرار الجهود لتحقيق الدعم والتأييد في الأمم المتحدة ، وبحيث أية خطة سلام معقولة ، ودعم جيش إسرائيل (زاحال) .

وكذلك كان برنامج الحزب الديني القوي في انتخابات عام ١٩٥٩ مماثلا لبرنامج حزب الماباي ، مع التركيز على المنطقة ، أي النضال من أجل السلام ، على أساس الاعتراف بسيادة إسرائيل ، وكذلك السعي من أجل التأييد الخارجي ، كما كان هناك التزام بمحاولة كسر الاحتكار لحزبي لوزارة الخارجية ، كما حدث في حالات سابقة ، وكذلك الدعوة من أجل توثيق الروابط مع الأمة اليهودية في الشتات ، كما حددت أحزاب أجودات إسرائيل . Agudat Yisrael مطالبا في زيادة الهجرة والإعراب عن استعدادها للسلام العام والاستقرار الحقيقي في الشرق الأوسط (١) .

وفي الحملة الانتخابية السادسة ١٩٦٥ أعاد الحزب الديني القوي نفس الموضوعات الواردة في برنامج عام ١٩٥٩ ، كما طالب حزب « أجودات إسرائيل » بالسعي نحو السلام وإقامة العلاقات الودية مع كافة الشعوب ، وأن تكون شعائر الصلوات من الأعمدة الرئيسية لجيش إسرائيل ، مع ضرورة تأكيد ميطرته الروحية ، كما أضاف الحزب أنه يجب ألا يكون للجدل السياسي محل في الجيش (٢) .

وكان لحزب « الباجي » Pagi نطاق أوسع قليلا ، وقد أيد الحزب حل مشكلة اللاجئين العرب بالتعويض والتوطين خارج إسرائيل ، وكذلك ألا يتم

(1) NRP election brochure for the 1959 election.

(2) The Agudat Yisrael election brochure for the 1959 election.

جمع شمل العائلات بعد ذلك. إلا على أساس مفاوضات السلام ، كما أعرب عن الاهتمام الأول بقضية يهود الشتات ، ومعارضة توسيع إطار العلاقات مع ألمانيا وقد انتهجت الأحزاب الدينية عموماً خطاً متشدداً حيال الطريق إلى السلام كما يتضح من افتتاحيات صحيفتي «ها موديا» Ha-modia (حزب أجودات إسرائيل) و«شيعاريم» She'arim (حزب بو على أجودات إسرائيل) ، وإلى مدى أقل بعض الشيء في صحيفة «ها تسوفه» Ha-tzofeh (الحزب الديني القوي) . ويكفي مثال واحد لكي يوحى بأن القوة هي الغاية الوحيدة في ذاتها؛ وهو مبدأ يزعم به أي ممارس للسياسة الواقعية العملية Real Politic. لقد أعلنت صحيفة هاموديا - في معرض التعقيب على مؤتمر الرخفوت Conference Rehovoth ، للعلوم والتنمية في الدول الحديثة ، المنعقد في أغسطس ١٩٦٥ الآتي :

«إن العالم في أيامنا هذه ، في الشرق والغرب على السواء ، ربما يقوم - أكثر مما كان يقوم في أي وقت مضى - على معايير القوة المادية ، وعلى وضع السلطة والمقدرة على المناورة بين الكتل المتنافسة ، وأن أي اعتبار آخر - حتى لو كان أكثر الاعتبارات والعوامل معقولة وعدالة وحقاً وصدقاً - ليس له قيمة أو وزن في العلاقات بين الدول (١) .

رابعا - حزب رافي Rafi :

وأخر مجموعة الأحزاب الواقعية العملية (البراجماتية) وأقصرها عمراً ذلك الحزب الذي أوصى «بن جوريون» بانشقاقه على حزب الماباي في عام ١٩٦٥ ، وهو حزب «رافي ريشمات بو على إسرائيل» Rafi, Reshimat Po'alci Yisrael (أي قائمة عمال إسرائيل) Isrel Workers List وهناك عدة أسباب دعت «بن جوريون» إلى إعلان قيام الحزب الجديد

بعضها شخصية والآخر منها عامة . ومن الأسباب الأولى عدم اللوافق بين شخصيتي « بن جوريون » و « ليفي أشكول » ، رئيس الوزراء آنذاك : « بن جوريون » ، على الرغم من سته المتقدمة ، شغلة من الديناميكية ، بينما يمثل أشكول الكفاءة الملمة (١) ولكن الأهم من ذلك غضب « بن جوريون » على قيادة الماباي لعدم تبنيها لوجهة نظره فيما يتعلق بفضيحة « لافون » والتي كان « بن جوريون » ضالماً فيها (٢) . ومن الأسباب العامة أن « بن جوريون » لم يكن راضياً عن الوحدة المزمع إقامتها في حينها بين « الماباي » وأحدوت هافوداه على الرغم من أنه كان في حياته السياسية ، من دعاة الوحدة للعمالية . والسبب في ذلك أن قيادة أحدوت هافوداه كان معظمها شباباً وديناميكية ، واتحادها مع الماباي يعني اقتطاع جزء كبير من المراكز القيادية لها ، مما سيؤدي إلى إبعاد العناصر الشابية في الماباي والتي كانت تتطلع إلى استلام المراكز القيادية .

وقد كان هناك صراع حاد بين « بن جوريون » والقيادات المسنة في الحزب (٣) . ولكي نرضى أحدوت هافوداه بالاندماج مع الماباي فقد وعد الأخير بأن يتغلى عن مطلبه القديم لتحديث وإصلاح قانون الانتخاب والتي سيؤدي إلى زوال عدد من الأحزاب الصغيرة ، وقد كان بن جوريون من دعاة هذا الإصلاح .

وبعد ذلك بثلاث سنوات ، عاد حزب رافي إلى الاتحاد مع حزبي الماباي وأحدوت هافوداه لتكون كلها « حزب العمال الإسرائيلي Israel Labour Party » ومن ثم فقد كان يعمل بمثابة النخبة المتنافسة في انتخاب واحد فقط ، وحتى في ذلك الوقت لم يكن حزب رافي يطرح برنامجاً بديلاً للسياسة الخارجية ، ويرجع ذلك إلى أن تصور « بن جوريون » و نظراته هما النظرة والتصور في تشكيل سياسة الماباي ، أي سياسة الحكومة ، من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٣ . وقد كان « دايان » عضواً بارزاً في النخبة

(1) Fein: op. cit. p. 102.

(2)

كالدغال ، المرجع السابق ، ص ص ١٤٣-١٤٩

(3) Fein: op. cit., p. 101.

القائمة على السياسة الخارجية طيلة عشر سنوات ، كما أن « بيريز » - الزعيم الثالث في حزب رافى - كان عضواً متصلاً لنفس المدة تقريباً في هذه المجموعة ، وفي النهاية لم تعد السياسة الخارجية شيئاً في الانشقاق .

إن من سمات السياسة الخارجية لحزب رافى ، هامشيتها في البرنامج العام للحزب ، فقد تحدث « بيريز » - على سبيل المثال - عن سبع نقاط انتخابية أساسية أمام مؤتمر صحفي ، ولم تكن بينها نقطة واحدة تتصل ، ولو من بعيد ، بالسياسة الخارجية (١) . وسمة أخرى من سمات السياسة الخارجية للحزب هي إيجازها وغموضها ، والواقع أنه لم تكن هناك مجموعة متكاملة من النصوص في هذا الصدد . وعلى المستوى العالمى ، كان الحزب يتنادى بالصدقة مع كل شعوب العالم ، حتى مع الألمان . وبالنسبة للشرق الأوسط ، أن تسعى الدولة للسلام مع جيرانها ، إلا أن الأهم من ذلك أن تبذل الجهود للحفاظ على استقلالها في الأمور التي تتعلق بالأمن ، ومن أجل هذه الغاية طالب حزب رافى بالأ تقبل إسرائيل أية صورة من صور التفتيش الدولى الذى لا تخضع له دول أخرى في العالم ، كما نادى بالعمل المشترك بين إسرائيل ويهود الشتات من أجل طرح مطلب السماح لليهود الاتحاد السوفيتى بالهجرة ، كما عرفت المعونة للدول النامية ، بأنها من المهام الرئيسية التى تقع على عاتق إسرائيل ، أبى أنها مسئولية أخلاقية واجتماعية (٢) . وقد كان برنامج هــ . . . لذا الحزب يركز أولاً على العمل أكثر مما يركز على العقيدة أو الأيديولوجية ، بخلاف الحزب الذى انشق عنه ، لكنه - على أى حال - حزب لا يعترض عليه حزب الماباى .

وتكشف مقارنة برنامج السياسة الخارجية والدفاعية في الحملة الانتخابية

(١) السبع نقاط هي: (١) تطوير النظام الانتخابى (٢) دفع التنمية الاقتصادية (٣) الثورة الادارية والقضاء على البيروقراطية (٤) التأمين الصحى (٥) خطة علمية طموحة (٦) التعليم المجانى من سن ٣ إلى ١٦ سنة (٧) العناية بالترفيه الرياضية والمحافظة على البيئة . انظر :

Jerusalem Post, 13 Oct. 1985.

New Outlook (Tel Aviv), Vol, 8, No, 7 (74), Oct, 1985 (٢)

لعام ١٩٦٥ عن أن الثغرة بين مجموعات الصفوة الممتازة التي تتولى السلطة والمجموعات التي تنافسها على السلطة ليست ، بالثغرة الكبيرة. وعلى المستوى العالمي ، لم يكن هناك سوى حزب جاحال Gabal الذي يدعو إلى الانحيا الصريح للغرب ، أما بقية الأحزاب فقد كانت تؤيد دعوة التحالف Alignment بالصداقة مع كافة الشعوب ، وإن كان حزب المابام قد حدد الاتحاد السوفيتي بالمذات في هذا السياق .

وقد أكد حزب رافي على الاعتماد على النفس ، كما نادى كافة الأحزاب بالسلام مع جيران إسرائيل من العرب ، مع درجات متفاوتة من التركيز والاهتمام . ولم ينشئ سوى حزب المابام على النظرة السائلة بأن يتوطن كافة اللاجئين العرب في الأراضي العربية مع تعويض مناسب ، أما النظرة الأخرى المخالفة فقد كانت ضرورة إعادة توطين عدد غير محدود في إسرائيل وقد كان هناك إجماع حول ضرورة وجود جيش قوى Tzahal ، ولكن كان هناك خلاف حول عدة أمور متصلة بذلك ، فالتحالف والحزب الديني القومي كانا يناديان بالرقابة الوزارية على المؤسسة العسكرية ، مع إلحاح أحزاب جاحال والمابام والأحرار المستقلين على الرقابة البرلمانية ، وطالب الحزب الديني القومي بإلغاء الخدمة العسكرية للفتيات ، وعارض حزب المابام وجود الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ، ودعا الأحرار المستقلون إلى إبعاد الجيش والعسكريين عامة عن السياسة . وقد رفض حزب جاحال كافة الصلات مع ألمانيا ، بينما عارض المابام أى توسيع لنطاق العلاقات معها . ولم تكن كاهما مجرد فوارق طفيفة ، بيد أن الاتصال والتلاقى الدائم قد فرضا الانضباط ، وضيقتا من حدود الخلافات من ناحية السياسة الخارجية التي توجهها المصلحة القومية ، ولم تظهر على السطح الشقاكات والأختلافات الجذرية في المفاهيم ، وفي مطالب السياسة الخارجية — تلك التي أساسها في تحليل القضايا التي تظفرها وتدعو إليها الأحزاب — اللهم إلا في السنوات التي أعقبت حزب ١٩٦٧ . وذلك عندما وجدت إسرائيل نفسها عند مفترق طرق القرار السيامي ، فيما يتعلق بعلاقاتها بالدول العربية .

الفصل الثامن

التجمعات اليهودية في العالم

وأثرها على المجتمع الإسرائيلي(*)

ينتشر اليهود في عديد من بلدان العالم، ورغمما عن قلوبهم، إلا أنهم يشعرون بانتماء ديني واحد ويقومون بنفس الطقوس الدينية. ويقدر عدد يهود العالم في بداية القرن العشرين، بحوالى خمسة ملايين يهودى في روسيا القيصرية، وقرابة المليونين في إمبراطورية المجر والنمسا — والتي كانت تشمل أيضاً تشيكوسلوفاكيا — وكانت بقية التجمعات اليهودية الكبرى تتركز في ألمانيا وبريطانيا وأمريكا وغيرها من بلدان العالم المختلفة.

وبعد الحرب العالمية الثانية تغير هذا التوزيع الجغرافي، وذلك لانبجاء الهجرة اليهودية إلى الدول العربية وفلسطين نتيجة لما لاقوه من اضطهاد في تلك الدول.

يقدر عدد اليهود في العالم حسب تعداد ١٩٧٣ بحوالى ٦٠٠ و٧١٨ و١٥ يهودياً إلى ٤ في الآلاف من سكان العالم.

إن أهم مراكز التجمعات اليهودية في العالم — وذلك حسب الكثافة للعديدية — هى ما يلى :

١ — الولايات المتحدة الأمريكية :

بها حوالى ٦٠٠ و١١٥ و٤٢ ٪ من يهود العالم ويعتبر ذلك أكبر

(*) كتب هذا الفصل دكتور عبد الهادى الجومرى .

تجمع يهودى فى العالم وهذا التجمع يكون ٢.٩٢٪ من مجموع سكان الولايات المتحدة .

٢ - فلسطين المحتلة (إسرائيل) :

وبها ٢٧٦٣.٠٠٠ أى ١٧٪ من يهود العالم .

٣ - الاتحاد السوفيتى :

وفيه ٢.٦٤٨.٠٠٠ أى ١٦٪ من يهود العالم .

٤ - باقى يهود العالم حوالى ١٩٢.٦٠٠ وموزعون على باقى الدول كالتالى :

× دول غرب أوروبا وبها : ١.٠٥٥.٠٠٠ يهودى تقريباً .

× دول أمريكا اللاتينية وبها : ٧٤٨.٩٥٠ يهودى تقريباً .

× الدول الإفريقية : ٢ مليون تقريباً .

× الدول الآسيوية : ١٨٨ ألف يهودى .

× الدول العربية : ٥١ ألف يهودى .

(أنظر بيان يهود العالم فى الملاحق)

ومن هذا يتضح أن الأقليات اليهودية هى أقليات صغيرة متناثرة فى أنحاء العالم .
فأكثر تجمع يهودى فى العالم بعد كما ذكر سابقاً فى الولايات المتحدة ويمثل ٢.٩٢٪ من سكانها .

— يتمتع اليهود نسبياً بمستويات اقتصادية واجتماعية وثقافية أفضل من غالبية سكان الدول التى ينتمون إليها .

— إن أهم ما يميز مظاهر النشاط الصهيونى فى دول العالم التى بها تجمعات يهودية متمتعة بالحرية ديناً واقتصادياً وسياسياً واجتماعياً ، لتكون ذات تأثير فعال فى الدول التى يعيشون فيها وعلى دولة إسرائيل عوامل عدة منها :

أولاً : العامل البشرى :

أ) (العامل البشرى من أهم العوامل أثر أو تأثيراً بالنسبة لاسرائيل وهو عامل حيوى ومصيرى بالنسبة لها حيث يمثل المركز الثانى من حيث الأهمية بعد عامل الأمن . ويرى بن جوريون نفسه أن العامل البشرى له أهمية فائقة لضمان سلامتنا وتعتبر جولدا مائير رئيسة الوزراء الاسرائيلية السابقة خير من صوّر أهمية هذا العامل لاسرائيل حين تساءلت كيف تكون لنا دولة من دون الهجرة .

(ب) إن إسرائيل هى الدولة الوحيدة التى اعتمدت فى خلق كيانها منذ البداية على العنصر البشرى الذى يتمثل فى الهجرة والتى من أبرز خصائصها :
— أن معظم المهجرات التى عرفها التاريخ كانت تخرج من نبع واحد وإلى جهات متفرقة ، بينما الهجرة الإسرائيلية تخرج من أماكن متفرقة إلى مصب واحد هو أرض فلسطين .

— إن نظام المهجرات التقليدية المعروفة فى مواسم معينة ، وعدم انتظام المهجرات إلى إسرائيل .

— لإرباط هدف المهجرات التقليدية أصلاً بالرزق والسعى وراءه بينما يختلف الهدف فى الهجرة اليهودية إذ يتمثل فى إنشاء دولة .
— أن المهجرات التقليدية لم يكن وراءها تنظيماً تخطط لها وتتابع تنفيذ ذلك مثل ما هو موجود فى الهجرة اليهودية .

— كانت المهجرات التقليدية تذهب إلى مجتمع متجانس العادات والتقاليد وله أسس ركائز ثابتة ، ولكن المهجرات إلى إسرائيل تمت إلى معسكرات إستقبال وإلى مجتمع لم يأخذ شكل الثبات والاستقرار ولم تتوفر فيه عوامل الأمن وكان لذلك أثر على خطط إسرائيل وتفاعل الوافدين .

— الهجرة التقليدية كانت تتم إختياراً منذ البداية إلى النهاية ولم تكن تنفع

تحت أى مؤثرات من أى نوع بينا الهجرة إلى إسرائيل كانت تخضع للعديد من المؤثرات أبرزها عدم الحرية فى إختيار مكان الإقامة مثلا أو مزاوله الأنشطة المختلفة .

(ج) أن بواعث الإهتمام الصهيونى بالعنصر البشرى راجع إلى ماله من صلة وثيقة أصلا بإسرائيل الدولة ، حيث كانت له آثار أساسية فى خلقها واستمرارها بعد خوض أربعة حروب متتالية فى إمدادها بالمهاجرين حرباً بعد الأخرى . والدليل على ذلك أن عدد سكان فلسطين فى عام ١٩٤٧ ، كان ٦١٤ر٦٧٣ر١٩٣٣ وفقاً لآخر نشرة أصدرتها حكومة الإنتداب ، منهم ٢٣٩ر٦١٤ يهودياً أى ما يعادل ٣١% من مجموع السكان ، وقد تزايد عدد اليهود بعد ذلك نتيجة لتدفق العنصر البشرى ، والزيادة الطبيعية ؛ فبلغ عدد السكان عام ١٩٦٧ ، ٢٠٠ر٦٥٧ر٢٠٠ منهم ٨٨% من اليهودى أى ٢٠٠ر٣٤٠ر١٢ / أقلية أى ١٠٠ر٣١٦ .

(د) كيف تسيطر الصهيونية وإسرائيل على يهود العالم :

(١) إستطاع الزعماء الصهيونيون ربط يهود العالم بإسرائيل برباط سياسى تعدى مدلول الرباط الدينى ، فأطلقوا على يهود العالم ويهود إسرائيل معا إسم «الشعب اليهودى» فإسرائيل ترى وفقاً لهذا المفهوم أن تعد سيادتها خارج نطاقها الإقليمى ، لتمثل جميع يهود العالم باعتبار أنها تمثل الوطن القومى «لشعب اليهودى» .

وتفرض إسرائيل سيطرتها على اليهود من غير رعاياها - وذلك عن طريق عزلهم عن التجمعات الدولية التى يعيشون فيها بحجة أن هذا الوجود مؤقت ويجب إستخدامه كجسر للعبور لأرض إسرائيل ، وتستخدم فى ذلك الربط المنظمة الصهيونية العالمية .

(٣) تجلّى ذلك المفهوم فى ميثاق المنظمة ذاتها - "والذى عقد بينها وبين حكومة إسرائيل فى ٢٦/٧/١٩٥٤ والذى وضع فيه مهام هذه المنظمة فيما يلى :

- (أ) تنظيم هجرة اليهود ونقلهم وممتلكاتهم إلى إسرائيل .
- (ب) العمل على تشجيع هجرة الشباب اليهودي إليها .
- (ج) تطوير الاستيطان الزراعي في إسرائيل .
- (د) المساعدة في المشاريع الثقافية ومؤسسات التعليم .
- وهذا يعني أن نشاط هذه المنظمة الصهيونية يعتبر تابعاً للدولة الأجنبية هي إسرائيل ويمارس على أرض الدولة التي بها هؤلاء اليهود .
- (٤) وتستخدم المنظمة الصهيونية في ربط اليهود بها الوسائل التالية :
- توجيه دعوات لكبار المسئولين اليهود لزيارة إسرائيل .
- زيارات المسئولين الإسرائيليين للخارج لشرح كافة المشكلات المتعلقة بهم .
- عقد مؤتمرات داخل إسرائيل .
- العمل على توجيه هذه التجمعات اليهودية لما فيه مصلحة إسرائيل .
- (٥) يسهم العامل البشري بزيادة إسرائيل بالخبرات الفنية والتسويقية والعسكرية وذلك بحكم انتشار اليهود في جميع أنحاء العالم ولما لهم من صلات تجارية واقتصادية واسعة في الدول الكبرى .
- (و) إن العنصر البشري خارج إسرائيل يعتبر احتياطياً لها ، يتم استدعاؤه في حالات الحروب ، والدليل على ذلك زيادة عدد المهاجرين إلى إسرائيل بعد أي حرب كهاو واضح في إحصائياتهم فمثلاً بعد حرب ١٩٤٨م وصل إلى إسرائيل ٧٨ر٢٣٩ مهاجر في عام ١٩٤٩م ، وبعد حرب ١٩٥٦م وصلها ٥٩٠ر٧٢ يهودي بينما كان عدد المهاجرين إليها عام ١٩٥٣م ، ١١٣ر٢٦ يهودي وفي عام ١٩٦٨م وصلها حوالي ٣١٠ر٠٠٠ يهودي بينما كان عدد المهاجرين إلى إسرائيل في عام ١٩٦٦م ، ١٨ ألفاً تقريباً .
- (ز) يؤكدهليل إيشكنازي - المدير العام لوزارة الاستيعاب الإسرائيلية أهمية العنصر البشري اليهودي بقوله : « إنه يجب تأمين سبعين ألف مهاجر سنوياً » (١٤ - دراسات علم الاجتماع)

سنوياً إلى إسرائيل ، للحفاظ على نسبة الـ ٨٥ ٪ من اليهود فيها في مقابل ١٥ ٪ من العرب .

(ح) إن إنشاء مجتمع يهودى فى العالم^١، كان فى حد ذاته من أهم أدوار الحركة الصهيونية التى قدمت خطلمات كثيرة بواسطة التجمعات والجمعيات والوكالات ، حيث كان هدفها الأساسى أنها مسئولة عن جمع المساعدات الاقتصادية والخدمات الإجتماعية والصحية والثقافية والمهنية .

ثانياً : العامل السياسى :

تعتبر التجمعات اليهودية — فى معظم البلدان التى يتواجدون فيها — إحدى جماعات الضغط السياسية الرئيسية ، بالرغم من ضآلة نسبهم ، ويرجع ذلك للتأثير إلى تركيزهم فى المدن الكبرى والتى تتمتع بنسب كبيرة فى الأصوات وذلك فى الانتخابات ويعتمدون فى التأثير على القرارات التى تمس مصالحهم اليهودية أو لإسرائيل بعده أساليب منها :

(أ) التمويل : إن أهم مصدر لتمويل الحملات الانتخابية على أى مستوى ،

تقوم بتمويله المؤسسات اليهودية أو العائلات المعروفة مثل برونجمان وشيف فى أمريكا وروتشيلد فى فرنسا . وفى الولايات المتحدة مثلاً يمارس اليهود ضغوطاً سياسية فى الحملات الانتخابية ، رئاسة الجمهورية ، الانتخابات العادية للمجالس النيابية وغيرها حيث يمثل اليهود فى ولايتى نيويورك وكاليفورنيا مثلاً نصف القاعدة الانتخابية ، وبالتالي فأى مرشح محتاج لأصواتهم لذا دائماً تلاحظ فى برمج المرشحين وعوداً وضممانات لليهود وإسرائيل .^١

(ب) التركيز اليهودى فى المدن : يلاحظ أن اليهود يتجمعون فى مراكز

النشاط السياسى والفكرى والاقتصادى بغرض تشكيل الأغلبية العددية من بينهم وذلك للتأثير على الاقتصاد والفكر والاعلام لهذه المدن الكبرى لما لها من ثقل سياسى فى حياة الدولة .

(ج) الاتصالات الشخصية : يتميز اليهودى باتصافه دائماً بالقرب من رجال السلطة سواء خوفاً أم طمعاً للاستفادة في مجالات التجارة والنقد ، ويتم ذلك بالاتصالات الشخصية لغالبية المراكز القيادية وذلك عن طريق دعواتهم وإقامة الحفلات الخاصة لهم .

(د) الرشوة : إعتاد اليهود على الرشوة ، كما أنهم يعملون على توريث المستولين بمنحهم رشاوى واستغلال مناصبهم لصالح الصهيونية .

(هـ) من خصائص العقيدة الصهيونية ، توجيه اليهودى ليكون متميزاً في أهم المجالات — طب ، إعلام ، محاماه — ولذلك فإنهم يستخدمون علومهم من خلال وسائل الإعلام اليهودية وتعبئته من أجل تأييد قرار سياسى معين يخدم شئونهم ويحقق المصالح والأغراض الصهيونية العليا .

— كما أنهم يستغلون أعمال الشغب والعنف في الدول الموجودين بها كوسيلة للتأثير على القرارات والقيادات السياسية لمصالحهم .

ثالثاً : العامل الاقتصادى :

بعد المجال الاقتصادى وخاصة قطاعى النقل والتجارة من أنخصب المجالات للشعب اليهودى الذى يتميز بحبه للمال سواء بالطرق المشروعة أو غير المشروعة مثل الربو وتجارة رؤوس الأموال ، كما أن قرارات المؤتمر الصهيونى العالمى الأول تضمنت دعوة اليهود ، خلق أزمات اقتصادية ، لاختضاع الشعوب لرؤوس أموالهم ، كما أن اليهود يميلون إلى العمل في مهن حرة — كتجارة الذهب والماس ، المحاماة ، الطب ، أعمال البنوك ، السمرة .

يعمل اليهود دائماً على إمتلاك البنوك ، والسيطرة على المؤسسات المالية المختلفة التى تمول المشروعات الرئيسية الاقتصادية ، والتجارية ، لتتحكم في علاقات تلك البلدان اقتصادياً وتجارياً ولتوجهها لمصلحة دولة إسرائيل .

وكما قلنا أن الاقتصاد يلعب دوراً بارزاً وهاماً في حياة إسرائيل ، لذا تجلج

الإشارة إلى خصائص هذا الاقتصاد :

× إن الاقتصاد الإسرائيلي في مجموعه—ومنذ قيام الدولة كان ولا يزال—اقتصاداً مصطنعاً وغير طبيعي ، وذلك لأنه اقتصاد واقع تحت تأثيرات كثيرة منها :

× أن الاقتصاد الإسرائيلي يعتمد على الهبات والقروض والمساعدات الأجنبية والتفوذ الصهيوني العالمي ، الأمر الذي يجعله اقتصاداً مجافياً لمعظم القواعد والقوانين الاقتصادية المعروفة .

× وتشير الأرقام التالية موضحة ذلك فقد وصل إلى إسرائيل رؤوس أموال أجنبية فاقت الحد فمثلاً وصلها حتى عام ١٩٦٨

— ٢٠ مليار دولار من يهود المهجر وأهمهم يهود أمريكا .

— ٨٠٠ مليون دولار كل عام تعويضات ألمانية

— ٩٠٠ مليون دولار في المتوسط كل عام حصيلة بيع سندات

— بجانب القروض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير .

(جورنال دى جنيف)

× أن الاقتصاد الإسرائيلي—في مجمله وهيكله—معبأ ومستمر لخدمة الأغراض العسكرية والسياسية ، وقد وصف بن جوريون ذلك بقوله « إن معركة إسرائيل معركة مثلثة : اقتصادية ، سياسية وعسكرية ».

× أن كون هذا الاقتصاد نما نمواً شاذاً فهو عرضة للتغيير في أحجامه وأرقامه .

× أن هذا الاقتصاد معزول اقتصادياً في المنطقة العربية —المقاطعة العربية.

× إن خلق دولة إسرائيل كان خلاصة جهود ٥٠ عاماً للحنظلة الصهيونية العالمية .

في خلق ورعاية الاقتصاد الإسرائيلي في فلسطين ، ومن أهم آبار الوكالة اليهودية أنها أوجدت إطاراً عقائدياً وسياسياً وعسكرياً كان من شأنه إبعاد الظروف للملائمة للاقتصاد الصهيوني ليساهم في المعركة الصهيونية .

× أن رأس المال المستورد لإسرائيل - والأموال التي يقدمها يهود العالم لها بدون مقابل - تخفف من أعبائها المالية وتمكنها من تنفيذ مخططات الهجرة والاستيطان مع الحفاظ على قوتها العسكرية التي تفوق إمكاناتها الذاتية .

× أن رأس المال الاحتكاري الصهيوني يلعب دوراً هاماً في المجال الصناعي والاقتصادي في إسرائيل ، حيث تنظر إسرائيل لمسألة الحفاظ على كيانها الاقتصادي على أنها مسئولية مشتركة بين التجمعات اليهودية في العالم وبينها .

وهناك العديد من المؤسسات العالمية تدار برأس مال يهودي وتقدم معونات ومساعدات لإسرائيل وتلعب أهم الأدوار في تطوير الطاقة الحربية لإسرائيل .

ففي أميركا : تقدم شركات البترول الأمريكية الاحتكارية مبالغ ضخمة لمساعدة إسرائيل، وعلى رأسها شركة روكفلر ستاندر أويل، كما أن معظم الشركات البترولية يشرف عليها رأس المال اليهودي الصهيوني .

في بريطانيا : تشرف الصهيونية الدولية على بنك روتشيلد وعلى أكبر مصانع عسكرية في غرب أوروبا .

في فرنسا : يشرف اليهود على أكبر مصانع الطائرات الميراج .

× يستخدم عملاء الصهيونية، والاحتكارات، ضغطاً قوياً على حكوماتهم لمصلحة إسرائيل، لمساعدتها في مواجهة الدول العربية .

× وبما لاشك فيه أن ما يقدمه يهود العالم من تبرعات لإسرائيل - طوعاً أو كراهية منذ نشأتها - أسهم بشكل فعال في دعم إسرائيل اقتصادياً وعسكرياً ، وهذه التبرعات ذاتها تمثل مصادر قوة أساسية لها ، بل أصبحت بمثابة ضرائب يدفعها اليهود في مختلف دول العالم للمؤسسات الصهيونية والتي تتولى تحويل جزء كبير منها لإسرائيل .

رابعاً : عامل التوجيه الفكرى والإعلام :

- استطاعت الصهيونية العالمية ، السيطرة على الصحافة وجميع وسائل الإعلام الأخرى من إذاعة وتليفزيون، ودو نشر وعرض ، ومكتبات عامة، ودور الطباعة ومصادر الإعلان، وذلك تنفيذاً لتوجيهات حكماء صهيون، والتي دعت اليهود إلى السيطرة على المجال الفكرى في دول العالم .

- ولاشك أن أجهزة الإعلام المختلفة منذ أقدم العصور ، تلعب دوراً هاماً في تشكيل سلوك المجتمعات مع مختلف مستوياتها - محلياً وقومياً وعالمياً ، وأصبحت نظرية الرأى العام جزءاً لا يتجزأ من العمل السياسى .

- ولقد استطاعت الصهيونية العالمية أن تقوم بدور بارز وملموس من خلال المراكز الثقافية اليهودية التى لا حصر لها، والتي أسست وتعمل عن طريق الصهيونية العالمية في تصوير اليهود المضطهدين وإثارة الدوافع العام نحوهم ، لخدمة أغراضها وأهدافها التوسعية الاستيطانية .

- إن اليهود ينظرون للصحافة وأجهزة الرأى العام على أنها تحتل المركز الثانى بعد الذهب والمال، لأنها سلاح فعال في تحقيق أغراضها .

- إن الصحافة اليومية السياسية في أورو با والولايات المتحدة الأمريكية -
واقعة إلى حد كبير تحت سيطرة اليهود والصهيونية . وإذا حاول كاتب
أدبيب ما ، أن يجازف ويسعى للوقوف في طريق اليهود للاستيلاء على القوى
السياسية فسرعان ما يتعرض لهجوم أثر هجوم من قبل الصحف لامتلاكهم
وسيطرتهم عليها .

نفى بريطانيا

- سيطر اليهود على الصحافة البريطانية منذ أواخر القرن الثامن عشر ،
واستطاعوا بما لديهم من أموال بسط نفوذهم على جريدة التايمز اللندنية
عام ١٧٨٨ ، ومنذ إنشائها وحتى يومنا هذا لم يخل تاريخ هذه الجريدة من
وجود رئيس تحرير يهودي أو محرر للشئون السياسية أو الداخلية .

وحينما آلت ملكية التايمز إلى شركة في عام ١٩٠٨ ، كان أبرز أعضاء
تلك الشركة من اليهود .

- كما أنشأوا جريدة الديلي تاغراف ، ومنذ نشأتها وهي في خدمة
الصهيونية العالمية .

- كما سيطر اليهود على العديد من الصحف ، الديلي أكسبريس ، الديلي ميل
الديلي ميرالد وغيرها حتى وصل عدد الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية
والشهرية والتي تحمل أسماء يهودية تزيد عن ثمانين صحيفة ومجلة .

- واستطاعوا عن هذا الطريق وصول عدد كبير منهم إلى مجلس
العموم واللوردات والبرلمان البلدية وغيرها .

وفي الولايات المتحدة الأمريكية :

- استطاع اليهود بأموالهم وعلمائهم ومفكرتهم المنتشرين فيها ، أن
يسيطروا على وسائل الإعلام بها ، بل وشكروا فيها ، وقد ذكر ألبينثال
مؤكد ذلك بقوله : إن سيطرة القومية اليهودية على الصحافة الأمريكية

هي سيطرة كاملة ، إن المجلات والصحف ونشرات الأخبار والمقالات تعطي الأولوية للآراء الصهيونية :

— يمتلك اليهود في أمريكا حوالي ٢٨٠ صحيفة يومية ومجلة أسبوعية وشهرية ودورية ، تقوم بتمويلها المنظمات الصهيونية وبعض العائلات اليهودية الثرية .

وفي الإذاعة والتلفزيون

— استطاع اليهود في أمريكا إخضاع الإذاعة والتلفزيون لرؤوس أموالهم وللإدارة اليهودية (سي بي أس ، أي بي إس أن بي إس) وهذه الشركات كلها تؤثر على الرأي العام من خلال تبعتها العالمية ، مستغلة كافة الأساليب الدعائية في ذلك
الأعمال الأدبية :

— يسيطر اليهود على حركة الفكر والثقافة في الدول الغربية سيطرة شبة كاملة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، هذا مع العلم أن كثيرين من الأساتذة ينتمون إلى الطائفة اليهودية ، وهو ما يساعد على التأثير على الشباب ونهشته لتقبل وجهات النظر الصهيونية .

دور الطباعة والنشر

× يمتلك اليهود أكبر دور للطباعة والنشر في الولايات المتحدة وغيرها من دول غرب أوروبا :
وكالات الأنباء

× يسيطر اليهود سيطرة كاملة على شركات الإذاعة والتلفزيون ه
خامسا : عامل الثقافة :

— تأتي كل من العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي ، في طليعة الوسائل التي تحرص عليها الصهيونية ، ولقد استغلتهما وسخرتها لتنفيذ برامجها الاستيطانية في فلسطين .

- إنفردت إسرائيل - دون بلاد العالم الثالث - في إقامة علاقات طيبة ووثيقة مع الأسرة العلمية الدولية سواء أكان ذلك بفضل المؤسسات التي تمتلكها في الداخل ، أم بالطموح والمهارات التنظيمية القادرة على الإفادة من مواردها ، عن طريق الصهيونية العالمية .

- كما استطاعت إسرائيل أن تعرف أهمية التعليم العالي والدور الذي يلعبه في الحفاظ على الدولة الحديثة لذلك فإنها تسعى جاهدة لتعليم أبنائها في أحدث المعاهد ، كما أنها تعمل في الوقت ذاته على اجتذاب العلماء المثقفين إليها .

- يهود البرامج الثقافية ليهود العالم

× إن الاندماج الثقافي ليهود العالم يشكل - من وجهة نظر إسرائيل والصهيونية العالمية - خطراً كبيراً ، وترى أنه مالم يتغير تكوين الحياة اليهودية ستصبح يهودية جزء كبير من الأجيال اليهودية القادمة مشكوكاً فيها .

لذا تقوم إسرائيل وفق هذا التصور - لخطورته - الاندماج الثقافي ليهود العالم بالتدخل في شؤونهم الثقافية والتعليمية بفرض برامج ذات طابع صهيوني ، وتستعين في ذلك بمدرسين إسرائيليين للعمل في المدارس اليهودية في الخارج ، وتقديم منح دراسية للطلاب اليهود في الخارج ، للدراسة في المعاهد والكليات الإسرائيلية بقصد تشجيعهم على الهجرة والاستيطان الدائم فيها .
× وقد أنشأت لهذا الغرض مراكز تعليم اليهود ، مثل المركز التابع للجامعة العبرية بالقدس لإعداد المعلمين للاسرائيليين للقيام بأعمال التربية والتعليم اليهودي خارج إسرائيل .

× كذلك تقوم بإرسال حاضنات إسرائيليين يعملون في المعابد اليهودية نزيادة ربط يهود العالم بإسرائيل .

تعداد يهود العالم وتوزيعهم

عام ١٩٧٣ م

عدد السكان	عدد اليهود	النوطة
		<u>الكتلة الغربية</u>
٢٠٧١٠٠٠٠٠	٦١١٥٠٠٠	الولايات المتحدة
٢١٧٩٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	كندا
٥٥٥٧٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	بريطانيا وشمال ايرلندا
٥١٢٦٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠	فرنسا
٥٤٠٨٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	إيطاليا
٨٩٦٠٠٠٠	٤٨٨٠	اليونان
٦٤٠٠٠٠	٢٥	قبرص
٦٣١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	سويسرا
٧٤٤٠٠٠٠	١١٨٠٠	ألمانيا
٩٧٣٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	بلجيكا
٢٣٠٠٠٠	١٢٠٠	لوكسمبرج
١٣١٩٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	هولندا
٣٤١٣٠٠٠٠	٩٥٠٠	أسبانيا
٦١٢٩٠٠٠٠	٣٢٥٤٧	ألمانيا الغربية
٨١١٠٠٠٠	١٥٠٠٠	السويد
٤٩٧٠٠٠٠	٧٠٠٠	الدانمارك
٣٩١٠٠٠٠	٩٥٠	النرويج
٤٦٨٠٠٠٠	١٣٠٠	فنلندا
		<u>الكتلة الشرقية</u>
٢٤٥٠٧٠٠٠٠	٢٦٤٨٠٠٠	الاتحاد السوفيتي
٢٠٤٧٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	رومانيا

تابع تعداد يهود العالم وتوزيعهم

عدد السكان	عدد اليهود	الدولة
٣٢٧٥٠٠٠٠	٨٠٠٠	بولندا
١٠٣٦٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	المجر
١٤٥٠٠٠٠٠	٨٠٠٠	تشيكوسلوفاكيا
٨٥٤٠٠٠٠	٧٠٠٠	بلغاريا
٢٠٥٥٠٠٠٠	٧٥٠٠	يوغوسلافيا
١٧٠٤٠٠٠٠	٨٠٠	المانيا الشرقية
		<u>الدول الآسيوية</u>
٧٠٠٧٨٠٠٠٠	٣٠	الصين
١٠٤٦٦٠٠٠٠	١٠٠٠	اليابان
٥٥٠٣٧٦٠٠٠٠	١٩٠٠٠	الهند
١٧٤٨٠٠٠٠	٢٠٠	افغانستان
١١٦٦٠٠٠٠٠	٢٥٠	باكستان
٣٧٩٦٠٠٠٠	٥٠٠	الفلبين
٢٠١١٠٠٠٠	٤٠٠	سنغافورة
٢٧٥٨٤٠٠٠٠	٢٠٠	بورما
١٢٤٨٩٠٠٠٠	١٠٠	اندونيسيا
٣٥٣٤٠٠٠٠	٦٠	تايلاند
٢٩٧٨٠٠٠٠	٨٥٠٠٠	إيران
٣٦١٦٠٠٠٠	٢٦٠٠٠	تركيا
١٢٧٣٠٠٠٠	٧٢٠٠٠	إسرائيل
—	٤٥٠٠	نيوزيلندا
٢٨٥٠٠٠٠	٢٧٦٢٠٠٠	إسرائيل
		<u>الدول الإفريقية</u>
٢٢٠٩٠٠٠٠	١١٧٠٩٠٠	جنوب أفريقيا

(تابع) تعداد يهود العالم وتوزيعهم

عام ١٩٧٣ م

عدد السكان	عدد اليهود	الدولة
٢٥٢٥٠,٠٠٠ ر	١٢٠,٠٠٠	أثيوبيا
٤,٥٣٠,٠٠٠ ر	٥٢٠٠	روديسيا
١١,٦٩٠,٠٠٠ ر	٧٠٠	كينيا
٤,٢٨٠,٠٠٠ ر	٤٠٠	زامبيا
١٦,٠٩٠,٠٠٠ ر	٥٠	السودان
٢٢,٤٨٠,٠٠٠ ر	١,٠٠٠	زائير
<u>الدول العربية :</u>		
٣,٤١٢٠,٠٠٠ ر	٧٠٠	جمهورية مصر العربية
١٥,٢٣٠,٠٠٠ ر	٣١١,١٩	المغرب
١٤,٧٧٠,٠٠٠ ر	١,٠٠٠	الجزائر
٥,١٤٠,٠٠٠ ر	١٢٠,٠٠٠	تونس
٢,٠١٠,٠٠٠ ر	٤٠	ليبيا
٦,٤٥٠,٠٠٠ ر	٤,٠٠٠	سوريا
٩,٧٥٠,٠٠٠ ر	٥٠٠	العراق
٢,٨٧٠,٠٠٠ ر	٢٠,٠٠٠	لبنان
٥,٩٠٠,٠٠٠ ر	٥٠٠	اليمن
<u>الدول اللاتينية :</u>		
٢٣,٥٥٠,٠٠٠ ر	٥٥٠,٠٠٠	الأرجنتين
٩٥,٤١٠,٠٠٠ ر	١٣٠,٠٠٠	البرازيل
٢,٩٢٠,٠٠٠ ر	٥٠,٠٠٠	أوروغواي
١٠,٤٠٠,٠٠٠ ر	١٥٠,٠٠٠	فنزويلا
٥,٨٣٠,٠٠٠ ر	٤٠,٠٠٠	المكسيك

(تابع) تعداد یهود العالم وتوزیعهم

عام ۱۹۷۳ م

عدد السكان	عدد اليهود	الدولة
۱۴ر۰۱۰ر۰۰۰	۵۳۰۰	بيرو
۱ر۴۸۰ر۰۰۰	۲۰۰۰	بنما
۲ر۳۹۰ر۰۰۰	۱۰۲۰۰	بارجواي
۲ر۷۶۰ر۰۰۰	۲۰۰۰	پورتوريكو
۲۱ر۷۷۰ر۰۰۰	۱۰ر۰۰۰	كولومبيا

بيــــــــــــــــان

الهجرة اليهودية التي طرأت بعد قرار التقسيم

١٠١٨٢٨	١٩٤٨	عام
٢٣٩٥٧٨	١٩٤٩	
١٧٠٢١٣	١٩٥٠	
١٧٥١٢٩	١٩٥١	
٢٤٣٦٩	١٩٥٢	
١١٣٢٦	١٩٥٣	
١٨٣٧٠	١٩٥٤	
٣٧٤٧٨	١٩٥٥	
٥٦٢٣٤	١٩٥٦	
٧٢٥٩١	١٩٥٧	
٢٧٢٥٦	١٩٥٨	
٢٣٩٥٣	١٩٥٩	
٢٤٦٦٦	١٩٦٠	
٤٧٧١٧	١٩٦١	
٦١٤٥٥	١٩٦٢	
٦٦٤٦٥	١٩٦٣	
٥٦٨٤٦	١٩٦٤	
٣٣٠٩٨	١٩٦٥	
١٨٥١٠	١٩٦٦	
١٨٤٤٩	١٩٦٧	

(تابع) بيان

المهجرة اليهودية التي طرأت بعد قرار التقسيم

٣١٠٧١	١٩٦٨
٤٠٤٦٠	١٩٦٩
٤٢٠٤١	١٩٧٠
٤١٩٣٠	١٩٧١
٥٥٨٥٦	١٩٧٢
٥٤٨٨٦	١٩٧٣
٣١٩٧٩	١٩٧٤
١٩٧٥٦	١٩٧٥

المراجع

أولاً : المراجع العربية :

- ١ - الكيلاني ، هيثم - المنهج العسكري الاسرائيلي - سلسلة كتب فلسطينية رقم ١٩ - مركز الأبحاث ، بيروت ١٩٦٩
- ٢ - الحلو ، أنجلينا - عوامل تكوين إسرائيل السياسية والعسكرية والاقتصادية دراسات فلسطينية رقم ١٦ ، مركز الأبحاث ، بيروت أغسطس ١٩٦٧
- ٣ - حجاج ، أحمد - سكان إسرائيل « تحليل وتنبؤات » - دراسات فلسطينية رقم ٢٧ - مركز الأبحاث ، بيروت ١٩٦٨
- ٤ - صبرى عبد الله ، دكتور إسماعيل - في مواجهة إسرائيل ، سلسلة إقرأ ، العدد ٣١٩ القاهرة ، يوليو ، ١٩٦٩
- ٥ - عبد العزيز ، مصطفى - إسرائيل ويهود العالم - دراسات فلسطينية رقم ٥٩ ، مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٦٩
- ٦ - - - - - الاقلية اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية بيروت ، أبريل ١٩٦٨
- ٧ - هاشم ، عقيل - إسرائيل في أوروبا الغربية - دراسات فلسطينية رقم ٢٣ - مركز الأبحاث ، بيروت ، نوفمبر ١٩٦٧
- ٨ - وزارة الدفاع الوطني بالجمهورية اللبنانية - القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني - الجيش اللبناني ، الأركان العامة - سلسلة الدراسات رقم ٣٤ ، بيروت ١٩٧٣

ثانياً : المراجع الأجنبية :

- 1 - ABAS ALY, Role of Jews In the Arab Israel Conflict, Thesis Submitted for the Degree of Doctor of Philosophy in Palitical Science, Aligarh Muslim University, India, May, 1975.
- 2 - Baohi, R., Immigration into Israel, London, New York, 1958.
- 3 - American Jewish Year Book, 1974-75 Volume 75.
- 4 - The Israel Year Book, 1975.
- 5 - Jewish Agency, Immigration and the problem of the Middie East Class in Israel. Jerusalem, 1960.
- 6 - SIKES, CHRISTOPHER, Gross Roads To Israel, London, 1965.

الفصل التاسع

النظام الديمقراطي .

يتم علم الاجتماع السياسي بدراسة النظام الديمقراطي ، ذلك لأنه نظام يتم بإشراك الناس في الحكم بهدف تحقيق الصالح العام .

والديمقراطية Democracy كلمة مكونة من لفظين يونانيين ، الأول (Demos) ومعناها شعب ، و (Kratos) ، ومعناها سلطة أو حكم وعلى هذا فإن الديمقراطية تعني حكم الشعب ، أو شكل الحكم الذي تكون فيه السلطة شعبية أو لتتألف من جموع الشعب .

والديمقراطية مذهب فلسفي سياسي واجتماعي ، كما أنها نظام من نظم الحكم . وهي مذهب فلسفي نادى به الفلاسفة منذ عهد سقراط ، وأفلاطون وأرسطو ، وهي نظام للحكم بذلت المحاولات لتطبيقه قديماً في روما . وأثينا ، وغيرها من دويلات بلاد اليونان القديمة (١) :

تطور النظام الديمقراطي

يذهب الأستاذ العتاد إلى أن النظام الديمقراطي بدأ في امبرطة من بلاد اليونان ، ولم يبدأ في أثينا في موطن الفلاسفة وأصحاب الدرامات الفكرية وتقرير هذه الحقيقة منهم جلماً للعلم بطبيعة النظام الديمقراطي الذي نشأ في

* كتب هذا الفصل الدكتور ابراهيم أبو الغار

(١) عبد الفتاح حنين المدوي ، الديمقراطية وفكرة الدولة ، الألف كتاب ١٩٣٢ ، مؤسسة سجل العرب ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ١٤ وانظر أيضاً

Shumpeter, J. A., Socialism and democracy, 1934, pp. 284 FF.

ذلك الزمن ، فهو نظام على قائم على ضرورات الواقع ، وليس بالنظام للفكرى القائم على توضيح المبادئ وتمحيص الآراء (١) .

وقد تميزت الديمقراطية اليونانية بخاصيتين أساسيتين ، الأولى أنها كانت ديمقراطية مباشرة ، أى أن الشعب كان يشترك اشتراكاً مباشراً فى حكم نفسه عن طريق الجمعية الجمعية assembly والاشتراك المباشر يعنى أنه لم يكن هناك نواب منتخبون ، بل كان حق الدخول إلى الجمعية والمشاركة فى المناقشات مسموحاً به لجميع أفراد الشعب المستوفين لمباشرة الحقوق السياسية. والثانية هى أن هذه الديمقراطية اليونانية لم تكن تعرفه الحرية بمعناها الحديث ، فلم تكفل له حرية العبادة مثلاً وإنما كان عليه أن يدين بدين الدولة ، وكان عليه أن يمثل لقوانين الدولة ، مهما كان فيها من ظلم وجور يحقوقيه وحرياته الشخصية : ومعنى ذلك أنه لم يكن مسموحاً للشعب ممارسة سلطة إصدار القوانين التى كان يمكن أن تحقق لأفراده حرياتهم الشخصية : ويرجع الفقيه دوجى Duguit هذا إلى أن تعريف الحرية عند القدماء اليونان كان مشتقاً من المساواة ، أى المساواة أمام قوانين الدولة بغض النظر عما إذا كانت القاعدة التى قامت عليها هذه القوانين استبدادية لا تضع فى حسابها مبادئ الأخلاق أو العدالة (٢) :

ولعل هذا ما حدا بالأستاذ عباس العقاد أن يقول بأن تجارب الحكومات التى سميت باسم الحكومات الديمقراطية فى بلاد اليونان والرومان تدعونا للقول بأن الحكومة التى يتولاها الشعب بنفسه ، لم توجد أبداً ولا يمكن أن توجد ، ولو كان الشعب قليل العدد كما كان ذلك فى المدن اليونانية : إلا أنه من الجائز اعتبار هذه التسمية تسمية سلبية يقصد بها أن الحكم الديمقراطى غير حكم الفرد المطلق ، وغير حكم الأشراف ، أو الكهان أو حكم

(١) عباس محمود العقاد ، الديمقراطية فى الإسلام ، دار المعارف بمصر ، القاهرة

١٩٧١ ، ص ١٤

(٢) عبد الفتاح حنين المدنى ، الديمقراطية وفكرة العولة : المرجع السابق، ص ١٥

القادة العسكريين . وتأسساً على ذلك فإنه لا يصح أن يقال بأن الديمقراطية هي حكم الشعب ، أى أن يتولى الشعب بنفسه شئون حكومته (١) :

ويذهب البعض إلى التساؤل عن مدى وجود الأحزاب السياسية في المدن اليونانية تحت ظل هذه الديمقراطية التي نتحدث عنها . ويقول الدكتور طارق الهاشمي إن المدن اليونانية كانت مقسمة إلى طبقات : طبقة أرستقراطية وطبقة فقيرة ، أو كما أشار الفيلسوف « أرسطو » إلى ذلك حين وصف الوضع الاجتماعي في اليونان بأنها تتكون من مدينتين : مدينة الفقراء ومدينة الأغنياء - ليس ذلك فحسب ، بل إن « أرسطو » أرجع أسباب الثورة إلى الفقر حين قال : إن الفاقة هي أم الثورة ، كذلك « اللامساواة » بالنسبة لأولئك الذين يبحثون عن المداواة ، تعتبر مصدراً دائماً للتغيير (٢) •

فضلاً عن ذلك ، فإن التاريخ اليوناني يشير إلى الكيفية التي أصاب بها الجزع الطبقات الأرستقراطية ، لشدة تأثير مبراط على الشباب في ذلك الحين : وقد حدا هذا بالشاعر « أرسطوفان » الذي كان لسان الأحزاب الأرستقراطية المحافظة ، إلى أن يسخر من مبراط ويهزأ به في قصصه تمثيلية. وهذا يعنى أنه كانت هناك أحزاب ديمقراطية ، وأخرى أرستقراطية ، وبطبيعة الحال فلم تكن الأحزاب في اليونان تتمتع بنفس التنظيم الحزبي السائد في العصر الحديث ، ولكن كانت هناك « كتل » من الرأى تمثل مصالح معينة منها طبقات الشعب وأخرى طبقة النبلاء والأغنياء في المدن اليونانية (٣) :

-
- (١) عباس محمود العقاد ، المرجع السابق ، ص ١٢ ، ١٣
 (٢) د. طارق الهاشمي ، الأحزاب السياسية ، شركة الطبع والنشر الأهلية ، بغداد ، ص ١٧ وانظر
 Aristotle - La Politique - Editions Gonthier 1964, p. 178.
 (٣) د. طارق الهاشمي ، المرجع السابق ، ويراجع كذلك كتاب : الديمقراطية الأثينية ، تأليف أ. م. جونز وترجمة د. عبد الحمن الخشاب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، الفصل الأول ،

فالديمقراطية في اليونان القديمة كانت تهدف إلى الإجراءات والتدابير السياسية التي يستفاد بها من جهود العامة في أوقات الحرب بصفة خاصة ، ولم تكن هذه الديمقراطية مذهباً قائماً على الحقوق الإنسانية ، ولكنه على أية حال إجراء عملي ، وتدابير ضرورية لاستقرار الأمن في الدولة . وعلى هذا الأساس ذهب المؤرخ اليوناني العظيم « هيرودوت » إلى القول بأنه لم يكن هناك فصل للآثينيين على من جاورهم في الشجاعة أيام خضوعهم للظافة ، بل أنهم رضوا بالجزية حين كانوا مقهورين ، يساقون للسبي المأساوي عليهم ، فلما ملكوا زمامهم ، حرص كل منهم على أن يبذل ما في وسعه لنفسه (١) .

أما الرومان فلم يتبنوا كثيراً بالشعب لأنه في نظرهم يمثل الطبقة الدنيا ، ولقد أدت هذه النظرة إلى قيام صراع في الحركات التي قام بها الدهماء ضد الطبقة الحاكمة من النبلاء . فضلاً عن أن الرومان كانوا شديدي الاهتمام بكل ما هو روماني فقط ، وكانت نظرهم المتآخرون نظرة استعلاء وازدراء . وعندما قام الرومان بغزو أثينا قبل القرن الثاني للميلاد ، ساعدوا على خسوف شمس الديمقراطية في اليونان نظراً لأن حكمهم كان إرستقراطياً .

وقد تمكن شعب روما من الحصول على بعض الضمانات التي تساعده في مراجعة الحاكم ، وأصبحت موافقة وكلاء الشعب على الأحكام الكبرى ضرورية في بعض التعديلات التي أدخلت على الشريعة الرومانية بعد ثورة الشعب أكثر من مرة ، ولكنها كانت كلها ضمانات ملية لمنع والوقاية وليست للعمل والتوجيه . وقد أشار « شيشرون » إلى المساواة الطبيعية بين الناس في كتابه « القوانين » وقال « إننا مولودون للعدل وإن الحق مستمد من الطبيعة لا من أفكار الناس : » ومهما نطاق على الإنسان الواحد تعريفاً

معيناً له فهو منطبق على جميع البشر ، وهذا تأكيد على أنه لا فرق في النوع بين إنسان وإنسان (١) .

الديمقراطية والأديان :

لم تحمل الأديان أمر الديمقراطية حيث جاء في التوراة « صل لربك من أجل خدمتك حتى لا نموت » ، لأننا قد أضفنا إلى خطابنا خطيئة أخرى وهي طلب ملك لنا .

وجاء في الإنجيل : « إن كبراء الأمم يحكمونها ويتحكمون فيها فيجب ألا يوجد ذلك بينكم » . وقد قال القديس بولس « الله مصدر كل سلطة » Ommis potestas a deo ، وقد أضاف رجال الدين في شرحهم لهذه الجملة « وذلك عن طريق الشعب » أما القديس توماس فقد ذهب إلى أن السلطة التي هي من حق الله يمتلكها الشعب .

وقد جاء في القرآن الكريم قول الله تعالى « وأمرهم شورى بينهم » ، « وشاورهم في الأمر » . كذلك قال الرسول صلى الله عليه وسلم : « كلكم راع وكل راع مسئول عن رعيته » ، « كلكم لآدم ، وآدم من تراب » ، « ليس لعربي على أعجمي ولا لقرشي على حبشي فضل إلا بالتقوى » .

وقد وضحت التسوية بين الناس في الدعوة من قواه تعالى : « وما أرسلناك إلا كافة للناس » ، فالإسلام ليس دعوة مقصورة على جنس من الأجناس ولا عصبية من العصب ، ولكنه كان يدعو للمساواة بين الناس .

وقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم مثالا رائعا للديمقراطية يشاور أصحابه فيما ينوي القيام به ، ويسألهم الرأي في كل الأمور التي تعرض له ، حتى قال أبو هريرة : « ما رأيت أحداً قط أكثر مشاورة لأصحابه من الرسول

(١) المرجع السابق ، ص ١٩ .

« ص » . وكان الخلفاء الراشدون (رضى الله عنهم) أمثلة صادقة في الديمقراطية :
 لحين مات الرسول (ص) لم يترك وصية يحدد فيها من يخلفه ، حتى كان
 « لإجماع السقيفة » حيث قام خلاف على من يخلف الرسول ، المهاجرون
 أم الأنصار ، وانتهى الاجتماع بعد خلاف شديد ، وتم مبايعة أبي
 بكر الصديق حيث قال كلمته المشهورة بعد المبايعة :

« أيها الناس قد وليت عليكم ولست بخيركم ، فإن أحسنت فأعينوني
 وإن أسأت فقوموني . الصديق أمانه ، والكذب نيانة . والضعيف فيكم
 أقوى عندي حتى آخذ له حقه ، والقوى ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه
 إن شاء الله . »

وعندما تولى عمر بن الخطاب الخلافة قال « أأمن رأى منكم في
 عوجاجا فليقومه » . وكان عمر رضى الله عنه يستدعى إليه من يزجرونه
 ويلذكرونه ويقول هل الملاء » « رحم الله إمرأاً أهلى إلينا عيوبنا »

ويعلق الأستاذ العقاد على الديمقراطية التي سادت في عهد الإسلام
 ويعجب بها أشد الإعجاب ويقول إن « المجتمع الذى يؤمر كل فرد فيه
 بهديته والاستماع لمن يهديه ، غنى بالديمقراطية الاجتماعية عن نظام من نظم
 الديمقراطية السياسية ، لأن الأمة كلها فى ذلك المجتمع حاكمة ومحكومة ،
 وأمرة ومأمورة ، ونهاية منية ، فلا محل فيها لطغيان أو استئثار » (١) .

والديمراطية وإن كانت فكرة قديمة ، كما سبق القول ، إلا أن تطبيقها
 يعتبر موضوعاً حديثاً ، ذلك لأن النظام الديمقراطى الذى يهدف إلى إشراك
 أكبر عدد ممكن فى الحكم بطريق مباشر أو غير مباشر ، لم يطبق عملياً
 إلا بعد الثورة الفرنسية ، ولم ينتشر إلا بعد الحرب العظمى ولعل الفضل فى

تطبيق المبدأ الديمقراطي عمليا يرجع إلى كتابات الفلاسفة وبصفة خاصة الفلاسفة الفرنسيين الذين اتخلوا من المبدأ الديمقراطي وصيلة للهجوم على النظام الملكي الاستبدادي . فملوك فرنسا كانوا يعتمدون على النظريات الدينية لتدعيم مملكتهم المطلق ، فهم مسئولون أمام الخالق عز وجل وحده ، وعلى الشعب واجب الطاعة والرضى ، مهما كان في أعمالهم من شذوذ أو مجافاة لروح العدالة . على هذا الأساس لم يكن هنا بديل من أن يلجأ الكتاب والفلاسفة إلى فكرة الديمقراطية يطلبون المساعدة للحد من طغيان الملوك ، وكان الهدف من وراء ذلك ليس هو عزل الملوك والأباطرة وإنما الحد من سلطانهم . ويحتج فيليب بر Philip Pot أول مثل في فرنسا يستخدم هذه النظرية ، حيث قرر ، أمام جمعية الهيئات العمومية في عهد شارل الثامن سنة ١٤٨٤ : « بأن الشعب هو صاحب السلطة والذي يجبها للملك ، وعلى ذلك فطالب أن الملك قاصر ، فإن الشعب — ممثلا في الجمعيات العمومية لا الأمراء — هو صاحب الحق في تنظيم الوصاية » (١)

وتتضح لنا من ذلك أن المبدأ الديمقراطي كان في ذلك الحين نظرية فلسفية ، هدفها محاربة الاستبداد . وفي أواخر القرن السادس عشر أرجع الكتاب والفلاسفة المبدأ للديمقراطي إلى فكرة التعاقد ، وهي أن الشعب وهو صاحب السيادة والسلطان ، قد تنازل عن هذا السلطان للملك بشروط معينة ، فإذا حدث وأخل الملك بهذه الشروط فسخ العقد وأعاد سلطة الملك بلا أساس قانوني ، ويعتبر هذا ما ينبغي مقاومته والتخلص منه (٢) .

ونخلص مما تقدم إلى أن الديمقراطية — حتى القرن السابع عشر — كان أساسها ثلاثة مبادئ أساسية تلتخص في أن الشعب هو صاحب السيادة ، وأنه عهد بسلطته إلى الملك ، وأن الملك إذا خرج عن حدود سلطته واعتلى على حقوق الشعب فإنه من الواجب استرداد السلطة منه .

(١) ، (٢) د. السيد صبري ، مبادئ القانون الدستوري ، مكتبة عداة ومبة ،

وينبغي أن نشير إلى أنه نتيجة لظلم لويس الرابع عشر والخامس عشر ، زاد المبدأ الديمقراطي قوة ، وأخذت فكرة سيادة الشعب تنتشر ، وصارت الديمقراطية مبدأ سياسياً فضلاً عن أنه قد ظهرت في أواخر القرن الثامن عشر فكرة عدم قابلية التنازل عن السيادة ، على أساس أنها تلتصق بالشعب ، ومن هنا فقد ظهرت فكرة الديمقراطية في وضع جديد ، وأبد جان جاك روسو Rousseau هذا الاتجاه ، ووضع نظريته في العقد الاجتماعي ، التي أصبحت إنجيل الثورة الفرنسية :

وتقوم نظرية العقد الاجتماعي Social Contract على فرضين :
١ - أن هناك حالة طبيعية سابقة على وجود الجماعة المتمدينة لم يكن الفرد فيها خاضعاً لأى سلطان ، بل كان متمتعاً بحرية كاملة .

٢ - عقد اجتماعى صريح أو ضمنى أنهى به الأفراد حالتهم السابقة ورغبة منهم في الخروج منها لتكوين أمة ، وأقاموا باتفاقهم الاجتماعى سلطة الأفراد وهى سلطة الفرد المشترك ، أو بعبارة أخرى هى ساطة الأمة . وعلى هذا الأساس فإن العقد الاجتماعى لم ينشئ السلطة فقط بل أنشأ الأمة أيضاً .

وقد ظلت الديمقراطية إلى عهد روسو ، أى إلى القرن الثامن عشر ، نظرية فلسفية فقط تهدف إلى الحد من سيطرة الملوك ، إلى أن قامت الثورة الفرنسية وتم إعلان حقوق الإنسان في ٢٦ أغسطس ١٧٨٩ ، ونصت المادة الثالثة منه على مبدأ سيادة الأمة فقررت أن السيادة كلها مركزة في الأمة وكل هيئة وكل شخص يتولى الحكم ، إنما يستمد سلطته من الأمة . كما نصت المادة السادسة من الاعلان على أن القانون هو التعبير عن إرادة الأمة .

“.. La Loi est l'expression de la Volonté generale..”.

وانطلاقاً من هذا يتضح لنا أن إعلان حقوق الإنسان جعل الديمقراطية مبدأ قانونياً جديداً تقوم عليه أسس الحكم في الدول ، وبذلك تحول للمبدأ النظرى الفلسفى إلى المجال العلمى التطبيقى وأصبح قاعدة قانونية عامة ،

وقد أخذ هذا المبدأ في الانتشار بسرعة، وأدى إلى إنهيار النظام الملكي المطلق، وانتشار مبدأ السيادة الشعبية في معظم الدساتير الحديثة ، وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى (١).

وقد أخذ المبدأ الديمقراطي ينتشر من فرنسا إلى دساتير الدول الأخرى، حتى أصبح قاعدة عامة في كل الدساتير في الدول الديمقراطية الحديثة، وقد نص دستور سنة ١٩٢٣ المصري على هذا المبدأ في المادة (٢٣) بقوله : « الأمة متساوية السبلات واستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور » وقد أعلنت المادة الثانية من الدستور الصادر سنة ١٩٥٦ في مصر بأن « السيادة للأمة وتكون ممارستها على الوجه المبين في هذا الدستور » ولم يغفل الدستور المصري الحالي الصادر في سبتمبر ١٩٧١ هذا المبدأ ، فقد أشارت المادة الثالثة إلى أن « السيادة للشعب وحده ، وهو مصدر السلطات ، ويمارس الشعب هذه السيادة ويحميها ويصون الوحدة الوطنية على الوجه المبين في الدستور » .

ويجب ألا ننسى أن الدستور الفرنسي الذي تم وضعه في سنة ١٩٤٦ جاء في مادته الثالثة « أن السيادة القومية هي حق للشعب الفرنسي ، ولا يجوز لأي قطاع من قطاعات الشعب ، أو أي فرد منه ، أن يدعي لنفسه الحق في ممارستها » .

كما جاء في « إعلان الاستقلال » الأمريكي أن كل الحكومات تستمد سلطاتها العادلة من موافقة المحكومين (٢) .

(١) للاستزادة في إعلان حقوق الإنسان يمكن الرجوع إلى :

Collins, Henry; Rights of Man, Penguin books, London, 1969, pp. 132-4.

Carr, R. K. and others American democracy, Holt, (٢)
Rinchart and Winston Inc., New York, U.S.A., 1970, pp.1-12.

خصائص الديمقراطية :

تتميز الديمقراطية التي أشار إليها الفلاسفة منذ أقدم العصور ، واعتنقها الثورة الفرنسية ووضعتها موضع التنفيذ ، بأنها الديمقراطية الكلاسيكية ، أى التقليدية . ومن الخصائص البارزة للديمقراطية التقليدية ، أن الشعب هو صاحب السيادة ، وهو يمارسها إما بنفسه وهذه هي الديمقراطية للباشرة ، وإما عن طريق نواب عنه ، وهذه هي الديمقراطية غير المباشرة أو النيابية .

وحقيقة الأمر أن الديمقراطية المباشرة لا تطبق الآن بصورة واسعة ، ذلك لأن غالبية الدول الحديثة تتميز بكثرة سكانها مما يدرج معه ، بل ويستحيل أن يدير الشعب شئونه بنفسه ، ويكتفى بانتخاب نواب عنه يمارسون الحكم وعلى هذا فإن الديمقراطية الموجودة في غالبية الدول تعتبر ديمقراطية نيابية يقتصر دور الشعب فيها على المشاركة في انتخاب النواب الذين يمثلونه ويكونون بالنيابة عنه .

ومن هنا يتضح لنا أن الذين يشتركون في الحكم وفي إقرار القوانين والمعاهدات وأهم مظاهر الحكم في الدولة يعتبرون قلة قليلة يتخبرهم أفراد المجتمع . وهذا يؤيد قول الرئيس «مازاريك» رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا الأسبق ، بأن الأقلية هي التي تحكم في الواقع سواء أكان النظام ديمقراطياً أم اتوقراطياً .

ولهذا فإن الاعتماد يسود بأن مدلول السيادة الشعبية في الوقت الحاضر ، إنما يتحقق عن طريق وسيلة قوية التأثير وهي الرأي العام ، الذي يعتبر قوة مؤثرة وفعالة لا يمكن التقليل من أهميتها : ولا شك أن الرقابة التي يباشرها الرأي العام (*) Public Opinion على الحكام في الوقت الحاضر تعتبر هي المظهر الأساسي لإشتراك الشعب في الحكم :

(*) سوف نعالج موضوع الرأي العام بصورة تفصيلية في مجال آخر .

رقابة الرأى العام هى التى توجه الحكام إلى الحكم وفوق رغبات الناس
هذه الرقابة تعتبر هى الخاصية الأساسية للديمقراطية التى تميزها عن أشكال
الحكومات الأخرى ،

وإلى جانب ماسلف فإن هناك بعض الخصائص الأخرى التى تميز
الديمقراطية نحاول أن نعرض لها بصورة مبسطة فيما يلى :

١ — احترام الحقوق والحريات :

تسعى الديمقراطية إلى احترام الحقوق والحريات ، وهذه الحريات التى
تعمل الديمقراطية على تحقيقها ، قد تطورت منذ القرن الثامن عشر ،
تقد كانت هذه الحريات ذات صبغة فردية حتى منتصف القرن التاسع عشر .
ويعتبر إعلان حقوق الإنسان أحسن دليل على ذلك ، إذ وضع هذا الإعلان
الفرد مع حقوقه الطبيعية أساساً لكل تنظيم اجتماعى . فالفرد له مطلق الحرية
فى حدود ما تتطلبه مصلحة الجماعة . ومن أجل ذلك فإن الحكومة الديمقراطية
التي قامت على مبادئ الثورة الفرنسية التزمت باحترام حرية الفرد ، تلك
الحرية التى كانت مقبلة بالقانون الذى وضعته الهيئة المسؤولة عن ذلك
والذى يسمى لتحقيق الصالح العام للجماعة ،

٢ — تحقيق المساواة بين الأفراد

والمقصود بالمساواة فى هذا المجال الذى تسعى الديمقراطية إلى تحقيقه ،
هو المساواة أمام القانون ، أى أن يكون القانون واحداً بالنسبة لجميع أفراد
الشعب ، بحيث لا يكون هناك تمييز بين فرد أو طبقة لأى سبب من الأسباب :

٣ — تحقيق الحرية السياسية :

تهدف الديمقراطية إلى تحقيق الحرية السياسية *Political Liberty* ،
ذلك لأن المبدأ الديمقراطى إنما نشأ فى ظل إستبداد الملوك وطفانيهم ، فكان
هدف الشعوب ، حينئذ ، هو محاولة التخلص من هذا الاستبداد عن طريق تحقيق

الحرية والمساواة السياسية ، فضلاً عن أن الصناعة لم تكن قد تقدمت وازدهرت بعد .

وفي الوقت الحاضر ، تقدمت الصناعة وتطورت الحياة الاجتماعية ، وتبع ذلك ظهور الديمقراطية الاجتماعية Social democracy التي تستهدف تحقيق المساواة الاجتماعية . ولا شك أن هناك اختلافاً بين الديمقراطية السياسية والاجتماعية ، حيث يقصد بالديمقراطية السياسية « أن كل شيء بالشعب » ، أو الثانية فيقصد بها « أن كل شيء للشعب » ويجب ألا يفرقنا في هذا المقام أن نقول بأن الديمقراطية الاجتماعية لا يمكن أن تغني عن الديمقراطية السياسية بأي حال من الأحوال ، ويرجع ذلك إلى أن ما يحصل عليه الشعب في الحالة الأولى من الإصلاح يعتبر منحة من الحاكم ، بينما في الحالة الثانية يحصل الشعب بنفسه على ما يريد من الإصلاحات (١) .

ومن الحقائق العامة أن معظم النول التي تأخذ بالديمقراطية ، بدأت تدخل في بلادها كثير من عناصر ومظاهر الديمقراطية الاجتماعية عن طريق إصدار التشريعات التي تهدف إلى إصلاح وتحسين أحوال العدالة ، ورفع مستوى معيشتهم ، وكذلك العمل على إزالة الفوارق الاجتماعية الكبيرة بين الطبقات . وقد أخذ بهذا الاتجاه المصور الفرنسي المبادو سنة ١٩٤٦ ، فقد ضمن مقدمته كثيراً من هذه المبادئ والأحكام . وقد شتبه المصور المصري المبادو سنة ١٩٧١ الباب الثاني منه لتقرير كثير من هذه المبادئ الاجتماعية والاقتصادية واختار لذلك عنوان « المقومات الأساسية للمجتمع » .

٤ - الديمقراطية مذهب فردي :

تعتبر الديمقراطية الفردية من مبادئ الثورة الفرنسية ، وهذا يبدو واضحاً في إعلان حقوق الإنسان الذي صدر سنة ١٧٨٩ ، فقد كان الفرد وحقوقه

(١) د. السيد صبري ، المرجع السابق ، ص ٥٤ د. محمود محمد حافظ ، الوجيز

في التنظيم السياسية والقانون للدستور ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٦ : ص ٩٣ - ٩٨ .

مجال اهتمام هذه الوثيقة وليست الدولة : وهذا يعنى أن الديمقراطية تشرك الأفراد في الحكم بصفتهم أفراداً وبغض النظر عن وظائفهم أو عضويتهم في أية جماعة من الجماعات ، ويؤدى المبدأ الفردى إلى (١) :

(أ) يجب ألا يكون هناك وسيط بين الدولة صاحبة السيادة ، وبين الأفراد ، وألا تتقدم المصالح الخاصة على المصالح العام ، وهذا ما قضت عليه الثورة الفرنسية ، فلم يعد هناك امتيازات للأشراف ورجال الدين .

(ب) أن يشترك كل فرد في الشؤون السياسية العامة كإنسان ، أى كفرد بغض النظر عن أى اعتبار آخر كجماعة أو الطبقة التى ينسب إليها ، فالحقوق السياسية التى يتمتع بها الفرد في الديمقراطية تكون باعتبارها لإنساناً فقط .

٥ - الديمقراطية هي حكومة الأحزاب :

يلتزم بعض المفسرين إلى أن الديمقراطية ، لا يمكن أن تتحقق بغير الأحزاب (٢) ، (وبصفة خاصة الديمقراطية النيابية) ، إذ كيف يتسنى التعرف على الأغلبية واتجاهاتها إذا لم يكن للأحزاب وجود .

وحقيقة الأمر ، أن النظام الحزبى ، لا يمكن أن يؤتى أكله أو يحقق المقصود من وجوده في الدول التى لم يكتمل فيها نمو الوعى القومى السياسى بعد . ذلك لأن الجهل يجعل من السهل على القادة الحزبيين أن يتلاعبوا بثقة الجماهير من خلال الخطب الرنانة والوعود البراقة . وعلى هذا تفقد الأحزاب السياسية ركنها أساسياً وهاماً من الأركان التى تتركز عليها وهو رقابة للرأى العام على الأعمال التى تضطلع بها .

(١) عاجل كل من « بن » و « بيترز » موضوع إرادة الشعب بأنها تتكون من مجموعة الإرادات الفردية التى لا تتحقق نتيجة التشابه في المصالح المختلفة ، ولكنها تأتى نتيجة اصطناع وسيلة توزن بها بغض الإرادات ضد بعضها الآخر ، أى أن كل إرادة فردية لها وزنها وتقديرها الخاص بها يراجع ذلك في :

Benn, S. I. and Peters, R. S.: Social Principles and the Democratic state, London, 1961, P. 346.

(٢) سوف تعالج الأحزاب السياسية في مجال آخر .

صور الديمقراطية :

نحاول في هذا المجال أن نعرض لصور الديمقراطية وأشكالها التي تكون عليها في عملية التطبيق . وتقسم الديمقراطية إلى ثلاثة أقسام :

- ١ - الديمقراطية المباشرة .
- ٢ - الديمقراطية النيابية .
- ٣ - الديمقراطية شبه المباشرة .

١ - الديمقراطية المباشرة :

وتعتبر الديمقراطية المباشرة direct democracy أقرب النظم السياسية إلى الديمقراطية الصحيحة . وعلى الرغم من أن هذا النظام هو أقدم النظم الديمقراطية ، فقد كان منتشرأ في اليونان ، إلا أنه لم يعد له وجود اليوم إلا في بعض المقاطعات الصغيرة . ويرجع عدم انتشار هذا النظام - كما سبق القول - إلى اتساع الدول الحديثة ، وزيادة عدد السكان مما يصعب معه إدارة الشعب شئونه بنفسه .

وقد كان « جان جاك روسو » من أكبر أنصار هذا النظام المباشر فهو في نظره النظام الأمثل لأنه الدليل على وجود مبدأ سيادة الأمة . ولا يعترف « روسو » بالنظام النيابي لأنه يرى أن الأخذ به يدل على ضعف الروح الوطنية .

وفي الديمقراطية المباشرة يتولى الشعب بنفسه ممارسة السيادة كاملة ، فيجتمع أفراد الشعب والذين لهم حق ممارسة الحقوق السياسية في هيئة جمعية شعبية ، ويقررون القوانين بأنفسهم ، ونفس الوقت يعينون الموظفين القائمين بالسلطة التنفيذية والقضائية للنظر في فض المنازعات بين الأفراد . ويتضح لنا أن الجمعية الشعبية هي التي تتولى السلطة التشريعية بنفسها :

وعلى الرغم من أن الحكومة الديمقراطية المباشرة تعتبر أقرب النظم إلى الديمقراطية الصحيحة ، إلا أنه من الصعب تحقيقها ، في الواقع العملي ، نظراً لاتساع الدول ، وكثرة عدد السكان ، وأصبح على الدول أن تقوم بواجبات كثيرة ومعقدة لا يستطيع الشعب أن يئلى برأيه فيها بصورة مباشرة .

٢ - الديمقراطية النيابية Representative Democracy

تمثل الديمقراطية النيابية في أن يقوم الشعب بانتخابات عدد محدد من أفراد الشعب يطلق عليهم « نواب » ليمارسوا السيادة ويتولوا الحكم بالنيابة عنه .

وقد نشأ النظام النيابي في انجلترا نتيجة تطور تاريخي ، ككل النظم الانجليزية التي نشأت ، مع الزمن ، وأخذت في التطور حتى أصبحت تقاليد راسخة ، لذلك فقد نشأ هناك مجلس اللوردات ومجلس للموم .

ويلاحظ أن الأساس الأول الذي يركز عليه النظام ، هو وجود برلمان منتخب كله أو معظمه بواسطة الشعب لمدة معينة ، ويكون من مجلس أو مجلسين ، ويتولى البرلمان أو المجلس القيام بوظائف ثلاث : الوظيفة التشريعية ، والموافقة على الميزانية ، ومراقبة السلطة التنفيذية .

وإلى جانب ذلك فإنه من أسس النظام النيابي الآن أن النائب لا يمثل دائرته وحدها ، بل يمثل الأمة كلها ، وهذه القاعدة موجودة في معظم الدساتير الحديثة ، وقد نص عليها الدستور المصري الصادر سنة ١٩٢٣ (م ٩١) وتنص على أن « عضو البرلمان عن الأمة كلها ولا يجوز لناخيه ولا للسلطة التي تعينه ، توكيله بأمر على سبيل الالتزام » .

فضلا عن ذلك فإن النظام النيابي يقوم على استقلال البرلمان قانوناً خلال مدة نيابته عن مجموع الناخبين ، فالبرلمان بعد

الانتخاب يصبح هو صاحب السلطة القانونية ، ولايستطيع الشعب أن يتدخل في أعماله . وعلى هذا فإن الشعب تنهى مهمته الدستورية ، وتنتهى مظهر إشراكه في الحكم بمجرد إنتهاء عملية الانتخاب ، وبعدها يصبح البرلمان هو صاحب السلطة والمباشر لها بالاشتراك مع السلطة التنفيذية .

ومن أجل ذلك نرى أن « روسو » ينتقد النظام النيابي انتقاداً مرأ ، وفضل الديمقراطية المباشرة عليه ، وقد علق على النظام النيابي الإنجليزي بقوله « يعتقد الشعب الإنجليزي أنه حر ، ولكن هذا محض وهم ، إذ أنه ليس حراً إلا في فترة إنتخاب أعضاء البرلمان ، فإذا ماتمت عملية الانتخاب عاد الشعب عبداً لاسطة له ».

ومن هذا يتضح أنه في النظام النيابي ، لا يباشر الشعب فيه أى سلطة قانونية بعد إنتهاء الانتخابات ، بل تنحصر السيادة القانونية في البرلمان وحده أو مع الحكومة وفقاً لما ينص عليه دستور الدولة .

٣ - الديمقراطية شبه المباشرة

نعتبر الديمقراطية شبه المباشرة Semi-direct democracy نظاماً وسطاً بين الديمقراطية المباشرة التي يحكم الشعب فيها نفسه بنفسه دون وسيط ، والديمقراطية النيابية التي تقتصر مهمة الشعب فيها على إختيار نواب يمارسون وظائف السلطة باسمه ونياية عنه . ففي الديمقراطية شبه المباشرة لا يكتفى الشعب بانتخاب مجلس نيابي ، بل يشارك هذا المجلس في مباشرة مظاهر الحكم ، وبصفة خاصة ، الوظيفة التشريعية ، وكذلك يراقب هذا المجلس ، فيكون له في بعض الأحوال ، حق حله قبل إنتهاء مدته ، ويراقب أعضائه فيكون للناخبين حق إعادة الانتخاب في إحدى الدوائر الانتخابية ، وهكذا . وعلى هذا يعتبر الناخبون في هذا النظام سلطة رابعة إلى جانب السلطات الثلاث الموجودة .

وقد عرفت الديمقراطية شبه المباشرة وطبقت منذ زمن طويل في دستور الاتحاد السويسرى ودساتير المقاطعات السويسرية ، وقد أخذت بها كثير من الولايات المتحدة الأمريكية . وقد إنتشر بعد الحرب العالمية الأولى بصورة واسعة (١) .

ويتطلب هذا النظام ، لكى يحقق النجاح ، مستوى عالياً من الثقافة والمدنية ، حتى يصبح الشعب أهلاً للمشاركة فى شئون الحكم والمساهمة مع أعضاء البرلمان فى مباشرة مظاهر السلطة ، فضلاً عن ذلك فإنه يتطلب الاعتراف بحقوق الأفراد وحرياتهم ، وتنظيم مباشرتها وضمان وجودها فى دستور الدولة .

* * * * *

تقويم الديمقراطية :

إنقسم الكتاب بالنسبة إلى النظام الديمقراطى بين معارض ومؤيد ، ونحاول فى هذه المصطلح الإشارة إلى وجهات النظر السلبية والإيجابية فى هذا المصدد .

الانتقادات التى وجهت للديمقراطية

وجهت إلى نظام الحكم الديمقراطى بعض الانتقادات يمكن حصرها فيما يلى :

١- أن نظام الحكم الديمقراطى ، وإن كان فى ظاهره يمثل حكم الشعب بواسطة الشعب أو أغليبيته ، إلا أنه فى الواقع يمثل حكم الأقلية ، فالديمقراطية البرلمانية تحولت إلى ديمقراطية نيابية . وعلى هذا فإن الأقلية

(١) د. محمود حافظ ، الوجيز فى النظم السياسية والقانون الدستورى ، المرجع

هى التى تحكم وتسيطر وتصدر القرارات ، فسيادة الشعب تعتبر ضرباً من الوهم والخيال .

٢ — إذا كان هناك إقتناع كامل بأن الديمقراطية تجعل الحكم بيد أغلبية الشعب ، فلماذا بذلك تفضل الكم على الكيف ولا تقيم وزناً للكفاءات ، فالشعب لا يملك المؤهلات الملائمة التى تمكنه من الحكم . ومن أجل ذلك ذهب البعض إلى القول بأن الديمقراطية تعنى حكم الجهلاء والاعقياء .

٣ — أن الديمقراطية تقوم بتوزيع السلطات على هيئات متعددة ، وهذا يؤدى إلى توزيع المسئولية وعدم تحديد المسئول فعلا عن شئون البلاد ، فالنائب ينسب المسئولية للبرلمان بكلمة ، بينما يلقي الوزير بالمسئولية على الوزارة كلها .

٤ — أن الديمقراطية لا تهتم بالتخصص ، إذ يكفي لتولى الوزراء مناصبهم أن يكونوا على قدر معين من اللكاء والثقافة وحسن التصرف ، ولكن لا يشترط فيهم التخصص الفنى المناسب لكل وزارة ، وهذا يؤدى إلى إضعاف رقابة الرؤساء على المرعوسين .

٥ — أن الديمقراطية تؤدى إلى وجود الأحزاب وتعددتها ، وبالتالي إلى إنقسامها وكثرة المشاحنات بينها ، وهذا يؤدى إلى تفتيت وحدة الأمة وضيعا وقتها فى مهاترات ومناقشات لا جدوى منها .

٦ — على الرغم من أنه يقال أن الديمقراطية تحقق حريات الشعب ، إلا أنها فى الواقع العمل تؤدى إلى إستبداد المجالس النيابية وطغياها . فهى بذلك تعمل على إحلال استبداد البرلمان محل استبداد الملوك . ولاشك أن استبداد البرلمان يعتبر أخطر بكثير من استبداد الملوك . إلا أن هذا الاستبداد تحيط به حالة من السعادة الشعبية ، ولذلك فإن الفقيه « دوجي » Diguit نصيح بضرورة وضع قيود وضمانات كبيرة ضد استبداد البرلمان ، أكثر من تلك الضمانات التى تتخذ ضد الملوك وسلطتهم المطلقة .

٧- لا يمكن للديمقراطية أن تنجح كنظام للحكم أوقات الأزمات التي تمر بالأمّة ، ذلك لأن الأزمات والشدائد تتطلب أن يتولى أمر الأمّة فيها حاكم أو سلطة تنفيذية قوية تستطيع توجية دفة الأمور بالقوة .

هذا جانب من بعض الانتقادات التي وجهت للنظام الديمقراطي ، إلا أن هناك فريقاً من العلماء قاموا بالرد عليها تدعيها لموقفهم المؤيد للديمقراطية وساقوا في هذا المجال عدداً من الحجج نشير فيما يلي إلى أهمها : (١)

١- أن الديمقراطية لا تمثل حكم الأقلية كما يقول المعارضون ، وذلك لوجود رقابة الرأي العام الذي يعتبر السلاح المؤثر من جانب الشعب ، والذي يستطيع من خلاله أن يوجه الحكام إلى السيادة المرغوبة . فالرأي العام هو مظهر إشراك جميع أفراد الشعب في الحكم سواء الأغلبية أو الأقلية . فضلاً عن ذلك فإن الديمقراطية تعمل على إشراك أكبر عدد ممكن من الشعب في الانتخابات عن طريق الاقتراع العام .

٢- أما بالنسبة لموضوع تفضيل الديمقراطية للحكم على الكيف ، وتركها لأمور الدولة في يد الجهلاء . فإن هذا القصور لا يجب إلصاقه بالنظام نفسه ، ولكن السبب فيه هو تأخر الشعوب وعدم وعيها ، ومن ثم فإنه يمكن تدارك هذا النقص من خلال نشر الثقافة والتعليم في المجتمع ، هذا فضلاً عن أن النظام الديمقراطي - بأخذه بهذا الاتجاه - يعتبر مدوسة يمارس من خلالها الحكم ، ويتعلم كيف يدير شئونه بصورة عمالية .

٣- أما مسألة عدم التخصص فيمكن الخلاص منها عن طريق وضع مواصفات معينة لمن يتولى أعمالاً فيه . ويلاحظ أن النظم الديمقراطية تحاول من جانبها تعويض هذا النقص الفئ للثواب عن طريق تشكيل اللجان البرلمانية وإنشاء مجالس فنية متخصصة لبحث الأمور الفنية والاقتصادية .

(١) د. محمود محمد حافظ ؛ المرجع السابق؛ ص ١١١ - ١١٢ وكذلك

عبد الفتاح حنين العمودي ؛ المرجع السابق؛ ص ٣٢ - ٣٤ .

أما الامر الخاص بعدم تخصص الوزراء فان هذا الأمر لا يعنى شيئا، فوظيفة الوزير تعتبر مهمة سياسية فقط ، حيث يقوم بالاشراف على وزارة وتوجيه سياستها العامة وفقا للخطة الموضوعية ، أما الأعمال الفنية المتخصصة فيتولى أمرها وكلاء الوزارات الدائمون وهم متخصصون وقادرون على توجيه دفعة العمل الفنى .

٤ - والنقد الموجه إلى توزيع المسئولية ليس فى محلة ، ذلك لأن تركيز السلطة فى أيدي محدودة يساعد على الاستبداد .

٥ - إذا كانت الديمقراطية تنتقد لأنها تستلزم وجود الأحزاب وتعددتها مما يؤدى إلى انقسام الأمة ، كما يقولون ، فإن الاجابة على ذلك تخلص فى أن رقى الشعوب وتقدمها ، ونمو الشعور بالمسئولية كقيل بأن يخفف من مساوى النظام الحزبى ، فالأحزاب لها فوائد كثيرة لا يمكن التقايل من أهميتها ، فضلا عن أن إختلاف وجهات النظر ، وتنافس ، الأحزاب فيما بينها تنافسا حرا شريفا ، يحقق فى نهاية الأمر صالح الشعب كله .

٦ - أما الانتقاد الخاص بأن الديمقراطية تؤدى إلى إستبداد البرلمان تحت ستار السيادة الشعبية ، فإنه من الممكن التخلص من ذلك عن طريق تحقيق التوازن بين السلطات حتى لا تنطفى إحداها على الأخرى . فالديمقراطية إنظام يتميز بالمرونة والمرونة على التشكل وفقا لظروف كل دولة على حدة ، فمثلا فى البلاد التى يطغى فيها البرلمان ويقوى نفوذه ، يمكن تقوية السلطة التنفيذية فيها للحد من إستبداد البرلمان وطغيانه ، فضلا عن أن الرأى العام - يقف حائلا أمام استبداد البرلمان ، ويوجهه الوجهة السليمة التى تتفق مع تحقيق رغبانة وإهتماماته كلها .

٧ - أما عن عدم صلاحية الديمقراطية للحكم فى الأوقات العصيبة ، فهذا يتناقى مع ما يتصف به النظام الديمقراطى من مرونة ومقدرة للتكيف والتألف مع الظروف التى يتعامل معها . ففي أوقات الازمات تستخدم الشدة ، أو قد تتخذ شكلا شبة دكتاتورى لفترات مؤقتة تنهى بزوال

الظروف العصية. وعلى هذا يمكن للديمقراطية أن تحقق نجاحاً متقطع النظير في مواجهة الظروف العصبية ، وهذا ما حدث فعلاً في الحربين العالميتين .

فضلاً عن هذه الحجج التي ساقها أنصار الديمقراطية ليصلوا بها معاول النقد والهدم ، فانهم ذهبوا إلى القول بأنه مهما كانت الظروف فلن لكل نظام عيوباً ، والديمقراطية كنظام من صنع البشر ، لا تخلو هي الأخرى من العيوب ، ولكنها على كل حال تعد خيراً من النظم الأخرى التي تناصبها العداء . فالديمقراطية أقل نظم الحكم عيوباً إلى جانب أنها أصبحت أمراً ضرورياً ، ونظاماً حتمياً لا مفر منه في العصر الحديث ، في ظل تقدم الشعوب ورقبها . لذلك فإنه ينبغي العمل بقليل المستطاع على التخلص من العيوب التي تلحق بالديمقراطية لتمكين من تحقيق أهدافها بصورة قوية وفعالة .

* * * *

الفصل العاشر

تطور النظام السياسي في جمهورية مصر العربية .

أولا : النظام السيامي في مصر القديمة

سادت السلطة التقليدية في المجتمعات القديمة ، حيث كانت هذه السلطة تركز في حكم رب الأسرة أو رئيس القبيلة بحيث كان هناك من يخلف هؤلاء في سلطتهم بعد مماتهم ، وعلى ذلك فقد كانت السلطة تقليدية وراثية . وقد سادت هذه السلطة بطبيعة الحال في مصر القديمة ، نظراً لأن مصر كانت بلداً زراعياً ، والزراعة بطبيعتها تتميز بالاستقرار في الأرض ، ويعتبر هذا الاستقرار مظهراً أساسياً من مظاهر السلطة الأبوية . Parental Authority . والسلطة الأبوية لا تركز على القوة المادية ، بل تستمد دعائمها من الخضوع للأسرة ويعتبر هذا الخضوع ذا طبيعة أخلاقية ، وتتميز هذه السلطة بأهميتها البارزة ، لأنها تعتبر الدعامة الأساسية لتعميق الاستقرار والتنظيم الاجتماعي ، *social organization* ، فضلاً عن ذلك ، فإنها تعتبر الركيزة الأساسية في التشريع وسن القوانين ، فقد كان رب الأسرة هو الحاكم والقاضي ، وهو أساس الدين والعرف والتقاليد (١) .

و نظراً لزيادة السكانية في مصر القديمة ، وتعقد الحياة بصورة كبيرة ، فقد انتقلت السلطة الأبوية إلى نطاق مجالس آباء الأسرة ، وروساء العشائر

(٥) كتب هذا الفصل الدكتور إبراهيم أبو الغار

(١) د. مصطفى المشاب ، التفريات والمذاهب السياسية ، مطبعة لجنة البيان العربي ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ٧ ، ويراجع كذلك د. أحمد سويلم العمري ؛ أصول التنظيم السياسية المقارنة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ ، ص ٢٩١ - ٢٩٥ .

لتصبح أوسع نطاقاً وأكثر قلرة على إدارة أمور الرعايا . وقد تبع ذلك نشأة القرى والمدن ، وظهور التنظيم السياسى والإدارى المصرى ، الذى حل محل النظام القبلى الذى كان يقوم على علاقات القرابة والدم . والنظام الإدارى administrative order كان يركز على وحدة المصالح والأهداف الاقتصادية والاجتماعية بصورها المختلفة .

وقد تميز حكام القرى والمدن والمقاطعات فى مصر القديمة ، بالقوة والنفوذ فى مجال الإدارة والحكم . ويرجع تاريخ هذه الإمارات الصغيرة والمدن الكثيرة المستقلة التى نشأت فيها المملكة المصرية ، إلى زمن بعيد . وكان ملوك مصر قبل الملك « نارمر » يسمون أتباع « حوريس » . وقد عمل كل منهم على جمع شمل العشائر والأحلاف المتقاربة وقبائرها . وعلى ذلك صارت دويلة لها قانونها الخاص ومعبودها المحلى . ومع مرور الزمن اندمجت هذه الدويلات فى إقليمين اثنين هما : الإقليم الشمالى ويشمل مصر السفلى ، والإقليم الجنوبى ويشمل مصر العليا .

وقد سعى الفرعنة للسيطرة بلحكام على الإقليمين ، وقد أخضع فرعون لسلطته الإقليمين السالف ذكرهما وأصبح يولى الحكام أو الولاة باسمه ليحكموا لحسابه حيث يجمعون الضرائب ويحشدون الجيوش وينشئون الطرق . وعلى هذا كان فرعون هو الرئيس الأعلى للدولة ، وظل الله فى الأرض ، وينوب عنه هؤلاء الحكام فى إدارة الأقاليم . وكان هؤلاء الحكام ، فى غالب الأمر من الأسرة المانكة ، ويمارسون الحكم فعلاً باسم فرعون صاحب الأرض ، ويلتزمون نحوه بواجبات وإلتزامات مالية وعسكرية ، ومياسية . وكان فرعون يمنح المحاربين المتصرفين فى الحروب الإقطاعات حتى يطمثوا على مستقبلهم ويظلوا مدينين لأرض الوطن الذى يضحون من أجله .

وقد كان إنتقال أداة الحكم من فرعون إلى حكام المقاطعات عملاً أساسياً ساعد فى تثبيت دعائم الحضارة المصرية وتنميتها . وعلى هذا يتضح

لنا أن إدارة الحكم أيام الفراعنة كانت موزعة بين فرعون والوزير وحاكم الإقليم وحاكم المقاطعة ومحافظ المدينة ومجالس الأعيان .

ولقد أصبحت مصر ملكية فتيحة لضم الدويلات العديدة بعضها إلى بعض ، وأصبح فرعون مفوضاً عن حكام هذه الدويلات ، وآلت إليه جميع السلطات الدينية والدنيوية ، ولا يحد من نفوذه إلا القانون . وكان هو الذى يعين وزراءه الذين يعتبرون نواباً له .

وقد عرف قدماء المصريين النظم الدستورية فى أدق معانيها ، فقد عرفوا نظام الوزراء إذ كان للدولة مجلس يسمى « مجلس الدولة » ، ويتكون من وزير أكبر ، ووزراء مختلف شئون الدولة يعينهم الملك بمراسيم محددة ودانوا يعرفون نظام المسئولية الوزارية . وكان الوزير الأكبر مسئولاً أمام الملك لأنه صاحب السيادة العليا فى الدولة ، وليس أمام هيئة نيابية أو مجلس شعبى ، وذلك لأن الحكومة كانت أداة مطيعة للملك . فضلاً عن ذلك فقد عرف المصريون كذلك نظام اللامركزية فى إدارة شئون البلاد . وكانت لهم مجالس سياسية يجتمع فيها حكام الأقاليم لرسم السياسة العليا ، وعرفوا كذلك نظم التنفيذ والمراقبة ، إذ كان المفتشون يذهبون للتنفيذ فى الأقاليم للوقوف على أحوال الناس والتحقق فى نظماتهم ، وتحقيق مطالبهم . وقد عرفوا كذلك نظام الندوات والمجالس الشعبية ، فقد كانوا يجتمعون لمناقشة مطالبهم فى شئون الزراعة والسياسة . وفى الحقيقة فإن هذه المجالس الشعبية كانت هى النواة الأولى للمجالس النيابية بمعناها الصحيح . (١)

ثانياً : النظام السياسى فى عهد الأسرة المالكة

وقد تعاقبت الحياة السياسية على مصر إلى أن جاءت أسرة محمد على ،

(١) د. مصطفى الحشاش : النظريات والمذاهب السياسية ، المرجع السابق ص ٢٨٨ .

تلك الأسرة التي حكمت مئبر نحو مائة وخمسين عاماً (١٨٠٥ - ١٩٥٢). وعلى الرغم من أن نظام الحكم أيام محمد على كان مطلقاً ، فقد سار هذا الحاكم في إدارة شئون البلاد على نمط « المستبد العادل » حتى قال عنه كAUT بلك « إنه أول عثمانى استطاع إدراك الأفكار النافعة فيما يتعلق بالحكومة والإدارة » وعلى الرغم من أن سلطته كانت مطلقة إلا أنه أحكم التدابير من خلال ابتعاده عن الحكم الاستبدادى . فقد شكل لنفسه مجلساً خاصاً إعتاد المداولة فيه مع أعضائه فى جميع الأعمال المرتبطة بالحكومة قبل الشروع فى تنفيذها . وقد شكل - لكل فرع من فروع الإدارة - مجلساً يضم مجموعة من الاختصاصيين . وعلى هذا كان هناك مجلس للحرب ، ومجلس للبحرية ، ومجلس للزراعة ، وآخر للتعليم .. إلخ . فضلاً عن ذلك فقد كان هناك مجلس عام فوق هذه المجالس جميعاً يسمى مجلس الحكومة وكان يختص بالنظر فى جميع أقسام الحكومة . ومهما قبل بشأن هذه المجالس ، وبصفة خاصة المجالس الذى كان يساعد محمد على فى الحكم ، فإنه لم يكن لهذه المجالس سوى رأى استشارى فقط وقد كان الوالى مسئولاً شخصياً أمام الباب العالى .

وقد استمر نظام الحكم المطلق بعد أيام محمد على ، فظل فى أيام عباس الأول (١٨٤٨ - ١٨٥٤) الذى كان حاكماً مستبداً ، ولكنه كان على عكس محمد على فى انه كان عدواً لكل طرق الإصلاح ووسائله ، وقد استمر الحكم المطلق أيام سعيد باشا (١٨٥٤ - ١٨٦٩) الذى سار على منهج محمد على فكان مستبداً عادلاً .

وبعد ذلك جاء حكم الخديوى إسماعيل ، فظل نظام الحكم المطلق قائماً ، ولكن هذا النظام لم يستمر نظراً لأن الحركة الدستورية قد بدأت فى الظهور ، وقد ساعد على ظهور هذه الحركة ونموها الظروف التى مرت بها

البلاد في الفترة التي حكم فيها الخديو إسماعيل البلاد ، وإتصال مصر بصورة كبيرة بالحضارة الأوروبية (١) .

وفي هذا العهد ساد الظلم ولم تتحقق أركان العدالة في أمور كثيرة منها التجنيد والضرائب . فضلاً عن ذلك فلم يكن هناك تنظيم قضائي كما أن الحريات الفردية لم تحترم .

وقد أنشئ مجلس لنواب عام ١٨٦٦ وكان يتكون من ٧٥ عضواً منتخبين من جميع المديريات . إلا أنه لم يكن لهذا المجلس أى وظيفة اللهم إلا إبداء الرأي فيما يعرضه عليه الخديوى ، وكان رأيه في هذا الصدد إستشارياً ، هذا إلى جانب أن الخديوى نفسه لم يكن يعرض على المجلس إلا المسائل الإدارية العملية مثل أمور الري وتطهير الترع وربط الضرائب . ويتضح من ذلك أن الأمور الأساسية الهامة لم تكن من الموضوعات التي تعرض على أعضاء هذا المجلس نظراً لأن الخديوى كان يتحكم في كافة المسائل السياسية بصورة مطلقة . ونظراً للديون التي أغرق بها الخديوى مصر ، حكمت البلاد بواسطة وزارة مستولة ، وتم تعيين مراقبين إنجليز وفرنسين لضمان سداد الديون . ونتيجة لذلك ظهر إهتمام الرأي العام بالأمور السياسية ، وبدأت الصحف في الظهور ونما هذا الاتجاه وأدى إلى ظهور الحركة الدستورية الوطنية .

يبد أن هذه الحركة الدستورية تم القضاء عليها عندما تولى الخديوى توفيق الحكم ، وكان الخديوى توفيق مستسلماً لدوائى إنجلترا وفرنسا ، إلى جانب أنه كان يميل إلى تركيز السلطة في يديه .

وأمام هذا الاستبداد والحكم المطلق ظهرت موجة الرأي العام تعبر عن استياءها لهذا الحكم وأخذ جمال الدين الأفغانى وثله به الشيخ محمد عبده

(١) د . السيد صبرى ، مبادئ القانون الدستورى ، مكتبة عداقه وهبة ، القاهرة ، ١٩٤٩ ، ص ٢٦٧ - ٢٦٨ . وكذلك د . أحمد سويلم المعري ، أصول للنظم السياسية المقارنة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ ، ص ٢٩٢ ، ٢٩٣

ينشر ان الدعوة ضد التدخل الأجنبي ، مما جعل الخديوى ينفي جمال الدين الأفغانى خارج البلاد ويحزل محمد عبده من وظيفته فى دار العلوم .

وفى تلك الأثناء ظهر « الحزب الوطنى » ، وكان يتكون من مجموعة من كبار رجال الدولة من بينهم شريف باشا وعمر لطفى وسلاطان باشا وغيرهم . وقد كان الدافع الاساسى لإنشاء هذا الحزب هو مقاومة نظام الحكم المطلق . وقد جاء فى بيان هذا الحزب « أنه يريد إنقاذ مصر من الهوة السحيقة التى تردت فيها تحت ثقل الربا والاستبداد ، وأن الحكومة الحالية لا تمت إلى مصر بنسب حقيقى ، لأن الدولة هى التى أنشأتها ، ولا دخل الأمة فيها ، ويعلن الحزب أن مصر تريد أن تتمخلص من ديونها بشرط أن تتركها الدول حرة فى تنفيذ الإصلاحات العاجلة » .

وقد تكونت جمعية سرية فى عهد إسماعيل من مجموعة من المصريين هدفها الدفاع عن حقوق المواطنين ، وعندما عاد الجيش من حرب الحبشة انضم إلى هذه الجمعية ضابط مصرى وطنى هو أحمد عرابى .

وقد كافح عرابى هو وزملاؤه كثيراً من أجل المطالبة بحقوق المصريين وحررياتهم ، ولإيجاد حكومة دستورية فى البلاد . إلا أن الحكومة كانت له بالمرصاد ، وصارت تماطله فى تحقيق مطالبه مما اضطره للقيام بمظاهرة عسكرية تؤكد المطالب التى سبق إعلانها وتشكيل مجلس للنواب وزيادة الجيش . وقد وجد الخديوى نفسه مضطراً للزول على رغبة عرابى ، فأقال الوزارة ، وتشكلت وزارة جديدة برئاسة محمد شريف باشا .

ولقد كان من المحدد أن تصدر لأئحة جديدة يتم على أساسها الانتخابات ، ولكن الخديوى تحت التأثير الأجنبى دعا المجلس إلى الانعقاد وفقاً للأئحة الخديوى إسماعيل القديمة (١٨٦٦) ، على أن يعد شريف باشا قانونه الأساسى الجديد ومن المستعجب أن الدول والمراقبين عارضوا بشدة فى توميع إختصاصات مجلس النواب ، وفى الاستجابة لطلبات الحزب العسكرى الخاصة بتدعيم

الجيش وتقويته ، وقد إستجاب شريف باشا لما طالبت به الدول . وقد تمت الانتخابات واجتمع مجلس النواب ، وقدم شريف باشا للمجلس اللائحة التأسيسية الجديدة .

وعلى الرغم من كل هذا فقد سعت حكومتنا لإنجلترا وفرنسا بكل جهدهما إلى محاولة السيطرة على الحركات الوطنية الداخلية ، ومنع كل ما من شأنه إحداث اضطرابات داخلية أو خارجية تهدد النظام القائم في مصر . وقد أدى هذا الموقف الأجنبي إلى تضامن الحزب الوطني والحزب العسكري ومجلس النواب ، والوقوف معاً صفاً واحداً ضد سياسة اللولتين (١).

وقد أدى هذا الموقف المضطرب إلى صدور اللائحة الأساسية لمجلس النواب في ٨ فبراير عام ١٨٨٢ ، وكانت تتضمن بعض المبادئ الأساسية أهمها : ١ - يتم إنتخاب النواب لمدة خمس سنوات ٢ - النواب أحرار في آرائهم ويتمتعون بالحصانة البرلمانية ٣ - كل نائب يعتبر وكيلاً عن عموم القطر المصري لا عن الجهة التي إنتخبته فقط . ٤ - تفتح الدورة بخطة يقرؤها الخديوى أو رئيس الوزارة بالنيابة عنه ، وتضمن توضيح المسائل الهامة التي تعرض على المجلس أثناء إنعقاد جلساته ، وتنتهى الجلسة بعد هذه الخطبة ٥ - ينتخب المجلس لجنة الرد على خطبة الخديوى ٦ - للوزراء الحق في الحضور للمجلس وإبداء وجهات نظرهم فيه ولم أن يذبحوا عنهم وكلاء من كبار الموظفين . ٧ - والمجلس الحق في سؤال الوزراء واستجوابهم ٨ - للحكومة حق اقتراح القوانين ولكنها لا تصبح سارية إلا إذا أقرها المجلس وصدق عليها الخديوى ٩ - للحكومة الحق في إصدار مراسيم لها

(١) د. طهية الجرف ، ثورة ٢٣ يوليو ، ومبادئ النظام السياسى فى الجمهورية العربية المتحدة ، مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٦٦ ، ص ١٨٦ ، ١٨٧ ، وكذلك د. السيد صبرى مبادئ القانون الدستورى ، المرجع السابق ، ص ٢٨٥

قوة القانون إذا طرأت أحوال ضرورية أثناء غيبة البرلمان ، ويجب عرضها عليه عند إجتماعه .

وقد صدر قانون الانتخاب الجديد فى مارس ١٨٨٢ وهو ينص على مبدأ الإقتراف العام لكل مصرى يبلغ من العمر واحداً وعشرين عاماً ويدفع للحكومة ضريبة قدرها خمسة جنيهات فى السنة ويعفى منها العلماء ورجال الدين والمدرسون والضباط والصيدلة والأطباء والمهندسون .

ويمكننا القول فى هذا الصدد ، أن دستور عام ١٨٨٢ يعتبر دستوراً صادراً عن طريق جمعية وطنية لأن مجلس نواب عام ١٨٨١ المنتخب من الشعب هو الذى أسمى هذا الدستور على النحو الذى رآه . والفضل فى ذلك يرجع إلى النهضة الفكرية التى قادت إلى الشعور بالعزة القومية والتى سعى أحمد عرابى للدفاع عنها بقوة السلاح .

إلا أن الموقف لم ينته عند هذا الحد ، فقد سعت السياسة الاستعمارية إلى أسلوب الفتن لإثارة الذعر فى نفوس القوات العسكرية الوطنية ، وإحداث فتنة سياسية للإيقاع بين الخديوى والعرايين . وعلى هذا فقد حدثت مؤامرة الضباط الشراكسة على الزعيم أحمد عرابى مما أدى إلى خلق أزمة بين الوزارة والخديوى . فقد علم عرابى فى أبريل سنة ١٨٨٢ أن بعض الشراكسة يقومون بعمل مؤامرة لقتله ، فحول المتآمرين على مجلس عسكرى لمحاكمتهم وأصدر عليهم أحكاماً مختلفة ، بيد أن الخديوى لم يوافق على التصديق عليها وكان يحركه فى هذا الرفض قصبلا إنجلترا وفرنسا .

وقد كان لهذا الحادث الخطير ، أثر سئ على نفوس العرايين مما دفعهم إلى تهديد الخديوى بالطرد من الحكم . وفى غضون ذلك اضطر الخديوى إلى اللجوء لطلب الحماية الأجنبية . ولقاء ذلك قامت إنجلترا وفرنسا بإرسال أساطيلهما إلى الإسكندرية وطلبنا إسقاط

الوزارة وقضى عرابى . وقد تطورت الأحداث تطوراً سريعاً حتى احتلت إنجلترا مصر سنة ١٨٨٢ ضمناً لمصالح الاحتكارات المالية الأجنبية وتأييدا لسلطة الخديوى ضد الشعب المصرى .

وقد أدى الاحتلال إلى إلغاء دستور ١٨٨٢ ، وظهور نظام نيابى ناقص فى مايو ١٨٨٣ . وإل جانب هذا النظام النيابى الضعيف لابتدأ مندوب إنجلترا فى مصر اللورد كرومر فى جمع السلطة فى يده ، وبذلك ألغيت الرقابة الثنائية ، وبدأ اللورد يمين مستشارين إنجليز للوزارات المصرية المختلفة ومن دواعى الأسف أن هذا الشئ قد تم بناء على طلب وزارة شريف باشا .

ولقد ظل هذا النظام النيابى قائما فى مصر ، واستمر معه الاحتلال رغم الوعود المتكررة من إنجلترا بالخلع . حتى سنة ١٨٩٢ عند ماتولى عباس الثانى العرش بعد وفاة الخديوى توفيق .

فقد مريض الوقت على روح الاستسلام التى برزت فى هذه الحقبة حتى ظهر مصطفى كامل الذى تميز بالثورة ، ولقد كانت مبادئه تركز على المطالبة بخلع الانجليز وإقامة حياة دستورية سليمة . وقد سعى بكل جهده لنشر دعاية واسعة لبلاده فى عواصم أوروبا ، فأوضح للرأى العام الأوروبى عدالة المطالب المصرية (١) .

وفى الحقيقة ، فإن مصطفى كامل بروحه الشابة والوطنية كان قد فكر منذ سنة ١٩٠٠ فى تنظيم الحزب الوطنى على نهج الأحزاب السياسية الحديثة المعروفة فى أوروبا ، وكان دافعه الأساسى فى ذلك هو تنظيم العمل الوطنى ، وخلق روح جديدة لمعارضة سياسة الاحتلال .

(١) لوقوف على قصة مصطفى كامل بصورة موسعة يرجع إلى عبد الرحمن الرافعى ، مصطفى كامل يبعث الحركة الوطنية القاهرة مطبعة الشرق ١٩٣٩ .

لأن فكرة تأسيس الحزب الوطنى فى صورة المنظمة لم تتحقق بصورة واقعية إلا فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٧ ، حين خطب فى الأسكندرية داعياً الأمة كلها إلى الانضمام إلى الحزب الذى اتخذ الجلاء مبدأً أساسياً له ، وقد عرف بسبب ذلك باسم حزب الجلاء .

وعلى الرغم من ذلك فقد حدث سنة ١٩٠٤ حدث جلل أدى إلى إصابة مصطفى كامل بضره قاضية ، ويدور هذا الحدث فى الاتفاق الذى ، الذى تم فيه توقيع فرنسا مع إنجلترا هذا الاتفاق على أساس أن تتنازل فيه فرنسا عن وادى النيل لإنجلترا ، وفى مقابل ذلك تتنازل إنجلترا لها عن الشمال الأفريقى (١) وقد اطلق هذا الاتفاق يد بريطانيا فى مصر وأطلق يد فرنسا فى المغرب (٢) .

وانطلاقاً من ذلك فقد ازداد نشاط مصطفى كامل وأخذ يعمل بكل جهوده فى تلقين الشعب المصرى أصول الوطنية الصحيحة وكرهية الاحتلال عن طريق الصحافة . ولذلك فقد أصدر جريدة اللواء ، فضلاً عن أنه كان يمارس نشاطه فى الخطب السياسية التى كان يلقيها فى الاجتماعات العديدة ، إلى جانب إنشائه للحزب الوطنى للمطالبة بالجلاء كما سبق القول . وقد جاءت حادثة دنشواى سنة ١٩٠٦ لكى تزيد اشتعال النار فى قلوب المصريين ، وقد أدت هذه الحادثة إلى نتائج على قدر كبير من الأهمية فى تاريخ النضال الوطنى المصرى . فقد كانت الحادثة بمثابة ناقوس الخطر الذى أيقظ الشعب المصرى على حقيقة مقاصد الاحتلال الإنجليزى ، وأنه لا يرضى من المصريين إلا الاستسلام والخضوع ، فإذا ماثاروا يوماً طلباً للحياة والحرية كان جزاؤهم

(١) د . طهية الجرف المرجع السابق ص ١٩٢

(٢) د . جلال يحيى ، أصول ثورة ٢٣ يوليو ، دار القومية للطباعة والنشر الأسكندرية ١٩٦٤ ص ٧٧ ويراجع كذلك د . محمود نجيب أبو الليل ، الأمانى للوطنية والمشكلات المصرية فى الصحف الفرنسية منذ عقد الاتفاق الوطنى حتى إعلان الحرب المالية الأولى ، القاهرة ، مطبعة التحرير ١٩٥٣ .

التعذيب والتلميع مثلما حدث في دنشواي . فضلاً عن ذلك فقد كانت هذه الحادثة نقطة بداية حاسمة في القضية الوطنية . فقد أدت إلى اهتمام الصحف والأوساط الأوروبية بالمسألة المصرية . مما أدى إلى تكوين رأى عام دولى قوى يساند حركة التحرر والاستقلال في مصر .

ونتيجة لذلك إستقال «اللورد كرومر» وتم تعيين السير «إلدون جورست» الذى سعى إلى تطبيق سياسة أكثر ليونة (١) مع المصريين كما حاول إجراء بعض الإصلاحات في نظم الحكم والإدارة ، فعُدل نظام مجالس المديريات بموجب القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٠٩ الذى اعترف لهذه المجالس بالشخصية المعنوية مع تحويلها بعض الرقابة على المديرين (٢) .

إلا أن عبء الكفاح عن قضية البلاد كان أقوى من أن تتحمله كتفا رجل واحد ، لذلك فقد ساءت حالة مصطفى كامل الصحية وفارق الحياة وهو في ريعان شبابه ، وانتقلت قيادة الحركة الوطنية والإشراف على كفاح الحزب الوطنى إلى زميل الكفاح محمد فريد .

وكان من الطبيعى أن يقوم محمد فريد بدوره كاملاً للمطالبة بإعطاء دستور للبلاد تمشياً مع الحالة التى سادت الامبراطورية العثمانية والتى كان من مصلحة الحركة الوطنية المصرية أن تسيرها في كفاحها ضد قوات الاحتلال . وقد أخذت حركة الحزب الوطنى شكلاً جماعياً في مطالباتها بالدستور ، وكان هذا سبباً للخلاف الشديد الذى نشأ بين الحزب الوطنى وبين عباس الشاذلى (٣) .

(١) د . جلال يحيى . المرجع السابق ، ص ٧٧ .

(٢) د . طهية الحرف ، المرجع السابق ، ص ١٩٤ ، ويراجع في نفس الاتجاه د . السيد صبرى ، القانون المتطورى ، المرجع السابق ، ص ٢٨٩ .

(٣) لمزيد عن محمد فريد ونضاله الوطنى فيليب مصر يرجع إل: عبد الرحمن الرافعى ، محمد فريد ، رمز الاخلاص للتضحية ، تاريخ مصر القوي من ١٩٠٨ - ١٩١٩ ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحللى ، ١٩٤١ .

وقد ظل محمد فريد يناضل ويجاهد ، وقد أخذت إنجلترا تضطهده بصورة قاسية وأمعنت في ذلك كثيراً حتى غادر مصر في عام ١٩١٢ إلى أوروبا ، ومن هناك تابع نشاطه وجهاده ضد الاحتلال حتى توفي سنة ١٩١٩ (١) .

وقد انتهزت إنجلترا فرصة إعلان الحرب العالمية الأولى في أغسطس سنة ١٩١٤ فأعلنت حمايتها على مصر وكشفت بذلك النقاب عن سياسة كانت تطبقها بشكل غير رسمي منذ إحتلالها لمصر سنة ١٨٨٢ . وقد ترتب على هذه الحماية أن استقرت جميع السطات في مصر — إبان الحرب — في يد المنلوب السامى البريطانى الذى كان يمثل همزة الوصل بين مصر واللول الأجنبيه .

وقد توفي السلطان حسين سنة ١٩١٧ وجاء من بعده السلطان أحمد فؤاد . وعندما انتهت الحرب العالمية الأولى بعقد الهدنة بين تركيا وبريطانيا وحلفائها يوم ١٣ أكتوبر سنة ١٩١٨ ، ثم بين ألمانيا والحلفاء في ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ هبت الثورة المصرية سنة ١٩١٩ تطالب بالاستقلال التام وبجلاء جيش الاحتلال البريطانى تمشياً مع مبدأ الرئيس الأمريكى «ولسن» في حق الأمم والشعوب في تقرير مصيرها .

ويتجه بعض المؤرخين إلى أن ثورة سنة ١٩١٩ لم تكن ثورة دينية ولا ثورة اجتماعية ، ولكنها كانت ثورة سياسية بكل معنى الكلمة ، فأهلداها سياسية وتطوراتها سياسية ، ومن هنا كانت أسبابها العامة سياسية أيضاً (٣) .

(١) د. السيد صبرى ، القانون الدستورى ، المرجع السابق ، ص ٢٩٣ ، ويراجع كذلك د. جلال يحيى ، المرجع السابق ، ص ٩١ .

(٢) د. طعيمة الجرف ، المرجع السابق ، ص ١٩٥ .

(٣) عبد الرحمن الرافى ، ثورة ١٩١٩ ، تاريخ مصر القوى من ١٩١٤ إلى ١٩٢١ الجزء الأول ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٤٦ ، ص ٣٩ وكذلك عبد العظيم محمد رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦ ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ص ١٢٩ - ١٥٤ .

ولكن إذا كانت ثورة ١٩١٩ سياسية في بعض أساليبها وأهدافها ، إلا أنها كانت كذلك ثورة اجتماعية ، في البعض الآخر من أساليبها وأهدافها ، إلا أن الذي حدث هو أن هذه الثورة — نظراً لطبيعة قيادتها الثورية في ذلك الوقت — قد انقلبت على كل أهدافها الاجتماعية وعلى جوهر أهدافها السياسية كذلك . فقد أغفلت القيادات الثورية لثورة ١٩١٩ اغفالاً كبيراً متطلبات التغيير الاجتماعي . وعلى الرغم من أن اندفاع الشعب إلى الثورة كان واضحاً في مفهومه الاجتماعي ، إلا أن قيادة الثورة لم تنتبه لذلك بوعي وإدراك (١).

ومن جهة أخرى ، فإن ثورة سنة ١٩١٩ قد انقلبت على جوهر أهدافها السياسية فوافقت قيادتها على استقلال مبتور حيث كان هذا الاستقلال مقيداً بالمحفظات الأربعة المشهورة من حيث بقاء الأمر في يد جيش الاحتلال الإنجليزي ، وكان الدافع إلى ذلك أن القيادات الثورية سنة ١٩١٩ لم تستطع أن توفق بين أساليب نضالها وبين الأساليب التي واجه بها الاستعمار ثورات الشعوب في ذلك الوقت .

وهكذا انتهت الثورة بإعلان استقلال لامضمون له ، وبحرية صريحة تحت قسوة الاحتلال ، فقد انتهت الأحداث بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذي أعلنت فيه إنجلترا نهاية نظام الحماية واستقلال مصر ، إلا أن هذا الاستقلال — كما سبق القول — كان استقلالاً إسمياً وداخلياً وبشروط معينة . ومع الاستقلال كان على المصريين أن يبدأوا حياتهم الدستورية ، ومع الدستور بدأت المعارك والمنافسات والانقسام بين نواب الأمة والحكام ، كل ذلك وبريطانيا باقية في البلاد .

ولكن تصريح ٢٨ فبراير لم يكن وثيقة للاستقلال معترفاً بها ، لذلك — وإزاء الأصوات المرتفعة التي كانت تنادى بالدستور — فإن القصر لم يجد بداً

من الماطلة وتم إصدار دستور ١٩ لابريل سنة ١٩٢٣ (١) .

ولا شك أنه بصدر دستور سنة ١٩٢٣ انتقلت مصر من وجهة نظر نظام الحكم فيها إلى مرحلة جديدة تقوم على قاعدة النظام الدستوري الذي يعتبر أساس الدولة القانونية مع توزيع السلطات العامة بين الملك والوزارة والبرلمان ، وعلى هذا الأساس انتهت في مصر فكرة الحكومة الشخصية كما زال منها عهد الحكم الفردي المطلق الذي صاد فيها حتى بداية القرن العشرين ولكن الوصول لهذه الحقيقة ينبغي ألا ينسينا أن هناك حقيقة لا تنكر ، وهذه الحقيقة تتصل بمدى انحراف الملكية المصرية عن الدستور وعن الديمقراطية ، مما أدى إلى العودة بالنظام السيامي في مصر إلى عهود الحكومات الفردية غير الدستورية (٢) .

وقد تم إجراء الانتخابات على أساس هذا الدستور في ٢ يناير سنة ١٩٢٤ ، وتم فوز حزب الوفد بأغلبية ساحقة . ولذلك فقد دعى سعد زغلول لتأليف الوزارة وفقاً للقواعد الدستورية . وقد ألفت الوزارة دون اعتراف منه بتصريح ٢٨ فبراير ، وعلى ذلك فقد عاد نواب البلاد المنتخبون يتولون زمام الحكم لأول مرة بعد استقالة وزارة محمود سامي البارودي .

وظل سعد زغلول يناضل من أجل قضية بلاده لإدخال في حلبة المفاوضات مع إنجلترا ، إلا أنه لم يحقق نجاحاً يمكنه من تحقيق الكسب الكامل لقضية بلاده حتى توفي سنة ١٩٢٧ . وقد رأس الوفد بعد ذلك مصطفى النحاس ، وتعرضت الحياة النيابية للتوقف لمدة ثلاث سنوات في عهد محمد محمود رئيس الوزراء ، الذي حاول تسوية الأمور المعلقة بين مصر وإنجلترا فتوصل إلى مشروع اتفاق محمد محمود - هندوسون ، وقد اشترطت الحكومة الإنجليزية إقراره بواسطة الشعب المصري ، فسقطت وزارته . ثم

(١) د. جلال يحيى ، المرجع السابق ، ص ١٣١ ، وكذلك عبد العظيم رمضان

المرجع السابق .

(٢) د . طهية الجرف ، المرجع السابق ، ص ٢٠٠-٢٠١ .

أجريت الانتخابات ، ففاز الوفد وتشكلت الوزارة فيه برئاسة مصطفى النحاس ، إلا أن هذه الوزارة الوفدية تركت الحكم عندما فشلت في المفاوضات الإنجليزية المصرية ١٩٣٠ ، ثم جاءت وزارة أخرى برئاسة إسماعيل صدقي الذي ألغى دستور سنة ١٩٢٣ وأصدر دستوراً جديداً ١٩٣٠ ظل مستمراً حتى ١٩٣٥ .

وفي الحقيقة فإن كل هذه الاضطرابات الدستورية لم يكن سببها اختلافات داخلية حقيقية ، وإنما كانت نتيجة تدخل إنجلترا في الحياة السياسية المصرية ، سبباً وراء إضعاف الروح الوطنية القومية ، وبصفة خاصة ، بعد وفاة سعد زغلول . وكان الهدف الأكبر من ذلك هو أن تقبل البلاد تسوية المسائل المتعلقة بشكل يرضى إنجلترا . بيد أن الوفد المصرى ظل يتناضل بروح وطنية عالية من أجل كسب قضيته التي يسعى وبجهاذ من أجلها يشرف وأمانة .

ولكن على الرغم من ذلك ظهرت بعض الفئات المنحرفة التي بدأت في الانضمام للأحزاب ، وعلى الرغم من أن هذه الفئات المنحرفة كانت من المثقفين وكان في إمكانها أن تكون حارسة لآمال الحقيقة لثورة الشعب ، إلا أن الإجراءات كانت أقوى من مقاومتهم . كذلك استطاع الانحراف الذي استشرى أن يفتح الباب لفئة من الرأسماليين كان كل اهتمامها المصلحة الخاصة دون وضع في الاعتبار لمصلحة الوطن وتقديمه (١) .

ولقد انتهى الأمر بهذه الأحزاب جميعها إلى الدوحة التي دفعها للارتقاء في أحضان القصر ثارة ، وفي أحضان الاستعمار ثارة أخرى ، وليس بعيد أن تلتقي مصالح الاستعمار والقصر في اتجاه واحد ، على الرغم من الخلافات البسيطة بينهما في بعض الظروف ، إلا أن هناك حقيقة واحدة

(١) دطية الجرف ، المرجع السابق ، ص ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

كانت نجمتهما وهى أن كليهما كان يقف فى الاتجاه الذى لا يتفق مع مصالح الشعب .

وقد ظل الشعب يناضل بروحه الثورية حتى قبل قيام الحرب العالمية الثانية . وقد قامت الحرب فى سبتمبر ١٩٣٩ ، فطلبت الحكومة إعلان الأحكام العرفية ووضع الرقابة على المطبوعات طبقاً لمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، التى تم فيها تسوية بعض الأمور وأعلن فيها انتهاء الاحتلال . وقد ألفت الوفد الوزارة أثناء الحرب ، وأجريت انتخابات جديدة فى ظل الأحكام العرفية والرقابة ، وقد أخذت حكومة الوفد تسيطر على البلاد وتستجيب لمطالب الإنجليز (١) .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ظهرت تغييرات بالغة الأهمية فى العالم أجمع وظهرت حركات التحرر الوطنى فى الدول المستعمرة . والناطقة فى كفاحها ضد الاستعمار ، وقد حدث ذلك فى مصر وسوريا ولبنان والهند والصين وكوريا وفيتنام وبورما والملايو .

وقد أخذ الشعب المصرى مع بقية ، هذه الشعوب ، يتطاع إلى الحرية ، ويتمسك بمذهب إليه الرئيس « روزفلت » رئيس الولايات المتحدة ، فى تصريحه عن الحريات الأربع . فى رأى ، وفى العقيدة ، وفى التحرر من الإلحوس والفقر ، وفى التحرر من الخوف .

ومع ظهور ميثاق الأمم المتحدة فى يونيو ١٩٤٥ - الذى قام على أساس احترام استقلال الدول ، وسلامة أراضيها ، وإقرار المساواة فى السيادة بين أعضاء الأمم المتحدة ، والمساواة فى الحقوق بين جميع الأمم والشعوب ، ولإعتراف بحقها جميعاً فى تقرير المصير - زاد الأمل لدى الشعب المصرى فى إمكانية تحقيق ما يسعى ويناضل من أجله وهو تحقيق الاستقلال للبلاد والتخلص من التبعود

(١) د. طيمية الجرف ، المرجع السابق ، ص ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

(٢) د. جلال يحيى ، المرجع السابق ، ص ١٨١ .

(٣) - طارق البشرى ، الحركة الديمقراطية فى مصر ، ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية

للمادة لكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ٧ .

التي فرضتها معاهدة سنة ١٩٣٦.. وبناء على ذلك قرر مجلس الوزراء المصري في سبتمبر ١٩٤٥ مفاوضات الدولة الخليفة على الأسس التي يمكن أن يتم الخلاه بمقتضاها ، وقد وافقت الحكومة البريطانية على مبدأ المفاوضات . ولكن إتضح خلال هذه المفاوضات سوء نية إنجلترا من حيث أنها مازالت تنظر إلى مصر على أنها قاعدة حربية لها في المنطقة ، ولذلك فقد أصرت على ضرورة بقاء بعض جنودها في جزء كبير من الدلتا وقناة السويس . وكذلك أصرت على فرض وصاية أبدية على حرية مصر وعلاقتها الدولية ، حيث طالبت بأن يتعهد الطرفان المتعاقدان بعدم عقد أى محالفة ما أو الدخول في أى حلف قائم تكون أغراضه مخالفة لمصالح أحدهما .

وعلى هذا فلم يكن المشروع الذي إنتهت إليه محادثات (صدق - بيقن) سابق الذكر يختلف في كثير أو قليل عن معاهدة سنة ١٩٣٦ . ولذلك فقد رفض سبعة أعضاء من الوفد هذه الإتفاقية . الملك إستقال إسماعيل صدق في ديسمبر ١٩٤٦ . وجاء من بعده النقراشي وحاول جاهداً أن يثنى إنجلترا عن موقفها لكن دون جدوى .

وإزاء هذا الإصرار والتحدى من جانب إنجلترا إتجهت الحكومة المصرية إتجاهاً جديداً في العدل ، اذ قرر مجلس الوزراء في يناير ١٩٤٧ عرض قضية البلاد على مجلس الأمن ، وبالفعل تقدم سفيرنا في الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ يوليو ١٩٤٧ بمذكرة إلى مجلس الأمن بوضع فيها موقف إنجلترا من إحتلال مصر رغم أن ذلك يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة و هو يعتبر خرقاً للمبدأ الأساسي في المساواة في السيادة . وقد طالبت الحكومة المصرية بضرورة جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان كلية ، وكذلك إنهاء النظام الإدارى السارى في السودان .

ومن سوء الحظ ، وقف مجلس الأمن من القضية المصرية موقفاً سلبياً دون

وضع حد فاصل لهذه المشكلة مما أدى إلى عودة الوفد المصرى دون التوصل
لأى نتيجة .

وقد مرت أحداث خطيرة في مصر وفي المنطقة العربية كلها بعد ذلك ،
لسبب مأساة فلسطين والحياة التي أدت إلى المزيمة المنكرة للجيوش العربية
في فلسطين سنة ١٩٤٨ . وكان نتيجة لذلك أن اتعدمت ثقة الشعب في حكوماته
وأحزابه وبرلماناته مما أدى إلى انفصال القاعدة الشعبية عن الجهاز السياسى
الرسمى ، وهذا يعتبر خطراً داهماً لاحتله . إذ أدى إلى ظهور الفراغ السياسى
الذى عاش فيه الشعب المصرى ، مما ساعد في ظهور دعايات مغرضة
ومسمومة استغلت فقدان الثقة بالنظام السياسى والاجتماعى القائم .

ونتيجة الملك ظهرت فئة من الناس ، استغلت الظروف القائمة ، وعملت
على إثارة الفتن الطائفية ، وفي هذا الجو غير الصحى - الذى إنقسم فيه
الشعب على نفسه واقتصد القيادة الوطنية المحلصة - أخذ الجهاز الحاكم في مصر
يستخدم أساليب الضغط والإرهاب والتجسس خوفاً من ثورة الشعب .

ومن الحقائق الثابتة أنه متى حدث هناك انفصال بين الواقع الاجتماعى
والنظام الرسمى الحاكم ، ومتى ظهر صراع واضح بين الحاكم والشعب
وكان ذلك مؤذناً باقتراب ساعة الخطر والانفجار .

وقد شهدت البلاد عمليات سحق وغضب ترجمت عنها عمليات القتل
والإرهاب التى شهدتها عهد حكومة عبد الهادى التى أقيمت لتترك المجال أمام
وزارة ائتلافية برئاسة حسين مرسى في ٢٦ يوليو ١٩٤٩ .

وعلى الرغم من إلغاء مصر لمعاهدتها مع بريطانيا في أكتوبر سنة
١٩٥١ إلا أن ذلك لم يؤثر على القوى الموجودة في الميدان إلا من ناحية

(١) د . طعيمة الحرف ، المرجع السابق ، ص ٢٠٨ وكذلك د . جلال يحيى
ص ص ٢٠١ ، ٢٠٢

رفع الروح . المعنوية للمصريين وشعورهم بأن الحكومة قد وافقت أخيراً على أن تعلن الرأي الذي صمموا على ضرورة تحقيقه منذ سنوات كثيرة - ولقد كان إلغاء معاهدة ١٩٣٦ بداية الكفاح ضد بريطانيا في منطقة القتال ، فبدأ العمال المصريون بالانسحاب من المعسكرات وأضرب المتعهدون والموردون . وتكونت كتائب من الفدائيين . تعمل في منطقة القناة ، ووقعت المعارك في الاسماعيلية وبور سعيد مما اضطر القوات البريطانية إلى عزل منطقة السويس وإخضاعها لحكم بريطاني . وزادت الاضطرابات في البلاد ، وأصبح القصر مهدداً بالسقوط في أى لحظة . ثم تطورت الأحداث بصورة خطيرة حتى كاد حريق القاهرة في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ ، بدلت المؤشرات على اقتراب حلول الانفجار في البلاد .

وقد حتمت الظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية على مصر ، في يوليو ١٩٥٢ ، أن تغير قيادتها ، وتغير القائمين على شئون الحكم فيها وكان هذا التغيير في القيادة إيذاناً لتغيرات كثيرة تتصل بالنساء الاقتصادي والاجتماعي للبلاد وتتصل بيناتها السياسي وقوتها العسكرية . لقد كان هذا التغيير يعني الثورة على الأوضاع السابقة الفاسدة وقد اضطرت الثوار ، نتيجة للأوضاع الداخلية والعوامل الخارجية ، أن تسير الثورة في تنفيذ سياستها وتحقيق أهدافها على خطوات تدريجية ، مستفيدة في ذلك من الأخطاء التي اعترضت طريق الحركة الوطنية في مصر ، منذ مجيء الحملة الفرنسية إلى البلاد سنة ١٧٩٨ ، وفي عصر محمد علي ، والأخطاء التي اعترضت طريق ثورة أحمد عرابي ، فحركة الحزب الوطني وثورة سنة ١٩١٩ . وهنالك السياسة التدريجية كانت تهدف إلى الوصول إلى تحقيق أهدافها تدريجياً من خلال تفادي الأخطار الخارجية . (١)

(١) د. جلال يحيى ؛ المرجع السابق ، ص ٢٠٤ ، ٢٠٥ .

ثالثاً : النظام السياسى فى مصر بعد الثورة

ولقد بدأ التفكير فى الثورة فى رأس عدد من الضباط الأحرار الموجودين بين صفوف الجيش، وبدأت هذه الآراء تظهر نظر لتجاوب حزلاء الضباط مع الشعب فى الكفاح والأهداف . وقد بدأوا فى تأسيس هيئة لهم فى أواخر سنة ١٩٤٩ سميت بالهيئة التأسيسية للضباط الأحرار تحولت فيما بعد إلى مجلس قيادة الثورة . وكان أعضاؤها يمتازون بعقد عقيدتهم وشدة إيمانهم ، فضلاً عن الشجاعة والإقدام . هذا ولم يكن لأحد منهم أى أنهاء حزبى سياسى يعوقه عن مباشرة تحقيق آماله وطموح شعبه . (١)

وقد أعلنت الثورة ستة مبادئ أساسية تركز عليها هى : القضاء على الاستعمار وأعوانه ؛ والقضاء على الإقطاع ، والقضاء على الإحتكار وميطرة رأس المال على الحكم ، وإقامة عدالة إجتماعية ، وإقامة جيش وطنى قوى ؛ وإقامة ديمقراطية سليمة .

ثم أعلنت الجمهورية فى ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ وانتهى بذلك حكم أسرة محمد هلى التى تولت العرش لفترة تقرب من قرن ونصف قرن وتولى اللواء محمد نجيب رئاسة الجمهورية ، وظلت للشعب الكلمة الأخيرة فى نوع الجمهورية واختيار شخص الرئيس عند الإقرار على الدستور الجديد .

وقد تم جلاء القوات البريطانية عن مصر فى ١٣ يونيو ١٩٥٦ حين رحلت عن مصر آخر قوة بريطانية عز مبنى البحرية فى بورسعيد .

وقد حدد بيان القائد العام للقوات المسلحة في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ نظام الحكم في مصر ، بعد سقوط دستور سنة ١٩٢٣ ، وإلى حين وضع الدستور الجديد ، في قاعدة أساسية هي تركيز جميع السلطات خلال فترة الانتقال في يد حكومة الثورة . وهذا ما تتطلبه الظروف التي قامت فيها ثورة ٢٣ يوليو حتى تستتب الأمور في البلاد وتتجلى المعالم واضحة . وقد صدر في ١٣ يناير سنة ١٩٥٣ مرسوم يقضى بتأليف لجنة لوضع مشروع دستور يتفق مع أهداف الثورة .

وقد صدر الدستور المؤقت في مارس سنة ١٩٦٤ ، وحدد نظام الحكم في مصر على أساس أنها جمهورية رئيسها هو رئيس الجمهورية ويأشر اختصاصاته كما هو مبين في الدستور وقد أخذ له الدستور المؤقت بمبدأ الفصل بين السلطات - كقاعدة عامة - مع إقرار نوع من الرقابة المتبادلة بينها ، وهو في ذلك يتفق إلى حد كبير مع النظام البرلماني التقليدي (١).

ويقوم النظام الجمهوري على أساس انتخاب رئيس الدولة على عكس النظام الملكي الذي يقوم على أساس الوراثة ، أى أن الحاكم (الملك) يرث الملك عن آباءه وأجدده وفقاً لنظام وراثة العرش في الدولة وقد اتضح لنا ذلك من خلال حكم أسرة محمد على لمصر حتى عزل الملك فاروق في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فضلاً عن ذلك فإن النظام الجمهوري يهتم بتحديد مدة زمنية لتولى المنصب فلا يجوز أن يتولى الحكام مناصبهم مدى الحياة (٢) .

ولقد قام المبدأ الأول في التنظيم السيامي في جمهورية مصر العربية على رفض حكم الطبقة الواحدة ، وعلى هذا فإنه يرفض مبدأ سيادة

(١) د. طهية الجرف ، المرجع السابق ، ص ٣٣١ .

(٢) د. محمد كامل ليلة ، القانون الدستوري ؛ دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٧١ ص ٥٢٣ .

طبعة البروليتاريا ، ذلك لأن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق في ظل سيطرة طبقة من الطبقات ، وعلى هذا فإن الديمقراطية تعتبر هي سلطة الشعب ، وهذا ما قال به ميثاق العمل الصادر في مارس ١٩٦٤ .

وانطلاقاً من هذا يتضح لنا أن نظام الحكم في جمهورية مصر العربية يقوم على أساس ديمقراطي اشتراكي ، ويقوم أيضاً على نظام تعاون السلطات كما هو الحال في النظام البرلماني ، فهو يقيم كيان الحكومة على أساس التمييز بين وظائف للدولة الثلاث وإسناد كل وظيفة فيها إلى هيئة تختص بها . ولكن دون أن تنفرد بها دون غيرها (١) .

وفي ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ صلب الدستور الدائم في جمهورية مصر العربية ، وقد قام هذا الدستور على فلسفة سياسية للدولة ديمقراطية اشتراكية ، ترتكز على حكم ذاتي يقوم على دعامتين :

١ — مبدأ جماعية القيادة .

٢ — مبدأ مسئولية القيادات أمام قواعدها الشعبية .

وقد نصت المادة الأولى من الدستور الدائم على أن جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطي اشتراكي تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة ، وأن السيادة للشعب وهو مصدر السلطات .

وعلى هذا يستند الدستور في البناء الاشتراكي على قوى الشعب العاملة ، وهذا يقصد به أن البناء الاشتراكي يتطلب القضاء على القوى الرجعية التي لا تتفق مصالحها مع مصالح مجموع الشعب نظراً لأنها تحتكر ثروته ،

(١) د. محمد طه بدوي ، أصول علوم السياسة ، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر الإسكندرية ، ١٩٦٩ ، ص ٣٥٤ .

وعلى ذلك يتم حل قضية الصراع بين الطبقات بتلويب الفوارق بينها ، ولا يتسنى تحقيق ذلك إلا بشكل سلمى (١).

ومن أجل ذلك فإنه ، في جميع التنظيمات السياسية والشعبية ، كان للعمال والفلاحين نصف المقاعد لأنهم يكونون أكثر من نصف الأمة ، وقد ظلت هذه الفئة ردياً طويلاً من الزمان لا تشارك في الحياة السياسية ، وهذا يتعارض تعارضاً كلياً مع أهم المبادئ الاشتراكية . وقد نص الميثاق على ذلك بقوله : « إن التنظيمات الشعبية السياسية التي تقوم بالانتخاب الحر المباشر لا بلها أن تمثل » بحق وبعدل القوى المكونة ، للأغلبية وهي القوى التي طال إستغلالها والتي هي صاحبة مصلحة عميقة في الثورة ، كما أنها بالطبيعة الوعاء الذي يحترق طاقات ثورية دافعة وعميقة بفعل معاناتها للحرمان . إن ذلك - فضلاً عما فيه من حق وعدل باعتباره تمثيلاً للأغلبية - ضمان أكيد لقوة الدفع الثوري النابعة من مصادرها الطبيعية الأصلية .

إن مبدأ سيادة الشعب يتصور السيادة مجزأة على الأفراد المكونين للشعب حالياً فيملك كل منهم جزءاً من السيادة . ركما يقول جان جاك روسو J. Rousseau ، فإن الشعب الذي يتكون من عشرة آلاف نسمة يملك كل فرد فيه جزءاً من عشرة آلاف من السيادة ، وهذا المبدأ يجد أصوله الأولى في كتابات هذا المفكر السويسري (٢). حيث أنه يتصور السلطة العامة في نظريته عن العقد الاجتماعي ، والتي تولدت عن هذا العقد ، على أنها نتاج للإرادات الفردية ، وبالتالي فإن السيادة التي تعبر عنها هذه السلطة تستقر في كل فرد من أفراد الشعب .

وترتكز سيادة الشعب - كحقيقة إجماعية - على مبدأ الاقتراع العام ،

(١) د مصطفى أبو زيد فهمي ، في الحرية والاشتراكية والوحدة : دار المعارف بمصر

١٩٦٦ ، ص ٣٠٧

(٢) د. محمد أبو عل وآخرون ، دراسات في علم الاجتماع القانوني والسياسي ، دار

مصر ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ٣٧٢ .

والتوسيع فيه إلى أبعد الحدود، وتحرير الطبقة الكادحة من تأثير القوى الضاغطة حتى تستطيع المشاركة في مهام السيادة في حرية ويسر .

وبطبيعة الحال لم يظهر ذلك في العهد الملكي في مصر ؛ ذلك لأن الذى كان يسيطر على السلطة هو الاستعمار ، ورأس المال المستغل ، والاقطاع ؛ وكانوا يياعلون بصفه مستمرة بين الشعب الحقيقى والسلطة .

الدستور وتنظم السلطات العامة :

نص الدستور الدائم على سلطات ثلاث هى : السلطة التشريعية ، والسلطة التنفيذية ، والسلطة القضائية ، ونوجز فيما يلى هذه السلطات الثلاث (١)

أولا : السلطة التشريعية

ويتولى هذه السلطة مجلس واحد ، هو مجلس الشعب ، وقد نص الدستور الدائم على السلطة التشريعية (مجلس الشعب) ، ويتولى المجلس سلطة التشريع وإقرار السياسة العامة للدولة ، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والموازنة العامة للدولة . فضلا عن ذلك فان المجلس يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ، وذلك كله على النحو الذى يبينه الدستور . ويتم تشكيل المجلس عن طريق الانتخاب المباشر السرى العام . ولا يقل عدد أعضائه عن ثلاثمائة وخمسين عضوا ، نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين . وتكون قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للحاضرين .

ولقد أبحاث المادة (١٠٨) لرئيس الجمهورية في حالات الضرورة - وبناء على تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلثي الأعضاء - أن يصدر قرارات لها قوة القانون ، وينبغى أن يكون التفويض لمدة محددة ، وتبين فيه القرارات ، والأسس التى تقوم عليها ، وينبغى أن تعرض هذا القرارات

(١) يراجع في هذا المجال د. سليمان محمد الطماوى ؛ الوجيز في القانون الإدارى؛

دراسة مقارنة ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ص ١٠٩ - ١١٣ .

على مجلس الشعب في أول جلسة بعد إنتهاء مدة الغيوض ، فإذا لم تعرض أو عرضت ولم يوافق المجلس عليها ، أفتقلت . ما كانت تتمتع به من قوة القانون .

ومن حق رئيس الجمهورية ، وكل عضو من أعضاء مجلس الشعب حق إقترح القوانين ، ويحول كل مشروع قانون إلى إحدى لججان المجلس لفحصه وتقديم تقرير تفصيلي عنه : ولرئيس الجمهورية حق إصدار القوانين أو الاعتراض عليها .

وقد حددت المادة ٨٦ بصفة عامة سلطات مجلس الشعب فذكرت :
(يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ويقر السياسة العامة للدولة ، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة ، كما تمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ...) ويحيط الدستور العضو بالحصانة اللازمة لأداء مهمته ولمكانته المرموقة كمثل للشعب فتقول المادة ٩٩ لا يجوز في غير حالة التلبس بالجريمة إتخاذ أية إجراءات جنائية ضد عضو مجلس الشعب إلا بإذن سابق من المجلس ، وفي غير دور انعقاد المجلس يعين أخذ إذن رئيس المجلس ، ويخطر المجلس عند أول إنعقاد له بما اتخذ من إجراءاته

فضلا عن ذلك فإن المجلس يتمتع بسلطات واسعة ونوجزها فيما يلي .

١ - لا يجوز للسلطة التنفيذية عقد قروض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه إنفاق مبالغ من خزانة الدولة في فترة مقبلة إلا بموافقة المجلس .

٢ - الوزراء مسئولون أمام المجلس عن السياسة العامة للدولة ، ومن حق كل عضو من أعضاء المجلس توجيه أسئلة إلى رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء أو نوابهم في أي موضوع يدخل في اختصاصاتهم ، وعلى هؤلاء الذين توجه إليهم الأسئلة الإجابة عليها .

٣ - من حق الأعضاء أيضا توجيه إستجوابات إلى السابق ذكرهم من المسئولين لحسابتهم في الشئون التي تدخل في نطاقهم . ويكون للمجلس الحق (م ١٨ - علم الاجتماع)

فى سحب الثقة من أحد نواب رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء أونوابهم . ولا يجوز عرض طلب سحب الثقة إلا بعد استجواب وبناء على إقترح عشرة أعضاء المجلس . ويكون سحب الثقة بأغلبية أعضاء المجلس ، وفى هذه الحالة يجب إعتزال من سحب منه الثقة من منصبه .

٤ - للمجلس الحق فى تشكيل لجنة خاصة أو تكليف لجنة من لجانه بفحص نشاط إحدى المصالح الإدارية أو للؤسسات العامة ، أو أى جهاز إدارى أو أى مشروع من المشروعات العامة وذلك من أجل تقصى الحقائق وإبلاغ المجلس بحقيقة الأوضاع المالية والإدارية أو الاقتصادية ، أو إجراء التحقيقات اللازمة فى أى موضوع يتعلق بعمل من الأعمال السابقة ٥

وبذلك يتضح لنا أهمية الدور القيادى الذى يقوم به مجلس الشعب من إشراف ورقابة على الأجهزة التنفيذية فى الدولة ، فهو بذلك يقوم بمسئولية التشريع والرقابة ، وتقوم الحكومة بمسئولية التنفيذ (١) ٥

ثانياً : السلطة التنفيذية :

تحت عنوان نظام الحكم ، نص الدستور على أن رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ويسهر على تأكيد سيادة الشعب واحترام الدستور وسيادة القانون ، وحماية الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية ، ويتم ترشيح رئيس الجمهورية عن طريق مجلس الشعب حيث يعرض للاستفتاء العام على الشعب (٢) .

ويتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ، الذى يشترك مع مجلس

(١) د . محمد أبوعل وآخرون ؛ المرجع السابق ، ص ٣٧٥ وكذلك د . أحمد سويفن العمري ، أصول النظم السياسية المعاصرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ؛ القاهرة ، ١٩٧٦ ؛ ص ٣٢٠ .

(٢) الدستور ، الدائم لجمهورية مصر العربية (الباب الخامس) الفصل الأول ، (مادة ٧٣)

الوزراء في رسم السياسة العامة للدولة ، وبشرافه على تنفيذها وفقاً لما يوضحه الدستور (١).

وحق يكتمل الجهاز التنفيذي يعين رئيس الجمهورية نائباً أو أكثر ويحدد اختصاصاتهم ، وله الحق في إعفائهم من مناصبهم ، كما له نفس الحق في تعيين رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم وإعفائهم من مناصبهم .

والحكومة هي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة ، وتتكون من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ، ويشرف رئيس مجلس الوزراء على أعمال الحكومة . (٢)

ويمارس مجلس الوزراء الاختصاصات التالية :

١ - الاشتراك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة والإشراف على تنفيذها وفقاً للقوانين والقرارات الجمهورية .

٢ - توجيه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات والجهات التابعة لها والمؤسسات العامة .

٣ - إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقاً للقوانين والقرارات ومراقبة تنفيذها .

٤ - إعداد مشروعات القوانين والقرارات ومشروع الموازنة العامة للدولة .

• - ملاحظة تنفيذ القوانين والحفاظة على أمن الدولة وحماية حقوق المواطن ومصالح الدولة .

وهنا تتداخل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، فقد نص الدستور

(١) المادتان ١١٧ ، ١١٨ .

(٢) المادة ١٥٣ .

على تحويل رئيس الجمهورية لإصدار قرارات لها قوة القانون إذا ظهرت هناك حالات طارئة في غياب مجلس الشعب تستدعي الإسراع في اتخاذ التدابير على أن تعرض هذه القرارات على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها في حالة قيام المجلس ، وتعرض في أول اجتماع له في حالة الحل أو وقف جلساته ، فإذا لم تعرض ، أو إذا عرضت ولم يقرها المجلس ، يزول بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون ، إلا إذا وافق المجلس على اعتماد نفاذها في الفترة السابقة .

ثالثاً : السلطة القضائية :

جاء في الدستور الدائم أن سيادة القانون هي أساس الحكم في الدولة . وتخضع الدولة للقانون ، ويعتبر استقلال القضاء وحصانته ضمانين أساسيين لحماية الحقوق والحريات .

وقد ذكرت المادة (١٦٦) «القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم بغير القانون ، ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضايا أو في مسئولية العدالة» .

ويحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها وينظم طريقة تشكيلها وشروط وإجراءات تعيين أعضائها ونقلهم ، والقضاة غير قابلين للعزل ، وينظم القانون مساءلتهم تأديبياً .

كما ينظم القانون ترتيب محاكم أمن الدولة ويحدد اختصاصاتها ، ويحاسب الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل في المنازعات الإدارية وفي الدعاوى التأديبية .

أما الهيئات القضائية فيقوم على شئونها مجلس أعلى يرأسه رئيس الجمهورية ، ويتم تشكيله وفقاً لما ينص عليه القانون « وبوتخذ رأى المجلس الأعلى في مشروعات القوانين التي تنظم شئون الهيئات القضائية » (١)

(١) الدستور الدائم ، الفصل الرابع من الباب الخامس .

ولقد استطاعت الثورة أن تحقق الكثير مما قامت من أجله في شتى مجالات الحياة الاجتماعية ، إلا أن هناك بعض السلبات التي ظهرت نتيجة لوجود بعض القيادات التي أساءت استغلال مراكزها ، ونتيجة لذلك فقد تسلطت مراكز القوى على الحكم مما أدى إلى انحراف الثورة عن اتجاهها المرسوم . وإزاء هذا كله لم تتحقق الديمقراطية بصورتها الحقيقية التي كان ينبغي أن تكون عليها ، ولذلك فقد تحول نظام الحكم إلى حكم شمولي بعيد كل البعد عن النظام الديمقراطي .

ولذلك فقد قامت ثورة ١٥ مايو سنة ١٩٧٢ بهدف تصحيح مسار الثورة ، والعودة بها إلى مسارها الحقيقي سعياً وراء تحقيق المجتمع الاشتراكي الديمقراطي ، وكان نتيجة لهذه الثورة أن صُلح الدستور الدائم سالف الذكر .

وقد استمرت عمليات الإصلاح في حياة المجتمع وفي مقدمة ذلك القضاء على الحكم الشمولي وإقامة حياة ديمقراطية حقيقية تستند على الديمقراطية الحزبية . وبالفعل تم تكوين أحزاب سياسية في جمهورية مصر العربية تهدف إلى إثراء الحياة السياسية وعن طريق المشاركة السياسية الحقيقية من أجل تحقيق التقدم الاجتماعي . وقد تكونت في البداية ثلاثة أحزاب هي : حزب مصر ، وحزب الأحرار الاشتراكيين ، وحزب التجمع الوطني التقدمي ، ثم تلاهم حزب الوفد . بيد أن هناك بعضاً من هذه الأحزاب قد جنح عن المسار الشرعي الذي ينبغي أن تسير فيه ، فأحتجبت عن مجال الحياة السياسية . وقد ظهر في الآونة الأخيرة حزب العمل الاشتراكي ، والحزب الوطني الديمقراطي الذي حل محل (حزب مصر) ، وعلى كل حال فإن تعدد هذه الأحزاب إنما يؤكد على حقيقة وجود النظام الديمقراطي والمشاركة السياسية الحقيقية في المجتمع المصري ، ولا شك أن هذا التعدد في الأحزاب إنما يساعد على تحقيق التفاعل فيما بينها من أجل تحقيق المصالح العام للمجتمع .

محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
١	الفصل الأول : علم الاجتماع السياسي : مجاله ، وتطوره
١١	إمهامات علم الاجتماع السياسي
١٥	أولاً : المشاركة السياسية
١٦	أشكال المشاركة السياسية
١٧	صور السلبية السياسية
١٩	ثانياً : القوة السياسية
١٩	ماهية القوة السياسية
٢٠	وجها القوة السياسية ومصادرها
٢٥	الفصل الثاني : مناهج البحث في علم الاجتماع السياسي
٢٥	المبحث الأول : بعض مناهج البحث التقليدية
٢٦	أولاً : المنهج التاريخي
٢٨	ثانياً : المنهج المقارن
٣١	ثالثاً : المسح الإجمالي
٣٥	المبحث الثاني : أدوات البحث في علم الاجتماع السياسي
٣٥	أولاً : القياس الإجمالي :
٤١	ثانياً : الأنماط المثالية
٤٧	ثالثاً : النماذج
٥٣	الفصل الثالث : بعض مشاكل البحث في علم الاجتماع السياسي
٥٥	المبحث الأول : مشكلة الدقة والموضوعية والقياس
٥٧	أولاً : إختيار المؤشرات أو المدلولات
٥٨	ثانياً : كفاية المؤشرات أو المدلولات
٦٠	ثالثاً : صديق المؤشرات أو المدلولات

الموضوع	الصفحة
المبحث الثاني : دراسة تطبيقية : المنافسة السياسية	
في الولايات المتحدة الأمريكية	٦٣
أولاً : إختيار المشكلة وبلورتها	٦٤
ثانياً : فرض الفروض	٦٤
ثالثاً : تحديد المفاهيم وتحليلها	
إلى متغيرات	٦٥
رابعاً : اختبار المنهج الوصيلة	
ومستوى الدراسة	٦٦
خامساً : جمع البيانات واختبار الفرض	٦٧
الخاتمة	٧١
الفصل الرابع : التنشئة السياسية	٧٣
ماهية التنشئة السياسية	٧٤
التنشئة والثقافة السياسية	٧٦
مصادر تعلم الثقافة السياسية	٧٨
بين التنشئة والتجديد السياسي	٧٩
التنشئة والتغير السياسي	٨٠
مراحل التنشئة السياسية	٨١
الفصل الخامس : المشاركة والتنمية	٨٧
أولاً : ماهية المشاركة	٨٨
ثانياً : أسباب العزوف عن المشاركة	٩٥
ثالثاً : دوافع المشاركة الشعبية	٩٨
رابعاً : ماهية التنمية	١٠٢
معوقات التنمية	١٠٦

المقدمة	الموضوع
١١٧	الفصل السادس : الأحزاب السياسية
١١٨	نشأة الأحزاب وتطورها
١٢٤	عوامل نشأة الأحزاب
١٢٨	جماعات الضغط
١٣٤	الرأى العام
١٤٠	الأحزاب فى جمهورية مصر العربية
	الفصل السابع : الأحزاب السياسية : المجموعة المتصارعة من الصفوة
١٤٧	الممتازة : دراسة تطبيقية عن أحزاب المجتمع الإسرائيلى
١٥٤	١ - حزب الماباى
١٦٢	٢ - اليسار العفائلى
١٦٢	أولاً : حزب المابام : حزب عمال إسرائيل
١٦٩	ثانياً : حزب ماكى
١٧٤	ثالثاً : حزب أحلوت ها فوداه
١٨١	٣ - اليمين القومى : حزب حيروت
١٨٩	٤ - الواقعيون البراجماتيون
١٩٠	أولاً : الصهيونيون العموميون
١٩٤	ثانياً : التقدميون
١٩٦	ثالثاً : الأحزاب الدينية
٢٠٠	رابعاً : حزب راقى
٢٠٥	الفصل الثامن : التجمعات اليهودية فى العالم وأثرها على المجتمع الاسرائيلى
٢٠٦	العوامل المؤثرة على النشاط الصهيونى :
٢٠٧	أولاً : العامل البشرى
٢١٠	ثانياً : العامل السياسى

الصفحة	الموضوع
٢١١	ثالثاً : العامل الإقتصادي
٢١٤	رابعاً : عامل التوجيه الفكري والإعلام
٢١٦	خامساً : عامل الثقافة
٢٢٢	بيان بالمهجرة اليهودية التي طرأت بعد قرار التقسيم
٢٢٧	الفصل التاسع : النظام الديمقراطي
٢٢٧	تطور النظام الديمقراطي
٢٣١	الديمقراطية والأديان
٢٣١	خصائص الديمقراطية
٢٤٠	صور الديمقراطية
٢٤٣	تقويم الديمقراطية
٢٤٩	الفصل العاشر : تطور النظام السياسي في جمهورية مصر العربية
٢٤٩	أولاً : النظام السياسي في مصر القديمة
٢٥١	ثانياً : النظام السياسي في عهد الأسرة المالكة
٢٦٨	ثالثاً : النظام السياسي في مصر بعد الثورة
٢٧٢	للمستور وتنظيم السلطات العامة
٢٧٢	أولاً : السلطة التشريعية
٢٧٤	ثانياً : السلطة التنفيذية
٢٧٦	ثالثاً : السلطة القضائية
٢٨٩	محتويات الكتاب

إستلترك

الصواب	الخطأ	السطر	الصفحة
arcas	areds	الرابع	٩
السيامي	السيامي	التاسع	١١
وأولئك	وأولئك من	الرابع عشر	٣٧
١ +	١ —	الأول	٣٩
Tntalitetrianism	Tutalictianism	الثاني عشر	٤٤
وتحويلها	وتحويلها	الرابع	٦٥
المابام	الملا نام	التاسع	١٦٢
ها فوداه	ها فيلاه	الخامس	١٧٥
الأحزاب	الأحزاب	السادس	١٩٦
Israel	Israel	الثاني من أسفل	٢٠٠
وتنظم	وتنظم	'السابع	٢٧٢

Bibliotheca Alexandrina



0364942

رقم الإيداع ٧٥٦٤ / ٧٩